وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماسترل.م.د تخصص مالية وتجارة دولية
الموسومة بـ:

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

إعداد الطالبان:
- حـوباد ســـــفيان
- بهلول عبد الصمد

إشراف الأستاذ:
♦ الدكتور: خراز لخضر

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ الدكتور:..... مغنية هواري .....رئيساً
الأستاذ الدكتور:..... خراز لخضر ..... مشرفا
الأستاذ الدكتور:..... بوعلي هشام ..... ممتحنا

السنة الجامعية: 2023-2024

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:

" من صنع إليكم معروفا فكافئوه ، فإن لم تجدوا ما تكافئونه فادعوا له

حتى تروا أنكم قد كافأتموه" رواه أبو داود.

بعد حمد الله على توفيقه لنا لإنجازنا هذا العمل

ليقودنا شرف الوفاء والاعتراف بجميل النبل بعد أن ختمنا مذكرتنا بتوفيق

من الرحمن.

تتسابق الكلمات وتتزاحم العباراتللتنظيم عقد الشكر والتقدير إلى

الدكتور الفاضل المشرف "خراز لخضر" عرفانا منا

بجهوده المتواصلة، نصحاً وتوجيهاً.

فله منا جزيل الشكر راجيين من المولى عز وجل أن يحفظه لأهله ويحفظ أهله

له.

كما يشرفنا أن نتقدم بجزيل الشكر إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية

والتجارية وعلوم التسيير وخاصة أساتذة قسم العلو م الاقتصادية.

و إلى من ساعدونا من بعيد أو قريب.

نتقدم بجزيل الشكر إلى أساتذتنا الكرام و إلى كل من ساهم في تعليمنا

وساعدنا من بعيد أو من قريب بكلمة أو بدعوة صالحة.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى اللجنة المناقشة.

الإهداء

الحمد الله الذي مهما حمدناه فلن نستوفي حمده، والصلاة والسلام على

الصادق الأمين محمد عليه أفضل الصلوات وأزكى التسليم.

اهدي هدا العمل إلى:

ينبوع العطاء الذي زرع في نفسي الطموح والمثابرة والدي العزيز أطال الله

في عمره.

و إلى نبع الحنان التي علمتني الاحترام والطاعة أمي الغالية حفظها الله لي

ورعاها.

إلى كل الأصدقاء والأحباب وخاصة صديق دربي ورفيقي في إعداد هذا

البحث أخي "عبدالصمد".

سفيان

الإهداء

الحمد لله الذي ما نجنا وما علونا ولا توفقنا إلا برضاه

الحمد لله الذي ما اجتزنا دربا ولا تخطينا جهدا إلا بفضله وإليه ينسب الفضل

والكمال والإكمال .

"وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين"

إلى صاحب السيرة العطرة والفكر المستنير فلقد كان له الفضل الأول في

بلوغي التعليم العالي أبي الغالي حفظه الله لي.

إلى من وضعتني على طريق الحياة وجعلتني رابط الجأش وراعتني حتى

صرت كبيرا حبيبتي الغالية أمي أطال الله في عمرها.

إلى أخواتي وإخوتي من كان لهم بالغ الأثر من العقبات والصعاب

إلى جميع أساتذتي الكرام ممن لم يتوانوا في مد يد العون لي

عبدالصمد

شكر وتقدير
شكر وعرفان
إهداء
فهرس المحتويات
فهرس الأشكال والجداول
مقدمة.....أ

الفصل الأول: مدخل إلى الاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد: 11
المبحث الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر.....12
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر 12
1/- تعريف الاستثمار:.....12
2/- تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر: 13
المطلب الثاني: نشأة الاستثمار الأجنبي المباشر 16
المطلب الثالث: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر.....18
المبحث الثاني: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر وأنواعه وأشكاله 20
المطلب الأول: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر.....20
المطلب الثاني: أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر 21
1/- الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الثروات الطبيعية: 21
2/- الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الأسواق:.....21
3/- الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الكفاءة في الأداء: 22
4/- الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن أصول إستراتيجية: 22
المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.....23
1/- الاستثمار المشترك:.....23
2/- الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي: 24
المبحث الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ونظرياته ومزاياه وعيوبه.....25
المطلب الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر 25
1/- المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر: 25
2/- المحددات السياسية والقانونية للاستثمار الأجنبي المباشر:.....27
المطلب الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر 28

1/- النظرية التقليدية المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر:.....28
2/- النظرية الحديثة المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر: 29
المطلب الثالث: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر.....32
1/- مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر: 32
2/- عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر: 33
خلاصة الفصل:.....35

الفصل الثاني: مدخل إلى النمو الاقتصادي

تمهيد: 37
المبحث الأول: مفهوم النمو الاقتصادي وأنواعه وأهم خصائص 38
المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي 38
المطلب الثاني: أنواع النمو الاقتصادي:.....40
1/- حسب درجة التخطيط من عدمه: 40
2/- حسب درجة حدة النمو: 41
المطلب الثالث: خصائص النمو الاقتصادي 42
المبحث الثاني: عناصر النمو الاقتصادي وعوامله ومعاييره 42
المطلب الأول: عناصر النمو الاقتصادي 42
1/- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني 42
2/- تحقيق زيادة حقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي: 43
3/- تحقيق زيادة مستمرة ومستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي: 44
المطلب الثاني: عوامل النمو الاقتصادي 44
1/- نوعية اليد العاملة: 44
2/- رأس المال: 44
3/- التقدم التقني والإبداع: 45
المطلب الثالث: معايير النمو الاقتصادي 48
1/- معيار الدخل:.....48
2/- المعايير الاجتماعية: 50
3/- المعايير الهيكلية: 52
المبحث الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي وصعوبة قياسه ومعوقاته 53

المطلب الأول: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي 53
1/- علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بنقل التكنولوجي: 53
2/- العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والعمالة: 54
3/- العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات: 56
المطلب الثاني: صعوبات قياس النمو الاقتصادي 57
1/- إشكالية دمج السلع غير المسوقة: 57
2/- إشكالية تقييم الترفيه: 58
3/- إشكالية الانتقال من الناتج الاسمي إلى الناتج الحقيقي: 58
المطلب الثالث: معوقات النمو الاقتصادي 59
1/- النمو الديموغرافي: 59
2/- مشكلة تكوين رأس المال: 59
3/- التخلف التكنولوجي: 59
4/- ضعف المستوى التعليمي: 60
5/- ضعف الخدمات الصحية وانتشار الأمراض: 60
6/- الفساد الإداري والمالي: 60
خلاصة الفصل: 61

الفصل الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020 دراسة قياسية

تمهيد: 63
المبحث الأول: واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020. 64
المطلب الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 64
المطلب الثاني: توزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000-2020) 66
المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة 2000-2020 68
المطلب الرابع: واقع النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020.....69
المبحث الثاني: دراسة قياسية لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي 71
المطلب الأول: توصيف البيانات ومنهجية الدراسة: 71
1/- توصيف البيانات: 71
2/- منهجية الدراسة.....72

المطلب الثاني: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية 72
1/- اختبار د فيلبس وبرون (Philips * perron):..... 72
2/- تقديم نموذج ARDL: 73
3/- اختبار التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL):..... 73
المطلب الثالث: نتائج اختبارات الدراسة..... 74
1/- نتائج اختبار منهج الحدود: 74
2/- نتائج تقدير نموذج الخطأ غير المقيد ($UECM$) 76
3/- تشخيص البواقي:..... 78
4/- تقدير معلمات الأجلين المدى القصير والمدى الطويل:..... 81
خلاصة الفصل:..... 83
خاتمة:..... 85
الملاحق 97
قائمة المصادر والمراجع..... 89

1/- قائمة الأشكال

الشكل رقم 01: المنافع المتبادلة بين المستثمر الأجنبي والدول المضيفة.....30
الشكل رقم 02: يوضح إمكانية إنتاج الدولة 46
الشكل رقم 03: العرض الكلي 47
الشكل رقم 04: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر (2000-2020) 65
الشكل رقم 05: تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020. 70
الشكل رقم 06: اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي إحصائية (Jarque Bera).....78
الشكل رقم 07: نتائج اختبار المجموع التراكمي المعاودة للبواقي (CUSUM) 80
الشكل رقم 08: نتائج اختبار المجموع التراكمي المعاودة لمربعات البواقي (CUSUM of Squares) 80

2/- قائمة الجداول

الجدول رقم 01: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر (2000-2020) 65
مليون دولار 65
الجدول رقم 02: أهم القطاعات المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020).....66
الجدول رقم 03: أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020) 68
الجدول رقم 04: تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020.....69
الجدول رقم 05: توصيف بيانات الدراسة 71
الجدول رقم 06: نتائج اختبار جذر الوحدة بطريقة (PP) 72
الجدول رقم 07: نتائج اختبار منهج الحدود 76
الجدول رقم 08: نموذج (ARDL) وفق فترات الإبطاء المثلى.....77
الجدول رقم 09: اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء 79
الجدول رقم 10: اختبار اختلاف التباين 79
الجدول رقم 11: العلاقة القصيرة الأجل 81
الجدول رقم 12: العلاقة طويلة الأجل 82

مقدمة

يعتبر الاستثمار من أهم الموضوعات والأشد إغراءا وجذبا وخاصة في ظل الظروف الواهنة في نظر المعنيين بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية... إلخ، كما أن التفاوت الموجود بين الدول السائرة في إطار النمو والدول المتقدمة قد ازداد عمقا وحدة منذ الثمانينات، وخاصة في السنوات الأخير في ظل توجد تكتلات اقتصادية جديدة تحاول السيطرة على الاقتصاد العالمي مما جلب عدة صراعات طبقية في كثير من تلك الدول المتخلفة، مما أثر سلبيا على الاختلالات الهيكلية الاقتصادية مثل البطالة، ميزان المدفوعات والمديونية، وغيرها.

بحيث أدى ذلك إلى جعل هذه الدول تغير من مسارها الاقتصادي المتبع وتطبيق عدة إجراءات فورية والتي من بينها وأهمها تحرير التجارة الخارجية، ودخول الشريك الأجنبي مع طرح فكرة الخوصصة وتحرير الأسعار هدفه تشجيع وتعميم مفهوم الاستثمار الأجنبي وتوفير كل الظروف لاستقطابه، والبحث عن الشراكة الدولية قوية تسمح لها بجلب العملة الصعبة والنهوض باقتصاد جديد يواكب التطورات التكنولوجيا الحديثة.

وإذا ما أردنا الحديث عن الاستثمار سواء كان استثمار محلي أو أجنبي، فلا بد لنا أن نفهم جوهر هذا النظام الدولي الجديد والآليات التي تتحكم فيه، وحتى المجتمعات لا تستطيع الصمود في ظل وجود القدرة على المنافسة ما لم تطبق عناصر الحضارة الجديدة من أجل سلوك الطريق الصحيح التي يتلاءم مع تطورات هذا العصر بنجاح، وحتى متغيرات العالم العاصفة والحادة، وما تمثله من تهديد اقتصادي مباشر للدول وطموحاتها التنموية وأوضاعها المستقبلية على خريطة القوة الاقتصادية العالمية.

وبالرغم من كل الأسباب التي أدت إلى البحث عن الشريك الأجنبي إلا أن هناك جدل قائم بين مؤيد ومعارض للاستثمار الأجنبي مما ينجر عنه خوصصة المؤسسات العمومية.

والجزائر كغيرها من الدول النامية عرفت عدة تقلبات واضطرابات اقتصادية حادة ترجع إلى ظروف داخلية وخارجية أبرزها المديونية التي تعتبر من أهم مشاكل التبعية، مما دفع بالحكومة الجزائرية إلى البحث عن حلول قد تكون ايجابية وسلبية في نفس الوقت.

وتماشيا مع هذه التحولات الكبرى تبنت سياسة الانفتاح نحو الخارج وتعديل قوانين سابقة تخص تشجيع الاستثمار أهمها المرسوم التشريعي رقم: 93-12 المؤرخ في: 1993/10/05 والمتعلق بترقية الاستثمارات ووضع جملة الإجراءات التحفيزية ومنح التسهيلات اللازمة لذلك.

ويعتبر النمو الاقتصادي أحد الأهداف السامية التي تسعى من أجلها كل دول العالم إلى تحقيقها، مهما كانت مستواها سواء متقدمة أو متخلفة، ويتصف النمو الاقتصادي بكونه حصيلة عملية معقدة ومتشابكة وخلاصة للجهود المبذولة في المجتمع، وهذا ما جعل الأدبيات الاقتصادية تعكف على دراسة وتحليل العديد من النماذج الاقتصادية على المستوى النظري والتطبيقي بغية تحديد العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي، والوصول إلى صياغة نماذج ذات قدرة تفسيرية لطبيعة، واتجاه العلاقة بين النمو الاقتصادي والمتغيرات الأخرى.

وبما أن معدل النمو الاقتصادي في الجزائر لم يحقق المستويات ودرجة الكفاءة المطلوبة، ذلك لأنه لازال يعاني من التأرجح والتذبذب بفعل العديد من المتغيرات الداخلية والخارجية، وفي ظل ما يعانيه الدول من الحروب الأخيرة كحرب أكرانا وروسيا، وما يقوم به المستعمر الغاشم الإسرائيلي على قطاع غزة، من إبادة جماعية وتجويع، بالمقابل ما يقوم به اليمنيون في البحر الأحمر غير الكثير من المعطيات في العلاقات الدولية الاقتصادية، وهذا ما جعل الجزائر تبحث عن حلفاء اقتصاديون جدد من أجل إنعاش الاقتصاد الدولي والرفع من المستوى المعيشي.

وانطلاقا من العرض السابق، تظهر لنا **إشكالية هذا البحث** والتي تمكن صياغتها في شكل التساؤل التالي:

1/- الإشكالية الرئيسية:

♦ **إلى أي مدى يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر؟**

2/- الأسئلة الفرعية:

لإبراز ملامح المشكلة بصورة أوضح يمكننا طرح بعض الأسئلة الفرعية وهي كالتالي:

- إذا كانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة من السمات البارزة والأكثر انتشارا في الدول النامية، فما المقصود بها؟

- ما هي الأشكال والسياسات المختلفة لها؟ وما هي عوامل (محددات) لاستقطابها؟

- ما مدى انعكاسات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الدول المضيفة والدول المستثمرة وعلى الاقتصاد العالمي؟

- مادامت الاستثمارات الأجنبية وخاصة المباشرة إحدى السمات الهامة للسياسات الاقتصادية للعديد من الدول، فما هو واقع على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

- وما هي المحددات التي تحكم استقطاب الاستثمار الأجنبي في الجزائر؟

3/- الفرضية العامة:

- يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي.

4/- الفرضيات الفرعية الدراسة:

انطلاقا من الإشكالية المطروحة، وقصد تسهيل الإجابة على الأسئلة المطروحة ارتأينا طرح الفرضيات التالية التي تكون منطلقا لدراستنا:

- يعتبر المناخ الاستثماري الجزائري من بين المحفزات على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر يتطلب وجود هياكل وتنظيمات مستحدثة بالإضافة إلى ترقية وتأهيل المؤسسات المحلية؟

- استقدام الاستثمار الأجنبي المباشر مرتبط بتسهيل الإجراءات القانونية والإدارية وبعوامل الاستقرار النقدي والاقتصادي والسياسي.

- إن الاستثمار الأجنبي وسيلة من وسائل تحقيق المصالح المشتركة بين الدول النامية والدول المتقدمة.

- تأثيرات ونتائج الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المضيفة هي إيجابية من الناحية النظرية وسلبية من الناحية الواقعية.

5/- أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذا البحث خاصة عندما نعرف أنه لا يمكن لأهداف التنمية الاقتصادية أن تكون ذات دلالة ما لم توفر لها الوسائل والأدوات اللازمة لتحقيقها، وبالرغم من تفاوت هذه الوسائل والأهداف في أهميتها يبقى الاستثمار الأجنبي المباشر هو الأداة والوسيلة الأساسية في كل عملية تنمية وانعكاسها على هيكلة الاقتصاد الوطني.

كما أن الجزائر قامت بإرساء حزمة من القوانين والتشريعات المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك إنشاء عديد الهيئات والمؤسسات التي تسهر على تقديم الدعم والمساندة للمستثمرين الأجانب لتوفير المناخ الاستثماري الملائم، وهذا من أجل مواكبة التطورات الاقتصادية على الصعيد الدولي وإدراكا للدور الهام الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز عجلة الاقتصاد والتنمية في أي دولة كانت.

6/- أهداف البحث:

بناء على إشكالية البحث وفرضياته فإن هذه الدراسة ترمي إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على أهم المحددات المؤثرة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- إدراك وفهم طبيعة العلاقة التي تربط الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.
- معرفة واقع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر من حيث حجمها وتوزيعها على مختلف القطاعات وموقع الجزائر بين البلدان الشقيقة وإفريقيا من حيث استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- إلقاء الضوء على الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد أهم الأدوات الاقتصادية التي تحاول غالبية الدول وبالأخص النامية جذبه والاستفادة منه.
- إبراز المزايا التي تقدمها قوانين الاستثمار في الجزائر للمستثمر الأجنبي ومعرفة العراقيل التي تواجهه.
- دراسة أساليب جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتوطينه في الجزائر.
- رفع مستوى كفاءتنا العلمية وذلك الأساليب الحديثة وأدوات البحث العلمي.

- التعرف على بنية أهم القطاعات المستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر ومدى تأثيرها على النمو الاقتصادي في الجزائر.

- تحديد العلاقة التفاعلية بين الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير مستقل والنمو الاقتصادي كمتغير تابع ودرجة تأثيرهما على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

- تحديد أهم السياسات التي تمكن صانعي القرار من تفادي المشاكل المعرقلة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

I7- أسباب اختيار الموضوع:

توجد عدة أسباب أدت لاختيار هذا الموضوع وتتمثل فيما يلي:

– أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر المتزايدة والتي حظي بها من طرف الدول سواء كانت متقدمة أو نامية وحتى الاقتصاديين، حيث أن الدول النامية تسعى جاهدة في عدة محاولات لتوفير البيئة والمناخ الملائم لجذب واستقطاب وترقية الاستثمار الأجنبي المباشر وكذا ترقيته وتطوير اقتصادها، من أجل تدارك الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة.

– الغوص في دراسة طبيعة العلاقة النظرية والتحليلية التي تربط الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

– ومن أهم الأسباب هو مساهمتنا في إثراء الأبحاث والدراسات الأكاديمية، خاصة في الجوانب القياسية والمتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

I8- أدوات ومنهج البحث:

نظرا لأهمية هذا البحث ولطبيعة خصوصيته والمتمثلة في إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ارتأينا الاعتماد على الأدوات التالية:

- الإحصاءات المتعلقة بواقع الاقتصاد الجزائري.

- التقارير، الدوريات، المنشورات المتعلقة بموضوع البحث.

- أدوات التحليل الاقتصادي نظرا لصيغة الموضوع الكلية.

- الأدوات الإحصائية لحساب النسب ومعدلات النمو والمؤشرات الاقتصادية الأخرى.

أما من ناحية المنهج فقد تم التعامل مع عدة مناهج بطريقة متكاملة، حيث تعلق المنهج الوصفي باستعراض مناخ الاستثمار في الجزائر (محفزاته ومعوقاته...)، أما المنهج التحليلي فقد انصب على محاولة فهم وتحليل عيوب ونقاط ضعف سياسة الجزائر الرامية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا لإظهار أو استنباط نقاط ضعف الجزائر في سياستها الرامية لجذب المستثمر الأجنبي، كما اعتمدنا كذلك على المنهج التاريخي من خلال استعراض الخلفية التاريخية لمسار وتطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

9/- الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: دراسة تركي محجم الفواز

بعنوان "طبيعة العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة والنمو الاقتصادي خلال الفترة 1980-2013"، في الأردن سنة 2015.

هدفت الدراسة إلى إيجاد العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

تمثلت عينتها في الاستثمار ات الأجنبية المباشرة والتضخم، وقد استخدمت أداة تحليل التكامل المشترك.

من أهم النتائج المتوصل إليها هي:

وجود علاقة سالبة بين الاستثمار الأجنبي والتضخم وبين النمو الاقتصادي وقد بلغت قيمة، معامل تصحيح الخطأ لنموذج الدراسة (9.78%) بمعنى أن هناك ما نسبته (9.78%) من الانحرافات في التوازن على المدى الطويل يمكن تعديلها خلال فترة زمنية تساوي سنة[1].

[1]- تركي محجم الفواز، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والنمو الاقتصادي في الأردن - دراسة تحليلية للفترة 2013/1980**، مجلد المنارة للبحوث والدراسات، المجلد 21، العدد 1، الأردن، 2015.

الدراسة الثانية: دراسة Alkhasawneh

جاءت تحت عنوان "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي خلال الفرتة 1970-2010"، في قطر، سنة 2013.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد اتجاه العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر، و نسبة التدفقات إلى الناتج المحلي الإجمالي، والنمو الاقتصادي، و معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

تمثلت الدراسة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، نسبة التدفقات إلى الناتج المحلي الإجمالي واستخدمت ، أداة التكامل المشترك لـ (Johannsen)، وسببية (Granger).

من أبرز نتائجها ما يلي:

- وجود علاقة توازنية إيجابية على المدى الطويل بين المتغيرين.
- أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تتأثر بالناتج المحلي الإجمالي على المدى القصير[1].

الدراسة الثالثة: دراسة كريمة قويدري

بعنوان: "الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1991-2008". في الجزائر سنة 2010.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي.

تمثلت عينتها في الناتج محلي إجمالي واستخدمت أداة التحليل الإحصائي (tab15 Mini).

وكان من أبرز نتائجها وجود علاقة بين للاستثمار المحلي والواردات على الناتج الإجمالي في الجزائر خلال فترة 1991-2008[2].

[1]- Saar Yousef Prof Jalousie Nausicaa July 2016 Les effets , de l'investissement direct étranger sur la croissance économique : une étude standard sur les pays Strategy, and Development Rêviez Volume n ° 11 de 2016 page 145

[2]- زغدلو فريدة، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر، على النمو الاقتصادي في الجزائر 1990-2014**، قسم العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي ومالي، جامعة أبي بكر بلقاي تلمسان، 2015.

الدراسة الرابعة: دراسة رفيق نزاري

بعنوان: "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر علي النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام اختبار منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)" في الجزائر سنة 2016.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر بالاعتماد على سلسلة زمنية تشمل الفترة 1980-2012، ولتحقيق هذا الهدف، تم استخدام منهجية قياسية حديثة معروفة باسم (ARDL).

اختبار العلاقة التفاعلية بين تطور أحجام الاستثمار الأجنبي ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، لمعرفة مدى ودرجة تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

تقييم التأثيرات المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر على استقرار معدلات النمو في الجزائر.

من أبرز نتائجها أن متغير النمو الاقتصادي ارتبط بعلاقة تكاملية مشتركة مع الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، ولذلك تم تقدير العلاقة باستخدام نموذج تصحيح الخطأ يوضح معامل تصحيح الخطأ (-0.759)معانحراف (GDP) في المدى القصير في الفترة (t-1) عن قيمته التوازنية في المدى الطويل، وهي تعني الإشارة الموجبة لمعامل الاستثمار الأجنبي المباشر، أنه عند زيادته بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة معدل التغير في الناتج المحلي الخام الحقيقي بمقدار (0.05%)، يمكن تفسير ذلك من خلال ضعف التدفقات الرأسمالية الواردة إلى الجزائر خلال فترة الدراسة 1980-2012[1].

10/- خطة وهيكل البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة ومن ثم اختبار الفرضيات المطروحة، تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول، تسقهما مقدمة ملمة بالموضوع من حيث الإشكالية والفرضيات وأهداف... إلخ.

[1]- **دراسة رفيق نزاري**، "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر علي النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام اختبار منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)"، **مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 44، الجزائر، 2016**

أما الفصل الأول فكان بعنوان مدخل إلى الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال ثلاث مباحث تضمن في مجملها مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، نشأته، أهميته، خصائصه، وأنواعه وأشكاله، محدداته ونظرياته ومزاياه وعيوبه.

أما الفصل الثاني فقد كان بعنوان مدخل إلى النمو الاقتصادي وذلك من خلال ثلاث مباحث تناولت في طياتها مفهوم النمو الاقتصادي وأنواعه وأهم خصائص،عناصره وعوامله ومعاييره وعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي وصعوبة قياسه ومعوقاته.

بينما الفصل الثالث فقد كان بعنوان دور الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020 كدراسة قياسية، والذي تطرقنا فيه إلى واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020 في أربع مطالب، وكذلك دراسة قياسية لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في أربع مطالب.

لنختتم هذا البحث بخاتمة ملمة بما تحصلنا عليه من نتائج واقتراحات وتوصيات، تليها قائمة بأهم المصادر والمراجع.

الفصل الأول

مدخل إلى الاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد:

لقد نال موضوع الاستثمار الأجنبي اهتمام العديد من الدول وخاصة الدول النامية وهذا خلال مطلع القرن العشرين، وأصبح محل اهتمام كبير لما له من دور فعالة في العلاقات الاقتصادية الدولية والسياسية، وأصبح هناك البحوث كثرة في هذا الموضوع من أجل إيجاد حلول كفيلة والمرضية للطرفين (بين المستثمر الأجنبي والدول المستثمرة فيها) على حد سواء، ومواكبة العصر الجديد (العولمة) من أوسع أبوابها.

ونظرا للأهمية هذا الموضوع وهو الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد ارتأينا في هذا الفصل دراسة مختصرة له من عدة جوانب.

المبحث الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر تدفق الأموال الدولية من أهم مظاهر التي توليها الدول أهمية كبيرة في ظل التطور التكنولوجي والعولمة السريعة على وجه أوسع وأشمل، وقد أدى ذلك إلى ظهور تنافس شديد بين الدول من أجل استقطاب أكبر قدر ممكن من هذه التدفقات، والاستثمار الأجنبي المباشر هو أحد أهم أشكال دفق الأموال الدولية التي توليه الدول أهمية بالغة جدا، كما أن الاستثمار الأجنبي ما هو إلا وسيلة ذات أهمية كبيرة تساهم في تطوير عملية التنمية الاقتصادي وزيادة الدخل الوطني لأي دولة.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

إن الاستثمار بكل أنواه ما هو إلا وسيلة وأداة أساسية تحقيق التنمية الاقتصادية لأي دول كانت، وقد كان لمصطلح الاستثمار، الحظ الوفير في الدراسات والكتابات الاقتصادية عبر التاريخ الاقتصادي.

1/- تعريف الاستثمار:

إن هذا المصطلح يتميز بعدة تعريفات وذلك على حسب المحللين الاقتصاديين والباحثين والبحوث العلمية لكن سنتناول أهما وهي:

فقد عرف الاستثمار على أنه: "الإضافة إلى رصيد المجتمع من رأس المال كتشييد مباني سكنية جديدة مصانع جديدة، آلات جديدة، فضلا عن أنه إضافة إلى المخزون من المواد الأولية والسلع التامة الصنع أو نصف المصنعة، فالاستثمار الإضافات إلى المخزون، فضلا عن رأس المال الثابت"[1].

كما عرف بأنه: مجموعة أموال وحقوق ومصالح تعتبرها الدولة المستضيفة لرؤوس الأموال كذلك"[2].

ومن جهة عرف بأنه: "التضحية بأموال حالية في سبيل الحصول على أموال مستقبلية"[3].

ويعرف فهمي هيكل الاستثمار على أنه:" الإنفاق على الأصول الرأسمالية خلال فترة زمنية معينة، بمعنى الإضافة إلى أصول المؤسسة وتشمل المعدات، الآلات، ... والإصلاحات الجوهرية التي تؤدي إلى

1- بكري كامل، **مبادئ الاقتصاد**، الدار الجامعية، بيروت، 1987، ص295

2- Chritian Haberli les investissements étrangers en Afrique LGDJ Paris 1979, p 10.

3- الحناوي محمد الصالح، **أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية**، الدار الجامعية، ط2، مصر، 1997، ص02.

إطالة عمر الآلة وغيرها من الأصول أو زيادتها، وبالتالي فهو بذلك يعتبر الزيادة الصافية في رأس المال الحقيقي للمجتمع"[1].

يعرف الاستثمار على أنه: "قيام شخص طبيعي أو معنويا باستخدام خبراته أو جهوده أو أمواله في القيام بمشروعات اقتصادية سواء كان بمفرده أو بالمشاركة مع شخص طبيعي أو معنوي محلي أو أجنبي أو مع الدولة أو مع مواطنيها في إنشاء مشروع أو مشروعات مشتركة"[2].

كما يعرف من ناحية أخرى على أنه: تحويل رأس المال السائل (النقدي) إلى رأس مال ثابت عن طريق التمويل".[3]

كما عرف على أنه: كل تضحية بالموارد في الوقت الحاضر لغرض الحصول مستقبلا على نتائج أو إيرادات بأقساط جامدة عبر الوقت ولكن بمبلغ إجمالي أكبر من النفقات الأولية"[4].

ومن خلال هذه التعاريف يتبين لنا أن الاستثمار هو مجموعة التضحيات التي من شأنها زيادة الدخل وتحقيق الإضافة الفعلية إلى رأس المال الأصلي من خلال امتلاك الأصول التي تولد العوائد، نتيجة تضحية الفرد بمنفعة حالية للحصول عليها مستقبلا بشكل أكبر من خلال الحصول على تدفقات مالية مستقبلية أخذا بعين الاعتبار عنصري العائد والمخاطرة.[5]

2/- تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

فيما يخص تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر فقد تعدد تعاريف وسنتطرف لأهمها.

فقد عرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "عملية يقوم بها المستثمر المتواجد في بلد ما (البلد الأم)، حيث يستعمل أصوله في بلدان أخرى (الدول المضيفة) مع نية تسييرها"[6].

---

[1]- هيكل عبد العزيز فهمي، **موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية**، بيروت، دار النهضة العربية، ط 2، 1985، ص956

[2]- حاتم فارس الطعان، **الاستثمار أهدافه ودوافعه**، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2006، ص 5.

[3]- عمر مصطفى، جبر إسماعيل، **ضمانات الاستثمار في الفقه والإسلام وتطبيقاته المعاصرة**، دار النقاش للنشر والتوزيع، د.س.ن.د.ب.ن، ص 22 .

[4]-Boughba Abd Ellah, Analyse et évaluation de projet, Ed Berti, 1998, P07

1- صيام أحمد زكرياء، **مبادئ الاستثمار**، دار المناهج، عمان، 1997، ص19.

[6]- عبد الرحمان تومي، **واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2001/2000، ص 41.

ويكون الاستثمار الأجنبي استثمارا مباشرا إذا كان المستثمر الأجنبي يملك **10%** فيها أكثر من الأسهم العادية في حقوق التصويت داخل المؤسسة، وهذا المقياس تم اختياره لأنه يقدر على أن تلك المساهمة هي استثمارا طويل المدى يسمح لمالكه لممارسة تأثير على قرارات تسير المؤسسة[1].

وهناك من قال بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يعبر عن مساهمة رأسمال مؤسسة في مؤسسة أخرى، يتم ذلك بإنشاء فرع لها في الخارج أو الرفع من رأسمالها، أو قيام مؤسسة أجنبية رفقة شركاء أجانب، أو هو وسيلة تحويل الموارد الحقيقية ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، وخاصة عند الابتدائية عند إنشاء المؤسسة".[2]

وقد عرفه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) على أنه: "الاستثمار الذي ينطوي على العلاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين شركتين في البلد الأم وشركة أو وحدة إنتاجية في دولة أخرى لأغراض هذا التعريف تعرف الشركة الأم على أنها تلك الشركة التي تمتلك أصولا في الشركة أو و حدة إنتاجية تابعة لدولة أخرى غير الدولة ألام، وعادة ما تأخذ الملكية شكل حصة في رأس مال الشركة التابعة للدولة المستقلة للاستثمار، حيث تعتبر حصة تساوي أو تفوق 10% من الأسهم العادية أو القوة التصويتية في مجلس الإدارة للشركة المسجلة، أو يعادلها في الشركات الأخرى وهو حدا فاصلا لأغراض تعريف الاستثمار الأجنبي[3].

كما أن صندوق النقد الدولي (FMI) عرفه بأنه: "نوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتنطوي

---

[1]- يبالة فريد، **الشركات المتعددة الجنسيات (علاقات- آثار- مواقف)**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير معهد العلوم الاقتصادية، تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995، ص 122.

[2]- Raymand Bernard, économie financière International, Paris, EDPUF, 1997, P 91.

[3]- عمار زودة، **محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، فرع الإدارة المالية، جامعة قسنطينة، 2008، ص 31.

هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر الأجنبي المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة[1].

كما عرف الباحثون بأن الاستثمار الأجنبي المباشر هو: "تلك الاستثمارات التي يملكها و يديرها المستثمر الأجنبي، إما بسبب ملكيته الكاملة لها، أو ملكية لنصيب منها يكفل له حق الإدارة"[2].

عرف الاستثمار الأجنبي حسب صندوق النقد الدولي على أنه: "ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة".[3]

ويرى جيل برتان الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه:" يستلزم السيطرة (الإشراف) على المشروع بحيث يأخذ هذا الاستثمار بشكل إنشاء مؤسسة من قبل المستثمر وحده أو بالمشاركة المتساوية أو غير المتساوية، كما أنه يأخذ شكل إعادة شراء كلي أو جزئي لمشروع قائم".[4]

ويعبر الاستثمار الأجنبي المباشر حسب **(Rymand)** عن مساهمة رأسمال مؤسسة في مؤسسة أخرى، يتم ذلك بإنشاء فرع لها في الخارج أو الرفع من رأسمالها، أو قيام مؤسسة أجنبية رفقة شركاء أجانب، أو هو وسيلة تحويل الموارد الحقيقية ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، وخاصة عند الابتدائية عند إنشاء المؤسسة".[5]

---

[1]- عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 2، بن عكنون، الجزائر، 2005، ص 251.

[2]- نزيه عبد المقصود مبروك، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**، دار الفكر الجامعي، بدون طبعة، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 31.

[3]- تومي عبد الرحمان، **واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2001/2000، ص41

[4]- جيل برتان، **الاستثمار الدولي**، ترجمة: علي مقلد، عوديدات للنشر والطباعة، ط2، بيروت، 1982، ص11.

[5]- Raymand Bernard, économie financière International, Paris, EDPUF, 1997, P 91.

ويرى عبد العزيز هيكل الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "استثمار شركات مقيمة في إحدى الدول في شركات أخرى مقيمة في دول أخرى بشراء هذه الشركات، أو بإنشاء شركات جديدة وتزويدها برأس مالها الأساسي أو بزيادة رأسمال شركات موجودة أصلا، ويتضمن هذا المعنى إشراف المستثمر وتدخله في إدارة الشركات التي يستثمر فيها أمواله"[1].

وغالبا ما تفضل الحكومات هذا النوع من الاستثمار، حيث أنه يتضمن في الغالب تزويد الشركات المستثمر فيها بالمستلزمات (المدخلات) التكنولوجية.

ومن خلال ما تم تقديمه من تعاريف شاملة حول الاستثمار الأجنبي المباشر يمكننا أن نستخلص التعريف له وهو "قيام طرف أجنبي بالاستثمار في الموجودات في دول أخرى ويكون للمستثمر دور فعال في إدارة موجوداته من خلال تأسيس الشركات أو المشاركات أو الاندماج مع شركة وطنية ...الخ، أي بمعنى آخر هناك موجودات للشركة الأم في الدول المضيفة ويدخل أيضا ضمن هذا النشاط عملية الخوصصة أي شراء الأجانب لشركات أو جزء منها في الدول المضيفة".

فالاستثمار الأجنبي المباشر يكون بواسطة الشركات المتعددة الجنسيات لأنها تمتلك البنى والهياكل التي تقوم بعملية الاستثمار في الخارج، وقد يتم تمويل هذه الاستثمارات من الأموال المملوكة والأرباح المحتجزة والقروض التي تحصل عليها سواء من الشركات الأم أو المؤسسات الأجنبية والمحلية.

المطلب الثاني: نشأة الاستثمار الأجنبي المباشر

إذا ما رجعنا إلى التاريخ فإننا نجد أن الحضارات القديمة (كالحضارة المصرية الإغريقية والحضارة الإسلامية) في عدة مراحل مختلفة أنه كانت عدة نشاطات مختلفة وعلى مستوى دولي[2].

[1]- هيكل عبد العزيز فهمي، مرجع سابق، ص 246.

[2]- أبو قحف عبد السلام، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001، ص07.

فالاستثمار الأجنبي المباشر ليس وليد هذا العصر إذا ما رجعنا إلى التاريخ، فمثال ذلك شركة الهند الشرقية والتي كانت عبارة عن شركة عابرة للقوميات، والتي أجيز عقدها في لندن عام 1600م[1].

كما أن الازدهار الحقيقي للاستثمار الأجنبي المباشر يعود إلى سنة 1865م أي أثناء قيام الثورة الصناعية، حيث أنه في تلك الحقبة أقام الألماني فريدريك باير مصنعا في ولاية نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية، ومن بعده شركة –سنجر– الأمريكية التي أقامت أول مصنع في جلاسجو بأسكتلندا وذلك سنة 1867م[2].

وخلال القرن 19 م ظهرت فلسفة اقتصادية جديدة والتي دعت إلى الحرية الاقتصادية، ساعدت على تسهيل حركة رؤوس الأموال دوليا، سواء كان ذلك بين الدول القوية مع بعضها البعض أو بين هذه الدول القوية والدول المستعمرة والضعيفة، حيث أن في تلك الحقبة كانت أوربا هي المنشأ الرئيس للاستثمارات، وكان الدولة البريطانية في طليعتها، لكونها التاجر العالمي الأول ولديها شبكة عالمية من المواصلات والمصارف، وتفوقت صناعتها واحتكاراتها، وكان الجنيه الإسترليني العملة الدولية في أسواق رأس المال الرئيسة[3].

كما أن الاستثمارات البريطانية مجملها كان خاص بقطاعات التصدير، لكن الهدف الرئيسي من وراء هذا الاستثمار كان استصلاح بلدان جديدة، بحيث أن هذه الاستثمارات تمت في بلدان تلقت أفواج المهاجرين الأوربيين، والجزء الآخر انصب على البنية الأساسية من أجل استغلال الثروات الطبيعية[4].

---

[1]- هناء عبد الغفار، **الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية: الصين أنموذجا**، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص ص 23-24.

[2]- عصام عبد العزيز مصطفى، **الآثار الاقتصادية للسياسات التسويقية للشركات دولية النشاط: دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية**، أطروحة دكتوراه، جامعة حلوان، مصر، 1998، ص 6.

[3]- المسير محمد زكي، **العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الثانية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1970، ص ص 86-87.

[4]- Graham, Edward, Foreign direct investment in the world economy, staff studies of the world economic out look, IMF,sep.1995, P 123.

حيث أنه تم تطوير المواصلات بشتى أنواعها من أجل النقل لغرض التصدير والاستيراد، وقد بدأ الاستثمار الأجنبي المباشر مبكرا في مجال الاستخراج، ولاسيما البترول في بعض بلدان الشرق الأوسط[1].

وقد عملت السياسة الاقتصادية للدولالمستعمِرة جاهدة على نهب ثروات الدول المستعمرة وتفقيرها وحرمانها من امتلاك أسباب وعوامل النهوض والانطلاق من جديد وأهمها العلم، وهذا الوضع أنتج دول قوية تمتلك عوامل زيادة القوة، ودول ضعيفة ومستعمرة.

وقد هذا تزامنا مع قيام الثور الصناعية في أوربا، والذي سهل عملية نهب ثروة الدولة المستعمرة واستغلالها، حيث عملت الدول المستعمرة على إقامة مؤسسات ومشاريع في مستعمراتها بهدف استغلال الموارد الطبيعية والأولية وتلبية حاجة صناعاتها في بلدانها وهو ما نسميه حاليا بالاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الثالث: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمارات الأجنبية مباشرة أهمية بالغة في سواء على المستثمر الأجنبي أو على البلد المضيف ومن أهمها ما يلي:

الاستثمارات الأجنبية المباشرة تساهم وتسهل حركة رؤوس الأموال التي تستثمر في شتى القطاعات سواء كانت صناعية، أو إنتاجية وفي البلدان المضيفة، وهذا ما يقلص من حجم التمويلات المحلية الناتجة عن انخفاض المدخرات المحلية[2].

تساهم وتساعد الاستثمارات في فتح أسواق جديدة للتصدير.

تساعد في زيادة الإرادات للدولة في عدة أشكال منها الرسوم وضرائب والتي تفرض على المشاريع المستثمرة عند القيام بعملية الإنتاج والتسويق والتصدير، وهذا ما يساعد على التخفيف من عجز ميزانية الدول النامية.

---

[1]- برتال جيل، **الاستثمار الدولي**، ترجمة: علي مقلد، علي زيعور، منشورات عويدات، ط2، بيروت، 1982، ص 15-19.

[2]- بلعيد بلعوج، **الآثار المترتبة على الاستثمار الأجنبي على الشركة متعددة الجنسيات في ظل العولمة**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثالث، جامعة محمد خيضر، بسكرة، أكتوبر 2002، ص ص 62-63.

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم الوسائل التي تمد الدول بالموارد المالية من أجل تلبية رغباتها في تنفيذ مخططاتها التنموية، وأداة فاعلة في جعل الدول المضيفة أكثر تطلعا لأهدافها الإستراتيجية.

إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعد حلا للعديد من الظواهر المتمثلة في هجرة الأدمغة، البطالة عن طريق تحقيق وفرات اقتصادية للعمال تتمثل أساسا في ارتفاع أجورهم وزيادة قدراتهم الإنتاجية.

الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعتبر مصدر جيد للحصول على العملات أو رؤوس الأموال الأجنبية، التي تمثل محور أساسيا لأي برنامج تنموي في الدول النامية[1].

تساعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تدريب واستغلال الموارد البشرية وليس فقط في خلق فرص جديدة للعمل.

يخفف الاستثمار الأجنبي المباشر من حدة التضخم الذي تعاني منه الدول النامية، وهذا بتوفير السلع والخدمات المنتجة وطنيا وبأسعار معقولة كانت في السابق غير متوفرة وتستورد بأسعار مرتفعة.

تعتبر مصدر فعالا لنقل التقنيات التكنولوجية الحديثة والمتطورة إلى الدول المضيفة، وهذا نظرا لما لها من قدرة على التحكم في التكنولوجيا العالية التي تعجز الدول النامية عن مسايرتها، نظرا لما تطلبه من موارد مالية ضخمة[2].

[1]- عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 99.

[2]- نفس المرجع، ص 100.

المبحث الثاني: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر وأنواعه وأشكاله

المطلب الأول: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

- إن الاستثمار الأجنبي المباشر في طبيعته استثمار منتج، ما يعني استغلال محكم وأمثل في استعمال الموارد، كما أن المستثمرين الأجنبيين لا يخاطرون بتقديم أموالهم في أي دول يريدون الاستثمار فيها إلا بعد إجراء دراسات معمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع، ودراسة كافة بدائله التكتيكية والفنية المتاحة، وحتى مخاطر سواء على المدى القريب أو البعيد.[1]

- كذلك من أهم خصائصه أنه يساهم عمليات التنمية الاقتصادية زيادة الدخل، والرفع من المستوى المعيشي، وذلك من خلال الوفرات الاقتصادية والمنافع الاجتماعية التي تحقق نتيجة لتواجده.

- وهو يعتبر من أهم الوسائل التي تساهم في خفض مستوى البطالة لما يوفره من مناصب عمل، وكذا توسيع نطاق السوق المحلية ومن جهة أخرى يساهم في نقل التكنولوجيا إلى البلد المضيف[2].

- إن الاستثمار الأجنبي يدعم مبادلات التجارة الخارجية، من خلال اتجاهه للاستثمار في صناعات التصدير، خاصة في تلك التي يتمتع فيها البلد المضيف بميزة نسبية مقارنة ببلد المنشأ[3].

- يتصف الاستثمار الأجنبي المباشر بالتغير، حيث يتميز بتحركاته جريا وراء الربح والفائدة وبذلك فهو ينتقل إلى الأماكن التي توفر له أعلى الأرباح، أين توجد التسهيلات والإعفاءات واليد العاملة الرخيصة.

- يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن كل من القروض التجارية والمساعدات الإنمائية الرسمية (التي أصبحت شديدة المشروطية) في أن تحويل الأرباح المترتبة عليه يرتبط بمدى النجاح الذي تحققه

---

[1]- دراز حامد عبد المجيد، **السياسات المالية، الإسكندرية**، الدار الجامعية، 2003/2002، ص214.

2- د.قدي عبد المجيد، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص ص 253 - 254.

[3]- الموسوي ضياء مجيد، **العولمة واقتصاد السوق الحرة، الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 129.

المشروعات المحولة عن طريق هذا الاستثمار، بينما لا يوجد أي ارتباط بين خدمة الديون ومدى نجاح المشروعات التي تستخدم فيه[1].

- يتجه الاستثمار المباشر إلى الدولة المضيفة التي يحقق فيها أكبر عائد صافي بعد طرح أو خصم المخاطر والتكاليف، وبذلك فهو يتجه بكثرة إلى الدول ذات مناخ الاستثمار الملائم والمناسب.

المطلب الثاني: أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر

الاستثمار الأجنبي المباشر له عدة أنواع وذلك حسب الهدف والغاية منه و التي يرغب المستثمر الأجنبي في تحقيقها وسنتطرق إلى هذه الأنواع فيما يلي:

1/- الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الثروات الطبيعية:

يعتبر هذا النوع من أنواع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأكثر انتشارا وخاصة في الدول النامية منها، لأن جل الدول تسعى جاهدة للاستفادة من الموارد الطبيعية وخاصة الخامة منها، كما هو الشأن في القارة السمراء، حيث أصبح تدفق الدول الغربية عليها لما لها من أهمية ولما تحتويه أراضيها من مواد خام مثل الذهب والماس والبترول والغاز.... إلخ، وأصبحت هناك عدة مصانع كبرى خاصة بالصناعات الاستخراجية، وهذا النوع يشجع زيادة الصادرات من المواد الأولية وزيادة الواردات من السلع الرأسمالية ومدخلات الإنتاج الوسيطة والمواد الاستهلاكية[2].

2/- الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الأسواق:

خلال السنوات الستينيات والسبعينيات فقد ساد هذا النوع من الاستثمار في قطاع خاصة في القطاعات الصناعية التحويلية وبالضبط في الدول النامية، كما أن هذا النوع من الاستثمارات جاء من أجل أن يعوض التصدير من البلد المصدر للاستثمار ووجوده في البلد المضيف بسبب القيود المفروضة على الواردات.

---

[1]- المهران حسن، **الاستثمار الأجنبي المباشر وإمكانات تطويره في ضوء التطورات المحلية والإقليمية والدولية**، في المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، القاهرة، معهد التخطيط القومي، المجلد الثامن، العدد الأول، 2000، ص07.

[2]- سعد محمود الكواز، عمر غازي العبادي، **مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة لعينة من الدول العربية**، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع (إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة)، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان، الأردن، 2007، ص 4.

كما أن السبب الذي جاء من أجله هذا الاستثمار هو ارتفاع تكلفة النقل في البلد المضيف، وهذا ما يجعل الاستثمار فيه أكثر جدوى من التصدير إليه، ولا يؤثر هذا النوع من الاستثمار على الإنتاج لأنه لا يحل محل الصادرات، وإنما له آثار ايجابية على الاستهلاك وآثار ايجابية غير مباشرة على التجارة، فهو يسهم في ارتفاع معدلات النمو في البلد المضيف للاستثمار عن طريق زيادة رصيد رأس المال فيه، وله آثار توسعية على التجارة في مجالي الإنتاج والاستهلاك، وذلك بزيادة صادرات البلد المضيف وزيادة وارداته من مدخلات الإنتاج والسلع الواردة إليه من الدول المصدرة للاستثمار.

3/- الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الكفاءة في الأداء:

يظهر هذا الاستثمار عندما تقوم الشركات الأجنبية المستثمرة على هدف التركيز على الربحية فقط في البلد المستثمر فيه، لأن ارتفاع مستويات الأجور في الدول الصناعية مثل (فرنسا، أمريكا، بريطانيا... إلخ) إلى الاستثمار في عديد من الدول النامية، لكن هذا النوع من الاستثمار له أثار توسعية على تجارة البلد المضيف، مما يؤدي إلى تنويع صادراتها فضلا عن آثاره التوسعية على الاستهلاك عن طريق استيراد العديد من مدخلات الإنتاج.

4/- الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن أصول إستراتيجية:

يكون هذا الاستثمار عندما تقوم الشركات بالاستثمار في مجال البحوث العلمية والتطوير في إحدى الدول النامية أو المتقدمة وهذا من أجل تعظيم الربحية، ويعد هذا النوع من الاستثمار ذا أثر توسعي على التجارة من جانبي الإنتاج والاستهلاك، كما أنه يعتبر بمثابة لتصدير العمالة الماهرة من الدول النامية ويزيد من صادرات الخدمات والمعدات من البلد المصدر للاستثمار[1].

[1]- سعد محمود الكواز، عمر غازي العبادي، **مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة لعينة من الدول العربية**، مرجع سابق، ص5.

المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكننا تقسيم الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى استثمارات مشتركة، أو استثمارات مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي.

1/- الاستثمار المشترك:

المقصود به أن يكون الاستثمار مشروع يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، كما أن المشركة في هذا الشكل لا تقتصر على حصة رأس المال فقط، بل تمتد أيضا إلى إدارة المشروع، وهنا يمكنان القول أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي عل عدة جوانب منها:

- يجب أن يكون هذه الاتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين، (طرف وطني وآخر أجنبي) من أجل ممارسة نشاط إنتاجي داخل حدود دولة الطرف المضيف.
- كما يمكن للطرف الوطني أن يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص[1].
- يستطيع أحد المستثمرين الأجانب أن يقوم بشراء حصة في شركة استثمار مشترك[2].
- إن المشاركة في الاستثمار ليس بالضرورة تقديم حصة في رأس المال فقط، كما أنها يمكن أن تكون تقديم الخبرة، أو العمل أو التكنولوجيا بصفة عامة.

وما نلاحظه في الدول النامية خصوصا في ظل التطورات التكنولوجية الحدية، فإن هذه الدول قد لجأت إلى إنشاء هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، نظرا لكونه وسيلة مراقبة على المؤسسة متعددة الجنسيات التي تعمل في إقليمها، كما أن الدول الاشتراكية سابقا كانت تسمح بشكل وحيد من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر بمساهمة أجنبية لا تتعدى 49% من قيمة المشروع[3].

---

[1]- ماجد أحمد عطا الله، **إدارة الاستثمار**، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2018، ص 101.

[2]- عبد السلام أبو قحف، **السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989، ص ص 34-35.

[3]- فارس فضيل، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 1998، ص75.

2/- الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:

هذا النوع من الاستثمارات هو الأكثر تفضيلا من طرف الشركات متعددة الجنسيات، وتجدر الإشارة هنا إلى أن اكتساب الحيازة لا يتحقق إلا بعد الوصول إلى حد حق المراقبة[1].

لكن هذا التفضيل لهذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة يقابله في الواقع تردد وأحيانا رفض تام من طرف الدول النامية المضيفة، لأنها لا تقبل بالترخيص الكامل لملكية المشروع الاستثماري، بسبب خوفها من التبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من آثار سياسية على الصعيدين المحلي و الدولي، إلى جانب الحذر من احتمالات الوقوع في حالة احتكار الشركات متعددة الجنسيات لأسواقها[2].

لكن هناك بعض الدول النامية في شرق آسيا، وأمريكا اللاتينية، وحتى في إفريقيا تمنح فرصا للشركات متعددة الجنسيات بالتملك المطلق للمشروع الاستثماري، كوسيلة تمكنها من جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الكثير من مجالات النشاط الاقتصادي[3].

إن حالة التردد والخوف لدى الدول النامية الأخرى لم تؤيد لحد الآن بدلائل علمية وعملية بشأن الآثار السياسية والاقتصادية السلبية الناجمة عن ترخيص الملكية المطلقة المتعلقة بالمشروع الاستثماري للشركات متعددة الجنسيات، وإنما درجة تحكم الدولة المضيفة في وضع عدد من الضوابط والنظم والتوجيه الجيد للاستثمارات الأجنبية مهما كان نوعها، هو الذي بإمكانه التخفيف من حدة الآثار السلبية، بالإضافة إلى تعظيم العوائد المتوقعة لهذه الدول من وراء الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

---

[1]- عبد السلام أبو قحف، **السياسات و الأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية**، مرجع سابق، ص 35.

[2]- موسى سعيد مطر وآخرون، **التمويل الدولي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2008، ص 33.

[3]- رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي وآخرون، **التمويل الدولي**، دار الراية، عمان، الأردن، 2012، ص152.

المبحث الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ونظرياته ومزاياه وعيوبه

في هذا المبحث سنحاول أن نعالج الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال التطرق إلى محدداته، وأهم النظريات المفسرة له، وما له من عيوب ومزايا.

المطلب الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

من البديهي أن أي طلب كان لمستثمر أجنبي في بلد مضيف يتحدد بمجموعة من العوامل الاقتصادي وأخرى سياسية أو قانونية وحتى عوامل اجتماعية مما تشكل هذه العوامل ما يسمى بالمناخ الاستثماري، وهذه العوامل لها دور كبير ومتميز إذ أنها متكاملة ومشتبكة فيما بينها، وهذا ما يعب علينا حصرها وحتى قياس بعضها أحيانا، لأن بعض هذه العوامل يرتبط بسلوك المستثمر في حد ذاته، فقد تحكمه دوافع مختلفة تكون سياسية، أو اجتماعية أو حضارية، وبعضها يرتبط بمزايا الدولة المضيفة، أو بما تتمتع به من مناخ استثماري مما يجعلها دولة قادرة على اجتذاب الأموال الأجنبية أو طردها، ومن بين المحددات الرئيسية للاستثمار المباشر نذكر ما يلي:

1/- المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر:

إن هذا النوع من المحددات له دورا كبيرا في توجيه الاستثمارات واستفادة الدول المضيفة منه وأهم محدداته ما يلي[1]:

أ/- درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي: إن الاستثمار الأجنبي المباشر كغيره من الاستثمارات الأجنبية فهو يبحث عن أشكال الخروج والتوجه للاقتصاديات المفتوحة، واتجاه الاقتصاد للتعامل مع العالم الخارجي، بمعنى التحرر من قيود الحركة التبادلية التجاري أو عناصر الإنتاج، وهذا ما يضمن حسن الكفاءة الاقتصادية في توجيهها، وعدم وجود أية اختلالات في هذه الأسواق (عناصر الإنتاج)، وبما أن المستثمر الأجنبي يسعى لتحقيق أفضل ربحية ممكنة فإنه يهتم بالكفاءة الاقتصادية وبعيدا عن فرض القيود[2].

---

[1]- نزيهة عبد المقصود، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007، ص87

[2]- فريد النجار، **الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 23

ب/- القوة التنافسية للاقتصاد القومي: مما يميز الاستثمار الأجنبي المباشر كغيره من الاستثمارات هو الصيغة التنافسية وخاصة في ظل الاقتصاد القومي، والذي يعتبر أحد المحددات الرئيسية في جذب الاستثمارات الأجنبية، لأنه كلما تحسن المركز التنافسي للاقتصاد القومي، كان ذلك مدعاة للمزيد من الاستثمارات الأجنبية والعكس صحيح[1].

ج/- القدرة على الإدارة الاقتصادية: يعتبر وجود وبقاء الاستثمارات واستمراره للمدى الطويل، مرهون بطريقة تسيير إدارة الاقتصاد والقدرة على مواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة، ونجاح ذلك نراه من خلال عدة مؤشرات أهمها:

- قيمة الاحتياطيات ومعدلات التغير به.
- نسبة الدين الخارجي وخدمته إلى الناتج القومي.
- عدد شهور تغطية الواردات.
- شروط التجارة وقوة اتجاهاتها[2].

د/- السياسات المختلفة لمعالجة هذه الاستثمارات: لكي يكون استقطاب وجدب للاستثمارات الأجنبية المباشرة، يجب أن تكون هناك منافسة على منح التسهيلات المختلفة، وعلى العكس فإن التعقيدات والقيود المختلفة قد تكون سببا في هروبه من دولة أخرى ومن هذه السياسات[3]:

- الإعفاءات الضريبية.
- القيود على التحويلات والأرباح والفوائد.
- الامتيازات المختلفة لتشجيع الاستثمار الخاص.

هـ/- السياسات الاقتصادية الكمية: إن هذا السياسيات الاقتصادية كلما كانت متحررة ومرنة وواضحة ومستقرة غير متضاربة في الأهداف، وتتسم بالكفاءة والفعالية، مواكبة لكل التغيرات

[1]- فليح حسن خلق، **التمويل الدولي**، مؤسسة الوراق، عمان، 2019، ص 101.

[2]- Josette peyrard, Gestion financière internationale, Se édition, Librairie, Paris, 1992, p190.

[3]- عبد السلام أبو قحف اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مرجع سابق، ص 323

والتحولات الاقتصادية سواء ذلك على مستوى الاقتصاد الوطني أو على مستوى التحولات العالمية، كلما زادت في مجملها إلى جذبة الاستثمار الأجنبي المباشر[1].

2/- المحددات السياسية والقانونية للاستثمار الأجنبي المباشر:

أ/- المحددات السياسة: ما يؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر هو الاستقرار السياسي للبلد المضيف، وهي منت العوامل التي تستطيع أن توجه الاستثمار إلى بلد دون أخر، وتتكون البيئة السياسة من الاستقرار السياسي المحلي، المخاطر الإقليمية، العلاقات الدولية[2].

ب/- المحددات القانونية: تتعلق المحددات القانونية بدرجة استقرار التشريعات الحاكمة لهذا النوع من الاستثمار في الدول المضيفة، والتي توضح مدى الترحيب بالاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الحوافز المقدمة، ومدى التسهيلات في إجراءات الاستثمار والخدمات المقدمة له، كذلك مدى قدرة التشريعات الحاكمة على القضاء على الاحتكارات القائمة خاصة فيما يتعلق بملكية الدولة سواء كانت بالنسبة للمشروعات أو البنوك ، إضافة إلى مدى تعددية التشريعات المنظمة للاستثمار، والتي تنعكس على درجة شفافية ووضوح تلك التشريعات أمام المستثمرين فضلا عن مدى وجود القوانين المتعلقة بحقوق الملكية، والقوانين التنظيم المنافسة وتمنع الاحتكار.

كذلك الطريقة التي يتم بها تطبيق القوانين التي تحكم الاستثمارات الأجنبية، ودرجة الكفاءة (أو التأخير والتعقيد) في التطبيق، وكيفية حل المنازعات التي يمكن أن تنشأ بين المستثمرين والجهات الحكومية، ذلك أن من أكثر الأشياء التي تجعل المستثمر يحجم عن استثمار أمواله في دولة ما، عدم توافر حماية كافية في القانون أو الواقع لحقوق الملكية وللعقود، والإسراف في التعقيدات الإدارية والتباطؤ الشديد في إجراءات التقاضي[3].

---

[1]- عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص 13.

[2]- ماجد أحمد عطا الله، إدارة الاستثمار، مرجع سابق، ص 13.

[3]- نزيهة عبد المقصود، مرجع سابق، ص 92.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

فسر الاستثمار الأجنبي المباشر بنظريتين أساسيتين وهما:

1/- النظرية التقليدية المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر:

في هذا الصدد فإن الشركات المتعددة الجنسيات تعتبر من أكثر الشركات حصتا من حيث لما تجنيه من نتائج أكثر مما تمنح، ومن أهم ابرز النظريات الاقتصادية والتي سنتناولها في هذا الموضوع.

أ/- إسهامات بالبجا: لقد ساهم بالبجا في تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن الإشارة إلى نقاط أهمها:

- أن الدول النامية لها المصادر كثيرة للأول للمواد الأولية، والتي يمكن جعلها تحت استخدام الدول المتقدمة[1].

- فرص الاستثمار متوفرة ومتعددة في الدول النامية مقابل حجم الإنتاج والتسويق، مما يجعلها تمثل أسواق ذو مردودية كبيرة[2].

- مساهمة المستثمر الوطني في المشاريع الاستثمارية الأجنبية مع استغلال الفرص المتعددة للاستثمار والاحتفاظ الشركة الأجنبية بحق الإدارة والرقابة[3].

- خفض الأسعار المدفوعة مقابل هذه الخدمة المقدمة.

- وأن تحديد وقت تنفيذ المشاريع يستوجب أن تكون حصة المستثمر الأجنبي أكبر من حصة المضيف للمشروع[4].

ب/- إسهامات فرانك: من منظور فرانك أن أهم عنصر في العلاقة بين طرفي (المستثمر الأجنبي أو المضيف) هو ركن الاستغلال الأمثل، وكذلك وضع المشاريع في مجالات الصناعة الإستراتجية والتي تدير

---

[1]- أبو قحف عبد السلام، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2003، ص 4.

[2]- جيل برتان، **الاستثمار الدولي**، ترجمة على مقلد وعلي زيعور، منشورات عويدات، لبنان، 1981، ص 7.

[3]- أبو قحف عبد السلام، **اقتصاديات الاستثمار الأجنبي**، المكتب العربي الحديث، لبنان، 1992، ص220.

[4]- أبو قحف عبد السلام، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، مرجع سابق، ص 419

السوق وتحكم الاقتصاد المحلي، وهذه الصناعات لا تساعد فقط على خلق علاقة تكاملية بين البلد المتقدم والنشاط الاقتصادي في المجتمع المضيف، فهي تؤدي كذلك إلى خلق أو فرض أنماط للتنمية من شأنها أن ترفع درجة احتكاك الدول المضيفة مع الدول المتقدمة والاعتماد الأولى على الأخيرة.

وكمثال على ذلك ما نلاحظه في السوق أن أسعار تصدير المواد الأولية تكون معظمها أقل بكثير من أسعار السلع المصنوعة والمستوردة، مما يجعل الدول الغنية ترفع من معدل العائد على الاستثمار والحصول على المواد الخامة والمواد الأولية اللازمة للصناعة بأرخص الأسعار.

لكن هذه النظرية لها عدة تفسيرات يمكن طرحها فيما يلي:

- إمكانية عدم اعتبار أن الاستثمار الأجنبي مثاليا في سلوكاته في الدول النامية أو أن هدفه هو السعي لتحقيق أهداف الدول المضيفة على حساب أهدافها.

- أن الاستثمار الأجنبي هدفه استغلال الصناعات الإستراتيجية والاستحواذ الكامل للمواد الأولية للبلد المضيف من أجل ضمان الاستمرارية في الإنتاج.

- وأن الشركات المتعددة الجنسيات المستثمرة تهيمن على إدارة المشاريع الاستثمارية، وأن لها رغبة في تحقيق الأهداف المسطرة بفرض استثمارات مباشرة يؤدي بتدخل البلد الأم في الشؤون الداخلية للبلد المضيف.

- كما أن المستثمر الأجنبي خصص 50% من مشاركته أو امتلاكه للمشروع، بحجة خوفه من مصادرة الملكية أو مخاطر التأمين في بعض من الدول النامية، والذي يؤدي إلى تراجع مستوى تحقيق الرفاهية[1].

2/- النظرية الحديثة المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر:

فيما يخص الاستثمارات الأجنبية فإن النظرية الحديثة قامت أساسا لتعارض النظرية الكلاسيكية في هذا الشأن من أجل دفع عجلة التنمية، عكس ما جاءت به النظرية التقليدية فالنظرية الحديثة تفرض أن الاستثمارات الأجنبية تحكمها مصالح مشتركة بين الطرفين (دول مضيفة والشركات المستثمرة)[2]، ومن أهم أبرز رواد هذا المذهب:

---

[1]- أبو قحف عبد السلام، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، مرجع سابق، ص 420.

[2]- سعيد النجار، **آفاق الاستثمار في الوطن العربي، اتحاد المصارف العربية**، القاهرة، مصر، 1998، ص 78.

أ/- **إسهامات كار**: لقد جاء اعتقاد كار على أساس الاشتراك كل من المستثمر الأجنبي والدول المضيفة في الاستثمار من أجل تحقيق الكثير من العوائد والنافع، ومنه فإنه يتفق مع "هيمر" و"كيفز" في الأهداف التي يحققها كل طرف التي ترجع إلى انتقال بعض الأصول الخاصة، والشكل التالي يوضح المنافع المتبادلة بين الطرفين.

الشكل رقم 01: المنافع المتبادلة بين المستثمر الأجنبي والدول المضيفة

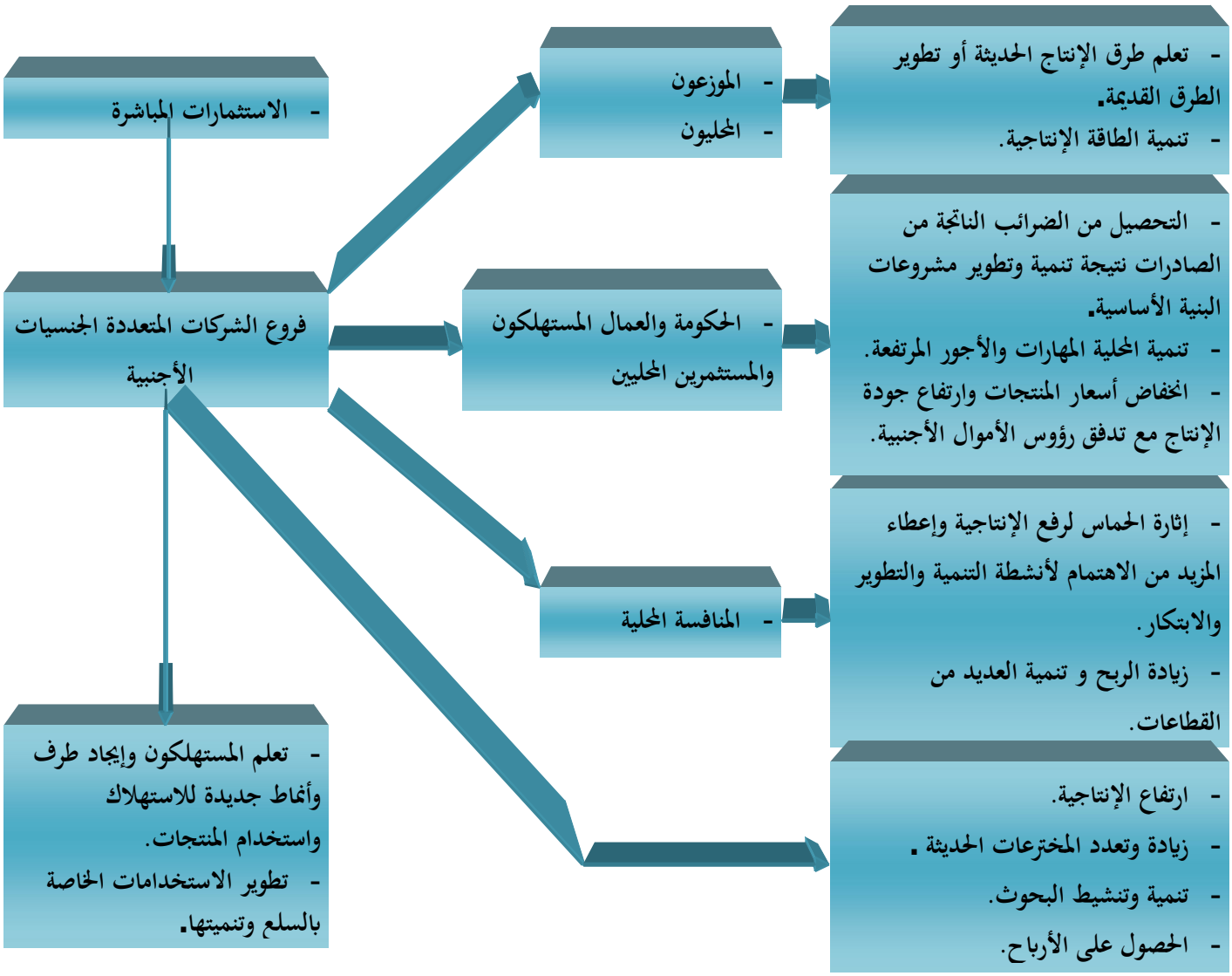

المرجع: عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مرجع سابق، ص425.

ب/- **إسهامات استو يفر:** يرى استو يفر بأن الاستثمار الأجنبي المباشر من بين الوسائل التي تساهم وبشكل كبير في زيادة رأسمال الدول المضيفة، وهذا على حسب عدد المشاريع الإنتاجية، وترسيخ البنية الأساسية من تحسين وتنمية المنطقة البيئية مثل: الخدمات، السكن، المستشفيات، تعبيد الطرقات،

وإنشاء وسائل اتصال سلكية واللاسلكية، هذا ما يرفع من معدلات الناتج القومي، وبالتالي خلق فرص العمالة والحد من البطالة، وتنمية موارد بشرية واستغلالها الجيد.[1]

كما أنها تحسن من تحسين ميزان المدفوعات وذلك عن طريق زيادة فرص التصدير وتقليل الواردات وتدفق رؤوس الأموال.

لكن هناك نقاط مهمة ترتكز عليها النظريات الحديثة في تفسيرات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهي الأهمية الكبير التي تستفيد منها عن طريق توظيف المهارات في التنمية الاستثمارات، وزيادة في الترسيخ الاقتصادي، واكتساب الخبرة، مع الأخذ بعين الاعتبار الآثار الايجابية والسلبية التي لا يمكن تجاهلها والتي يمكننا استنتاجها في النقط التالية:

- لا يمكننا أن نحكم بأن الدول المتقدمة والمتطورة جاءت من أجل الاستثمارات الأجنبية، وأنها متخلفة بعدم وجودها.

- يجب على الدولة المستضيفة للاستثمار أن توفر الإجراءات السهلة التي من خلالها يمكن استقطاب رؤوس الأموال، وجعل الاستثمارات الأجنبية ملائمة مع المناخ السائد، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحسين العلاقات السياسية الخارجية.

- لا يجب أن تتجاهل هذه الدول النتائج المحققة زيادة على عرضه لتيار الكلاسيكي والذي يؤكد أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق الرفاهية.

من خلال كل هذا يمكننا القول بأن الاستثمارات الأجنبية جلها تدعم المصالح المشتركة بين الدولة المستضيفة والمستثمر، خاصة من جانب العائد الاستثماري لكلاهما، كما أن أي استثمار مهما كان لا يخلوا من جوانب سلبية، كما أنه يمكن الحد من هذه السلبيات عن طريق وضع قوانين وإجراءات تمس بالدرجة الأولى طبيعة الاستثمار، وجعل الثقة متبادلة بين المستثمر المحلي والأجنبي والاستفادة بأكبر قدر ممكن[2].

[1]- أبو قحف عبد السلام، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الأجنبي**، مرجع سابق، ص235.

[2]- نفس المرجع، ص 236.

المطلب الثالث: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

الاستثمار الأجنبي المباشر يتميز بالتدفق المالي من كلتا المحيطين (الداخلي والخارجي)، لكن هذا لا يمنع أن يكون له مزايا إيجابية وأخرى سلبية (عيوب) ونذكرها فيما يلي:

1/- مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي من أهم الموارد الخاصة بنقل التكنولوجيا وطرق ومناهج التسويقية، وذلك بواسطة بناء وإنشاء شركات الفرعية في البلد أخرى، واحتكاكها مع المؤسسات المحلية من أجل اكتساب معلومات تقنية.

أ/- مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة الدول المضيفة

- تحسن من ميزان المدفوعات، وهذا عن طريق زيادة حجم الصادرات خارج مجال الطاقة أو غيرها.
- يساهم في تطوير نظرة البلدان النامية إلى حجم توسع المناطق الحرة وترقيتها.
- يخلق مناصب جديدة .
- يساهم في زيادة حجم المنافسة بين الشركات أو المؤسسات ويحرر التجارة الخارجية[1].
- ومن أهم مزاياها أنها تساهم في زيادة التدفق الأموال، وبالتالي زيادة النشاط أو الحركة المالية مما يسمح بتطوير المؤسسات المالية.

ب/- من وجهة نظر الشركات المستثمرة:

- اعتبار الاستثمار الأجنبي أهم مصدرا لتحول المواد الخامة إلى شركة الأم.
- إمكانية الاستفادة من القروض المحلية في توسيع النشاط[2].
- انخفاض تكلفة عوامل الإنتاج المتوقعة يعظم من حجم الأرباح العائدة من المشروع الاستثماري.

---

[1]- مشتاق باركر، **الاستثمار الأجنبي المباشر وتجربة الشرق الأوسط**، المجلة الاقتصادية السعودية، مركز النشر الاقتصادي، العدد 09، الرياض، 1990، ص 136.

[2]- أبو قحف عبد السلام، **اقتصاديات الاستثمار الدولي**، المكتب العربي الحديث، بيروت، 1992، ص368-366

- يعتبر الاستثمار الأجنبي من الوسائل التغلب على القيود الجمركية المفروضة بالدول المضيفة.

2/- عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر:

تنتج هذه الآثار من التركيبة أو توجه الاستثمار الأجنبي من حيث النشاط، وكذلك المنافسة البيئة كما يمكن تصنيف الآثار على النحو الأتي:

أ/- وجهة نظر البلدان المضيفة:

- ارتفاع درجة المخاطر المتعلقة بتغير الظروف السياسية.

- قد يكون لها تأثير على الإنماء الوطني للمستثمر لأنه سيسعى وراء مصالحه في الخارج بدلا من استثمار أمواله في الوطن.

- إن مساهمة مشروعات الاستثمار في تحقيق الأهداف الدول النامية الخاصة بتوفير رأسمال أجنبي ولتحسين ميزان مدفوعاتها اقل بكثير بالمقارنة مع المشروعات المملوكة ملكية مطلقة من طرف المستثمر الأجنبي.

- الهيمنة الاقتصادية والسياسية للشركات الأجنبية والتدخل في الشؤون الداخلية للبلد المضيف.

- نظرا للاحتمال انخفاض القدرة المالية للمستثمر الوطني، فقد يؤدي إلى صغر حجم المشروع، وبالتالي تقليل من إسهاماتها في تحقيق أهداف الدولة، خاصة في ما يخص زيادة فرص التوظيف والتحديث التكنولوجي وإشباع حاجات السوق المحلية من المنتجات وانخفاض معدل العملات الأجنبية[1].

ب/- وجهة نظر الشركات الأجنبية:

- قيمة المشروع وحجمه واحتياجه إلى رأسمال كبير[2].

[1]- زياد رمضان، **الاستثمار المالي والحقيقي**، دار وائل للنشر، ط 1، عمان، الأردن، 1998، ص 37.

[2]- أبو قحف عبد السلام، مرجع سابق، ص370

- قد يسعى الطرف الوطني بعد فترة زمنية إلى إقصاء الطرف الأجنبي من المشروع مما يؤدي إلى ارتفاع درجة الخطر غير التجاري، وهذا يتنافى مع أهداف المستثمر الأجنبي في البقاء والنمو والاستقرار في السوق.

- تأثير انخفاض قدرات المستثمر الوطني المالية والفنية سلبا على فعالية مشروع الاستثمار في تحقيق الأهداف الطويلة والقصيرة الأجل.

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل أهم المفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال مبحثين، وقد استخلصنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر ما هو إلا وسيلة من الوسائل التمويلية الهامة التي تساهم في التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال الامتيازات التي يخلقها (قيمة مضافة، تحديث البنية الاقتصادية)، وقد أصبح من أهم المحركات الرئيسية التي تزيد من عجلة النمو الاقتصادي، فهو من جهة ذو بعد ومنفعة في المستقبل، ومن جهة له أهمية في استغلال المصادر الهامة والطاقات والقدرات وتوظيفها في الاقتصاد.

وقد حظي وخاصة في الآونة الأخير باهتمام كبير ومتزايد خاصة في الدول النامية من جهة والمتقدمة من جهة أخرى على حد السواء، بل أنه أصبح موضوع اهتمام دولي بحكم الدور المتعاظم والمتزايد الذي أصبح يحتله في التنمية الاقتصادية والتجارة الدولية والاقتصاد العالمي ككل.

الفصل الثاني

مدخل إلى النمو الاقتصادي

تمهيد:

النمو الاقتصادي من المواضيع التي نحتل أهمية كبيرة في مختلف دول العالم سواء كانت نامية أو متقدمة، حيث يعتبر أحد أهم معايير تصنيف الدول ومن بين أهم الأهداف الإستراتيجية التي تحاول الدول تحقيقها من خلال سياساتها وبرامجها الاقتصادية، فتحقيق معدلات نمو موجبة سينعكس على أداها الاقتصادي، ويساهم في تحسين المستوى المعيشي للأفراد.

المبحث الأول: مفهوم النمو الاقتصادي وأنواعه و أهم خصائص

يعتبر النمو الاقتصادي في أي بلاد ذو أهمية بالغة في الارتفاع بمستوى الناتج (الدخل)، وبالتالي رفع المستويات المعيشية للجماعات الفقيرة في دولة ما فهذا النمو هو نعمة كبرى للبلد الذي يعتبره هدفا أساسيا للسياسة، ومنه فالنمو الاقتصادي يعتبر أيضا أحد أهم مواضيع العصر التي لابد من الوقوف عليها.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

لقد تعدت التعاريف الخاصة بمفهوم النمو الاقتصادي ومن بينها:

يعد النمو الاقتصادي مصطلحا جديدا نسبيا في التاريخ البشري، اقترن بظهور الرأسمالية وقدرتها الآلية وإنتاجها الصناعي، وما صاحبها من تغيرات تقنية مستمرة وتراكم رأس المال التي أدت إلى تحولات جوهرية للمجتمعات، كانت قبل هذا النظام مجتمعات بدائية تسعى للحصول على وسائل العيش والبقاء ولم تهتم بمقدار أو وتيرة الزيادة فيها.[1]

عرف النمو الاقتصادي على أنه: "الزيادة المستمرة خلال فترة أو عدة فترات طويلة لبلد ما لمؤشر الإنتاج الكلي الخام أو صافي"[2].

كما عرف على أنه: "نمو الإنتاج أكثر عن طريق التوسع في استخدام المدخلات وتغير التوليفات التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج".[3]

---

[1]- روب موريس، **النمو الاقتصادي والبلدان المتخلفة**، ترجمة هشام متولي الطبعة الثانية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1979، ص09.

[2]- محمد مدحت مصطفى وآخرون، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2005، ص40.

3- عزوز علي، **الضغط الضريبي وأثره على النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1994-2004)**"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الشلف، الجزائر، 2007، ص56.

يعرف النمو الاقتصادي على أنه: "الزيادة الحقيقية في حصة الفرد من الناتج الوطني خلال فترة زمنية محددة"[1].

في حين هناك من رأى بأن النمو الاقتصادي هو عبارة عن: "عملية توسع اقتصادي تلقائية، تقاس بتغيرات كمية حادثة"[2].

كما عرف بأنه: "حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي"[3].

وفي تعريف آخر له هو "قدرة الأمة على عرض مختلف لسكان بشكل متزايد، وتكون هذه القدرة مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات الأيديولوجية والمؤسسة التي يتطلبها ذالك النمو"[4].

ومن هنا نلاحظ أن النمو الاقتصادي يتطلب:

- تغيرات إيديولوجية ومؤسسية تساند النمو.
- التقدم التكنولوجي.
- زيادة مستمرة في الناتج القومي.

بذلك فإن النمو الاقتصادي هو متغير كمي يقيس التغير النسبي في حجم الناتج الحقيقي الخام ويعبر عن التوسع الاقتصادي، ولهذا ارتبط التعريف بالناتج الحقيقي الخام الذي يعبر فعلا عن المقدرة الاقتصادية والتوسع الاقتصادي النمو.

وهناك تعريف عام للنمو الاقتصادي وهو زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني مما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.[5]

---

[1] - Charles Jones ,Introduction to economic growth ,library of Congress, 1998,p:3.

[2] - مقداد يسرى، **دور الإنفاق العام على قطاع التعليم في تعزيز النمو الاقتصادي**، دراسة قياسية ومقاربتيه الحالة الجزائر خلال فترة (2011/1970)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، تحليل الاقتصاد، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2014-2015، ص 81-83.

[3]- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة للتنمية**، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2003، ص 11.

[4] - Charles Jones,Opcit ,p:3.

[5]- محمد عبد العزيز عجيمية-وآخرون، **التنمية الاقتصادية – دراسة نظرية وتطبيقية-**، الناشر قسم الاقتصاد، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 71.

كما أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن ظاهرة كمية تتمثل في زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من فترة إلى فترة أخرى (عادتا ما تكون سنة) وزيادة نصيب الفرد منه، ويأخذ معدل النمو الاقتصادي عموما ثلاث حالات: [1]

- **معدل نمو ثابت:** أي نمو منتظم عبر الزمن.
- **معدل نمو متزايد:** أي يتزايد عبر الزمن.
- **معدل نمو متناقص:** أي يتناقص عبر الزمن (أزمة).

بما أن النمو يعبر عن الزيادة الحاصلة في الإنتاج، فإنه يأخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من الناتج أي معدل نمو دخل الفرد، وفقا لما سبق فإن النمو الاقتصادي يتجلى في:

تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي.

أن تكون الزيادة في متوسط دخل الفرد حقيقية وليست نقدية.

أن تتسم الزيادة في متوسط دخل الفرد بصفة الاستمرارية[2].

المطلب الثاني: أنواع النمو الاقتصادي:

هناك العديد من المعايير المتبعة لتحديد أنواع النمو الاقتصادي ومن ضمنها يوجد معيارين مهمين وهما:

1/- حسب درجة التخطيط من عدمه:

ويقسم النمو الاقتصادي وفق هذا المعيار إلى:

أ/- **النمو الطبيعي أو التلقائي:** وهو ذلك النوع الذي يحدث تلقائيا ويحتاج إلى مرونة كبيرة في الهيكل الاقتصادي حتى تتفاعل جميع المتغيرات الاقتصادية في الدولة، وهذا بشكل عفوي دون الاعتماد على

[1]- وعيل ميلود، **المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها: حالة الجزائر، مصر، السعودية، دراسة مقارنة خلال الفترة 1990-2010**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2013-2014، ص ص 71-72.

[2]- عبد القادر محمد، عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2017، ص 11

الخطط الاقتصادية، وهو النوع الذي سارت عليه الدولالر أسمالية المتقدمة منذ الثروة الصناعية، بحيث أن شر ارة النمو تنتقل بسرعة كبيرة من قطاع إلى آخر من خلال أثر المضاعف أو المعجل[1].

ب/- النمو الطارئ: هذا النوع من النمو غير مستقر لا يمتلك صفةالاستمر ارية ويحدث نتيجة ظروف عابرة مؤقتة عادة ما تكون عوامل خارجية، ويحدث في إطار بنى اجتماعية وثقافية جامدة كما أنه غير قادر على خلق الكثير من اثر المضاعف ،وهو الأمر الذي يؤدي إلى تكريس ظاهرة النمو بلا تنمية وهو الشيء الذي يميز الدول النامية على وجه الخصوص[2].

ج/- النمو المخطط: يحدث هذا النوع من النمو نتيجة عملية تخطيط شاملة للموارد ومتطلبات المجتمع وترتبط بقوة وفاعلية هذا النوع ارتباطا وثيقابقدر ات المخططين وواقعية الخطط المرسومة، كما ترتبط أيضا بفعالية التنفيذ والمتابعة والمشاركة في عملية التخطيط على كافة مستوياته[3].

2/- حسب درجة حدة النمو:

يصنف النمو الاقتصادي حسب هذا المعيار إلى نوعين وهما:

أ/- النمو الموسع: يتميز هذا النوع من النمو بزيادة كمية في عامل أو أكثر من عوامل الإنتاج للرفع من الناتج المحلي الإجمالي دون الأخذ بعين الاعتبار استغلال التكنولوجيا الحديثة والاعتماد على اليد العاملة الأكثر مهارة في عملية الإنتاج.

ب/- النمو المكثف: وهو النوع الذي يهتم بدرجة كبيرة بالجانب النوعي في عوامل الإنتاج عبر استعمال المعدات الحديثة فائقة الدقة وأساليب وتقنيات فعالة للتحكم في تكلفة الإنتاج وغيرها من العوامل المساهمة في تحسين عوامل الإنتاج.

---

[1]- رحمان حسن علي، **مروان شاكر، تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي في بيئة الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2017**، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادي والإدارية، مجلد 12، العدد 35، جامعة واسط، العراق، 2020، ص 191.

[2]- عادل بلجبل، **التجارب التنموية للاقتصاديات في بلدان جنوب شرق آسيا وإمكانية الاستفادة منها في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، الجزائر، 2017، ص 16

[3]- شوقي جباري، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2015، ص 93.

المطلب الثالث: خصائص النمو الاقتصادي

- النمو الاقتصادي لا يهتم بتوزيع عوائده، أي لا يهتم بمن يستفيد من ثمار النمو الاقتصادي.
- النمو الاقتصادي يحدث تلقائيا، ولذلك لا يحتاج إلى تدخل من جانب الدولة.
- التنمية الاقتصادية أوسع وأكثر شمولا من النمو الاقتصادي.
- النمو الاقتصادي ذو طبيعة تراكمية، فلو أن دولة ما، تنمو بمعدل أسرع من غيرها، فإن الفجوة بين المستويات في كل منهما تتسع باطراد.
- يؤدي النمو الاقتصادي إلى رفع المستويات المعيشية على المدى الطويل، ويتناول كذلك سياسات إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع بصورة أكثر يسرا وسهولة.
- النمو الاقتصادي يؤدي إلى خلق الكثير من فرص الاستثمار
- يلعب النمو الاقتصادي دورا ذا أهمية خاصة في الأمن الوطني[1].

المبحث الثاني: عناصر النمو الاقتصادي وعوامله ومعاييره

في هذا الجانب سنحاول دراسة النمو الاقتصادية من جانب عوامله ومعاييره.

المطلب الأول: عناصر النمو الاقتصادي

1/- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني

ويقاس متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني عن طريق (الدخل الوطني، عدد السكان)، ويتطلب حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني أن يكون معدل الزيادة في الدخل الوطني أكبر من معدل الزيادات في عدد السكان.

متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني=	الدخل الوطني / عدد السكان	=	الناتج الوطني الإجمالي / عدد السكان

[1]- عبدالله بلوناس، **الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف التنمية الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص 27.

فإذا كانت النسبة تساوي 1 فهذا يعني أنه على الرغم من زيادة الدخل الوطني إلا أن نصيب الفرد منه يضل ثابت بسبب زيادة عدد السكان بنفس النسبة[1].

وإذا كانت النسبة أقل من 1 فهذا يعني أن متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني ينخفض رغم زيادة الدخل الوطني وذلك لأن معدل النمو في عدد السكان يزيد عن معدل النمو في الدخل الوطني.

$$\frac{\text{معدل الزيادة في الدخل الوطني}}{\text{معدل الزيادة في عدد السكان}} < 1$$

2/- تحقيق زيادة حقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي:

أي تحقيق زيادة حقيقية في مقدرة الأفراد على شراء السلع والخدمات المختلفة.

$$\text{الدخل الحقيقي} = \frac{\text{الدخل النقدي (الاسمي)}}{\text{المستوى العام للأسعار}}$$

لذلك فإن تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي يتطلب أن يكون معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني أكبر من معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار "التضخم" ويعني ذلك أن حدوث الزيادة زيادة حقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني يتطلب أن يكون، فإذا كانت هذه النسبة 1 فهذا يعني أن نصيب الفرد من الدخل الحقيقي "قدرته على الشراء" تظل ثابتة على الرغم من زيادة دخله النقدي بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار بنفس النسبة.

$$\frac{\text{معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني}}{\text{معدل الزيادة في المتوسط العام للأسعار}} < 1$$

وإذا كانت هذه النسبة 1 فهذا يعني أن القوة الشرائية لمتوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني انخفضت على الرغم من زيادته بسبب ارتفاع المستوى العام بنسبة أكبر[2].

---

[1]- رفيق نزاري، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، غير منشورة، 2008، ص 74.

[2]- رفيق نزاري، مرجع سابق، ص ص 75-76.

3/- تحقيق زيادة مستمرة و مستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي:

والزيادة المستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي تتطلب أن تكون هذه الزيادة ناتجة عن زيادة حقيقية في مستوى النشاط الاقتصادي، أي أنها لا تحدث بسبب ظروف طارئة قد تكون بسبب حصول الدولة على إعانة من الخارج لفترة معينة أو بسبب ارتفاع مفاجئ في أسعار السلع التي تقوم بتصديرها الخارج بسبب ظروف طارئة لا تلبث أن تزول، كما حدث في حالة ارتفاع أسعار النفط عام 1973، حيث أدت إلى زيادة كبيرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيق في الدول المصدرة للنفط لم تلبث أن اختفى مع انخفاض أسعار النفط مرة أخرى في الثمانينات فهذا النمو يعتبر نمو عابر لا يلبث أن يزول.

ومن ناحية أخرى فهذه الزيادة لا بد وأن تكون مستقرة بمعنى أن لا تتعرض للتقلب الشديد في معدلها من فترة زمنية لأخرى.

المطلب الثاني: عوامل النمو الاقتصادي

هناك ثلاث عوامل رئيسية للنمو الاقتصادي وهي كما يلي:

1/- نوعية اليد العاملة:

يحدد كل من عدد السكان والإدارة في العمل لدى أفراد المجتمع، عرض العمل، والعنصر الأهم في كل هذا هو نوعية اليد العاملة سواء تعلق الأمر بحالتها الصحية أو بمستواها التكويني وكفاءته[1].

2/- رأس المال:

يعرف رأس المال في الفكر الاقتصادي كسلعة تستعمل لإنتاج سلع وخدمات أخرى، كما يعتبر العديد من الاقتصاديين أن الاستثمار وتراكم رأس المال عنصران أساسيان وضروريان للنمو الاقتصادي، كما تركز التحليل الاقتصادي حول العلاقة السببية الطردية القوية بين معدل تراكم رأس المال المادي

[1]- أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، الدار العلمية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2002، ص74.

ومعدل النمو الاقتصادي أي أن رأس المال أصبح يمثل المتغير الاستراتيجي المهيمن على تحقيق كل من النمو والتنمية الاقتصادية.

كما أن توفر أكبر حجم من الموارد الادخارية واستثمارها يمكن البلدان النامية من كسر حواجز التخلف الاقتصادي والانطلاق نحو النمو الاقتصادي[1].

3/- التقدم التقني والإبداع:

إن المعارف العلمية والتقنية الحديثة مساهمة كبيرة في نمو الناتج الوطني، كما أن الإبداعات تخلق فرصا جديدة للاستثمار، وتغير طبيعة السلع والخدمات المتاحة للمجتمع[2].

وقد زادت حديثا أهمية التقدم التقني خاصة في ميدان البحث الاقتصادي، كما تم إدماجه في النماذج الحديثة للنمو الاقتصادي، ويتمثل التقدم التقني في تلك التغيرات ذات الطابع التكنولوجي في وسائل وعمليات الإنتاج والتي تسمح بزيادة و نمو حجم الإنتاج، كما أن التقدم التكنولوجي يمكن من إنتاج سلع جديدة وذات نوعية جيدة ويؤدي هذا غلى تطو ر النظام الاقتصادي ككل[3].

وفي ظل هذه الشروط، وإذا اتسم تصرف الأفراد بالعقلانية، فلابد من وجود علاقة ثابتة بين حجم الإنتاج الحقيقي (Y)، ومخزون رأس المال (K) حجم العمل المستخدم (L) والتكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج (T)، ويمكن كتابة هذه العلاقة كما يلي:

$$Y= (K ,L, T)$$

وتعبر هذه الصيغة الرياضية عن الدالة الكلية للإنتاج.

وهناك من يرى أن هناك أسباب مرتبطة بجانب العرض وأخرى مرتبطة بجانب الطلب[4]:

---

[1]- محمد عبد العزيز عجمية، **إيمان عطية، التنمية الاقتصادية "دراسات نظرية وتطبيقية"**، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، الإسكندرية، 2000 ، ص 105

[2]- توفيق إبراهيم أيوب، عبد الكريم النخالة وآخرون، **الاقتصاد**، إصدارات المجمع للمحاسبين القانونيين، مصر، 2001، ص194.

[3]- حسين عمر، **التطور الاقتصادي**، دار الفكر العربي، ط 1، القاهرة، 1988، ص 213.

[4]- Louis LEGNANCE, La Croissance Economique, Presses Universitaires de France, 1980, p158.

من جانب العرض لدينا (كمية ونوعية الموارد الطبيعية، كمية ونوعية الموارد البشرية، المتوفر من السلع الرأسمالية، التكنولوجيا)، بحيث كلما زادت كمية ونوعية كل من الموارد الطبيعية، وكذلك اليد العاملة المؤهلة، بالإضافة إلى توفر قدر كافي من عرض الموارد المالية ممثلا في الادخار، وتكنولوجيا متطورة، فإن هذا يؤدي إلى مزيد من الإنتاج الحقيقي وبالتالي إلى زيادة مستوى النمو الاقتصادي، وبالإضافة إلى هذه العوامل، فإن هناك عاملان آخران يساهمان في النمو الاقتصادي، ويرتبطان بجانب الطلب وهما[1]:

أ/- تزايد الطلب الكلي: حيث أن ارتفاع حجم الطلب الكلي يؤدي إلى التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج، وبالتالي استعمال كل قدرات الإنتاج المتاحة في المجتمع، مما يزيد من حجم الناتج القومي الإجمالي.

ب/- الاستخدام الأفضل للموارد: إن الاستخدام الكامل للموارد قد لا يكفي وحده لتحقيق الزيادة في الإنتاج، لهذا ينبغي أيضا تحقيق التخصيص الأمثل للموارد، وهذا بتوجيه الموارد الاقتصادية والمالية بالطريقة التي تسمح بتحقيق مستويات أكبر في الإنتاج.

الشكل رقم 02: يوضح إمكانية إنتاج الدولة

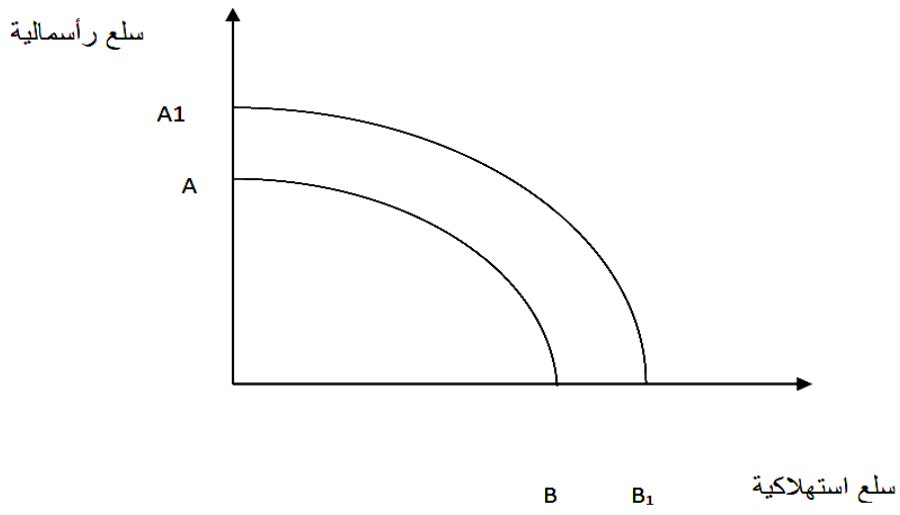

المرجع: توفيق ابراهيم أيوب، عبد الكريم النخالة وآخرون، مرجع سابق، ص 199.

[1]- توفيق ابراهيم أيوب، عبد الكريم النخالة و آخرون، مرجع سابق، ص 194.

يعبر الخط (AB) إمكانيات إنتاج الدولة والذي يمثل البدائل المختلفة التي يمكن إنتاجها بالموارد المتاحة، والتي تحقق كل من شرطي التوظيف الكامل والاستخدام التام لعوامل الإنتاج، والنمو الاقتصادي في هذه الحالة يمثله انتقال منحنى خط إمكانيات الإنتاج إلى جهة اليمين وإلى الأعلى أي الانتقال من (AB) إلى (A_1B_1) والذي يعكس زيادة حجم الإنتاج الحقيقي.

الشكل رقم 03: العرض الكلي

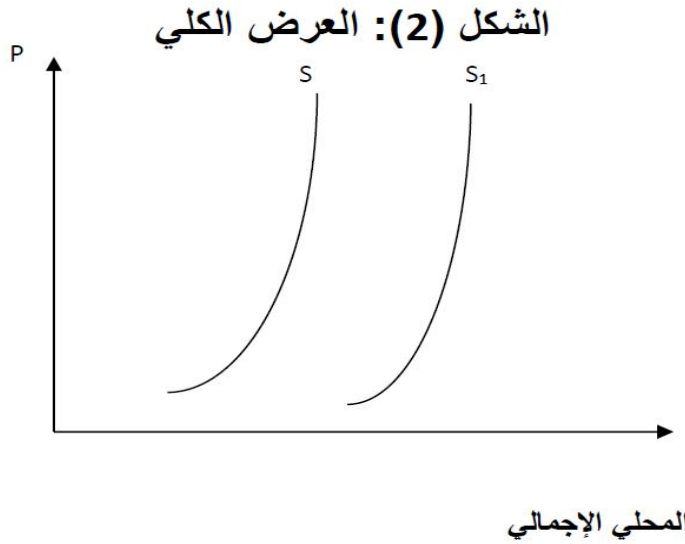

المرجع: توفيق ابراهيم أيوب، عبد الكريم النخالة وآخرون، مرجع سابق، ص 199.

يعكس انتقال شكل العرض الكلي إلى اليمين إلى مقدار الزيادة في حجم إنتاج الحقيقي للبلاد، والذي يمكن أن يتأثر بإحدى العاملين التاليين (زيادة كمية الموارد المتاحة، زيادة إنتاجية تلك الموارد).

تتأثر الإنتاجية بدرجة التقدم التكنولوجي، أي مدى تطور التقنيات المستعملة في الإنتاج وتقديم الخدمات، وحجم رأس المال المستخدم، بالإضافة إلى نوعية اليد العاملة وتخصصها، ومقدار الكفاءة في توزيع الموارد في المجالات الأكثر إنتاجية[1].

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى القومي (تحليل كلي)**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002، ص 273.

ومن خلال هذا التحليل الدور الرئيسي والأهمية التي يحتلها تراكم رأس المال عن طريق توفر ادخار بقدر كافي يوجه نحو استثمارات أكثر إنتاجية تؤدي إلى تحقيق مستويات مقبولة من النمو الاقتصادي، ومن هنا تظهر أهمية المؤسسات التي تعمل على توفير هذا التمويل ممثلة في النظام المالي والمصرفي[1].

المطلب الثالث: معايير النمو الاقتصادي

وتوجد ثلاث معاير لقياس التنمية أو النمو والتي سنتطرق إليها في هذه المطالب.

1/- معيار الدخل:

تعتبر معايير الدخل التي سنذكرها ونناقشها أن الدخل هو المؤشر الأساسي الذي يستخدم في قياس التنمية ودرجة التقدم الاقتصادي، ولا بد من التنمية في مطلع هذه الدراسة إلى ضعف الأجهزة الإحصائية في الدول النامية، وصعوبة تحديد مفهوم الدخل الحقيقي والاتفاق على البنود التي تحسب ضمن إجمالي الناتج القومي، واختلاف الدول فيما بينها بالنسبة لمعالجة بنود الدخل، كذلك فإن عدم ثبات أسعار الصرف الخارجية، واختلاف الأسعار الرسمية عن الأسعار الحقيقية من الأموال التي يتعين أن تؤخذ بالحسبان عند تقدير وتقييم تلك المؤشرات وتنطوي معايير الدخل على أربعة معايير فرعية، وسوف يتم تناولها على النحو التالي[2]:

أ/- **الدخل القومي الكلي**: يقترح ميد Meade قياس النمو الاقتصادي بالتعرف على الدخل القومي الكلي وليس متوسط نصيب الفرد من الدخل إلا أن هذا المقياس لم يقابل في الأوساط الاقتصادية بالقبول والترحاب وذلك لأن زيادة الدخل أو نقصه قد لا يؤدي إلى بلوغ نتائج إيجابية أو سلبية.

فزيادة الدخل القومي لا تعني نموا اقتصاديا عندما يزداد عدد السكان بمعدل أكبر ونقص الدخل القومي لا يعني تخلفا اقتصاديا، وعندما ينخفض عدد السكان كذلك يتعذر الإفادة من هذا المقياس حينما تنتشر الهجرة من وإلى الدولة[3].

---

[1]- توفيق إبراهيم أيوب، عبد الكريم النخالة وآخرون، مرجع سابق، ص 199.

[2]- د.واثق علي الموسوي، **موسوعة اقتصاديات التنمية**، دار الأيام للنشر والتوزيع، جزء 1، ط1، عمان، 2008، ص 57.

[3]-د.إيمان عطية ناصف، مرجع سابق، ص 88.

ب/- الدخل القومي الكلي المتوقع: يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي، فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة غنية كما يتوافر لها الإمكانات المختلفة للإفادة من ثرواتها الكامنة، إضافة إلى ما بلغته من تقدم تقني، في الحالة يوصي بعض الاقتصاديين أن تؤخذ في الاعتبار تلك المقومات عند قياس حجم الدخل، غير أن هذا المعيار توجه إليه نفس المأخذ الذي توجه للمعيار السابق،فضلاً عن صعوبة وتقدير وقياس تلك الثروات الكامنة والمتوقعة في المستقبل.

ج/- معايير متوسط الدخل: يعتبر نصيب الفرد من الدخل أكثر المعايير استخداما وأكثرها صدقا عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم دول العالم.

إلا أن هناك العديد من المشاكل والصعوبات التي تواجه الدول النامية للحصول على أرقام صحيحة تمثل الدخل الحقيقي للفرد، وقضية أخرى هي هل نقسم إجمالي الدخل القومي على جميع السكان أو نقسمه على السكان العاملين دون غيرهم.

فحساب الدخل لجميع السكان مفيد من نواحي الاستهلاك وحساب الدخل لقوة العمل مقيد من نواحي الإنتاج ويقاس النمو الاقتصادي مبدئيا باستخدام ما يسمى بمعدل النمو البسيط ويمكن الحصول عليه عن طريق المعادلة الآتية[1]:

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{الدخل الحقيقي في الفترة الحالية - الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}}{\text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}} \times 100$$

د/- معادلة سنجر للنمو الاقتصادي: عبر سنجر عن معادلة النمو بأنها دالة لثلاث عوامل:

أ- الادخار الصافي.

ب- إنتاجية رأس المال.

ج- معدل نمو السكان.

وتتخذ هذه الدالة الشكل التالي : $D = SP - R$

[1]- د.واثق علي الموسوي، مرجع سابق، ص 58.

D : و هي معدل النمو السنوي لدخل الفرد.

S : هي معدل الادخار الصافي.

P : هي إنتاجية رأس المال.

R : هي معدل نمو السكان السنوي .

معدل النمو السنوي لدخل الفرد = (معدل الادخار الصافي X إنتاجية الاستثمار الجديدة)- معدل نمو السكان

2/- المعايير الاجتماعية:

يقصد بالمعايير الاجتماعية العديد من المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التي تعايش الحياة اليومية لأفراد المجتمع وما يعبر بها من تغيرات، فهناك الجوانب الصحية والجوانب الخاصة بالتغذية والجوانب التعليمية والثقافية.[1]

أ/- **معيار الصحة**:من بين المعايير التي تستخدم لقياس مدى التقدم الصحي:

- عدد الوفيات لكل ألف من السكان، عدد الوفيات لكل ألف طفل من السكان فارتفاع الوفيات يعني عدم كفاية الخدمات الصحية وسوء التغذية وكل هذا من علامات التخلف.
- متوسط عمر الفرد فكلما زاد دل على درجة التقدم الاقتصادي وكلما انخفض دل على درجة التخلف الاقتصادي[2].
- وكذلك توجد مؤشرات أخرى نذكر من بينها عدد الأفراد لكل طبيب وعدد الأفراد لكل سرير بالمستشفيات.

ب/- معيار التعليم: من بين المعايير المستخدمة:

- نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة من الأفراد.

[1]- د.إيمان عطية ناصف، مرجع سابق، ص 91-98.

[2]-- د.واثق علي الموسوي، مرجع سابق، ص 61.

- نسبة المسجلين في مرحلة التعليم الأساسي وكذلك نسبة المسجلين في التعليم الثانوي من أفراد المجتمع.
- نسبة الإنفاق على التعليم بجميع مراحله إلى إجمالي الناتج المحلي، وكذلك إلى إجمالي الإنفاق الحكومي.

ج/- معيار التغذية: إن العديد من الدول النامية غير قادرة على توفير الغذاء الأساسي لسكانها مما يعرضها إلى نقص أو سوء التغذية والتي يترتب عليها ضعف قدرتها الإنتاجية ومن ثم انخفاض مستويات الدخول فيها.

د/- معيار نوعية الحياة المادية: هو معيار مركب أي يعتمد على أكثر من جانب من جوانب الحياة ويتكون من:

- توقع الحياة عند الميلاد.
- مؤشر صحي للكبار.
- معدل الوفيات بين الأطفال.
- مؤشر صحي للصغار.
- المعرفة بالقراءة و الكتابة[1].
- مؤشر تعليمي للكبار.

هـ/- دليل التنمية البشرية (معيار التقدم البشري): ويعتبر هذا المعيار محاولة الربط بين مفردات معيار نوعية الحياة المادية والناتج القومي المعدل بالقوة الشرائية ويركز هذا المعيار على ثلاث متغيرات:

- توقع الحياة عند الميلاد.

معيار التحصيل العلمي ويتكون من جزئين:

[1]- د.واثق علي الموسوي، مرجع سابق، ص 62-63.

- معرفة القراءة والكتابة متوسط عدد سنوات الدراسة في المؤسسات التعليمية.
- متوسط نصيب الفرد من الدخل المعدل بالقوة الشرائية[1].

3/- المعايير الهيكلية:

اتجهت الدول النامية إلى إحداث تغيرات هيكلية في بيئاتها الاقتصادية عن طريق الاتجاه نحو التصنيع وذلك لتوسيع قاعدة الإنتاج وتنويعه إضافة إلى تحقيق زيادة في الدخل ورفع مستويات المعيشة.

يترتب على هذا الاتجاه تغيرات واضحة في الأهمية بالنسبة لقطاعات الاقتصاد المختلفة كما أثر ذلك على هيكل الصادرات والواردات و على فرص العمل المختلفة وعلى توزيع السكان بين الريف و الحضر.

كل هذه المتغيرات يمكن اتخاذها كمؤشرات للدلالة على درجة النمو و التقدم الاقتصادي. و لعل أهم تلك المؤشرات:

- الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي إلى إجمالي الناتج المحلي.
- الأهمية النسبية للصادرات من السلع الصناعية إلى إجمالي الصادرات. [2]
- نسبة العمالة فيالقطا ع الصناعي إلى إجمالي العمالة.

ولا شك أن الاتجاه إلى التصنيع لا بد أن يؤدي إلى زيادة إجمالي الناتج المحلي نتيجة لإسهام الصناعات الجديدة. كما يؤدي إلى زيادة الصادرات وزيادة فرص العمل[3].

[1]- د.إيمان عطية ناصف، مرجع سابق، ص 108 .

[2]- د.واثق علي الموسوي، مرجع سابق، ص 64.

[3]- د.إيمان عطية ناصف، مرجع سابق، ص 109 .

المبحث الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي وصعوبة قياسه ومعوقاته

في هذا المبحث سنحاول الغوص في علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر مع النمو الاقتصادي مع كر الصعوبات قياسه ومعوقاته.

المطلب الأول: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي

1/- علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بنقل التكنولوجي:

إن تكنولوجية لا تتضمن العمليات، العلمية فحسب بل تشتمل، المعارف والخبرات والمهارات، اللازمة لتصنع منتج معين، وقد أصبح دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا له أولوية من أولويات صانعي، القرار في البلدان النامية.

وقد عرفت التكنولوجية على أنها حق المعرفة، لكل ما هو محل بيع وشراء، من عناصر مثل: براءات الاختراع العلامات التجارية النماذج الصناعية الآلات، الدراية العلمية والمعلومات، الفنية والتي تهدف إلى:

- خفض نفقة إنتاج سلعة، موجودة، باستخدام وحدات عمل ورأس مال أقل.
- نتاج سلعة أو خدمة جديدة.
- تحسين طريقة العمل باستخدام وسائل أسرع أو أساليب أحسن.
- رفع جودة الإنتاج[1].

ويمكن التفريق بين ثلاثة أنواع من التكنولوجيا وهي:

أ/- تكنولوجيا مادية: تتمثل في الأجهزة الأدوات والمواد.

ب/- تكنولوجيا المعلومات: تتمثل في المعرفة المسجلة، أو المسموعة والتصاميم المواصفات والإجراءات. الأساليب الخاصة بتطوير التكنولوجي، واستعمالها وتشغليها وإدارتها وتمويلها، والتدريب عليها.

[1]- د.عبد الرزاق حمد البوري، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية**، دار حامد، الطبعة الأولى، بيروت، 2014، ص79.

ج/- الخبرة الفنية: وتتمثل في الاستخدام السليم، للمعلومات وبالاتصالات اللازمة لتشخيص المشكلات وتقديم الحلول لها، وعند دراسة دور الاستثمار الأجنبي المباشر، في التكنولوجيا، إلى البلدان المضيفة يجب الأخذ بعين الاعتبار نقطتين أساسيتين:

- الأولى متعلقة بسلوك الشركات، الأجنبية وتحويل التكنولوجيا.
- الثانية مرتبطة بطبيعة التكنولوجية، التي تم نقلها وكذا تكلفتها.

أما في حالة الشركات المتعددة الجنسيات، نجد بأن محتوى عمليات نقل التكنولوجيا، من قبليها إلى أحد فروعها في البلدان المضيفة يتوقف، على جملة من جملة من العوامل من بينها:

الأولى متعلقة بمسالة تحويل التكنولوجيا من الشركات المتعددة الجنسيات:

- خصائص المجال الإنتاجي الذي يقع ضمنه الاستثمار.
- إستراتيجية الشركات الأم، التي تحكم مسار التطور التكنولوجي الذي تلتزم به.
- الثانية المتعلقة بطبيعة التكنولوجية، التي تم نقلها من الشركات المتعددة.
- عدم وجود سوق حرة تتمكن، من خلالها الدول النامية، من شراء نوع معين، من التكنولوجيا وذلك في ضوء قوى العرض والطلب.
- ارتفاع التكلفة الحدية الخاصة بتنمية، أو ابتكار أحد أنواع أو البدائل، الأخرى لتكنولوجيا.
- تهيئة بيئة معينة بحيث، توافق وطبيعة أي نوع من التكنولوجيا[1].

2/- العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والعمالة:

يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر، على توفي، فرص عمل للعمالة المحلية، وبالتالي التقليل من مستويات البطالة المنتشرة في البلدان النامية، عن طريق التوسع الأفقي، في مشاريع الاستثمار الأجنبي ذات الأحجام الكبيرة التي تحتاج إلى أيدي عاملة ماهرة، وبالتالي يشجع ذلك الشركات متعددة الجنسية،

[1]- د دلال بن سمينة، **الاستثمار الأجنبية المباشرة محدداتها آثارها وتوجهاتها**، دار النشر الأيام للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2017، ص 88

على فتح برامج لتدريب وتطوير مهارات الأيدي العمالة في اقتصاديات البلدان المضيفة، وذلك بتطوير رأس المال البشري، إن اكتساب العمال المحليين للخبرات والمهارات، الفنية والإدارية والعلمية يساعدهم، على نقلها واستخدامها في الشركات الوطنية عندما يلتحقون، بها ومن ناحية، أخرى يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر، في إعادة توزيع الدخول، في البلدان النامية، عن طريق استخدامه لفنون الإنتاج المتقدمة، كثيفة رأس المال وعمالة ماهرة وهذه الإعادة في توزيع الدخل، تكون لصالح الفئات المرتفعة الدخل، من الموظفين والعمالة المهرة، المستخدمين وهم في الأغلب محدودي العدد، ويبقى العمال غير المهرة يحصلون على دخول، منخفضة وما يزيد الأمور سوءا هو زيادة أعداد، الشركات الأجنبية كثيفة، رأس المال وحلولها محل الشركات الوطنية، كثيفة العمل، وهذا يعني تزايد معدلات البطالة، وحرمان عدد كبير من المواطنين، من الحصول على مستوى دخل، مستقر[1].

كما يتحدد المؤشر الحقيقي لمساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر، في الإنتاج والتوظيف، في الدول المضيفة بالدخل المتحقق من عناصر، الإنتاج الوطنية، أي القيمة المضافة المتحققة، وبذلك فدخل الشركة متعددة الجنسية ، المدفوع لعناصر إنتاج غير وطنية لا يمثل أي فائدة حقيقية للبلد المضيف، إلا الجزء المنفق منه في داخل البلد.

كما أن لجوء الشركات الأجنبية إلى استيراد جزء كبير، من مداخلاتها في العملية الإنتاجية من الشركة الأصلية، أو من الخارج، عندئذ تنخفض مساهمتها في الاقتصادية الوطني، وتصبح أرقام مبيعاتها مؤشر مضلل لتقدير، مساهمتها الاقتصاد الوطني من بين المساهمات، التي قدمتها العولمة ، في الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

- إزالة العقبات التي وضعت، في السباق لحماية السوق، المحلي ومن للشركات التوجه، للاستثمار واستيراد متطلبات الإنتاج دون عقبات تجارية.
- تهيئة المناخ بغرض، جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يؤدي إلى النمو الكبير، لهذا الأخير على المستوى العالمي.

[1]- د.عبد الرزاق حمد حسين الجبوري مرجع سابق، ص 77.

وفي الخير نستنتج بأن العولمة، والشركات متعددة الجنسيات زوجين، شديدي الارتباط فا الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل الممهد الرئيسي للعولمة، وفي نفس الوقت، فإن نموه السريع يأتي كنتيجة للعولمة والتحرر الاقتصادي[1].

3/- العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات:

العلاقة بين الاستثمار الأجنبي ميزان المدفوعات: يعرف ميزان المدفوعات لدولة، ما بأن عبارة عن سجل لكافة المعاملات الاقتصادية الخارجية، التي تتم بين المقيمين في دولة، والمقيمين في الخارج خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون، سنة واحدة وينقسم، ميزان المدفوعات إلى عدة موازين، فرعية أهمها الميزان التجاري الذي يسجل المعاملات، بين المقيمين وغير المقيمين في مجال، تبادل السلع أي الصادرة والواردات السلعية أو المنظور، يكون الميزان التجاري في صالح الدولة، إذا كانت قيمة الصادرات أكبر من قيمة الواردات، يكون الميزان التجاري في غير صالح الدولة، إذا كانت قيمة الواردات تفوق قيمة الصادرات والحكم على، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشر، على ميزان المدفوعات في البلدان المضيفة يستلزم إجراء تحليل ودراسة، شاملة لكل المتغيرات التي تؤثر عليه، وهذا يعني ضرورة النظر إلى كل العناصر من المتحصلات، أو المدفوعات تؤثر على ميزان المدفوعات بما فيها التصدير والوفرة في الواردات وأثر أسعار التحويل ...الخ، وبصفة عامة فإن دراسة وتقييم أثر الاستثمارات الأجنبية على ميزان المدفوعات، في الدول المضيفة يستلزم تحديد ودراسة ما يلي:

أ/- التدفقات الداخلية:

- مقدار مساهمة المستثمر الأجنبي، في المشروع الاستثماري.
- مقدار الوفرة من النقد الأجنبي الناتج ، عن الوفرة من الواردات، من السلع والخدمات.
- مقدر التدفق من النقد الأجنبي، نتيجة للتصدير.
- القروض التي تحصل، عليها الشركات الأجنبية من الخارج.

[1]- د.دلال بن سمينة، مرجع سابق، ص 17.

ب/- التدفقات الخارجة:

- مقدار التدفقات الخارجية من النقد ، الأجنبي لاستيراد مواد خام وأولية.
- مقدار الأجور والمرتبات والحوافز، لخاصة بالعاملين الأجانب المحولة للخارج.
- أما من حيث دراسة وتحليل العوامل، والمتغيرات والتي قد تؤثر بصورة، أو أخرى على ميزان المدفوعات.
- مدى مساهمة الشركات الاستثمارية الأجنبية، في دعم وإنشاء مراكز وأنشطة، البحوث والتنمية الاقتصادية والبشرية والفنية.
- نوع المشروع الاستثماري، وهل، هو يتصف بكثافة رأس المال أو كثافة العمالة.
- الضرائب والرسوم المربوطة، على الصادرات والواردات.
- فرق العملة ومعدلات التضخم وأسعار الفائدة[1].

المطلب الثاني: صعوبات قياس النمو الاقتصادي

تعتبر معايير الدخل أكثر المعايير استخداما لقياس مستوى النمو الاقتصادي لاقتصاد دولة ما، إلا أن الملفت للانتباه هو أن اتخاذ معيار الدخل كمؤثر لقياس مستوى التطور، تعترضه جملة من المشاكل تتعلق أساسا بحساب الناتج المحلي الخام.[2]

1/- إشكالية دمج السلع غير المسوقة:

وتتعلق أساسا بمشكلة الاستهلاك الذاتي و الإنتاج الذي لا يمر بالسوق حيث يتم قياس الناتج الكلي وفقا للصفقات التي عقدت ذاتيا خاصة في قطاع الزراعة حيث يستهلك المزارعون جزء كبير من

[1]- د.نزيه عبد المقصود محمد مبروك، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية كلية الشرعية والقانون بطنطا**، دار الفكر الجامعي، جامعة الأزهر، مصر، 2008، ص 143.

[2]- عزوز علي، **الضغط الضريبي وأثره على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1994 -2004**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2004، ص ص 97-98.

المحاصيل التي ينتجونها ولا يمكن تقديم تقدير دقيق لهذا الجزء من الاستهلاك الذاتي. مما يوحي أن الناتج الإجمالي يصبح مقدرا بأقل من قيمته الحقيقية بالإضافة إلى ذلك الانتشار الرهيب لظاهرة الأسواق الموازية التي تحتوي على العديد من المنتجات غير المدرجة عند حساب القيم المضافة.بالإضافة إلى الخدمات المقدمة من قبل ربات البيوت في منازلهم فرغم أن هذه الخدمات تعتبر إنتاجا حقيقيا إلا أنه ليس لها قيمة نقدية.

2/- إشكالية تقييم الترفيه:

إن تقدير حجم الناتج الوطني تعترضه مشكلة أخرى تتمثل أساسا في كون أن الأفراد لا ينتفعون من السلع و الخدمات فقط وإنما ايضا من أوقات الراحة والفراغ. فلا تشمل حسابات الدخل الوطني مقابلا لأوقات الفراغ حيث أثبتت الدراسات الحديثة أنه عندما يتمتع العمال والموظفون بفترات راحة أطول فإن حجم الإنتاج سيزيد.ومن هنا ندرك أن تقييمنا للناتج بالطر يقة التقليدية يهمل جانبا معتبرا و هو الترفيه وبذلك يعكس قيمة ناقصة عن قيمته الحقيقية.

3/- إشكالية الانتقال من الناتج الاسمي إلى الناتج الحقيقي:

يتم تقديم الناتج المحلي الإجمالي عادة إما بالأسعار الجارية و هذا ما يعكس القيمة الاسمية أو بالأسعار الحقيقية، وهذا ما يعكس القيمة الحقيقية. ففي دراسة النمو الاقتصادي يهمنا فقط السعر في الكميات، ولا يهمنا التغير في الأسعار، وعند الانتقال من القيم الاسمية إلى القيم الحقيقية تستخدم عادة الأرقام القياسية وأحسن مقياس لذلك هو مكمش الناتج المحلي الخام وفق العلاقة الرياضية التالية[1]:

$$PIB\ r = \frac{PIB\ n}{Deflateur\ du\ PIB}$$

حيث أن:

PIB r: يمثل الناتج المحلي الحقيقي.

PIB n: يمثل الناتج المحلي الاسمي.

[1]- عزوز علي، مرجع سابق، ص98.

Deflateur du pib: يمثل مكمش الناتج المحلي الخام.

لكن المشكلة الأساسية هي عدم توفر البيانات الإحصائية في الدول النامية والمتخلفة. التي تعتمد فقط على الأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك.

المطلب الثالث: معوقات النمو الاقتصادي

1/- النمو الديموغرافي:

يمثل العامل الديمغرافي أحد العوائق الأساسية التي تقف في طريق النمو الاقتصادي للدول المتخلفة إذ أن نمو السكان بمعدلات سريعة ومتزايدة في معظم هذه الدو ل يلغى أثر الزيادة في الإنتاج والدخل فلا يجني هؤلاء السكان ثمار الجهود المبذولة في مجال النمو الاقتصادي.

2/- مشكلة تكوين رأس المال:

يعتبر تكوين رأس المال العامل الرئيسي المحدد للنمو الاقتصادي. حيث يلاحظ أن كل من عنصري تكوين رأس المال وهما الادخار من جانب عرض رأس المال والاستثمار من جانب الطلب على رأس المال يشوبه الضعف والقصور في دول العالم الثالث، حيث أن جانب العرض ضعيف بسبب ضعف الدخل القومي، وبالتالي ضعف القدرة الادخارية، أما جانب الطلب على رأس المال، فإن الاستثمارات قاصرة على تحقيق النمو بالمعدلات السريعة، نظرا لصغر حجم السوق[1].

3/- التخلف التكنولوجي:

كل الدلائل تشير إلى هبوط مستوى التكنولوجيا في الدول المتخلفة وأن الهوة قد اتسعت بين هذه الدول والدول الصناعية المتقدمة، وذلك لأن الخبرة الفنية لم تمس إلا قطاعات قليلة ومعينة، بالإضافة إلى أن استيعاب الأساليب الفنية الجديدة عملية شاقة ومكلفة وتعترضها صعوبات عديدة.

[1]- د.حسين عمر، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، ص45-49.

4/- ضعف المستوى التعليمي:

مما لا شك فيه أن مستوى التعليم يرفع من كفاءة عنصر العمل بمختلف أنواعه ولهذا ينصح للدول النامية بالاستثمار في التعليم لما له من تأثير مباشر وكبير في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي، ذلك لأن النقص في التعليم بأنواعه المختلفة يشكل عائق خطير للنمو الاقتصادي.

5/- ضعف الخدمات الصحية وانتشار الأمراض:

لقد تبين أنه كلما تحسنت الأحوال الصحية للعمال كلما انخفض هدر الوقت من جهة وزاد الجهد المبذول من جانب الأفراد العاملين من جهة أخرى.

وعليه فإن انتشار الآفات والأمراض الفتاكة بكثرة في مجتمع من شأنه أن يعرقل حركة التطور الاقتصادي من خلال التأثير على معدلات النمو الاقتصادي.

6/- الفساد الإداري والمالي:

تشير الكثير من الدراسات إلى أنه للفساد الإداري والمالي أثار سلبية على النمو الاقتصادي، وذلك عبر قنوات متعددة أولى هذه القنوات هي خفض معدلات الاستثمار ومن ثم خفض حجم الطلب الكلي، ومن خلاله ينخفض معدل النمو الاقتصادي.أما القناة الثانية متعلقة بالتشوهات التي يحدثها الفساد الإداري في وجه النفقات الحكومية[1].

[1] - د.حسين عمر، مرجع سابق، ص 55

خلاصة الفصل:

تعمل جل الدول على تحسين معدلات النمو الاقتصادي من خلال جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية إليها، نظرا لما لها الأخير من دار كبير في توفير التكنولوجيا الحديثة الخبرات الفنية و تعويض نقص المدخرات المحلية و بالتالي التوسع في مشاريع الاستثمارات المحلية المساهمة في تأهيل رأس المال البشري.

كما أن الفكر الحديث قد بين أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي يتم من خلال تأثيره على التجارة الخارجية التي تصاحب الشركات متعددة الجنسيات إلى البلد المضيفو كذلك التكنولوجيا و الاستثمار المحلي و الموارد البشرية.

الفصل الثالث

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020 دراسة قياسية

تمهيد:

لقد تغيرت وجهة نظر الجزائر كغيرها من دول العالم النامية للاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك إدراكا منها لأهمية هذا النوع من الاستثمارات في دفع عجلة الاقتصاد الوطني وتحقيق النمو الاقتصادي، خاصة في ظل الإمكانيات الضخمة للاستثمار في الجزائر، وضعف جهاز الإنتاج المحلي، الأمر الذي جعلها تتسارع إلى تحسين البيئة الاستثمارية، وتهيئة المناخ الاستثماري الملائم قصد تشجيع جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، وتجلى ذلك في القيام بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية والتنظيمية، وإصدار العديد من النصوص التشريعية، التي تضمنت جملة من الحوافز والضمانات المقدمة للمستثمرين الأجانب.

ومن هذا المنطلق تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كما يلي:

المبحث الأول: واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020.

المبحث الثاني: دراسة قياسية لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020.

المبحث الأول: واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020.

سعت الجزائر إلى توفير المناخ الاستثماري الملائم للاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه بما يلاءم حاجياتها بعد إدراكها لأهمية هذا النوع من الاستثمار والذي يعتبر مصدر من مصادر التمويل وأداة لنقل التكنولوجيا والمهارات الإدارية والتسويقية وغيرها.

المطلب الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يعتبر واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في أي بلد انعكاسا لبيئتها الاستثمارية المتمثلة في لرمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسود في قطرها، والتي تسعى جاهدة إلى تهيئتها وتطويرها، فزيادة التدفقات الأجنبية المباشرة دليل على توفر مناخ استثماري مشجع على الاستثمار، وقد بذلت الجزائر مجهودات كبيرة لتحسين وتهيئة مناخ استثماري ملائم للاستثمارات سواء محلية أو أجنبية مباشرة بإصدار عدة قوانين وتشريعات وإصلاحات هيكلية محفزة على جذب الاستثمار، وقد خص قانون النقد والقرض رقم: 90/10 في المادة 183 على مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي، وفتح طريق للشراكة المالية من خلال إنشاء بنوك أجنبية بالجزائر.

كما جاء بعده القانون رقم: 93/12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية وتجسيد الاستثمار الوطني والأجنبي، حيث جاء فيما يلي:

- المساواة أمام القانون للمستثمرين المحلين والأجانب.
- إنشاء وكالة لترقية وتدعيم ومتابعة الاستثمارات (APSI).
- اقتصار تدخل الدولة على تشجيع وتحفيز الاستثمارات.

بالإضافة إلى حزمة الحوافز والضمانات والاعفاءات الضريبية التي تم وضعها خلال السنوات الأخيرة المشجعة للمستثمرين الأجانب لجذبهم وتحقيقها التوازنات الاقتصادية الكلية.

والجوانب الأخرى كالاستقرار السياسي والمالي ... الخ، لأن الإصلاحات الاقتصادية والمالية عوامل جد مهمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الجدول رقم 01: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر (2000-2020)

مليون دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	0.511221	2.033266	1.876239	0.939901	1.036824	1.120174	1.573137
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	1.249647	1.543039	2.001975	1.426964	1.285535	0.717693	0.806601
السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	0.702589	-0.32401	1.023696	0.72326	0.838207	0.804111	0.788859

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية

الشكل رقم 04: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر (2000-2020)

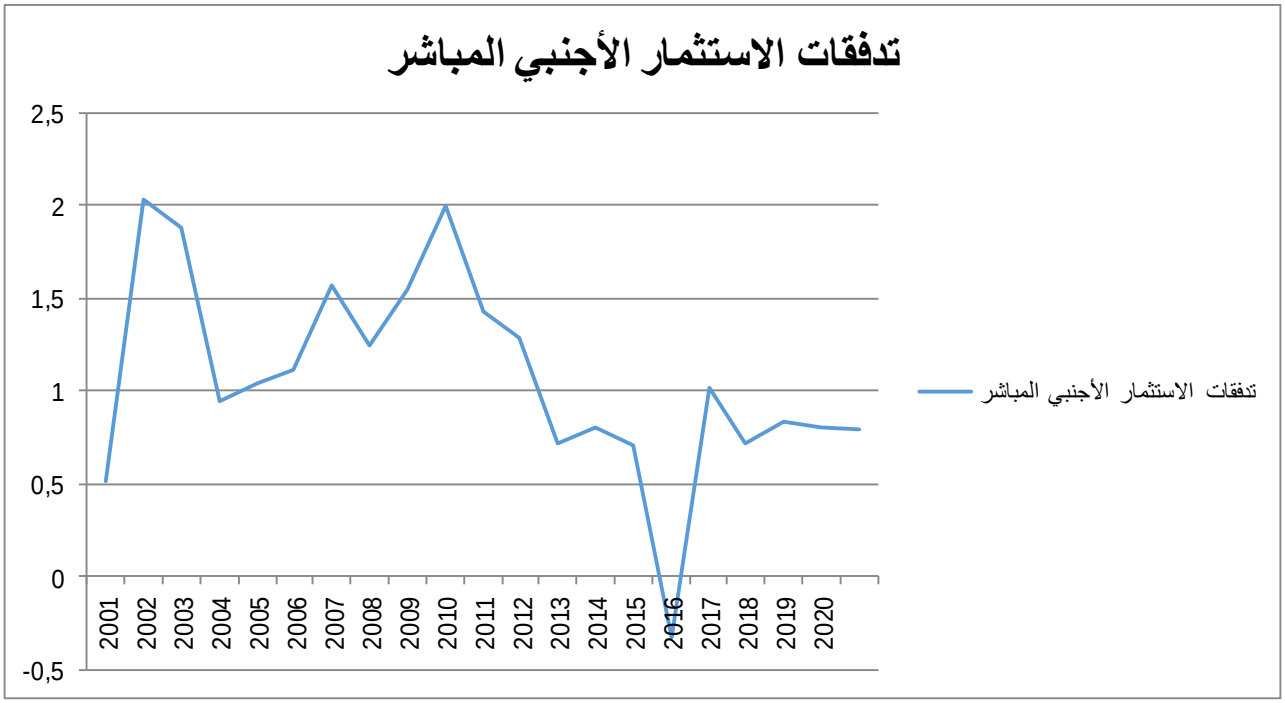

المصدر: من إعداد الطلبان الاعتماد على مخرجات EXCEL

عند تتبع حركة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2000-2020 نلاحظ أن هناك تذبذب كبير في هذه الحركة بين ارتفاع وانخفاض، حيث سجل في سنة 2009 ارتفاع لا بأس به بالمقارنة مع باقي السنوات رغم الأزمة المالية العالمية 2008، واستمر في التذبذب إلى أن سجل تراجع كبير بقيمة سالبة (324 مليون دولار) سنة 2015، ورغم إمكانيات الجزائر إلا أن التدفقات الاستثمارية تعتبر ضئيلة جدا.

المطلب الثاني: توزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

تتوزع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر على مجموعة من القطاعات الاقتصادية توزيعا متباينا غير متساوي، ويمكن توضيح ذالك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 02: أهم القطاعات المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة المئوية	القيمة بالمليار دينار جزائري	النسبة المئوية	مناصب الشغل	النسبة المئوية
الصناعة	560	61.9	2050290	81.3	87580	60.9
البناء والأشغال العمومية	150	15.7	199519	3.2	64071	17.9
الخدمات	145	15	130980	5.2	29842	10.3
النقل	34	2.8	21966	0.7	9510	1.8
السياحة	20	2.1	123650	5	9492	5.7
الزراعة	16	1.4	5780	0.2	8798	0.4
الصحة	8	0.6	13572	0.5	7196	1.66
الاتصالات	1	0.1	98441	3.5	6800	1.1
المجموع	934	100	2644198	100	23289	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وائتمان الصادرات 2024/04/28 www.andi.dz

من خلال الجدول السابق يتضح أن القطاع الصناعي يعد الأكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث قدر عدد المشاريع في هذا القطاع (560) مشروعا من إجمال (934) مشروعا بقيمة قدرت بـ 2050290 مليار دينار جزائري، الأمر الذي ساهم في خلق مناصب شغل بـ 81500 منصب شغل، ويرجع ذلك إلى توفر تكنولوجيا عالية في هذا القطاع، بالإضافة إلى تميزه بالمردودية العالية وخاصة في قطاع المحروقات، ويليه قطاع البناء والأشغال العمومية بـ 150 مشروعا بقيمة قدرت بـ 199519 مليار دينار جزائري، وتعد هذه القيمة ضئيلة بالمقارنة إلى التوجه الجزائري الرامي إلى استقطاب رأس المال الأجنبي وإشراكه في ترقية الهياكل القاعدية، والمساهمة في حل مشكلة السكن في الجزائر، وقد احتل قطاع الخدمات المرتبة الثالثة بـ (145) مشروعا بقيمة 130980 مليار دج.

ثم قطاع النقل بـ (34) مشروعا بقيمة 21966 مليار دج، في حين يلاحظ أن قطاع السياحة استقطب سوى (20) مشروعا بقيمة 123650 مليار دج، على الرغم من الإمكانيات السياحية الهامة التي تتمتع بها الجزائر، يليها قطاع الزراعة الذي لم يستقطب سوى (16) مشروعا بقيمة 5780 مليار دج، بالرغم من الإمكانيات المتاحة في هذا القطاع، ويرجع ذلك إلى ضعف الحوافز القانونية والاقتصادية المتعلقة بالمردودية، ثم قطاع الصحة ب (8) مشاريع بقيمة 13572 مليار دج، وهذه المشاريع قليلة، وذلك لأنها محصورة في الصناعة الصيدلانية، ليحتل قطاع الاتصالات المرتبة الأخيرة بمشروع واحد بقيمة 98441 مليار دج، نظرا لقلة التحفيز، مما أدى إلى عزوف المستثمرين عن الاستثمار في هذا القطاع.

المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة 2000-2020

الجدول رقم 03: أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

المنطقة	عدد المشاريع	المبلغ بالمليون دينار	عدد مناصب العمل
آسيا	404	404151	60044
أوربا والاتحاد الأوربي	54	144100	35046
الشركات المتعددة الجنسيات	10	660340	100
الدول العربية	04	30164	89
تركيا	04	14404	4011
إفريقيا	03	60004	141
أمريكا	02	31106	45
المجموع	481	607304	99476

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وائتمان الصادرات 2024/05/15 www.andi.dz

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن أوروبا ودول الاتحاد الأوروبي وغيرها تتصدر قائمة الدول المستثمرة في الجزائر بـ (481) مشروعا منها (404) مشروعا للآسيا، والتي خلقت أكبر من (60044) منصب عمل، وذلك لأن الجزائر تعتبر من أهم موردي هذه الدول خاصة من المحروقات وأهم المصدرين لذا من المواد الغذائية الصيدلانية وغيرها، كما قدرر عدد مشاريع الدول الأوربية بـ (54) مشروعا، مما ساهم في خلق أكثر من (35046) منصب عمل، أما الشركات متعددة الجنسيات قدر عدد مشاريعها بـ (10) مشاريع مما ساهم في خلق (100) منصب عمل، والدول العربية بلغت عدد مشاريعها في الجزائر (04) مشروعا والتي خلقت أكثر (89) منصب، أما تركية بلغت عدد مشاريعها (04) مشروعا والتي خلقت أكثر (4011) منصب عمل، وفيما يخص إفريقيا بلغت عدد مشاريعها (03) مشروعا والتي خلقت أكثر (141) منصب عمل، وأخيرا أمريكا بلغت عدد مشاريعها (02) مشروعا والتي خلقت أكثر (45) منصب عمل.

كما أنه من خلال الجدول أعلاه يتضح أن الصين احتلت المرتبة الأولى في مصادر المشاريع الواردة إلى الجزائر بتكلفة مقدرة بـ (404151) مليون دولار، واحتلت بعدها الشركات المتعددة الجنسيات المرتبة الثانية بتكلفة قدرت بـ (660340) مليون دولار تليها.

المطلب الرابع: واقع النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

لقد عرفت الجزائر تطورات هامة وعديدة طرأت على اقتصادها من مرحلة اقتصاد المخطط إلى مرحلة الانتقال نحو اقتصاد السوق الجدول الآتي يبين تطورات الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2020).

الجدول رقم 04: تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

الوحدة: مليون دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الناتج المحلي الإجمالي	3.8	3	5.6	7.2	4.3	5.9	1.7
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الناتج المحلي الإجمالي	3.4	2.4	1.6	3.6	2.9	3.4	2.8
السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الناتج المحلي الإجمالي	3.8	3.7	3.2	1.3	1.2	1	-5.1

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (مناخ الاستثمار في الدول العربية)

الشكل رقم 05: تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020.

الوحدة: مليون دولار

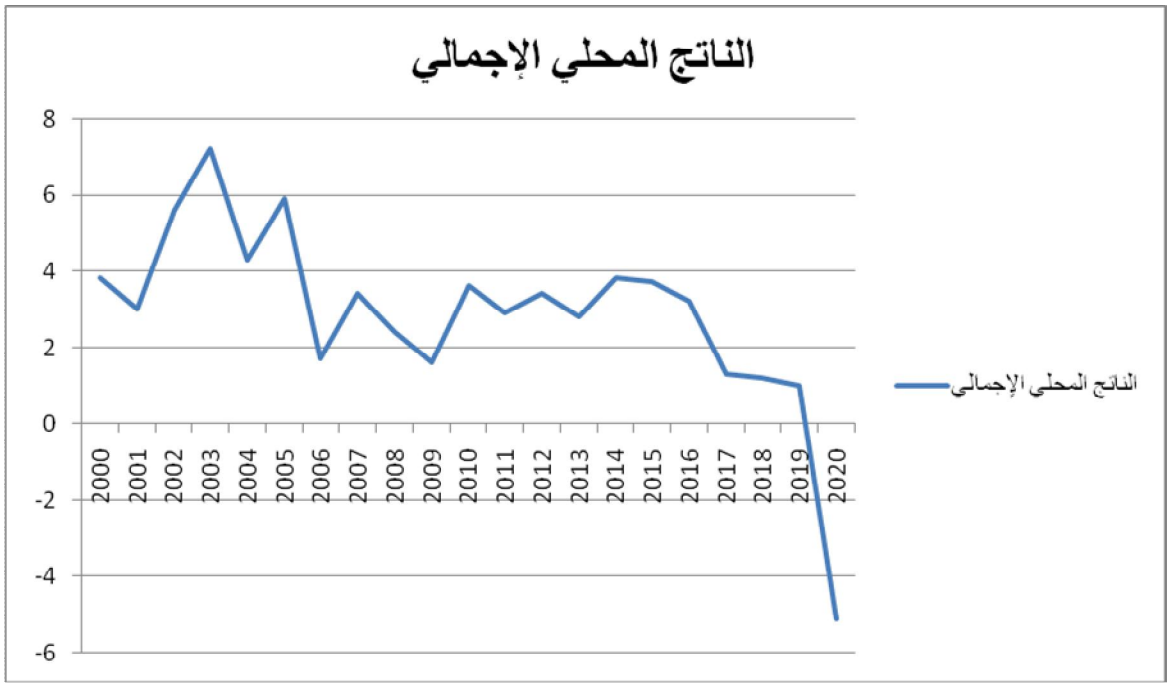

المصدر: من إعداد الطلبان الاعتماد على مخرجات EXCEL

من خلال الشكل البياني نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي (GDP) قد سجل أعلى قيمة في سنة 2003، حيث بلغت (7.2) مليون دولار وهذا بعد تطبيق مختلف الإصلاحات الاقتصادية التي عالجت الاختلال المتواجد في الاقتصاد الوطني والانتقال من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق ليشهد بعدها انخفاض طفيف سنة 2004 إلى (4.3) مليون دولار، وسجل في العام الموالي تحسن بلغ (5.9) مليون دولار سنة 2005، وكانت أقل قيمة سجلها الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في سنة 2019، حيث بلغت في سنة 2019 مليون دولار، وفي سنة 2020 بلغت (5.1) مليون دولار، وهذا بسبب أوضاع جائحة كوفيد 19 التي مر بها العالم والجزائر بصفة خاصة.

المبحث الثاني: دراسة قياسية لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

سنقوم في هذا المبحث بتوضيح أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي، وذلك من خلال تدفقات الاستثمارات الأجنبية، والناتج المحلي الإجمالي وهذا من خلال عرض النتائج وتحليلها.

المطلب الأول: توصيف البيانات ومنهجية الدراسة:

هذا المطلب يتضمن توصيف البيانات لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة والناتج المحلي الإجمالي للجزائر ومنهجية الدراسة لهذه الدراسة.

1/- توصيف البيانات:

لدراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، تم جمع سلاسل زمنية سنوية تغطي الفترة 2000-2020، وتم استخدام متغير مستقل الاستثمارات الأجنبية المباشرة ورمز له بـ (IDE)، وأيضا المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي بالرمز (GDB) تم جمع هاته البيانات الخاصة بهذه المتغيرات من المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

الجدول رقم 05: توصيف بيانات الدراسة

Mean	GDP	IDE
Median	3.400000	1.079949
Maximum	3.400000	1.023696
Minimum	7.200000	2.033266
Std. Dev.	1.000000	-0.324012
Skewness	1.632176	0.550356
Kurtosis	0.491642	-0.230923
	2.787576	3.512983
Jarque-Bera	0.885476	0.416897
Probability	0.642275	0.811843
Sum	71.40000	22.67893
Sum Sq. Dev.	53.28000	6.057840

Observations	21	21

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على برنامج (EVEIWS 10).

2/- منهجية الدراسة

ومن أجل قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، سنفترض أن الدالة تأخذ الشكل التالية:

GDB = F(IDE) ..... (1)

سيتم دراسة استقرارية السلاسل الزمنية المستعملة في الدراسة، ومن ثم إجراء اختبار التكامل المشترك، وتقدير النموذج في الأجل الطويل والقصير، ونستعين ببرنامج الاقتصاد القياسي (EVEIWS 10).

المطلب الثاني: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

يتم استخدام اختبار جذر الوحدة للتعرف على درجة تكامل السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة لمعرفة ما إذا كانت المتغيرات مستقرة أم لا.

1/- اختبار د فيلبس وبرون (Philips * Perron):

سوف نعتمد على اختبار د فيلبس وبيرون للتأكد من أن متغيرات الدراسة مستقرة أو لا.

الجدول رقم 06: نتائج اختبار جذر الوحدة بطريقة (PP)

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)			
	GDP		
-3.0728	-2.9342	t-Statistic	ثابت With Constant
0.0452	0.0591	Prob.	
-4.3700	-3.3582	t-Statistic	ثابت واتجاه With Constant & Trend
0.0129	0.0857	Prob.	بدون ثابت وتجاه Trend Without Constant &
**	*		
-0.8415	-0.9630	t-Statistic	
0.3388	0.2883	Prob.	
n0	n0		
		Difference At First	الفرق الأول

d(IDE)	d(GDP)		
-8.0767	-5.9457	t-Statistic	ثابت فقط With Constant
0.0000	0.0001	Prob.	
***	***		
-7.7500	-5.7283	t-Statistic	ثابت واتجاه With Constant & Trend
0.0000	0.0010	Prob.	
***	***		
-7.8317	-6.1479	t-Statistic	بدون ثابت واتجاهه Trend Without Constant &
0.0000	0.0000	Prob	
***	***		

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على نتائج برنامج (EVeiws 10)

من الجدول نلاحظ أن المتغيرين (IDE-GDB) قد استقرا عند الفرق الأول، وذلك نستنتج أن المتغيرين مستقرين ولا يعانيان من مشكلة جذر الوحدة، وهذا بعد معالجة البيانات بأخذ الفرق الأول.

بعد دراسة استقرارية السلاسل نلاحظ أن المنهجية الأنسب للدراسة هي منهجية (ARDL) سوف نقوم باختبار التكامل المشترك بعد تقدير النموذج بالاعتماد على فترات التباطؤ الأنسب.

2/- تقديم نموذج ARDL:

ينص مبدأ التكامل المشترك على أنه إذا كانت هناك علاقة طويلة بين متغيرين أو أكثر فإن الانحراف من التوازن طويل المدى يجب أن يكون محددا، وتكون المتغيرات متكاملة تكاملا مشتركا (johanned, et 1990) وهناك شرطان لكي تكون المتغيرات متكاملة تكاملا مشتركا.

الشرط الأول: يجب أن تكون للسلسلة نفس رتبة التكامل.

الشرط الثاني: يجب أن يكون هناك توليفة خطية (r) للمتغيرات والتي لها رتبة أقل بواحد من عدد المتغيرات الفردية (n) بمعنى (r=n).

3/- اختبار التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL):

خطوات تطبيق ARDL: تتمثل خطوات تطبيق ARDL فيما يلي:

- ✓ إجراء اختبارات السكون للسلاسل الزمنية.

- ✓ تقدير نموذج ARDL وتحديد رتبة النموذج حسب معيار AIC
- ✓ إجراء اختبار الحدود BOUND TEST.
- ✓ استخراج الاستجابة القصيرة الأجل ومعامل تصحيح الخطأ والعلاقة الطويلة الأجل.
- ✓ التأكد من سلامة النموذج من خلال الاختبارات القياسية المختلفة.

شروط تطبيق ARDL:

- إجراء اختبارات السكون للسلاسل الزمنية ويكن أن تكون السلاسل ساكنة عند المستوى (0) أو عند الفرق الأول 1 أو خليط بينهم.

- لا يفترض أن لا تكون أي سلسلة مستقرة من الفرق الثاني 2.

- حجم العينة ينبغي أن يكون بحدود (30) مشاهدة، لنموذج (ARDL) يعتمد على أن تكون فترات إبطاء متعددة للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة وهذا يعني تخفيض درجة حرية النموذج.

- ينبغي أن يكون معامل تصحيح الخطأ في لنموذج (ARDL) قصير الآجل سالب ومعنوي (ECM) بعد التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل من خلال اختبار الحدود.

- استخدام معايير تحديد فترات الإبطاء في تحديد رتبة النموذج منها (AIC) وخلافه، واعتماد القيمة الأقل في تحديد النموذج الملائم.

- إجراء الاختبارات القياسية لسلامة النموذج مثل اختبار (LM) الارتباط الذاتي واختبار عدم ثبات التجانس المتباين واختبار استقرارية الدالة.

المطلب الثالث: نتائج اختبارات الدراسة

1/- نتائج اختبار منهج الحدود:

يرتكز اختبار التكامل المشترك بمنهج (ARDL) على اختبار الفرضيتين التاليتين:

لا يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات $(H_0 = \delta_1 = \delta_2 = 0)$

يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات $H_1 ;\exists\delta\neq0$

وهو عبارة عن اختبار المعنوية المشتركة لمعلمات الأجل الطويل بواسطة اختبار (word)

أو إحصائية اختبار (f-statistic) وتحسب قيمة (f-statistic) على النحو التالي:

$$\frac{(sser - sseu)/m}{sseu/(n-k)} = F - statistIC$$

حيث أن:

(SSER) مجموعة مربعات البواقي للنموذج المقيد (تطبيق الفرضية العدمية)

(SSEU): مجموعة مربعات البواقي للنموذج غير المقيد (تطبيق الفرضية البديلة)

M: معلمات النموذج

N: عدد المشاهدات

ويتم مقارنة إحصائية (F) المحسوبة مع القيم الحرجة الجدولية (critical value bounds) والمحدد من قبل كل من (pasarane al 2001) ، بحيث وضع لهذا الغرض مجموعتين من القيم الحرجة المناسبة (k) وهي عدد المتغيرات المفسرة، وما إذا كان النموذج يحتوي على قاطع أو متجه زمني، وتفترض المجموعة الأولى أن جميع المتغيرات ساكنة في المستوى، في حين تفترض المجموعة الأخرى أنها ساكنة في الفروق، وهذا يفسر حدود تغطي جميع التصنيفات المحتملة للمتغيرات المستخدمة في الدرسة من I(1)، I(0)، فإذا كانت إحصائية (F) المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأعلى لقيمة (F) الجدولية فسوف يتم رفض الفرضية العدمية التي تنص على غياب علاقات التكامل المشترك بين المتغيرات، ومعنى ذلك وجود تكامل مشترك بين المتغيرات علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، أما إذا كانت إحصائية (F) المحسوبة أقل من الحد الأدنى لقيمة (F) الجدولية فيتم قبول فرضية العدم أي أنه لا يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات، وإذا كانت قيمة إحصائية (F) المحسوبة تقع بين قيمة الحد الأدنى وقيمة الحد الأعلى لقيمة (F) الجدولية فإن النتائج سوف تكون غير محددة، ويعني ذلك عدم القدرة على اتخاذ

قرار التحديد عما إذا كانت توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه، وفيما يلي نتائج اختبار منهج الحدود:

الجدول رقم 07: نتائج اختبار منهج الحدود

	ARDL Bounds Test		
	Date: 25/05/24 Time: 17:15		
	Sample: 2000- 2020		
	Included observations: 17		
Null Hypothesis: No long-run relationships exist			
	K	Value	Test Statistic
	1	4.740402	F-statistic
	Critical Value Bounds		
	I1 Bound	I0 Bound	Significance
	3.51	3.02	10%
	4.16	3.62	5%
	4.79	4.18	2.5%
	5.58	4.94	1%

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على نتائج برنامج (EVeiws10)

يبين الجدول أعلاه اختبار التكامل المشترك باستعمال منهجية اختبار الحدود (bound test) ، حيث تشير النتائج إلى أن القيمة المحسوبة (F-statistic) أكبر من الحد العلوي عند المستويات المعنوية 2.5%، 5%، 10%، ومنو نقبل الفرضية البديلة القائمة بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغير المستقل ونرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات.

2/- نتائج تقدير نموذج الخطأ غير المقيد (UECM)

يتم تقدير أنموذج (UESM-ARDL) لفترة إبطاء واحدة (R-Squared) لجميع المتغيرات وكانت نتائج التقدير، كما موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 08: نموذج (ARDL) وفق فترات الإبطاء المثلى

(UECM)			Test Equation: Dependent Variable: D(GDP) Method: Least Squares Date: 25/05/24 Time: 17:16 Sample: 2000- 2020 Included observations: 17	
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.2176	-1.325823	0.240368	-0.318686	D(GDP(-))1
0.1738	-1.476936	0.755156	-1.115317	D(IDE)
0.0354	-2.472955	1.021988	-2.527330	D(IDE(-))1
0.0878	-1.914532	0.907591	-1.737611	D(IDE(-))2
0.2483	-1.234529	0.597275	-0.737354	D(IDE(-))3
0.1505	1.571431	1.171595	1.841080	C
0.4294	0.827345	0.909941	0.752835	IDE(-)1
0.0060	-3.573349	0.274212	-0.979854	GDP(-)1
-0.123529 Mean dependent var			0.761025 R-squared	
1.957527 S.D. dependent var			0.575156 Adjusted R-squared	
3.630396 Akaike info criterion			1.275918 S.E. of regression	
4.022497 Schwarz criterion			14.65170 Sum squared resid	
3.669372 Hannan-Quinn criter.			-22.85837 Log likelihood	
1.629088 Durbin-Watson stat			4.094406 F-statistic	
			0.026917 Prob(F-statistic)	

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على نتائج برنامج(EVeiws10)

نلاحظ من مخرجات (EVeiws10) أن معلمات النموذج المناسب معنوية، وأما بالنسبة لجودة النموذج نلاحظ أن له جودة عالية، وذلك من اختبار (R-Squared) التي تبلغ قيمته (0.761025) وهذه القيمة تقترب من الواحد، وهذا يعني أن النموذج يفسر الظاهرة بنسبة (0.76)، وذلك معنوية اختبار جودة النموذج (F-Statistic) التي تظهر أنها معنوية عند القيمة الحرجة (1%).

3/- تشخيص البواقي:

لتشخيص بواقي النموذج يمكن استخدام الاختبارات التالية:

أ/- اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي احصائية (Jarque Bera) :

لاختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي نستعمل اختبار **Jarque Bera**، من خلال الشكل الموالي نجد أن قيمة الاحتمالية (0.458) وهي أكرب من مستوى معنوية (5%)، أي قبول فرضية العدم القائلة بأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

الشكل رقم 06: اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي إحصائية (Jarque Bera)

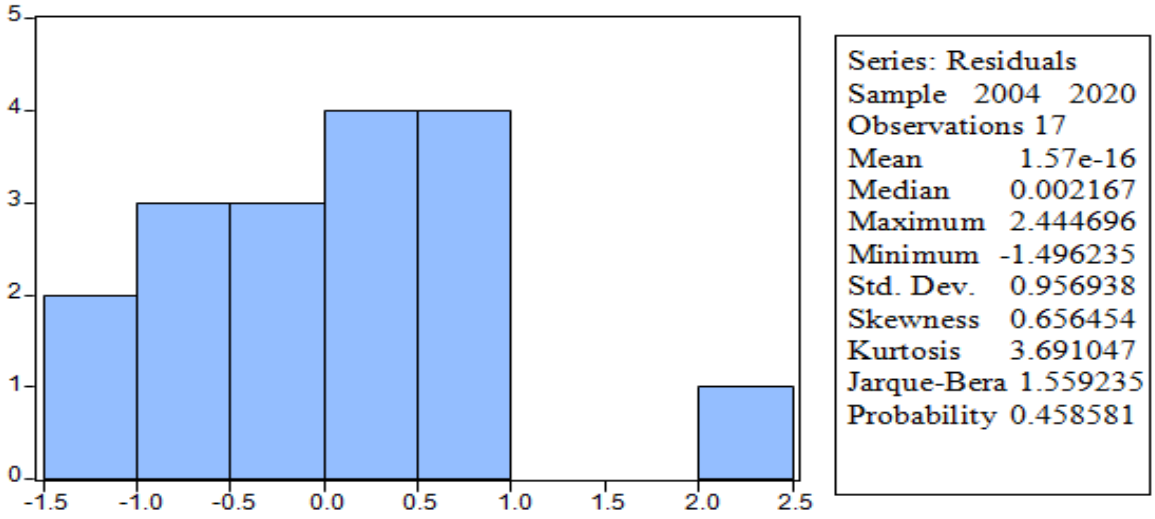

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على نتائج برنامج EVeiws10

ب/- اختبار الارتباط الذاتي لأخطاء اختبار (Serial correlation LM test) :

من أجل دراسة فرضية عدم ارتباط الأخطاء نلجأ إلى اختبار (LM Test)، ومن خلال الجدول الموالي نلاحظ أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء، حيث الاحتمالية تشير إلى (0.3797)، وهي أكبر من مستوى معنوية (5%) أي قبول فرضية العدم القائلة بعدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي لبواقي معادلة الانحدار الجدول:

الجدول رقم 09: اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.115707	Prob. F(2,7)	0.3797
Obs*R-squared	4.109233	(2) Prob. Chi-Square	0.1281

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على نتائج برنامج EVeiws10

ج/- اختبار اختلاف التباين (Heteroskedasticity) :

لاختبار وجود مشكلة اختلاف في تباين حد الخطأ، من خلال الجدول أدناه أن الاحتمال الموافق لإحصائية (F) يساوي (0.7375) وهو أكبر من مستوى معنوية (5%)، وبالتالي نقبل الفرضية الصفر القائل بأنه لا يوجد مشكلة اختلاف في تباين حد الخطأ.

الجدول رقم 10: اختبار اختلاف التباين

	Heteroskedasticity Test: ARCH		
0.4213	Prob. F123)	0.670381	F-statistic
0.4001	Prob. Chi-	0.708038	Obs*R-

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.608419	Prob. F(7,9)	0.7375
Obs*R-squared	5.460610	Prob. Chi-	0.6039
Scaled explained	2.059300	Prob. Chi-	0.9565

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على نتائج برنامج EVeiws10

د/- اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج:

لاختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج يتم من خلال اختبار (usem) الذي يتعلق بسلوك المجموع التراكمي للبواقي وأيضا اختبار (Cusumsq) الذي يتعلق بسلوك المجموع التراكمي لمربعات البواقي الذي تت اقتراحه من قبل (Brone.1975) .

يتضح من خلال الشكل الموالي أن هذين الاختبارين مجموع البواقي ومجموع مربعاتها تتحرك داخل حدود المعنوية (5%)، ومما يعني أن النموذج مستقر من الناحية الهيكلية وعليه توضح نتائج الاختبارات

السابقة ملائمة النموذج المستخدم، وأن نتائجه تتسم بجودة مرتفعة خلال فترة الدارسة، كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم 07: نتائج اختبار المجموع التراكمي المعاودة للبواقي

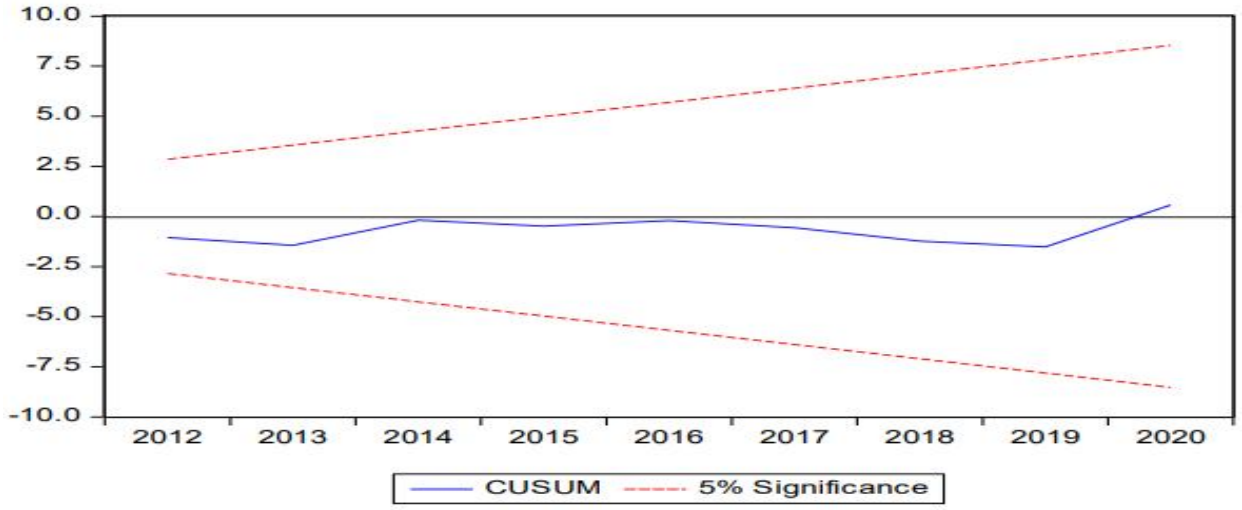

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على نتائج برنامج (EVeiws 10)

الشكل رقم 08: نتائج اختبار المجموع التراكمي المعاودة لمربعات البواقي (CUSUM of Squares)

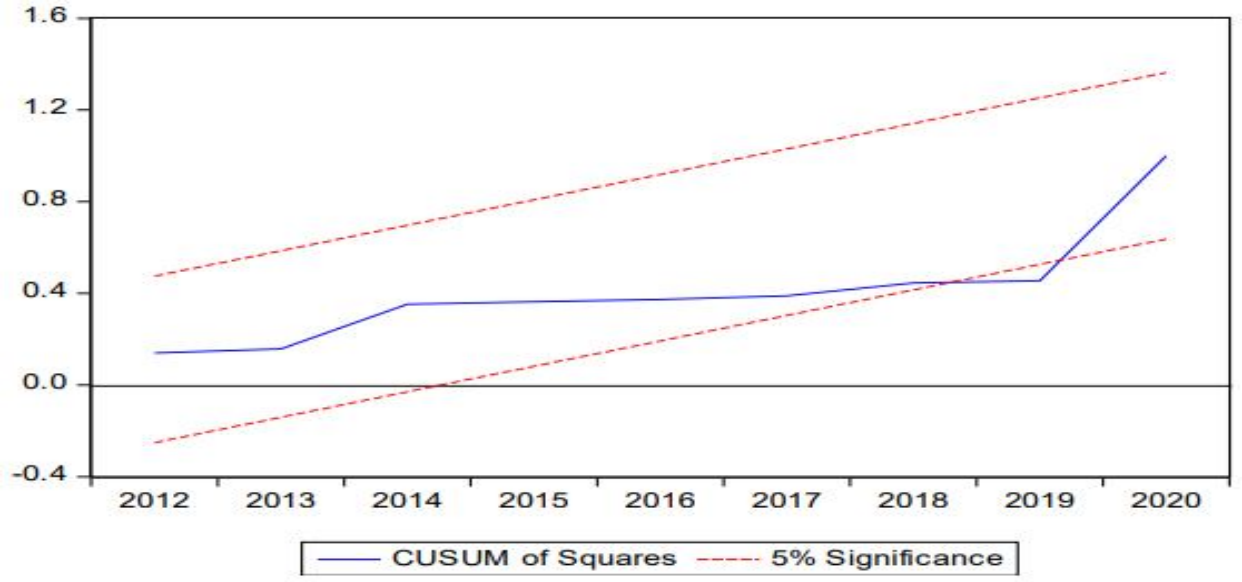

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على نتائج برنامج (EVeiws 10)

I4- تقدير معلمات الأجلين المدى القصير والمدى الطويل:

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، الآن نقوم بتقدير معلمات الأجلين القصيرة والطويلة الآجل ومعلمة تصحيح الخطأ.

الجدول رقم 11: العلاقة القصيرة الأجل

ARDL Cointegrating And Long Run Form ARDL Dependent Variable: GDP Selected Model: ARDL(2, 4) Date: 25/05/24 Time: 13:36 Sample: 2000 2020 Included observations: 17 Cointegrating Form				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.1524	-1.563334	0.203850	-0.318686	D(GDP(-))1
0.1119	-1.761998	0.632984	-1.115317	D(IDE)
0.0129	-3.089085	0.818148	-2.527330	D(IDE(-))1
0.0493	-2.270314	0.765362	-1.737611	D(IDE(-))2
0.1764	-1.467094	0.502595	-0.737354	D(IDE(-))3
0.0024	-4.169110	0.235027	-0.979854	CointEq(-)1
	Cointeq = GDP - (0.7683*IDE + 1.8789)			

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على نتائج برنامج (EVeiws 10)

نلاحظ من خلال نموذج تصحيح الخطأ أن المتغيرات معنوية إحصائية عند مستوى معنوية (5%)، مما يعني قوة أثر هذه المتغيرات على بعضها البعض في الأجل القصير.

أما فيما يخص معلمة حد تصحيح الخطأ (ECM-1) فقد ظهرت المعلمة بإشارة سالبة ومعنوي عند مستوى (5%) مما يؤكد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، وأن آلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج، حيث أن المعلمة (λ) تقيس سرعة العودة إلى وضع التوازن في الأجل الطويل.

الجدول رقم 12: العلاقة طويلة الأجل

Long Run Coefficients			
Prob.	Coefficient	Std. Errort-Statistic	Variable
0.4143	0.768313	0.8977510.855820	IDE
0.1015	1.8789331.823739	1.030264	C

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على نتائج برنامج (EVeiws 10)

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن هذا الاختبار يكشف عن وجود العلاقة الطويلة الأجل بين المتغيرات دائما لا يمكن أن تتجاوز عدد علاقات التكامل المشترك عدد المتغيرات في النموذج.

معلمات النموذج غير معنوية ومنه يمكن أن نقول انو لا يمكن تفسيره.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تطرقنا لمعرفة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وواقع النمو الاقتصادي في الجزائر ومدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، وذلك من خلال إجراء دراسة قياسية لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2000-2020 وصولا إلى العلاقة بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر بشكل سلبي وإيجابي على الاستثمارات المحلية، وذلك باختبار استقرارية السلاسل الزمنية وإجراء اختبار التكامل المشترك باختبار نموذج الاختبار الذاتي، واختبار التوزيع الطبيعي واختبار ديكي فولر الموسع (ADF) بين أثر الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير مستقل والنمو الاقتصادي كمتغير تابع.

خاتمة

إن الجزائر وباعتبارها من الدول النامية ذات الاقتصاد أحادي المورد والتي تركز خططها واستراتيجياتها الاقتصادية على القطاع النفطي الذي يساهم بالنسبة الأكبر في إيرادات البلد من العملة الأجنبية، أصبحت تولي الاستثمارات الأجنبية المباشرة أهمية معتبرة في توجهاتها الاقتصادية من خلال سن العديد من القوانين والتشريعات المتعلقة بالإطار التنظيمي والقانوني لتسيير الاستثمارات ولهيئة الأرضية الملائمة والمناسبة لها، غير أن المتتبع للتطور الزمني لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر يلاحظ تواضع حجمه ومحدوديته وتمركز غالبية هذه الاستثمارات في قطاع المحروقات، هذه الاستثمارات لم تتجاوز في أحسن الظروف حاجز السبعة مليون دولار أمريكي وهي نسبة ضئيلة جدا قياسا بالإمكانيات والمقومات المتوفرة، الشيء الذي يضيع فرص كثيرة كان بالإمكان استغلالها في تعزيز وتطوير الاقتصاد والمساهمة في دفع عجلة النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالبلد.

نتائج اختبار الفرضيات:

من خلال الإجابة على الفرضيات، وما تم دراسته في الجانب النظري والتطبيقي تمكنا من الوصول إلى النتائج التالية:

- ومن خلال هذه الدراسة الحالية تم التوصل إلا أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، وبالتالي تحققت صحة هذه الفرضية.
- اهتمام السلطات الجزائرية بتوفير مناخ استثماري ملائم من خلال القوانين والإصلاحات الهيكلية التي أصدرتها.
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر القلب النابض للاقتصاد.
- للاستثمار الأجنبي المباشر أعلية كبيرة لمساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية والتخفيف من أعبائها والتقليل من معدلات البطالة ونقل التكنولوجيا الحديثة.
- طبيعة الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد أحادي المورد، حيث الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنسبة للاقتصاد الجزائري تستهدف قطاع الصناعي خصتا المحروقات.
- أظهرت نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية أن المتغيرات تستقر في الفروق الأولى.

- بين اختبار جذر الوحدة بطريقة (pp) أن المتغيرين (IDE .GDP) مستقرين ولا يعانيان من مشكلة جذر الو حدة.

التوصيات:

بعد عرض النتائج المتوصل إليها والتحقق من مدى مطابقتها الفرضيات الموضوعة، نطرح الاقتراحات التالية:

- تحسين البيئة المؤسسية الملائمة لجذب المستثمرين، وذلك بتسهيل الإجراءات وتخفيف التكاليف وإلغاء الحواجز والعراقيل التي تقف حاجز أمام المستثمر الأجنبي.
- تنويع القطاعات الملائمة للاستثمار الأجنبي المباشر على غرار قطاع المحروقات فقط.
- تطوي وإصلاح القطاع المالي والمصرفي، من خلال العمل على عصرنته وتحسين آلية عمل الجهاز المصرفي، وتشجيع إنشاء بنوك متخصصة في الاستثمار.
- العمل على توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر للقطاعات الاقتصادية غير النفطية كالزراعة والصحة.
- محاربة الفساد والرشوة والبيروقراطية، والحرص على توفير الاستقرار السياسي والأمني في البلد.
- زيادة الإنفاق على البحث والتطوير، بهدف إنتاج تكنولوجيا ذاتية متقدمة تدعم الشكات المحلية وتحقق لها فرصة اكتساب مزايا تنافسية في الأسواق الخارجية.
- إعطاء أهمية أكبر للتكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال، من خلال برمج متكاملة استغلال ما يتوفر منها في ممارسات اقتصادية جديدة.
- في الأخير ما يمكن قوله أنو مهما تكن المعلومات والسياسات المقدمة والأدوات المستخدمة في التحليل والقياس، فهو ليس إلا جهد يبقى دائما قابل لتحسين في بيئة خالية من الفساد، ثم إن أي تقصير ورد في هذا العمل من شأنه أن يكون منطلقا لدراسات أخرى أكثر عمقا وأدق تحليلا.

أفاق الدراسة:

بعد عرض نتائج الدراسة، تبرز العديد من المواضيع الجديرة بالإثراء، والبحث مستقبلا، نذكر منها:

- دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في الجزائر؟
- مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في صناعة السيارات في الجزائر؟
- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري؟
- قياس وتحليل أثر التدفقات المالية الدولية على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب

أ/- العربية:

1. أبو قحف عبد السلام، **اقتصاديات الاستثمار الأجنبي**، المكتب العربي الحديث، لبنان، 1992.

2. أبو قحف عبد السلام، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2003.

3. أبو قحف عبد السلام، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001.

4. أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، الدار العلمية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2002.

5. برتال جيل، **الاستثمار الدولي**، ترجمة: علي مقلد، علي زيعور، منشورات عويدات، ط2، بيروت، 1982.

6. بكري كامل، **مبادئ الاقتصاد**، الدار الجامعية، بيروت، 1987.

7. توفيق إبراهيم أيوب، عبد الكريم النخالة وآخرون، **الاقتصاد**، إصدارات المجمع للمحاسبين القانونيين، مصر، 2001، ص194.

8. جيل برتان، **الاستثمار الدولي**، ترجمة: علي مقلد، عوديدات للنشر والطباعة، ط2، بيروت، 1982.

9. حاتم فارس الطعان، **الاستثمار أهدافه ودوافعه**، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2006.

10. حسين عمر، **التطور الاقتصادي**، دار الفكر العربي، ط 1، القاهرة، 1988.

11. حسين عمر، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية.

12. الحناوي محمد الصالح، **أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية**، الدار الجامعية، ط2، مصر، 1997.

13. دراز حامد عبد المجيد، **السياسات المالية، الإسكندرية**، الدار الجامعية، 2003/2002.

14. د.دلال بن سمينة، **الاستثمار الأجنبية المباشرة محدداتها آثارها وتوجهاتها**، دار النشر الأيام للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2017.

15. رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي وآخرون، **التمويل الدولي**، دار الراية، عمان، الأردن، 2012.

16. روب موريس، **النمو الاقتصادي والبلدان المتخلفة**، ترجمة هشام متولي الطبعة الثانية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1979.

17. زياد رمضان، **الاستثمار المالي والحقيقي**، دار وائل للنشر، ط 1، عمان، الأردن، 1998.

18. سعيد النجار، **آفاق الاستثمار في الوطن العربي**، اتحاد المصارف العربية، القاهرة، مصر، 1998.

19. صيام أحمد زكرياء، **مبادئ الاستثمار**، دار المناهج، عمان، 1997.

20. د.عبد الرزاق حمد البوري، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية**، دار حامد، الطبعة الأولى، بيروت، 2014.

21. عبد السلام أبو قحف، **السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989.

22. عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.

23. عبد القادر محمد، عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2017.

24. عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 2، بن عكنون، الجزائر، 2005.

25. عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى القومي (تحليل كلي)**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002.

26. عمر مصطفى، جبر إسماعيل، **ضمانات الاستثمار في الفقه والإسلام وتطبيقاته المعاصرة**، دار النقاش للنشر والتوزيع، د.س.ن.د.ب.ن.

27. فريد النجار، **الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.

28. فليح حسن خلق، **التمويل الدولي**، مؤسسة الوراق، عمان، 2019.

29. د.قدي عبد المجيد، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

30. ماجد أحمد عطا الله، **إدارة الاستثمار**، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2018.

31. محمد عبد العزيز عجيمية-وآخرون، **التنمية الاقتصادية – دراسة نظرية وتطبيقية-**، الناشر قسم الاقتصاد، الإسكندرية، مصر، 2003.

32. محمد مدحت مصطفى وآخرون، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2005.

33. المسير محمد زكي، **العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الثانية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1970.

34. الموسوي ضياء مجيد، **العولمة واقتصاد السوق الحرة، الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

35. موسى سعيد مطر وآخرون، **التمويل الدولي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2008.

36. نزيه عبد المقصود مبروك، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**، دار الفكر الجامعي، بدون طبعة، الإسكندرية، مصر، 2007.

37. د.نزيه عبد المقصود محمد مبروك، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية كلية الشرعية والقانون بطنطا**، دار الفكر الجامعي، جامعة الأزهر، مصر، 2008.

38. نزيهة عبد المقصود، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007.

39. هناء عبد الغفار، **الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية: الصين أنموذجا**، بيت الحكمة، بغداد، 2002.

40. هيكل عبد العزيز فهمي، **موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية**، بيروت، دار النهضة العربية، ط 2، 1985.

41. د.واثق علي الموسوي، **موسوعة اقتصاديات التنمية**، دار الأيام للنشر والتوزيع، جزء 1، ط1، عمان، 2008.

ب/- الأجنبية:

42. Boughba Abd Ellah, Analyse et évaluation de projet, Ed Berti, 1998.

43. Charles Jones ,Introduction to economic growth ,library of Congress, 1998.

44. Chritian Haberli les investissements étrangers en Afrique LGDJ Paris 1979.

45. Graham, Edward, Foreign direct investment in the world economy, staff studies of the world economic out look, IMF,sep.1995.

46. Josette peyrard, Gestion financière internationale, Se édition, Librairie, Paris, 1992, p190.

47. Louis LEGNANCE, La Croissance Economique, Presses Universitaires de France, 1980.

48. Raymand Bernard, économie financière International, Paris, EDPUF, 1997.

49. Saar Yousef Prof Jalousie Nausicaa July 2016 Les effets , de l'investissement direct étranger sur la croissance, économique: une étude standard, sur les pays Strategy and Development Rêviez Volume n ° 11 de 2016 page 144

ثانيا: الأطروحات والمذكرات

50. تومي عبد الرحمان، **واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2001/2000.

51. رفيق نزاري، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، غير منشورة، 2008.

52. زغدلو فريدة، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر، على النمو الاقتصادي في الجزائر 1990-2014، قسم العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي ومالي، جامعة أبي بكر بلقاي تلمسان، 2015.

53. شوقي جباري، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2015.

54. عادل بلجبل، **التجارب التنموية للاقتصاديات في بلدان جنوب شرق آسيا وإمكانية الاستفادة منها في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، الجزائر، 2017.

55. عبد الرحمان تومي، **واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2001/2000.

56. عبدالله بلوناس، **الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف التنمية الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.

57. عزوز علي، **الضغط الضريبي وأثره على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1994 -2004**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2004.

58. عصام عبد العزيز مصطفى، **الآثار الاقتصادية للسياسات التسويقية للشركات دولية النشاط: دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية**، أطروحة دكتوراه، جامعة حلوان، مصر، 1998.

59. عمار زودة، **محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، فرع الإدارة المالية، جامعة قسنطينة، 2008.

60. فارس فضيل، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 1998.

61. مقداد يسرى، **دور الإنفاق العام على قطاع التعليم في تعزيز النمو الاقتصادي**، دراسة قياسية ومقاربتيه الحالة الجزائر خلال فترة (2011/1970)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، تحليل الاقتصاد، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2014-2015.

62. وعيل ميلود، **المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها: حالة الجزائر، مصر، السعودية، دراسة مقارنة خلال الفترة 1990-2010**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2013-2014.

63. يبالة فريد، **الشركات المتعددة الجنسيات (علاقات- آثار- مواقف)**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير معهد العلوم الاقتصادية، تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995.

ثالثا: المجلات والمنشورات

64. بلعيد بلعوج، **الآثار المترتبة على الاستثمار الأجنبي على الشركة متعددة الجنسيات في ظل العولمة**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثالث، جامعة محمد خيضر، بسكرة، أكتوبر 2002.

65. رحمان حسن علي، **مروان شاكر، تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي في بيئة الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2017**، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادي والإدارية، مجلد 12، العدد 35، جامعة واسط، العراق، 2020.

66. رفيق نزاري،**أثر الاستثمار الأجنبي المباشر علي النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام اختبار منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 44، الجزائر، 2016

67. محمد عبد العزيز عجمية، **إيمان عطية، التنمية الاقتصادية "دراسات نظرية وتطبيقية"**، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، الإسكندرية، 2000.

68. مشتاق باركر، **الاستثمار الأجنبي المباشر وتجربة الشرق الأوسط**، المجلة الاقتصادية السعودية، مركز النشر الاقتصادي، العدد 09، الرياض، 1990.

69. المهران حسن، **الاستثمار الأجنبي المباشر وإمكانات تطويره في ضوء التطورات المحلية والإقليمية والدولية**، في المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، القاهرة، معهد التخطيط القومي، المجلد الثامن، العدد الأول، 2000.

رابعا: البحوث

70. تركي محجم الفواز، ال**استثمارات الأجنبية المباشرة، والنمو الاقتصادي في الأردن - دراسة تحليلية للفترة 2013/1980**، مجلد المنارة للبحوث والدراسات، المجلد 21، العدد 1، الأردن، 2015.

71. سعد محمود الكواز، عمر غازي العبادي، **مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة لعينة من الدول العربية**، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع (إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة)، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان، الأردن، 2007.

الملاحق

الملاحق

الملحق رقم01:ا نتقاء فترة الابطاء المثلى للنموذج:

VAR Lag Order Selection Criteria
En dogenous variables :LGDP LFDILGNE LEXPOLEX Ex ogenous variables: C
Date:25/05/24Time:17:15 Sample: 2000 2022Included observations: 20

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-43.93301	NA	2.97e-05	3.764077	4.006019	3.833748
1	101.1759	223.2445*	3.01e-09*	-5.475068*	-4.023418*	-5.057046*

*indicates la gord erse lacté dbythe criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion SC:
Schwa rzin formation criterion

الملحق رقم 02: نتائج تقدير نموذج ARDL المختار وفق فترات الإبطاء المثلى:

Dependent Variable: LGDP Method :ARDL
Date: 25/05/24Time: 17:16 Sample (adjusted): 2000 2020
Included observations: 20 after adjustments Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection) Model selection method : Akaike info criterion(AIC)
Dynamic regressors (1 lag, automatic): IDE LGNE LEXPO LEX Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 17 Selected Model: ARDL

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
D(GDP(-))1	-0.318686	0.240368	-1.325823	0.2176
D(IDE)	-1.115317	0.755156	-1.476936	0.1738
D(GDP(-))1	-2.527330	1.021988	-2.472955	0.0354
D(GDP(-))2	-1.737611	0.907591	-1.914532	0.0878
D(GDP(-))3	-0.737354	0.597275	-1.234529	0.2483
C	1.841080	1.171595	1.571431	0.1505
IDE(-)1	0.752835	0.909991	0.827345	0.4294
GDP(-)1	-0.979854	0.274212	-3.573349	0.0060

R-squared	0.761025	Mean dependent var	-0.123529
Adjusted R-squared	0.575156	S.D. dependent var	1.957527
S.E. of regression	1.275918	Akaike info criterion	3.630396
Sum squared resid	14.65170	Schwarz criterion	4.022497
Log likelihood	-22.85837	Hannan-Quinn criter.	3.669372
F-statistic	4.094406	Durbin-Watson stat	1.629088
Prob(F-statistic)	0.026917		

*Note: p-value san dany subsequent tests do not account for model selection.

الملحق رقم 03:نتائج اختبار منهج الحدود

ARDL Bounds Test
Date:25/05/24Time:17:15 Sample: 2000 2020Included observations: 17
Null Hypo thesis :No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	4.740402	1
Critical Value Bounds		
Significance	I0Bound	I1Bound
10%	3.02	3.51
5%	3.62	4.16
2.5%	4.18	4.79
1%	4.94	5.58

ملخص:

هدف من هذه الدراسة هو محاولة معرفة مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020، حيث أصبحت العديد من الدول سواء متقدمة أو نامية تسعى إلى تطوير آليات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، والجزائر واحدة من هاته الدول التي تحاول جاهدة في السعي لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن السياسات المعتمدة لا تكفي لجذبه، فهناك ما يعيق فعاليتها، ومن خلال تتبعنا لتطور متغيرات الدراسة، فقد توصلنا إلى أن ضعف حجم الاستثمارات في الجزائر، تؤثر في النمو الاقتصادي، وهذا من خلال نموذج (ARDL).

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي، نموذج (ARDL).

Abstract:

The aim of this study is to find out the extent of the impact of foreign direct investment on economic growth in Algeria between 2000-2020, so that many countries, whether developed or developing, are seeking to develop mechanisms to attract foreign direct investment, and Algeria is one of the countries that seek to attract foreign direct investment, but the policies adopted It is not enough to attract it, as there is something that hinders its effectiveness, and by tracking the development of each of the study variables, we have concluded that the volume of investments in Algeria is double, but it affects economic growth and this is through the ARDL model.

Keywords: FDI, economic growth, ARDL model

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماسترل.م.د تخصص مالية وتجارة دولية
الموسومة بـ:

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

إعداد الطالبان:
- حـوباد ســـــفيان
- بهلول عبد الصمد

إشراف الأستاذ:
♦ الدكتور: خراز لخضر

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ الدكتور:..... مغنية هواري .....رئيساً
الأستاذ الدكتور:..... خراز لخضر ..... مشرفا
الأستاذ الدكتور:..... بوعلي هشام ..... ممتحنا

السنة الجامعية: 2023-2024

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:

" من صنع إليكم معروفا فكافئوه ، فإن لم تجدوا ما تكافئونه فادعوا له

حتى تروا أنكم قد كافأتموه" رواه أبو داود.

بعد حمد الله على توفيقه لنا لإنجازنا هذا العمل

ليقودنا شرف الوفاء والاعتراف بجميل النبل بعد أن ختمنا مذكرتنا بتوفيق

من الرحمن.

تتسابق الكلمات وتتزاحم العباراتللتنظيم عقد الشكر والتقدير إلى

الدكتور الفاضل المشرف "خراز لخضر" عرفانا منا

بجهوده المتواصلة، نصحاً وتوجيهاً.

فله منا جزيل الشكر راجيين من المولى عز وجل أن يحفظه لأهله ويحفظ أهله

له.

كما يشرفنا أن نتقدم بجزيل الشكر إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية

والتجارية وعلوم التسيير وخاصة أساتذة قسم العلو م الاقتصادية.

و إلى من ساعدونا من بعيد أو قريب.

نتقدم بجزيل الشكر إلى أساتذتنا الكرام و إلى كل من ساهم في تعليمنا

وساعدنا من بعيد أو من قريب بكلمة أو بدعوة صالحة.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى اللجنة المناقشة.

الإهداء

الحمد الله الذي مهما حمدناه فلن نستوفي حمده، والصلاة والسلام على

الصادق الأمين محمد عليه أفضل الصلوات وأزكى التسليم.

اهدي هدا العمل إلى:

ينبوع العطاء الذي زرع في نفسي الطموح والمثابرة والدي العزيز أطال الله

في عمره.

و إلى نبع الحنان التي علمتني الاحترام والطاعة أمي الغالية حفظها الله لي

ورعاها.

إلى كل الأصدقاء والأحباب وخاصة صديق دربي ورفيقي في إعداد هذا

البحث أخي "عبدالصمد".

سفيان

الإهداء

الحمد لله الذي ما نجنا وما علونا ولا توفقنا إلا برضاه

الحمد لله الذي ما اجتزنا دربا ولا تخطينا جهدا إلا بفضله وإليه ينسب الفضل

والكمال والإكمال .

"وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين"

إلى صاحب السيرة العطرة والفكر المستنير فلقد كان له الفضل الأول في

بلوغي التعليم العالي أبي الغالي حفظه الله لي.

إلى من وضعتني على طريق الحياة وجعلتني رابط الجأش وراعتني حتى

صرت كبيرا حبيبتي الغالية أمي أطال الله في عمرها.

إلى أخواتي وإخوتي من كان لهم بالغ الأثر من العقبات والصعاب

إلى جميع أساتذتي الكرام ممن لم يتوانوا في مد يد العون لي

عبدالصمد

شكر وتقدير
شكر وعرفان
إهداء
فهرس المحتويات
فهرس الأشكال والجداول
مقدمة.....أ

الفصل الأول: مدخل إلى الاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد: 11
المبحث الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر.....12
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر 12
1/- تعريف الاستثمار:.....12
2/- تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر: 13
المطلب الثاني: نشأة الاستثمار الأجنبي المباشر 16
المطلب الثالث: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر.....18
المبحث الثاني: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر وأنواعه وأشكاله 20
المطلب الأول: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر.....20
المطلب الثاني: أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر 21
1/- الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الثروات الطبيعية: 21
2/- الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الأسواق:.....21
3/- الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الكفاءة في الأداء: 22
4/- الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن أصول إستراتيجية: 22
المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.....23
1/- الاستثمار المشترك:.....23
2/- الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي: 24
المبحث الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ونظرياته ومزاياه وعيوبه.....25
المطلب الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر 25
1/- المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر: 25
2/- المحددات السياسية والقانونية للاستثمار الأجنبي المباشر:.....27
المطلب الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر 28

1/- النظرية التقليدية المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر:.....28
2/- النظرية الحديثة المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر: 29
المطلب الثالث: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر.....32
1/- مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر: 32
2/- عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر: 33
خلاصة الفصل:.....35

الفصل الثاني: مدخل إلى النمو الاقتصادي

تمهيد: 37
المبحث الأول: مفهوم النمو الاقتصادي وأنواعه وأهم خصائص 38
المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي 38
المطلب الثاني: أنواع النمو الاقتصادي:.....40
1/- حسب درجة التخطيط من عدمه: 40
2/- حسب درجة حدة النمو: 41
المطلب الثالث: خصائص النمو الاقتصادي 42
المبحث الثاني: عناصر النمو الاقتصادي وعوامله ومعاييره 42
المطلب الأول: عناصر النمو الاقتصادي 42
1/- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني 42
2/- تحقيق زيادة حقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي: 43
3/- تحقيق زيادة مستمرة ومستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي: 44
المطلب الثاني: عوامل النمو الاقتصادي 44
1/- نوعية اليد العاملة: 44
2/- رأس المال: 44
3/- التقدم التقني والإبداع: 45
المطلب الثالث: معايير النمو الاقتصادي 48
1/- معيار الدخل:.....48
2/- المعايير الاجتماعية: 50
3/- المعايير الهيكلية: 52
المبحث الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي وصعوبة قياسه ومعوقاته 53

المطلب الأول: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي 53
1/- علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بنقل التكنولوجي: 53
2/- العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والعمالة: 54
3/- العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات: 56
المطلب الثاني: صعوبات قياس النمو الاقتصادي 57
1/- إشكالية دمج السلع غير المسوقة: 57
2/- إشكالية تقييم الترفيه: 58
3/- إشكالية الانتقال من الناتج الاسمي إلى الناتج الحقيقي: 58
المطلب الثالث: معوقات النمو الاقتصادي 59
1/- النمو الديموغرافي: 59
2/- مشكلة تكوين رأس المال: 59
3/- التخلف التكنولوجي: 59
4/- ضعف المستوى التعليمي: 60
5/- ضعف الخدمات الصحية وانتشار الأمراض: 60
6/- الفساد الإداري والمالي: 60
خلاصة الفصل: 61

الفصل الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020 دراسة قياسية

تمهيد: 63
المبحث الأول: واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020. 64
المطلب الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 64
المطلب الثاني: توزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000-2020) 66
المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة 2000-2020 68
المطلب الرابع: واقع النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020.....69
المبحث الثاني: دراسة قياسية لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي 71
المطلب الأول: توصيف البيانات ومنهجية الدراسة: 71
1/- توصيف البيانات: 71
2/- منهجية الدراسة.....72

المطلب الثاني: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية 72
1/- اختبار د فيلبس وبرون (Philips * perron):..... 72
2/- تقديم نموذج ARDL: 73
3/- اختبار التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL):..... 73
المطلب الثالث: نتائج اختبارات الدراسة..... 74
1/- نتائج اختبار منهج الحدود: 74
2/- نتائج تقدير نموذج الخطأ غير المقيد ($UECM$) 76
3/- تشخيص البواقي:..... 78
4/- تقدير معلمات الأجلين المدى القصير والمدى الطويل:..... 81
خلاصة الفصل:..... 83
خاتمة:..... 85
الملاحق 97
قائمة المصادر والمراجع..... 89

1/- قائمة الأشكال

الشكل رقم 01: المنافع المتبادلة بين المستثمر الأجنبي والدول المضيفة.....30
الشكل رقم 02: يوضح إمكانية إنتاج الدولة 46
الشكل رقم 03: العرض الكلي 47
الشكل رقم 04: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر (2000-2020) 65
الشكل رقم 05: تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020. 70
الشكل رقم 06: اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي إحصائية (Jarque Bera).....78
الشكل رقم 07: نتائج اختبار المجموع التراكمي المعاودة للبواقي (CUSUM) 80
الشكل رقم 08: نتائج اختبار المجموع التراكمي المعاودة لمربعات البواقي (CUSUM of Squares) 80

2/- قائمة الجداول

الجدول رقم 01: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر (2000-2020) 65
مليون دولار 65
الجدول رقم 02: أهم القطاعات المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020).....66
الجدول رقم 03: أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020) 68
الجدول رقم 04: تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020.....69
الجدول رقم 05: توصيف بيانات الدراسة 71
الجدول رقم 06: نتائج اختبار جذر الوحدة بطريقة (PP) 72
الجدول رقم 07: نتائج اختبار منهج الحدود 76
الجدول رقم 08: نموذج (ARDL) وفق فترات الإبطاء المثلى.....77
الجدول رقم 09: اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء 79
الجدول رقم 10: اختبار اختلاف التباين 79
الجدول رقم 11: العلاقة القصيرة الأجل 81
الجدول رقم 12: العلاقة طويلة الأجل 82

مقدمة

يعتبر الاستثمار من أهم الموضوعات والأشد إغراءا وجذبا وخاصة في ظل الظروف الواهنة في نظر المعنيين بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية... إلخ، كما أن التفاوت الموجود بين الدول السائرة في إطار النمو والدول المتقدمة قد ازداد عمقا وحدة منذ الثمانينات، وخاصة في السنوات الأخير في ظل توجد تكتلات اقتصادية جديدة تحاول السيطرة على الاقتصاد العالمي مما جلب عدة صراعات طبقية في كثير من تلك الدول المتخلفة، مما أثر سلبيا على الاختلالات الهيكلية الاقتصادية مثل البطالة، ميزان المدفوعات والمديونية، وغيرها.

بحيث أدى ذلك إلى جعل هذه الدول تغير من مسارها الاقتصادي المتبع وتطبيق عدة إجراءات فورية والتي من بينها وأهمها تحرير التجارة الخارجية، ودخول الشريك الأجنبي مع طرح فكرة الخوصصة وتحرير الأسعار هدفه تشجيع وتعميم مفهوم الاستثمار الأجنبي وتوفير كل الظروف لاستقطابه، والبحث عن الشراكة الدولية قوية تسمح لها بجلب العملة الصعبة والنهوض باقتصاد جديد يواكب التطورات التكنولوجيا الحديثة.

وإذا ما أردنا الحديث عن الاستثمار سواء كان استثمار محلي أو أجنبي، فلا بد لنا أن نفهم جوهر هذا النظام الدولي الجديد والآليات التي تتحكم فيه، وحتى المجتمعات لا تستطيع الصمود في ظل وجود القدرة على المنافسة ما لم تطبق عناصر الحضارة الجديدة من أجل سلوك الطريق الصحيح التي يتلاءم مع تطورات هذا العصر بنجاح، وحتى متغيرات العالم العاصفة والحادة، وما تمثله من تهديد اقتصادي مباشر للدول وطموحاتها التنموية وأوضاعها المستقبلية على خريطة القوة الاقتصادية العالمية.

وبالرغم من كل الأسباب التي أدت إلى البحث عن الشريك الأجنبي إلا أن هناك جدل قائم بين مؤيد ومعارض للاستثمار الأجنبي مما ينجر عنه خوصصة المؤسسات العمومية.

والجزائر كغيرها من الدول النامية عرفت عدة تقلبات واضطرابات اقتصادية حادة ترجع إلى ظروف داخلية وخارجية أبرزها المديونية التي تعتبر من أهم مشاكل التبعية، مما دفع بالحكومة الجزائرية إلى البحث عن حلول قد تكون ايجابية وسلبية في نفس الوقت.

وتماشيا مع هذه التحولات الكبرى تبنت سياسة الانفتاح نحو الخارج وتعديل قوانين سابقة تخص تشجيع الاستثمار أهمها المرسوم التشريعي رقم: 93-12 المؤرخ في: 1993/10/05 والمتعلق بترقية الاستثمارات ووضع جملة الإجراءات التحفيزية ومنح التسهيلات اللازمة لذلك.

ويعتبر النمو الاقتصادي أحد الأهداف السامية التي تسعى من أجلها كل دول العالم إلى تحقيقها، مهما كانت مستواها سواء متقدمة أو متخلفة، ويتصف النمو الاقتصادي بكونه حصيلة عملية معقدة ومتشابكة وخلاصة للجهود المبذولة في المجتمع، وهذا ما جعل الأدبيات الاقتصادية تعكف على دراسة وتحليل العديد من النماذج الاقتصادية على المستوى النظري والتطبيقي بغية تحديد العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي، والوصول إلى صياغة نماذج ذات قدرة تفسيرية لطبيعة، واتجاه العلاقة بين النمو الاقتصادي والمتغيرات الأخرى.

وبما أن معدل النمو الاقتصادي في الجزائر لم يحقق المستويات ودرجة الكفاءة المطلوبة، ذلك لأنه لازال يعاني من التأرجح والتذبذب بفعل العديد من المتغيرات الداخلية والخارجية، وفي ظل ما يعانيه الدول من الحروب الأخيرة كحرب أكرانا وروسيا، وما يقوم به المستعمر الغاشم الإسرائيلي على قطاع غزة، من إبادة جماعية وتجويع، بالمقابل ما يقوم به اليمنيون في البحر الأحمر غير الكثير من المعطيات في العلاقات الدولية الاقتصادية، وهذا ما جعل الجزائر تبحث عن حلفاء اقتصاديون جدد من أجل إنعاش الاقتصاد الدولي والرفع من المستوى المعيشي.

وانطلاقا من العرض السابق، تظهر لنا **إشكالية هذا البحث** والتي تمكن صياغتها في شكل التساؤل التالي:

1/- الإشكالية الرئيسية:

♦ **إلى أي مدى يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر؟**

2/- الأسئلة الفرعية:

لإبراز ملامح المشكلة بصورة أوضح يمكننا طرح بعض الأسئلة الفرعية وهي كالتالي:

- إذا كانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة من السمات البارزة والأكثر انتشارا في الدول النامية، فما المقصود بها؟

- ما هي الأشكال والسياسات المختلفة لها؟ وما هي عوامل (محددات) لاستقطابها؟

- ما مدى انعكاسات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الدول المضيفة والدول المستثمرة وعلى الاقتصاد العالمي؟

- مادامت الاستثمارات الأجنبية وخاصة المباشرة إحدى السمات الهامة للسياسات الاقتصادية للعديد من الدول، فما هو واقع على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

- وما هي المحددات التي تحكم استقطاب الاستثمار الأجنبي في الجزائر؟

3/- الفرضية العامة:

- يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي.

4/- الفرضيات الفرعية الدراسة:

انطلاقا من الإشكالية المطروحة، وقصد تسهيل الإجابة على الأسئلة المطروحة ارتأينا طرح الفرضيات التالية التي تكون منطلقا لدراستنا:

- يعتبر المناخ الاستثماري الجزائري من بين المحفزات على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر يتطلب وجود هياكل وتنظيمات مستحدثة بالإضافة إلى ترقية وتأهيل المؤسسات المحلية؟

- استقدام الاستثمار الأجنبي المباشر مرتبط بتسهيل الإجراءات القانونية والإدارية وبعوامل الاستقرار النقدي والاقتصادي والسياسي.

- إن الاستثمار الأجنبي وسيلة من وسائل تحقيق المصالح المشتركة بين الدول النامية والدول المتقدمة.

- تأثيرات ونتائج الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المضيفة هي إيجابية من الناحية النظرية وسلبية من الناحية الواقعية.

5/- أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذا البحث خاصة عندما نعرف أنه لا يمكن لأهداف التنمية الاقتصادية أن تكون ذات دلالة ما لم توفر لها الوسائل والأدوات اللازمة لتحقيقها، وبالرغم من تفاوت هذه الوسائل والأهداف في أهميتها يبقى الاستثمار الأجنبي المباشر هو الأداة والوسيلة الأساسية في كل عملية تنمية وانعكاسها على هيكلة الاقتصاد الوطني.

كما أن الجزائر قامت بإرساء حزمة من القوانين والتشريعات المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك إنشاء عديد الهيئات والمؤسسات التي تسهر على تقديم الدعم والمساندة للمستثمرين الأجانب لتوفير المناخ الاستثماري الملائم، وهذا من أجل مواكبة التطورات الاقتصادية على الصعيد الدولي وإدراكا للدور الهام الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز عجلة الاقتصاد والتنمية في أي دولة كانت.

6/- أهداف البحث:

بناء على إشكالية البحث وفرضياته فإن هذه الدراسة ترمي إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على أهم المحددات المؤثرة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- إدراك وفهم طبيعة العلاقة التي تربط الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.
- معرفة واقع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر من حيث حجمها وتوزيعها على مختلف القطاعات وموقع الجزائر بين البلدان الشقيقة وإفريقيا من حيث استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- إلقاء الضوء على الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد أهم الأدوات الاقتصادية التي تحاول غالبية الدول وبالأخص النامية جذبه والاستفادة منه.
- إبراز المزايا التي تقدمها قوانين الاستثمار في الجزائر للمستثمر الأجنبي ومعرفة العراقيل التي تواجهه.
- دراسة أساليب جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتوطينه في الجزائر.
- رفع مستوى كفاءتنا العلمية وذلك الأساليب الحديثة وأدوات البحث العلمي.

- التعرف على بنية أهم القطاعات المستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر ومدى تأثيرها على النمو الاقتصادي في الجزائر.

- تحديد العلاقة التفاعلية بين الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير مستقل والنمو الاقتصادي كمتغير تابع ودرجة تأثيرهما على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

- تحديد أهم السياسات التي تمكن صانعي القرار من تفادي المشاكل المعرقلة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

I7- أسباب اختيار الموضوع:

توجد عدة أسباب أدت لاختيار هذا الموضوع وتتمثل فيما يلي:

– أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر المتزايدة والتي حظي بها من طرف الدول سواء كانت متقدمة أو نامية وحتى الاقتصاديين، حيث أن الدول النامية تسعى جاهدة في عدة محاولات لتوفير البيئة والمناخ الملائم لجذب واستقطاب وترقية الاستثمار الأجنبي المباشر وكذا ترقيته وتطوير اقتصادها، من أجل تدارك الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة.

– الغوص في دراسة طبيعة العلاقة النظرية والتحليلية التي تربط الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

– ومن أهم الأسباب هو مساهمتنا في إثراء الأبحاث والدراسات الأكاديمية، خاصة في الجوانب القياسية والمتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

I8- أدوات ومنهج البحث:

نظرا لأهمية هذا البحث ولطبيعة خصوصيته والمتمثلة في إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ارتأينا الاعتماد على الأدوات التالية:

- الإحصاءات المتعلقة بواقع الاقتصاد الجزائري.

- التقارير، الدوريات، المنشورات المتعلقة بموضوع البحث.

- أدوات التحليل الاقتصادي نظرا لصيغة الموضوع الكلية.

- الأدوات الإحصائية لحساب النسب ومعدلات النمو والمؤشرات الاقتصادية الأخرى.

أما من ناحية المنهج فقد تم التعامل مع عدة مناهج بطريقة متكاملة، حيث تعلق المنهج الوصفي باستعراض مناخ الاستثمار في الجزائر (محفزاته ومعوقاته...)، أما المنهج التحليلي فقد انصب على محاولة فهم وتحليل عيوب ونقاط ضعف سياسة الجزائر الرامية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا لإظهار أو استنباط نقاط ضعف الجزائر في سياستها الرامية لجذب المستثمر الأجنبي، كما اعتمدنا كذلك على المنهج التاريخي من خلال استعراض الخلفية التاريخية لمسار وتطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

9/- الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: دراسة تركي محجم الفواز

بعنوان "طبيعة العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة والنمو الاقتصادي خلال الفترة 1980-2013"، في الأردن سنة 2015.

هدفت الدراسة إلى إيجاد العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

تمثلت عينتها في الاستثمار ات الأجنبية المباشرة والتضخم، وقد استخدمت أداة تحليل التكامل المشترك.

من أهم النتائج المتوصل إليها هي:

وجود علاقة سالبة بين الاستثمار الأجنبي والتضخم وبين النمو الاقتصادي وقد بلغت قيمة، معامل تصحيح الخطأ لنموذج الدراسة (9.78%) بمعنى أن هناك ما نسبته (9.78%) من الانحرافات في التوازن على المدى الطويل يمكن تعديلها خلال فترة زمنية تساوي سنة[1].

[1]- تركي محجم الفواز، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والنمو الاقتصادي في الأردن - دراسة تحليلية للفترة 2013/1980**، مجلد المنارة للبحوث والدراسات، المجلد 21، العدد 1، الأردن، 2015.

الدراسة الثانية: دراسة Alkhasawneh

جاءت تحت عنوان "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي خلال الفرتة 1970-2010"، في قطر، سنة 2013.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد اتجاه العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر، و نسبة التدفقات إلى الناتج المحلي الإجمالي، والنمو الاقتصادي، و معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

تمثلت الدراسة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، نسبة التدفقات إلى الناتج المحلي الإجمالي واستخدمت ، أداة التكامل المشترك لـ (Johannsen)، وسببية (Granger).

من أبرز نتائجها ما يلي:

- وجود علاقة توازنية إيجابية على المدى الطويل بين المتغيرين.
- أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تتأثر بالناتج المحلي الإجمالي على المدى القصير[1].

الدراسة الثالثة: دراسة كريمة قويدري

بعنوان: "الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1991-2008". في الجزائر سنة 2010.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي.

تمثلت عينتها في الناتج محلي إجمالي واستخدمت أداة التحليل الإحصائي (tab15 Mini).

وكان من أبرز نتائجها وجود علاقة بين للاستثمار المحلي والواردات على الناتج الإجمالي في الجزائر خلال فترة 1991-2008[2].

[1]- Saar Yousef Prof Jalousie Nausicaa July 2016 Les effets , de l'investissement direct étranger sur la croissance économique : une étude standard sur les pays Strategy, and Development Rêviez Volume n ° 11 de 2016 page 145

[2]- زغدلو فريدة، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر، على النمو الاقتصادي في الجزائر 1990-2014**، قسم العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي ومالي، جامعة أبي بكر بلقاي تلمسان، 2015.

الدراسة الرابعة: دراسة رفيق نزاري

بعنوان: "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر علي النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام اختبار منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)" في الجزائر سنة 2016.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر بالاعتماد على سلسلة زمنية تشمل الفترة 1980-2012، ولتحقيق هذا الهدف، تم استخدام منهجية قياسية حديثة معروفة باسم (ARDL).

اختبار العلاقة التفاعلية بين تطور أحجام الاستثمار الأجنبي ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، لمعرفة مدى ودرجة تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

تقييم التأثيرات المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر على استقرار معدلات النمو في الجزائر.

من أبرز نتائجها أن متغير النمو الاقتصادي ارتبط بعلاقة تكاملية مشتركة مع الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، ولذلك تم تقدير العلاقة باستخدام نموذج تصحيح الخطأ يوضح معامل تصحيح الخطأ (-0.759)معانحراف (GDP) في المدى القصير في الفترة (t-1) عن قيمته التوازنية في المدى الطويل، وهي تعني الإشارة الموجبة لمعامل الاستثمار الأجنبي المباشر، أنه عند زيادته بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة معدل التغير في الناتج المحلي الخام الحقيقي بمقدار (0.05%)، يمكن تفسير ذلك من خلال ضعف التدفقات الرأسمالية الواردة إلى الجزائر خلال فترة الدراسة 1980-2012[1].

10/- خطة وهيكل البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة ومن ثم اختبار الفرضيات المطروحة، تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول، تسقهما مقدمة ملمة بالموضوع من حيث الإشكالية والفرضيات وأهداف... إلخ.

[1]- **دراسة رفيق نزاري**، "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر علي النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام اختبار منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)"، **مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 44، الجزائر، 2016**

أما الفصل الأول فكان بعنوان مدخل إلى الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال ثلاث مباحث تضمن في مجملها مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، نشأته، أهميته، خصائصه، وأنواعه وأشكاله، محدداته ونظرياته ومزاياه وعيوبه.

أما الفصل الثاني فقد كان بعنوان مدخل إلى النمو الاقتصادي وذلك من خلال ثلاث مباحث تناولت في طياتها مفهوم النمو الاقتصادي وأنواعه وأهم خصائص،عناصره وعوامله ومعاييره وعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي وصعوبة قياسه ومعوقاته.

بينما الفصل الثالث فقد كان بعنوان دور الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020 كدراسة قياسية، والذي تطرقنا فيه إلى واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020 في أربع مطالب، وكذلك دراسة قياسية لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في أربع مطالب.

لنختتم هذا البحث بخاتمة ملمة بما تحصلنا عليه من نتائج واقتراحات وتوصيات، تليها قائمة بأهم المصادر والمراجع.

الفصل الأول

مدخل إلى الاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد:

لقد نال موضوع الاستثمار الأجنبي اهتمام العديد من الدول وخاصة الدول النامية وهذا خلال مطلع القرن العشرين، وأصبح محل اهتمام كبير لما له من دور فعالة في العلاقات الاقتصادية الدولية والسياسية، وأصبح هناك البحوث كثرة في هذا الموضوع من أجل إيجاد حلول كفيلة والمرضية للطرفين (بين المستثمر الأجنبي والدول المستثمرة فيها) على حد سواء، ومواكبة العصر الجديد (العولمة) من أوسع أبوابها.

ونظرا للأهمية هذا الموضوع وهو الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد ارتأينا في هذا الفصل دراسة مختصرة له من عدة جوانب.

المبحث الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر تدفق الأموال الدولية من أهم مظاهر التي توليها الدول أهمية كبيرة في ظل التطور التكنولوجي والعولمة السريعة على وجه أوسع وأشمل، وقد أدى ذلك إلى ظهور تنافس شديد بين الدول من أجل استقطاب أكبر قدر ممكن من هذه التدفقات، والاستثمار الأجنبي المباشر هو أحد أهم أشكال دفق الأموال الدولية التي توليه الدول أهمية بالغة جدا، كما أن الاستثمار الأجنبي ما هو إلا وسيلة ذات أهمية كبيرة تساهم في تطوير عملية التنمية الاقتصادي وزيادة الدخل الوطني لأي دولة.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

إن الاستثمار بكل أنواه ما هو إلا وسيلة وأداة أساسية تحقيق التنمية الاقتصادية لأي دول كانت، وقد كان لمصطلح الاستثمار، الحظ الوفير في الدراسات والكتابات الاقتصادية عبر التاريخ الاقتصادي.

1/- تعريف الاستثمار:

إن هذا المصطلح يتميز بعدة تعريفات وذلك على حسب المحللين الاقتصاديين والباحثين والبحوث العلمية لكن سنتناول أهما وهي:

فقد عرف الاستثمار على أنه: "الإضافة إلى رصيد المجتمع من رأس المال كتشييد مباني سكنية جديدة مصانع جديدة، آلات جديدة، فضلا عن أنه إضافة إلى المخزون من المواد الأولية والسلع التامة الصنع أو نصف المصنعة، فالاستثمار الإضافات إلى المخزون، فضلا عن رأس المال الثابت"[1].

كما عرف بأنه: مجموعة أموال وحقوق ومصالح تعتبرها الدولة المستضيفة لرؤوس الأموال كذلك"[2].

ومن جهة عرف بأنه: "التضحية بأموال حالية في سبيل الحصول على أموال مستقبلية"[3].

ويعرف فهمي هيكل الاستثمار على أنه:" الإنفاق على الأصول الرأسمالية خلال فترة زمنية معينة، بمعنى الإضافة إلى أصول المؤسسة وتشمل المعدات، الآلات، ... والإصلاحات الجوهرية التي تؤدي إلى

1- بكري كامل، **مبادئ الاقتصاد**، الدار الجامعية، بيروت، 1987، ص295

2- Chritian Haberli les investissements étrangers en Afrique LGDJ Paris 1979, p 10.

3- الحناوي محمد الصالح، **أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية**، الدار الجامعية، ط2، مصر، 1997، ص02.

إطالة عمر الآلة وغيرها من الأصول أو زيادتها، وبالتالي فهو بذلك يعتبر الزيادة الصافية في رأس المال الحقيقي للمجتمع"[1].

يعرف الاستثمار على أنه: "قيام شخص طبيعي أو معنويا باستخدام خبراته أو جهوده أو أمواله في القيام بمشروعات اقتصادية سواء كان بمفرده أو بالمشاركة مع شخص طبيعي أو معنوي محلي أو أجنبي أو مع الدولة أو مع مواطنيها في إنشاء مشروع أو مشروعات مشتركة"[2].

كما يعرف من ناحية أخرى على أنه: تحويل رأس المال السائل (النقدي) إلى رأس مال ثابت عن طريق التمويل".[3]

كما عرف على أنه: كل تضحية بالموارد في الوقت الحاضر لغرض الحصول مستقبلا على نتائج أو إيرادات بأقساط جامدة عبر الوقت ولكن بمبلغ إجمالي أكبر من النفقات الأولية"[4].

ومن خلال هذه التعاريف يتبين لنا أن الاستثمار هو مجموعة التضحيات التي من شأنها زيادة الدخل وتحقيق الإضافة الفعلية إلى رأس المال الأصلي من خلال امتلاك الأصول التي تولد العوائد، نتيجة تضحية الفرد بمنفعة حالية للحصول عليها مستقبلا بشكل أكبر من خلال الحصول على تدفقات مالية مستقبلية أخذا بعين الاعتبار عنصري العائد والمخاطرة.[5]

2/- تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

فيما يخص تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر فقد تعدد تعاريف وسنتطرف لأهمها.

فقد عرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "عملية يقوم بها المستثمر المتواجد في بلد ما (البلد الأم)، حيث يستعمل أصوله في بلدان أخرى (الدول المضيفة) مع نية تسييرها"[6].

---

[1]- هيكل عبد العزيز فهمي، **موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية**، بيروت، دار النهضة العربية، ط 2، 1985، ص956

[2]- حاتم فارس الطعان، **الاستثمار أهدافه ودوافعه**، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2006، ص 5.

[3]- عمر مصطفى، جبر إسماعيل، **ضمانات الاستثمار في الفقه والإسلام وتطبيقاته المعاصرة**، دار النقاش للنشر والتوزيع، د.س.ن.د.ب.ن، ص 22 .

[4]-Boughba Abd Ellah, Analyse et évaluation de projet, Ed Berti, 1998, P07

1- صيام أحمد زكرياء، **مبادئ الاستثمار**، دار المناهج، عمان، 1997، ص19.

[6]- عبد الرحمان تومي، **واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2001/2000، ص 41.

ويكون الاستثمار الأجنبي استثمارا مباشرا إذا كان المستثمر الأجنبي يملك **10%** فيها أكثر من الأسهم العادية في حقوق التصويت داخل المؤسسة، وهذا المقياس تم اختياره لأنه يقدر على أن تلك المساهمة هي استثمارا طويل المدى يسمح لمالكه لممارسة تأثير على قرارات تسير المؤسسة[1].

وهناك من قال بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يعبر عن مساهمة رأسمال مؤسسة في مؤسسة أخرى، يتم ذلك بإنشاء فرع لها في الخارج أو الرفع من رأسمالها، أو قيام مؤسسة أجنبية رفقة شركاء أجانب، أو هو وسيلة تحويل الموارد الحقيقية ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، وخاصة عند الابتدائية عند إنشاء المؤسسة".[2]

وقد عرفه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) على أنه: "الاستثمار الذي ينطوي على العلاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين شركتين في البلد الأم وشركة أو وحدة إنتاجية في دولة أخرى لأغراض هذا التعريف تعرف الشركة الأم على أنها تلك الشركة التي تمتلك أصولا في الشركة أو و حدة إنتاجية تابعة لدولة أخرى غير الدولة ألام، وعادة ما تأخذ الملكية شكل حصة في رأس مال الشركة التابعة للدولة المستقلة للاستثمار، حيث تعتبر حصة تساوي أو تفوق 10% من الأسهم العادية أو القوة التصويتية في مجلس الإدارة للشركة المسجلة، أو يعادلها في الشركات الأخرى وهو حدا فاصلا لأغراض تعريف الاستثمار الأجنبي[3].

كما أن صندوق النقد الدولي (FMI) عرفه بأنه: "نوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتنطوي

---

[1]- يبالة فريد، **الشركات المتعددة الجنسيات (علاقات- آثار- مواقف)**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير معهد العلوم الاقتصادية، تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995، ص 122.

[2]- Raymand Bernard, économie financière International, Paris, EDPUF, 1997, P 91.

[3]- عمار زودة، **محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، فرع الإدارة المالية، جامعة قسنطينة، 2008، ص 31.

هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر الأجنبي المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة[1].

كما عرف الباحثون بأن الاستثمار الأجنبي المباشر هو: "تلك الاستثمارات التي يملكها و يديرها المستثمر الأجنبي، إما بسبب ملكيته الكاملة لها، أو ملكية لنصيب منها يكفل له حق الإدارة"[2].

عرف الاستثمار الأجنبي حسب صندوق النقد الدولي على أنه: "ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة".[3]

ويرى جيل برتان الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه:" يستلزم السيطرة (الإشراف) على المشروع بحيث يأخذ هذا الاستثمار بشكل إنشاء مؤسسة من قبل المستثمر وحده أو بالمشاركة المتساوية أو غير المتساوية، كما أنه يأخذ شكل إعادة شراء كلي أو جزئي لمشروع قائم".[4]

ويعبر الاستثمار الأجنبي المباشر حسب **(Rymand)** عن مساهمة رأسمال مؤسسة في مؤسسة أخرى، يتم ذلك بإنشاء فرع لها في الخارج أو الرفع من رأسمالها، أو قيام مؤسسة أجنبية رفقة شركاء أجانب، أو هو وسيلة تحويل الموارد الحقيقية ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، وخاصة عند الابتدائية عند إنشاء المؤسسة".[5]

---

[1]- عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 2، بن عكنون، الجزائر، 2005، ص 251.

[2]- نزيه عبد المقصود مبروك، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**، دار الفكر الجامعي، بدون طبعة، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 31.

[3]- تومي عبد الرحمان، **واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2001/2000، ص41

[4]- جيل برتان، **الاستثمار الدولي**، ترجمة: علي مقلد، عوديدات للنشر والطباعة، ط2، بيروت، 1982، ص11.

[5]- Raymand Bernard, économie financière International, Paris, EDPUF, 1997, P 91.

ويرى عبد العزيز هيكل الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "استثمار شركات مقيمة في إحدى الدول في شركات أخرى مقيمة في دول أخرى بشراء هذه الشركات، أو بإنشاء شركات جديدة وتزويدها برأس مالها الأساسي أو بزيادة رأسمال شركات موجودة أصلا، ويتضمن هذا المعنى إشراف المستثمر وتدخله في إدارة الشركات التي يستثمر فيها أمواله"[1].

وغالبا ما تفضل الحكومات هذا النوع من الاستثمار، حيث أنه يتضمن في الغالب تزويد الشركات المستثمر فيها بالمستلزمات (المدخلات) التكنولوجية.

ومن خلال ما تم تقديمه من تعاريف شاملة حول الاستثمار الأجنبي المباشر يمكننا أن نستخلص التعريف له وهو "قيام طرف أجنبي بالاستثمار في الموجودات في دول أخرى ويكون للمستثمر دور فعال في إدارة موجوداته من خلال تأسيس الشركات أو المشاركات أو الاندماج مع شركة وطنية ...الخ، أي بمعنى آخر هناك موجودات للشركة الأم في الدول المضيفة ويدخل أيضا ضمن هذا النشاط عملية الخوصصة أي شراء الأجانب لشركات أو جزء منها في الدول المضيفة".

فالاستثمار الأجنبي المباشر يكون بواسطة الشركات المتعددة الجنسيات لأنها تمتلك البنى والهياكل التي تقوم بعملية الاستثمار في الخارج، وقد يتم تمويل هذه الاستثمارات من الأموال المملوكة والأرباح المحتجزة والقروض التي تحصل عليها سواء من الشركات الأم أو المؤسسات الأجنبية والمحلية.

المطلب الثاني: نشأة الاستثمار الأجنبي المباشر

إذا ما رجعنا إلى التاريخ فإننا نجد أن الحضارات القديمة (كالحضارة المصرية الإغريقية والحضارة الإسلامية) في عدة مراحل مختلفة أنه كانت عدة نشاطات مختلفة وعلى مستوى دولي[2].

[1]- هيكل عبد العزيز فهمي، مرجع سابق، ص 246.

[2]- أبو قحف عبد السلام، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001، ص07.

فالاستثمار الأجنبي المباشر ليس وليد هذا العصر إذا ما رجعنا إلى التاريخ، فمثال ذلك شركة الهند الشرقية والتي كانت عبارة عن شركة عابرة للقوميات، والتي أجيز عقدها في لندن عام 1600م[1].

كما أن الازدهار الحقيقي للاستثمار الأجنبي المباشر يعود إلى سنة 1865م أي أثناء قيام الثورة الصناعية، حيث أنه في تلك الحقبة أقام الألماني فريدريك باير مصنعا في ولاية نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية، ومن بعده شركة –سنجر– الأمريكية التي أقامت أول مصنع في جلاسجو بأسكتلندا وذلك سنة 1867م[2].

وخلال القرن 19 م ظهرت فلسفة اقتصادية جديدة والتي دعت إلى الحرية الاقتصادية، ساعدت على تسهيل حركة رؤوس الأموال دوليا، سواء كان ذلك بين الدول القوية مع بعضها البعض أو بين هذه الدول القوية والدول المستعمرة والضعيفة، حيث أن في تلك الحقبة كانت أوربا هي المنشأ الرئيس للاستثمارات، وكان الدولة البريطانية في طليعتها، لكونها التاجر العالمي الأول ولديها شبكة عالمية من المواصلات والمصارف، وتفوقت صناعتها واحتكاراتها، وكان الجنيه الإسترليني العملة الدولية في أسواق رأس المال الرئيسة[3].

كما أن الاستثمارات البريطانية مجملها كان خاص بقطاعات التصدير، لكن الهدف الرئيسي من وراء هذا الاستثمار كان استصلاح بلدان جديدة، بحيث أن هذه الاستثمارات تمت في بلدان تلقت أفواج المهاجرين الأوربيين، والجزء الآخر انصب على البنية الأساسية من أجل استغلال الثروات الطبيعية[4].

---

[1]- هناء عبد الغفار، **الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية: الصين أنموذجا**، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص ص 23-24.

[2]- عصام عبد العزيز مصطفى، **الآثار الاقتصادية للسياسات التسويقية للشركات دولية النشاط: دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية**، أطروحة دكتوراه، جامعة حلوان، مصر، 1998، ص 6.

[3]- المسير محمد زكي، **العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الثانية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1970، ص ص 86-87.

[4]- Graham, Edward, Foreign direct investment in the world economy, staff studies of the world economic out look, IMF,sep.1995, P 123.

حيث أنه تم تطوير المواصلات بشتى أنواعها من أجل النقل لغرض التصدير والاستيراد، وقد بدأ الاستثمار الأجنبي المباشر مبكرا في مجال الاستخراج، ولاسيما البترول في بعض بلدان الشرق الأوسط[1].

وقد عملت السياسة الاقتصادية للدولالمستعمِرة جاهدة على نهب ثروات الدول المستعمرة وتفقيرها وحرمانها من امتلاك أسباب وعوامل النهوض والانطلاق من جديد وأهمها العلم، وهذا الوضع أنتج دول قوية تمتلك عوامل زيادة القوة، ودول ضعيفة ومستعمرة.

وقد هذا تزامنا مع قيام الثور الصناعية في أوربا، والذي سهل عملية نهب ثروة الدولة المستعمرة واستغلالها، حيث عملت الدول المستعمرة على إقامة مؤسسات ومشاريع في مستعمراتها بهدف استغلال الموارد الطبيعية والأولية وتلبية حاجة صناعاتها في بلدانها وهو ما نسميه حاليا بالاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الثالث: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمارات الأجنبية مباشرة أهمية بالغة في سواء على المستثمر الأجنبي أو على البلد المضيف ومن أهمها ما يلي:

الاستثمارات الأجنبية المباشرة تساهم وتسهل حركة رؤوس الأموال التي تستثمر في شتى القطاعات سواء كانت صناعية، أو إنتاجية وفي البلدان المضيفة، وهذا ما يقلص من حجم التمويلات المحلية الناتجة عن انخفاض المدخرات المحلية[2].

تساهم وتساعد الاستثمارات في فتح أسواق جديدة للتصدير.

تساعد في زيادة الإرادات للدولة في عدة أشكال منها الرسوم وضرائب والتي تفرض على المشاريع المستثمرة عند القيام بعملية الإنتاج والتسويق والتصدير، وهذا ما يساعد على التخفيف من عجز ميزانية الدول النامية.

---

[1]- برتال جيل، **الاستثمار الدولي**، ترجمة: علي مقلد، علي زيعور، منشورات عويدات، ط2، بيروت، 1982، ص 15-19.

[2]- بلعيد بلعوج، **الآثار المترتبة على الاستثمار الأجنبي على الشركة متعددة الجنسيات في ظل العولمة**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثالث، جامعة محمد خيضر، بسكرة، أكتوبر 2002، ص ص 62-63.

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم الوسائل التي تمد الدول بالموارد المالية من أجل تلبية رغباتها في تنفيذ مخططاتها التنموية، وأداة فاعلة في جعل الدول المضيفة أكثر تطلعا لأهدافها الإستراتيجية.

إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعد حلا للعديد من الظواهر المتمثلة في هجرة الأدمغة، البطالة عن طريق تحقيق وفرات اقتصادية للعمال تتمثل أساسا في ارتفاع أجورهم وزيادة قدراتهم الإنتاجية.

الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعتبر مصدر جيد للحصول على العملات أو رؤوس الأموال الأجنبية، التي تمثل محور أساسيا لأي برنامج تنموي في الدول النامية[1].

تساعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تدريب واستغلال الموارد البشرية وليس فقط في خلق فرص جديدة للعمل.

يخفف الاستثمار الأجنبي المباشر من حدة التضخم الذي تعاني منه الدول النامية، وهذا بتوفير السلع والخدمات المنتجة وطنيا وبأسعار معقولة كانت في السابق غير متوفرة وتستورد بأسعار مرتفعة.

تعتبر مصدر فعالا لنقل التقنيات التكنولوجية الحديثة والمتطورة إلى الدول المضيفة، وهذا نظرا لما لها من قدرة على التحكم في التكنولوجيا العالية التي تعجز الدول النامية عن مسايرتها، نظرا لما تطلبه من موارد مالية ضخمة[2].

[1]- عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 99.

[2]- نفس المرجع، ص 100.

المبحث الثاني: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر وأنواعه وأشكاله

المطلب الأول: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

- إن الاستثمار الأجنبي المباشر في طبيعته استثمار منتج، ما يعني استغلال محكم وأمثل في استعمال الموارد، كما أن المستثمرين الأجنبيين لا يخاطرون بتقديم أموالهم في أي دول يريدون الاستثمار فيها إلا بعد إجراء دراسات معمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع، ودراسة كافة بدائله التكتيكية والفنية المتاحة، وحتى مخاطر سواء على المدى القريب أو البعيد.[1]

- كذلك من أهم خصائصه أنه يساهم عمليات التنمية الاقتصادية زيادة الدخل، والرفع من المستوى المعيشي، وذلك من خلال الوفرات الاقتصادية والمنافع الاجتماعية التي تحقق نتيجة لتواجده.

- وهو يعتبر من أهم الوسائل التي تساهم في خفض مستوى البطالة لما يوفره من مناصب عمل، وكذا توسيع نطاق السوق المحلية ومن جهة أخرى يساهم في نقل التكنولوجيا إلى البلد المضيف[2].

- إن الاستثمار الأجنبي يدعم مبادلات التجارة الخارجية، من خلال اتجاهه للاستثمار في صناعات التصدير، خاصة في تلك التي يتمتع فيها البلد المضيف بميزة نسبية مقارنة ببلد المنشأ[3].

- يتصف الاستثمار الأجنبي المباشر بالتغير، حيث يتميز بتحركاته جريا وراء الربح والفائدة وبذلك فهو ينتقل إلى الأماكن التي توفر له أعلى الأرباح، أين توجد التسهيلات والإعفاءات واليد العاملة الرخيصة.

- يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن كل من القروض التجارية والمساعدات الإنمائية الرسمية (التي أصبحت شديدة المشروطية) في أن تحويل الأرباح المترتبة عليه يرتبط بمدى النجاح الذي تحققه

---

[1]- دراز حامد عبد المجيد، **السياسات المالية، الإسكندرية**، الدار الجامعية، 2003/2002، ص214.

2- د.قدي عبد المجيد، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص ص 253 - 254.

[3]- الموسوي ضياء مجيد، **العولمة واقتصاد السوق الحرة، الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 129.

المشروعات المحولة عن طريق هذا الاستثمار، بينما لا يوجد أي ارتباط بين خدمة الديون ومدى نجاح المشروعات التي تستخدم فيه[1].

- يتجه الاستثمار المباشر إلى الدولة المضيفة التي يحقق فيها أكبر عائد صافي بعد طرح أو خصم المخاطر والتكاليف، وبذلك فهو يتجه بكثرة إلى الدول ذات مناخ الاستثمار الملائم والمناسب.

المطلب الثاني: أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر

الاستثمار الأجنبي المباشر له عدة أنواع وذلك حسب الهدف والغاية منه و التي يرغب المستثمر الأجنبي في تحقيقها وسنتطرق إلى هذه الأنواع فيما يلي:

1/- الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الثروات الطبيعية:

يعتبر هذا النوع من أنواع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأكثر انتشارا وخاصة في الدول النامية منها، لأن جل الدول تسعى جاهدة للاستفادة من الموارد الطبيعية وخاصة الخامة منها، كما هو الشأن في القارة السمراء، حيث أصبح تدفق الدول الغربية عليها لما لها من أهمية ولما تحتويه أراضيها من مواد خام مثل الذهب والماس والبترول والغاز.... إلخ، وأصبحت هناك عدة مصانع كبرى خاصة بالصناعات الاستخراجية، وهذا النوع يشجع زيادة الصادرات من المواد الأولية وزيادة الواردات من السلع الرأسمالية ومدخلات الإنتاج الوسيطة والمواد الاستهلاكية[2].

2/- الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الأسواق:

خلال السنوات الستينيات والسبعينيات فقد ساد هذا النوع من الاستثمار في قطاع خاصة في القطاعات الصناعية التحويلية وبالضبط في الدول النامية، كما أن هذا النوع من الاستثمارات جاء من أجل أن يعوض التصدير من البلد المصدر للاستثمار ووجوده في البلد المضيف بسبب القيود المفروضة على الواردات.

---

[1]- المهران حسن، **الاستثمار الأجنبي المباشر وإمكانات تطويره في ضوء التطورات المحلية والإقليمية والدولية**، في المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، القاهرة، معهد التخطيط القومي، المجلد الثامن، العدد الأول، 2000، ص07.

[2]- سعد محمود الكواز، عمر غازي العبادي، **مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة لعينة من الدول العربية**، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع (إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة)، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان، الأردن، 2007، ص 4.

كما أن السبب الذي جاء من أجله هذا الاستثمار هو ارتفاع تكلفة النقل في البلد المضيف، وهذا ما يجعل الاستثمار فيه أكثر جدوى من التصدير إليه، ولا يؤثر هذا النوع من الاستثمار على الإنتاج لأنه لا يحل محل الصادرات، وإنما له آثار ايجابية على الاستهلاك وآثار ايجابية غير مباشرة على التجارة، فهو يسهم في ارتفاع معدلات النمو في البلد المضيف للاستثمار عن طريق زيادة رصيد رأس المال فيه، وله آثار توسعية على التجارة في مجالي الإنتاج والاستهلاك، وذلك بزيادة صادرات البلد المضيف وزيادة وارداته من مدخلات الإنتاج والسلع الواردة إليه من الدول المصدرة للاستثمار.

3/- الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الكفاءة في الأداء:

يظهر هذا الاستثمار عندما تقوم الشركات الأجنبية المستثمرة على هدف التركيز على الربحية فقط في البلد المستثمر فيه، لأن ارتفاع مستويات الأجور في الدول الصناعية مثل (فرنسا، أمريكا، بريطانيا... إلخ) إلى الاستثمار في عديد من الدول النامية، لكن هذا النوع من الاستثمار له أثار توسعية على تجارة البلد المضيف، مما يؤدي إلى تنويع صادراتها فضلا عن آثاره التوسعية على الاستهلاك عن طريق استيراد العديد من مدخلات الإنتاج.

4/- الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن أصول إستراتيجية:

يكون هذا الاستثمار عندما تقوم الشركات بالاستثمار في مجال البحوث العلمية والتطوير في إحدى الدول النامية أو المتقدمة وهذا من أجل تعظيم الربحية، ويعد هذا النوع من الاستثمار ذا أثر توسعي على التجارة من جانبي الإنتاج والاستهلاك، كما أنه يعتبر بمثابة لتصدير العمالة الماهرة من الدول النامية ويزيد من صادرات الخدمات والمعدات من البلد المصدر للاستثمار[1].

[1]- سعد محمود الكواز، عمر غازي العبادي، **مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة لعينة من الدول العربية**، مرجع سابق، ص5.

المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكننا تقسيم الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى استثمارات مشتركة، أو استثمارات مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي.

1/- الاستثمار المشترك:

المقصود به أن يكون الاستثمار مشروع يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، كما أن المشركة في هذا الشكل لا تقتصر على حصة رأس المال فقط، بل تمتد أيضا إلى إدارة المشروع، وهنا يمكنان القول أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي عل عدة جوانب منها:

- يجب أن يكون هذه الاتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين، (طرف وطني وآخر أجنبي) من أجل ممارسة نشاط إنتاجي داخل حدود دولة الطرف المضيف.
- كما يمكن للطرف الوطني أن يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص[1].
- يستطيع أحد المستثمرين الأجانب أن يقوم بشراء حصة في شركة استثمار مشترك[2].
- إن المشاركة في الاستثمار ليس بالضرورة تقديم حصة في رأس المال فقط، كما أنها يمكن أن تكون تقديم الخبرة، أو العمل أو التكنولوجيا بصفة عامة.

وما نلاحظه في الدول النامية خصوصا في ظل التطورات التكنولوجية الحدية، فإن هذه الدول قد لجأت إلى إنشاء هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، نظرا لكونه وسيلة مراقبة على المؤسسة متعددة الجنسيات التي تعمل في إقليمها، كما أن الدول الاشتراكية سابقا كانت تسمح بشكل وحيد من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر بمساهمة أجنبية لا تتعدى 49% من قيمة المشروع[3].

---

[1]- ماجد أحمد عطا الله، **إدارة الاستثمار**، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2018، ص 101.

[2]- عبد السلام أبو قحف، **السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989، ص ص 34-35.

[3]- فارس فضيل، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 1998، ص75.

2/- الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:

هذا النوع من الاستثمارات هو الأكثر تفضيلا من طرف الشركات متعددة الجنسيات، وتجدر الإشارة هنا إلى أن اكتساب الحيازة لا يتحقق إلا بعد الوصول إلى حد حق المراقبة[1].

لكن هذا التفضيل لهذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة يقابله في الواقع تردد وأحيانا رفض تام من طرف الدول النامية المضيفة، لأنها لا تقبل بالترخيص الكامل لملكية المشروع الاستثماري، بسبب خوفها من التبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من آثار سياسية على الصعيدين المحلي و الدولي، إلى جانب الحذر من احتمالات الوقوع في حالة احتكار الشركات متعددة الجنسيات لأسواقها[2].

لكن هناك بعض الدول النامية في شرق آسيا، وأمريكا اللاتينية، وحتى في إفريقيا تمنح فرصا للشركات متعددة الجنسيات بالتملك المطلق للمشروع الاستثماري، كوسيلة تمكنها من جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الكثير من مجالات النشاط الاقتصادي[3].

إن حالة التردد والخوف لدى الدول النامية الأخرى لم تؤيد لحد الآن بدلائل علمية وعملية بشأن الآثار السياسية والاقتصادية السلبية الناجمة عن ترخيص الملكية المطلقة المتعلقة بالمشروع الاستثماري للشركات متعددة الجنسيات، وإنما درجة تحكم الدولة المضيفة في وضع عدد من الضوابط والنظم والتوجيه الجيد للاستثمارات الأجنبية مهما كان نوعها، هو الذي بإمكانه التخفيف من حدة الآثار السلبية، بالإضافة إلى تعظيم العوائد المتوقعة لهذه الدول من وراء الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

---

[1]- عبد السلام أبو قحف، **السياسات و الأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية**، مرجع سابق، ص 35.

[2]- موسى سعيد مطر وآخرون، **التمويل الدولي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2008، ص 33.

[3]- رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي وآخرون، **التمويل الدولي**، دار الراية، عمان، الأردن، 2012، ص152.

المبحث الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ونظرياته ومزاياه وعيوبه

في هذا المبحث سنحاول أن نعالج الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال التطرق إلى محدداته، وأهم النظريات المفسرة له، وما له من عيوب ومزايا.

المطلب الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

من البديهي أن أي طلب كان لمستثمر أجنبي في بلد مضيف يتحدد بمجموعة من العوامل الاقتصادي وأخرى سياسية أو قانونية وحتى عوامل اجتماعية مما تشكل هذه العوامل ما يسمى بالمناخ الاستثماري، وهذه العوامل لها دور كبير ومتميز إذ أنها متكاملة ومشتبكة فيما بينها، وهذا ما يعب علينا حصرها وحتى قياس بعضها أحيانا، لأن بعض هذه العوامل يرتبط بسلوك المستثمر في حد ذاته، فقد تحكمه دوافع مختلفة تكون سياسية، أو اجتماعية أو حضارية، وبعضها يرتبط بمزايا الدولة المضيفة، أو بما تتمتع به من مناخ استثماري مما يجعلها دولة قادرة على اجتذاب الأموال الأجنبية أو طردها، ومن بين المحددات الرئيسية للاستثمار المباشر نذكر ما يلي:

1/- المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر:

إن هذا النوع من المحددات له دورا كبيرا في توجيه الاستثمارات واستفادة الدول المضيفة منه وأهم محدداته ما يلي[1]:

أ/- درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي: إن الاستثمار الأجنبي المباشر كغيره من الاستثمارات الأجنبية فهو يبحث عن أشكال الخروج والتوجه للاقتصاديات المفتوحة، واتجاه الاقتصاد للتعامل مع العالم الخارجي، بمعنى التحرر من قيود الحركة التبادلية التجاري أو عناصر الإنتاج، وهذا ما يضمن حسن الكفاءة الاقتصادية في توجيهها، وعدم وجود أية اختلالات في هذه الأسواق (عناصر الإنتاج)، وبما أن المستثمر الأجنبي يسعى لتحقيق أفضل ربحية ممكنة فإنه يهتم بالكفاءة الاقتصادية وبعيدا عن فرض القيود[2].

---

[1]- نزيهة عبد المقصود، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007، ص87

[2]- فريد النجار، **الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 23

ب/- القوة التنافسية للاقتصاد القومي: مما يميز الاستثمار الأجنبي المباشر كغيره من الاستثمارات هو الصيغة التنافسية وخاصة في ظل الاقتصاد القومي، والذي يعتبر أحد المحددات الرئيسية في جذب الاستثمارات الأجنبية، لأنه كلما تحسن المركز التنافسي للاقتصاد القومي، كان ذلك مدعاة للمزيد من الاستثمارات الأجنبية والعكس صحيح[1].

ج/- القدرة على الإدارة الاقتصادية: يعتبر وجود وبقاء الاستثمارات واستمراره للمدى الطويل، مرهون بطريقة تسيير إدارة الاقتصاد والقدرة على مواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة، ونجاح ذلك نراه من خلال عدة مؤشرات أهمها:

- قيمة الاحتياطيات ومعدلات التغير به.
- نسبة الدين الخارجي وخدمته إلى الناتج القومي.
- عدد شهور تغطية الواردات.
- شروط التجارة وقوة اتجاهاتها[2].

د/- السياسات المختلفة لمعالجة هذه الاستثمارات: لكي يكون استقطاب وجدب للاستثمارات الأجنبية المباشرة، يجب أن تكون هناك منافسة على منح التسهيلات المختلفة، وعلى العكس فإن التعقيدات والقيود المختلفة قد تكون سببا في هروبه من دولة أخرى ومن هذه السياسات[3]:

- الإعفاءات الضريبية.
- القيود على التحويلات والأرباح والفوائد.
- الامتيازات المختلفة لتشجيع الاستثمار الخاص.

هـ/- السياسات الاقتصادية الكمية: إن هذا السياسيات الاقتصادية كلما كانت متحررة ومرنة وواضحة ومستقرة غير متضاربة في الأهداف، وتتسم بالكفاءة والفعالية، مواكبة لكل التغيرات

[1]- فليح حسن خلق، **التمويل الدولي**، مؤسسة الوراق، عمان، 2019، ص 101.

[2]- Josette peyrard, Gestion financière internationale, Se édition, Librairie, Paris, 1992, p190.

[3]- عبد السلام أبو قحف اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مرجع سابق، ص 323

والتحولات الاقتصادية سواء ذلك على مستوى الاقتصاد الوطني أو على مستوى التحولات العالمية، كلما زادت في مجملها إلى جذبة الاستثمار الأجنبي المباشر[1].

2/- المحددات السياسية والقانونية للاستثمار الأجنبي المباشر:

أ/- المحددات السياسة: ما يؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر هو الاستقرار السياسي للبلد المضيف، وهي منت العوامل التي تستطيع أن توجه الاستثمار إلى بلد دون أخر، وتتكون البيئة السياسة من الاستقرار السياسي المحلي، المخاطر الإقليمية، العلاقات الدولية[2].

ب/- المحددات القانونية: تتعلق المحددات القانونية بدرجة استقرار التشريعات الحاكمة لهذا النوع من الاستثمار في الدول المضيفة، والتي توضح مدى الترحيب بالاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الحوافز المقدمة، ومدى التسهيلات في إجراءات الاستثمار والخدمات المقدمة له، كذلك مدى قدرة التشريعات الحاكمة على القضاء على الاحتكارات القائمة خاصة فيما يتعلق بملكية الدولة سواء كانت بالنسبة للمشروعات أو البنوك ، إضافة إلى مدى تعددية التشريعات المنظمة للاستثمار، والتي تنعكس على درجة شفافية ووضوح تلك التشريعات أمام المستثمرين فضلا عن مدى وجود القوانين المتعلقة بحقوق الملكية، والقوانين التنظيم المنافسة وتمنع الاحتكار.

كذلك الطريقة التي يتم بها تطبيق القوانين التي تحكم الاستثمارات الأجنبية، ودرجة الكفاءة (أو التأخير والتعقيد) في التطبيق، وكيفية حل المنازعات التي يمكن أن تنشأ بين المستثمرين والجهات الحكومية، ذلك أن من أكثر الأشياء التي تجعل المستثمر يحجم عن استثمار أمواله في دولة ما، عدم توافر حماية كافية في القانون أو الواقع لحقوق الملكية وللعقود، والإسراف في التعقيدات الإدارية والتباطؤ الشديد في إجراءات التقاضي[3].

---

[1]- عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص 13.

[2]- ماجد أحمد عطا الله، إدارة الاستثمار، مرجع سابق، ص 13.

[3]- نزيهة عبد المقصود، مرجع سابق، ص 92.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

فسر الاستثمار الأجنبي المباشر بنظريتين أساسيتين وهما:

1/- النظرية التقليدية المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر:

في هذا الصدد فإن الشركات المتعددة الجنسيات تعتبر من أكثر الشركات حصتا من حيث لما تجنيه من نتائج أكثر مما تمنح، ومن أهم ابرز النظريات الاقتصادية والتي سنتناولها في هذا الموضوع.

أ/- إسهامات بالبجا: لقد ساهم بالبجا في تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن الإشارة إلى نقاط أهمها:

- أن الدول النامية لها المصادر كثيرة للأول للمواد الأولية، والتي يمكن جعلها تحت استخدام الدول المتقدمة[1].

- فرص الاستثمار متوفرة ومتعددة في الدول النامية مقابل حجم الإنتاج والتسويق، مما يجعلها تمثل أسواق ذو مردودية كبيرة[2].

- مساهمة المستثمر الوطني في المشاريع الاستثمارية الأجنبية مع استغلال الفرص المتعددة للاستثمار والاحتفاظ الشركة الأجنبية بحق الإدارة والرقابة[3].

- خفض الأسعار المدفوعة مقابل هذه الخدمة المقدمة.

- وأن تحديد وقت تنفيذ المشاريع يستوجب أن تكون حصة المستثمر الأجنبي أكبر من حصة المضيف للمشروع[4].

ب/- إسهامات فرانك: من منظور فرانك أن أهم عنصر في العلاقة بين طرفي (المستثمر الأجنبي أو المضيف) هو ركن الاستغلال الأمثل، وكذلك وضع المشاريع في مجالات الصناعة الإستراتجية والتي تدير

---

[1]- أبو قحف عبد السلام، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2003، ص 4.

[2]- جيل برتان، **الاستثمار الدولي**، ترجمة على مقلد وعلي زيعور، منشورات عويدات، لبنان، 1981، ص 7.

[3]- أبو قحف عبد السلام، **اقتصاديات الاستثمار الأجنبي**، المكتب العربي الحديث، لبنان، 1992، ص220.

[4]- أبو قحف عبد السلام، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، مرجع سابق، ص 419

السوق وتحكم الاقتصاد المحلي، وهذه الصناعات لا تساعد فقط على خلق علاقة تكاملية بين البلد المتقدم والنشاط الاقتصادي في المجتمع المضيف، فهي تؤدي كذلك إلى خلق أو فرض أنماط للتنمية من شأنها أن ترفع درجة احتكاك الدول المضيفة مع الدول المتقدمة والاعتماد الأولى على الأخيرة.

وكمثال على ذلك ما نلاحظه في السوق أن أسعار تصدير المواد الأولية تكون معظمها أقل بكثير من أسعار السلع المصنوعة والمستوردة، مما يجعل الدول الغنية ترفع من معدل العائد على الاستثمار والحصول على المواد الخامة والمواد الأولية اللازمة للصناعة بأرخص الأسعار.

لكن هذه النظرية لها عدة تفسيرات يمكن طرحها فيما يلي:

- إمكانية عدم اعتبار أن الاستثمار الأجنبي مثاليا في سلوكاته في الدول النامية أو أن هدفه هو السعي لتحقيق أهداف الدول المضيفة على حساب أهدافها.

- أن الاستثمار الأجنبي هدفه استغلال الصناعات الإستراتيجية والاستحواذ الكامل للمواد الأولية للبلد المضيف من أجل ضمان الاستمرارية في الإنتاج.

- وأن الشركات المتعددة الجنسيات المستثمرة تهيمن على إدارة المشاريع الاستثمارية، وأن لها رغبة في تحقيق الأهداف المسطرة بفرض استثمارات مباشرة يؤدي بتدخل البلد الأم في الشؤون الداخلية للبلد المضيف.

- كما أن المستثمر الأجنبي خصص 50% من مشاركته أو امتلاكه للمشروع، بحجة خوفه من مصادرة الملكية أو مخاطر التأمين في بعض من الدول النامية، والذي يؤدي إلى تراجع مستوى تحقيق الرفاهية[1].

2/- النظرية الحديثة المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر:

فيما يخص الاستثمارات الأجنبية فإن النظرية الحديثة قامت أساسا لتعارض النظرية الكلاسيكية في هذا الشأن من أجل دفع عجلة التنمية، عكس ما جاءت به النظرية التقليدية فالنظرية الحديثة تفرض أن الاستثمارات الأجنبية تحكمها مصالح مشتركة بين الطرفين (دول مضيفة والشركات المستثمرة)[2]، ومن أهم أبرز رواد هذا المذهب:

---

[1]- أبو قحف عبد السلام، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، مرجع سابق، ص 420.

[2]- سعيد النجار، **آفاق الاستثمار في الوطن العربي، اتحاد المصارف العربية**، القاهرة، مصر، 1998، ص 78.

أ/- **إسهامات كار**: لقد جاء اعتقاد كار على أساس الاشتراك كل من المستثمر الأجنبي والدول المضيفة في الاستثمار من أجل تحقيق الكثير من العوائد والنافع، ومنه فإنه يتفق مع "هيمر" و"كيفز" في الأهداف التي يحققها كل طرف التي ترجع إلى انتقال بعض الأصول الخاصة، والشكل التالي يوضح المنافع المتبادلة بين الطرفين.

الشكل رقم 01: المنافع المتبادلة بين المستثمر الأجنبي والدول المضيفة

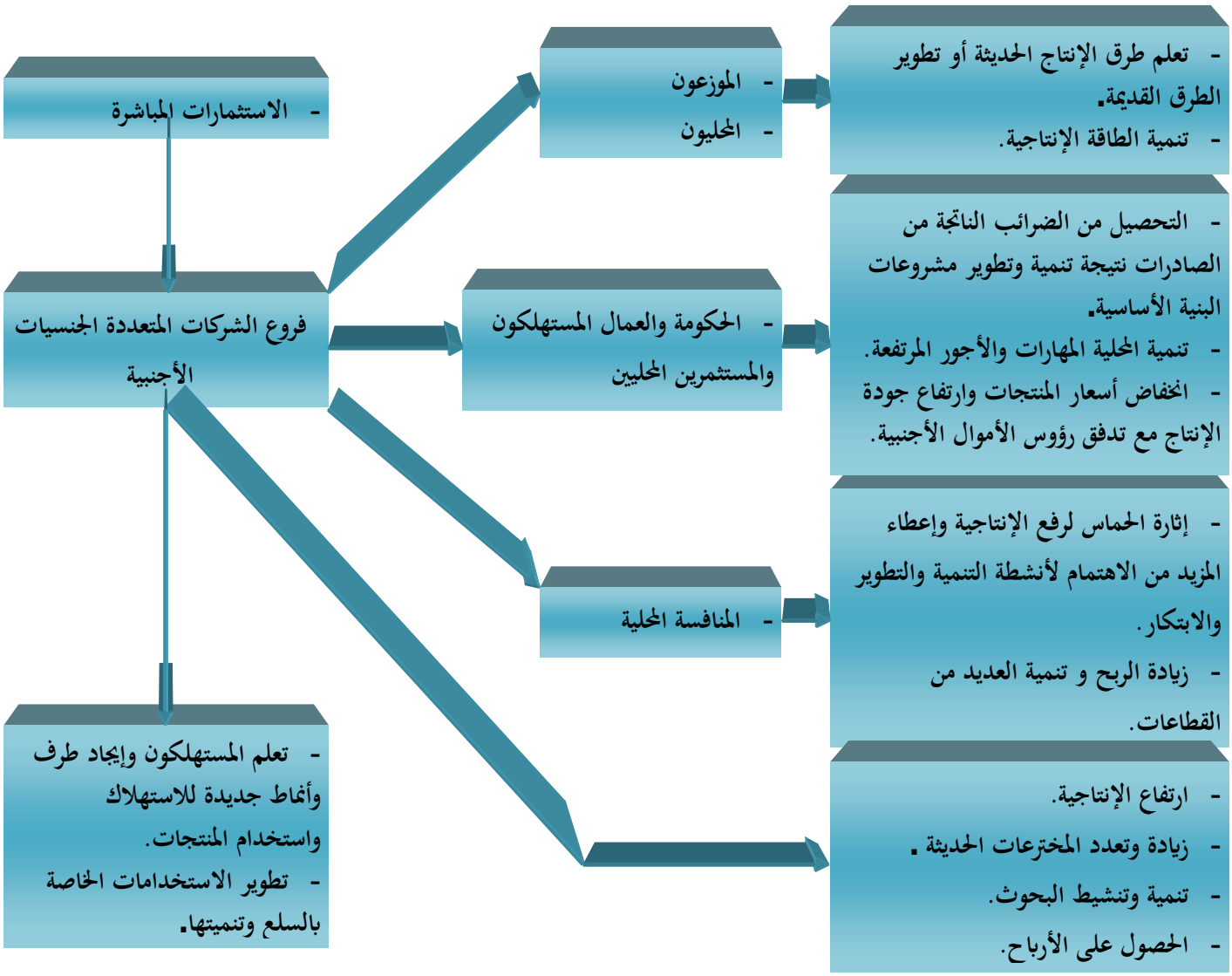

المرجع: عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مرجع سابق، ص425.

ب/- **إسهامات استو يفر:** يرى استو يفر بأن الاستثمار الأجنبي المباشر من بين الوسائل التي تساهم وبشكل كبير في زيادة رأسمال الدول المضيفة، وهذا على حسب عدد المشاريع الإنتاجية، وترسيخ البنية الأساسية من تحسين وتنمية المنطقة البيئية مثل: الخدمات، السكن، المستشفيات، تعبيد الطرقات،

وإنشاء وسائل اتصال سلكية واللاسلكية، هذا ما يرفع من معدلات الناتج القومي، وبالتالي خلق فرص العمالة والحد من البطالة، وتنمية موارد بشرية واستغلالها الجيد.[1]

كما أنها تحسن من تحسين ميزان المدفوعات وذلك عن طريق زيادة فرص التصدير وتقليل الواردات وتدفق رؤوس الأموال.

لكن هناك نقاط مهمة ترتكز عليها النظريات الحديثة في تفسيرات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهي الأهمية الكبير التي تستفيد منها عن طريق توظيف المهارات في التنمية الاستثمارات، وزيادة في الترسيخ الاقتصادي، واكتساب الخبرة، مع الأخذ بعين الاعتبار الآثار الايجابية والسلبية التي لا يمكن تجاهلها والتي يمكننا استنتاجها في النقط التالية:

- لا يمكننا أن نحكم بأن الدول المتقدمة والمتطورة جاءت من أجل الاستثمارات الأجنبية، وأنها متخلفة بعدم وجودها.

- يجب على الدولة المستضيفة للاستثمار أن توفر الإجراءات السهلة التي من خلالها يمكن استقطاب رؤوس الأموال، وجعل الاستثمارات الأجنبية ملائمة مع المناخ السائد، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحسين العلاقات السياسية الخارجية.

- لا يجب أن تتجاهل هذه الدول النتائج المحققة زيادة على عرضه لتيار الكلاسيكي والذي يؤكد أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق الرفاهية.

من خلال كل هذا يمكننا القول بأن الاستثمارات الأجنبية جلها تدعم المصالح المشتركة بين الدولة المستضيفة والمستثمر، خاصة من جانب العائد الاستثماري لكلاهما، كما أن أي استثمار مهما كان لا يخلوا من جوانب سلبية، كما أنه يمكن الحد من هذه السلبيات عن طريق وضع قوانين وإجراءات تمس بالدرجة الأولى طبيعة الاستثمار، وجعل الثقة متبادلة بين المستثمر المحلي والأجنبي والاستفادة بأكبر قدر ممكن[2].

[1]- أبو قحف عبد السلام، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الأجنبي**، مرجع سابق، ص235.

[2]- نفس المرجع، ص 236.

المطلب الثالث: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

الاستثمار الأجنبي المباشر يتميز بالتدفق المالي من كلتا المحيطين (الداخلي والخارجي)، لكن هذا لا يمنع أن يكون له مزايا إيجابية وأخرى سلبية (عيوب) ونذكرها فيما يلي:

1/- مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي من أهم الموارد الخاصة بنقل التكنولوجيا وطرق ومناهج التسويقية، وذلك بواسطة بناء وإنشاء شركات الفرعية في البلد أخرى، واحتكاكها مع المؤسسات المحلية من أجل اكتساب معلومات تقنية.

أ/- مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة الدول المضيفة

- تحسن من ميزان المدفوعات، وهذا عن طريق زيادة حجم الصادرات خارج مجال الطاقة أو غيرها.
- يساهم في تطوير نظرة البلدان النامية إلى حجم توسع المناطق الحرة وترقيتها.
- يخلق مناصب جديدة .
- يساهم في زيادة حجم المنافسة بين الشركات أو المؤسسات ويحرر التجارة الخارجية[1].
- ومن أهم مزاياها أنها تساهم في زيادة التدفق الأموال، وبالتالي زيادة النشاط أو الحركة المالية مما يسمح بتطوير المؤسسات المالية.

ب/- من وجهة نظر الشركات المستثمرة:

- اعتبار الاستثمار الأجنبي أهم مصدرا لتحول المواد الخامة إلى شركة الأم.
- إمكانية الاستفادة من القروض المحلية في توسيع النشاط[2].
- انخفاض تكلفة عوامل الإنتاج المتوقعة يعظم من حجم الأرباح العائدة من المشروع الاستثماري.

---

[1]- مشتاق باركر، **الاستثمار الأجنبي المباشر وتجربة الشرق الأوسط**، المجلة الاقتصادية السعودية، مركز النشر الاقتصادي، العدد 09، الرياض، 1990، ص 136.

[2]- أبو قحف عبد السلام، **اقتصاديات الاستثمار الدولي**، المكتب العربي الحديث، بيروت، 1992، ص368-366

- يعتبر الاستثمار الأجنبي من الوسائل التغلب على القيود الجمركية المفروضة بالدول المضيفة.

2/- عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر:

تنتج هذه الآثار من التركيبة أو توجه الاستثمار الأجنبي من حيث النشاط، وكذلك المنافسة البيئة كما يمكن تصنيف الآثار على النحو الأتي:

أ/- وجهة نظر البلدان المضيفة:

- ارتفاع درجة المخاطر المتعلقة بتغير الظروف السياسية.

- قد يكون لها تأثير على الإنماء الوطني للمستثمر لأنه سيسعى وراء مصالحه في الخارج بدلا من استثمار أمواله في الوطن.

- إن مساهمة مشروعات الاستثمار في تحقيق الأهداف الدول النامية الخاصة بتوفير رأسمال أجنبي ولتحسين ميزان مدفوعاتها اقل بكثير بالمقارنة مع المشروعات المملوكة ملكية مطلقة من طرف المستثمر الأجنبي.

- الهيمنة الاقتصادية والسياسية للشركات الأجنبية والتدخل في الشؤون الداخلية للبلد المضيف.

- نظرا للاحتمال انخفاض القدرة المالية للمستثمر الوطني، فقد يؤدي إلى صغر حجم المشروع، وبالتالي تقليل من إسهاماتها في تحقيق أهداف الدولة، خاصة في ما يخص زيادة فرص التوظيف والتحديث التكنولوجي وإشباع حاجات السوق المحلية من المنتجات وانخفاض معدل العملات الأجنبية[1].

ب/- وجهة نظر الشركات الأجنبية:

- قيمة المشروع وحجمه واحتياجه إلى رأسمال كبير[2].

[1]- زياد رمضان، **الاستثمار المالي والحقيقي**، دار وائل للنشر، ط 1، عمان، الأردن، 1998، ص 37.

[2]- أبو قحف عبد السلام، مرجع سابق، ص370

- قد يسعى الطرف الوطني بعد فترة زمنية إلى إقصاء الطرف الأجنبي من المشروع مما يؤدي إلى ارتفاع درجة الخطر غير التجاري، وهذا يتنافى مع أهداف المستثمر الأجنبي في البقاء والنمو والاستقرار في السوق.

- تأثير انخفاض قدرات المستثمر الوطني المالية والفنية سلبا على فعالية مشروع الاستثمار في تحقيق الأهداف الطويلة والقصيرة الأجل.

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل أهم المفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال مبحثين، وقد استخلصنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر ما هو إلا وسيلة من الوسائل التمويلية الهامة التي تساهم في التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال الامتيازات التي يخلقها (قيمة مضافة، تحديث البنية الاقتصادية)، وقد أصبح من أهم المحركات الرئيسية التي تزيد من عجلة النمو الاقتصادي، فهو من جهة ذو بعد ومنفعة في المستقبل، ومن جهة له أهمية في استغلال المصادر الهامة والطاقات والقدرات وتوظيفها في الاقتصاد.

وقد حظي وخاصة في الآونة الأخير باهتمام كبير ومتزايد خاصة في الدول النامية من جهة والمتقدمة من جهة أخرى على حد السواء، بل أنه أصبح موضوع اهتمام دولي بحكم الدور المتعاظم والمتزايد الذي أصبح يحتله في التنمية الاقتصادية والتجارة الدولية والاقتصاد العالمي ككل.

الفصل الثاني

مدخل إلى النمو الاقتصادي

تمهيد:

النمو الاقتصادي من المواضيع التي نحتل أهمية كبيرة في مختلف دول العالم سواء كانت نامية أو متقدمة، حيث يعتبر أحد أهم معايير تصنيف الدول ومن بين أهم الأهداف الإستراتيجية التي تحاول الدول تحقيقها من خلال سياساتها وبرامجها الاقتصادية، فتحقيق معدلات نمو موجبة سينعكس على أداها الاقتصادي، ويساهم في تحسين المستوى المعيشي للأفراد.

المبحث الأول: مفهوم النمو الاقتصادي وأنواعه و أهم خصائص

يعتبر النمو الاقتصادي في أي بلاد ذو أهمية بالغة في الارتفاع بمستوى الناتج (الدخل)، وبالتالي رفع المستويات المعيشية للجماعات الفقيرة في دولة ما فهذا النمو هو نعمة كبرى للبلد الذي يعتبره هدفا أساسيا للسياسة، ومنه فالنمو الاقتصادي يعتبر أيضا أحد أهم مواضيع العصر التي لابد من الوقوف عليها.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

لقد تعدت التعاريف الخاصة بمفهوم النمو الاقتصادي ومن بينها:

يعد النمو الاقتصادي مصطلحا جديدا نسبيا في التاريخ البشري، اقترن بظهور الرأسمالية وقدرتها الآلية وإنتاجها الصناعي، وما صاحبها من تغيرات تقنية مستمرة وتراكم رأس المال التي أدت إلى تحولات جوهرية للمجتمعات، كانت قبل هذا النظام مجتمعات بدائية تسعى للحصول على وسائل العيش والبقاء ولم تهتم بمقدار أو وتيرة الزيادة فيها.[1]

عرف النمو الاقتصادي على أنه: "الزيادة المستمرة خلال فترة أو عدة فترات طويلة لبلد ما لمؤشر الإنتاج الكلي الخام أو صافي"[2].

كما عرف على أنه: "نمو الإنتاج أكثر عن طريق التوسع في استخدام المدخلات وتغير التوليفات التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج".[3]

---

[1]- روب موريس، **النمو الاقتصادي والبلدان المتخلفة**، ترجمة هشام متولي الطبعة الثانية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1979، ص09.

[2]- محمد مدحت مصطفى وآخرون، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2005، ص40.

3- عزوز علي، **الضغط الضريبي وأثره على النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1994-2004)**"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الشلف، الجزائر، 2007، ص56.

يعرف النمو الاقتصادي على أنه: "الزيادة الحقيقية في حصة الفرد من الناتج الوطني خلال فترة زمنية محددة"[1].

في حين هناك من رأى بأن النمو الاقتصادي هو عبارة عن: "عملية توسع اقتصادي تلقائية، تقاس بتغيرات كمية حادثة"[2].

كما عرف بأنه: "حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي"[3].

وفي تعريف آخر له هو "قدرة الأمة على عرض مختلف لسكان بشكل متزايد، وتكون هذه القدرة مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات الأيديولوجية والمؤسسة التي يتطلبها ذالك النمو"[4].

ومن هنا نلاحظ أن النمو الاقتصادي يتطلب:

- تغيرات إيديولوجية ومؤسسية تساند النمو.
- التقدم التكنولوجي.
- زيادة مستمرة في الناتج القومي.

بذلك فإن النمو الاقتصادي هو متغير كمي يقيس التغير النسبي في حجم الناتج الحقيقي الخام ويعبر عن التوسع الاقتصادي، ولهذا ارتبط التعريف بالناتج الحقيقي الخام الذي يعبر فعلا عن المقدرة الاقتصادية والتوسع الاقتصادي النمو.

وهناك تعريف عام للنمو الاقتصادي وهو زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني مما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.[5]

---

[1] - Charles Jones ,Introduction to economic growth ,library of Congress, 1998,p:3.

[2] - مقداد يسرى، **دور الإنفاق العام على قطاع التعليم في تعزيز النمو الاقتصادي**، دراسة قياسية ومقاربتيه الحالة الجزائر خلال فترة (2011/1970)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، تحليل الاقتصاد، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2014-2015، ص 81-83.

[3]- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة للتنمية**، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2003، ص 11.

[4] - Charles Jones,Opcit ,p:3.

[5]- محمد عبد العزيز عجيمية-وآخرون، **التنمية الاقتصادية – دراسة نظرية وتطبيقية-**، الناشر قسم الاقتصاد، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 71.

كما أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن ظاهرة كمية تتمثل في زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من فترة إلى فترة أخرى (عادتا ما تكون سنة) وزيادة نصيب الفرد منه، ويأخذ معدل النمو الاقتصادي عموما ثلاث حالات: [1]

- **معدل نمو ثابت:** أي نمو منتظم عبر الزمن.
- **معدل نمو متزايد:** أي يتزايد عبر الزمن.
- **معدل نمو متناقص:** أي يتناقص عبر الزمن (أزمة).

بما أن النمو يعبر عن الزيادة الحاصلة في الإنتاج، فإنه يأخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من الناتج أي معدل نمو دخل الفرد، وفقا لما سبق فإن النمو الاقتصادي يتجلى في:

تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي.

أن تكون الزيادة في متوسط دخل الفرد حقيقية وليست نقدية.

أن تتسم الزيادة في متوسط دخل الفرد بصفة الاستمرارية[2].

المطلب الثاني: أنواع النمو الاقتصادي:

هناك العديد من المعايير المتبعة لتحديد أنواع النمو الاقتصادي ومن ضمنها يوجد معيارين مهمين وهما:

1/- حسب درجة التخطيط من عدمه:

ويقسم النمو الاقتصادي وفق هذا المعيار إلى:

أ/- **النمو الطبيعي أو التلقائي:** وهو ذلك النوع الذي يحدث تلقائيا ويحتاج إلى مرونة كبيرة في الهيكل الاقتصادي حتى تتفاعل جميع المتغيرات الاقتصادية في الدولة، وهذا بشكل عفوي دون الاعتماد على

[1]- وعيل ميلود، **المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها: حالة الجزائر، مصر، السعودية، دراسة مقارنة خلال الفترة 1990-2010**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2013-2014، ص ص 71-72.

[2]- عبد القادر محمد، عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2017، ص 11

الخطط الاقتصادية، وهو النوع الذي سارت عليه الدولالر أسمالية المتقدمة منذ الثروة الصناعية، بحيث أن شر ارة النمو تنتقل بسرعة كبيرة من قطاع إلى آخر من خلال أثر المضاعف أو المعجل[1].

ب/- النمو الطارئ: هذا النوع من النمو غير مستقر لا يمتلك صفةالاستمر ارية ويحدث نتيجة ظروف عابرة مؤقتة عادة ما تكون عوامل خارجية، ويحدث في إطار بنى اجتماعية وثقافية جامدة كما أنه غير قادر على خلق الكثير من اثر المضاعف ،وهو الأمر الذي يؤدي إلى تكريس ظاهرة النمو بلا تنمية وهو الشيء الذي يميز الدول النامية على وجه الخصوص[2].

ج/- النمو المخطط: يحدث هذا النوع من النمو نتيجة عملية تخطيط شاملة للموارد ومتطلبات المجتمع وترتبط بقوة وفاعلية هذا النوع ارتباطا وثيقابقدر ات المخططين وواقعية الخطط المرسومة، كما ترتبط أيضا بفعالية التنفيذ والمتابعة والمشاركة في عملية التخطيط على كافة مستوياته[3].

2/- حسب درجة حدة النمو:

يصنف النمو الاقتصادي حسب هذا المعيار إلى نوعين وهما:

أ/- النمو الموسع: يتميز هذا النوع من النمو بزيادة كمية في عامل أو أكثر من عوامل الإنتاج للرفع من الناتج المحلي الإجمالي دون الأخذ بعين الاعتبار استغلال التكنولوجيا الحديثة والاعتماد على اليد العاملة الأكثر مهارة في عملية الإنتاج.

ب/- النمو المكثف: وهو النوع الذي يهتم بدرجة كبيرة بالجانب النوعي في عوامل الإنتاج عبر استعمال المعدات الحديثة فائقة الدقة وأساليب وتقنيات فعالة للتحكم في تكلفة الإنتاج وغيرها من العوامل المساهمة في تحسين عوامل الإنتاج.

---

[1]- رحمان حسن علي، **مروان شاكر، تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي في بيئة الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2017**، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادي والإدارية، مجلد 12، العدد 35، جامعة واسط، العراق، 2020، ص 191.

[2]- عادل بلجبل، **التجارب التنموية للاقتصاديات في بلدان جنوب شرق آسيا وإمكانية الاستفادة منها في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، الجزائر، 2017، ص 16

[3]- شوقي جباري، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2015، ص 93.

المطلب الثالث: خصائص النمو الاقتصادي

- النمو الاقتصادي لا يهتم بتوزيع عوائده، أي لا يهتم بمن يستفيد من ثمار النمو الاقتصادي.
- النمو الاقتصادي يحدث تلقائيا، ولذلك لا يحتاج إلى تدخل من جانب الدولة.
- التنمية الاقتصادية أوسع وأكثر شمولا من النمو الاقتصادي.
- النمو الاقتصادي ذو طبيعة تراكمية، فلو أن دولة ما، تنمو بمعدل أسرع من غيرها، فإن الفجوة بين المستويات في كل منهما تتسع باطراد.
- يؤدي النمو الاقتصادي إلى رفع المستويات المعيشية على المدى الطويل، ويتناول كذلك سياسات إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع بصورة أكثر يسرا وسهولة.
- النمو الاقتصادي يؤدي إلى خلق الكثير من فرص الاستثمار
- يلعب النمو الاقتصادي دورا ذا أهمية خاصة في الأمن الوطني[1].

المبحث الثاني: عناصر النمو الاقتصادي وعوامله ومعاييره

في هذا الجانب سنحاول دراسة النمو الاقتصادية من جانب عوامله ومعاييره.

المطلب الأول: عناصر النمو الاقتصادي

1/- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني

ويقاس متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني عن طريق (الدخل الوطني، عدد السكان)، ويتطلب حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني أن يكون معدل الزيادة في الدخل الوطني أكبر من معدل الزيادات في عدد السكان.

متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني=	الدخل الوطني / عدد السكان	=	الناتج الوطني الإجمالي / عدد السكان

[1]- عبدالله بلوناس، **الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف التنمية الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص 27.

فإذا كانت النسبة تساوي 1 فهذا يعني أنه على الرغم من زيادة الدخل الوطني إلا أن نصيب الفرد منه يضل ثابت بسبب زيادة عدد السكان بنفس النسبة[1].

وإذا كانت النسبة أقل من 1 فهذا يعني أن متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني ينخفض رغم زيادة الدخل الوطني وذلك لأن معدل النمو في عدد السكان يزيد عن معدل النمو في الدخل الوطني.

$$\frac{\text{معدل الزيادة في الدخل الوطني}}{\text{معدل الزيادة في عدد السكان}} < 1$$

2/- تحقيق زيادة حقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي:

أي تحقيق زيادة حقيقية في مقدرة الأفراد على شراء السلع والخدمات المختلفة.

$$\text{الدخل الحقيقي} = \frac{\text{الدخل النقدي (الاسمي)}}{\text{المستوى العام للأسعار}}$$

لذلك فإن تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي يتطلب أن يكون معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني أكبر من معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار "التضخم" ويعني ذلك أن حدوث الزيادة زيادة حقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني يتطلب أن يكون، فإذا كانت هذه النسبة 1 فهذا يعني أن نصيب الفرد من الدخل الحقيقي "قدرته على الشراء" تظل ثابتة على الرغم من زيادة دخله النقدي بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار بنفس النسبة.

$$\frac{\text{معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني}}{\text{معدل الزيادة في المتوسط العام للأسعار}} < 1$$

وإذا كانت هذه النسبة 1 فهذا يعني أن القوة الشرائية لمتوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني انخفضت على الرغم من زيادته بسبب ارتفاع المستوى العام بنسبة أكبر[2].

---

[1]- رفيق نزاري، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، غير منشورة، 2008، ص 74.

[2]- رفيق نزاري، مرجع سابق، ص ص 75-76.

3/- تحقيق زيادة مستمرة و مستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي:

والزيادة المستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي تتطلب أن تكون هذه الزيادة ناتجة عن زيادة حقيقية في مستوى النشاط الاقتصادي، أي أنها لا تحدث بسبب ظروف طارئة قد تكون بسبب حصول الدولة على إعانة من الخارج لفترة معينة أو بسبب ارتفاع مفاجئ في أسعار السلع التي تقوم بتصديرها الخارج بسبب ظروف طارئة لا تلبث أن تزول، كما حدث في حالة ارتفاع أسعار النفط عام 1973، حيث أدت إلى زيادة كبيرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيق في الدول المصدرة للنفط لم تلبث أن اختفى مع انخفاض أسعار النفط مرة أخرى في الثمانينات فهذا النمو يعتبر نمو عابر لا يلبث أن يزول.

ومن ناحية أخرى فهذه الزيادة لا بد وأن تكون مستقرة بمعنى أن لا تتعرض للتقلب الشديد في معدلها من فترة زمنية لأخرى.

المطلب الثاني: عوامل النمو الاقتصادي

هناك ثلاث عوامل رئيسية للنمو الاقتصادي وهي كما يلي:

1/- نوعية اليد العاملة:

يحدد كل من عدد السكان والإدارة في العمل لدى أفراد المجتمع، عرض العمل، والعنصر الأهم في كل هذا هو نوعية اليد العاملة سواء تعلق الأمر بحالتها الصحية أو بمستواها التكويني وكفاءته[1].

2/- رأس المال:

يعرف رأس المال في الفكر الاقتصادي كسلعة تستعمل لإنتاج سلع وخدمات أخرى، كما يعتبر العديد من الاقتصاديين أن الاستثمار وتراكم رأس المال عنصران أساسيان وضروريان للنمو الاقتصادي، كما تركز التحليل الاقتصادي حول العلاقة السببية الطردية القوية بين معدل تراكم رأس المال المادي

[1]- أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، الدار العلمية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2002، ص74.

ومعدل النمو الاقتصادي أي أن رأس المال أصبح يمثل المتغير الاستراتيجي المهيمن على تحقيق كل من النمو والتنمية الاقتصادية.

كما أن توفر أكبر حجم من الموارد الادخارية واستثمارها يمكن البلدان النامية من كسر حواجز التخلف الاقتصادي والانطلاق نحو النمو الاقتصادي[1].

3/- التقدم التقني والإبداع:

إن المعارف العلمية والتقنية الحديثة مساهمة كبيرة في نمو الناتج الوطني، كما أن الإبداعات تخلق فرصا جديدة للاستثمار، وتغير طبيعة السلع والخدمات المتاحة للمجتمع[2].

وقد زادت حديثا أهمية التقدم التقني خاصة في ميدان البحث الاقتصادي، كما تم إدماجه في النماذج الحديثة للنمو الاقتصادي، ويتمثل التقدم التقني في تلك التغيرات ذات الطابع التكنولوجي في وسائل وعمليات الإنتاج والتي تسمح بزيادة و نمو حجم الإنتاج، كما أن التقدم التكنولوجي يمكن من إنتاج سلع جديدة وذات نوعية جيدة ويؤدي هذا غلى تطو ر النظام الاقتصادي ككل[3].

وفي ظل هذه الشروط، وإذا اتسم تصرف الأفراد بالعقلانية، فلابد من وجود علاقة ثابتة بين حجم الإنتاج الحقيقي (Y)، ومخزون رأس المال (K) حجم العمل المستخدم (L) والتكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج (T)، ويمكن كتابة هذه العلاقة كما يلي:

$$Y= (K ,L, T)$$

وتعبر هذه الصيغة الرياضية عن الدالة الكلية للإنتاج.

وهناك من يرى أن هناك أسباب مرتبطة بجانب العرض وأخرى مرتبطة بجانب الطلب[4]:

---

[1]- محمد عبد العزيز عجمية، **إيمان عطية، التنمية الاقتصادية "دراسات نظرية وتطبيقية"**، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، الإسكندرية، 2000 ، ص 105

[2]- توفيق إبراهيم أيوب، عبد الكريم النخالة وآخرون، **الاقتصاد**، إصدارات المجمع للمحاسبين القانونيين، مصر، 2001، ص194.

[3]- حسين عمر، **التطور الاقتصادي**، دار الفكر العربي، ط 1، القاهرة، 1988، ص 213.

[4]- Louis LEGNANCE, La Croissance Economique, Presses Universitaires de France, 1980, p158.

من جانب العرض لدينا (كمية ونوعية الموارد الطبيعية، كمية ونوعية الموارد البشرية، المتوفر من السلع الرأسمالية، التكنولوجيا)، بحيث كلما زادت كمية ونوعية كل من الموارد الطبيعية، وكذلك اليد العاملة المؤهلة، بالإضافة إلى توفر قدر كافي من عرض الموارد المالية ممثلا في الادخار، وتكنولوجيا متطورة، فإن هذا يؤدي إلى مزيد من الإنتاج الحقيقي وبالتالي إلى زيادة مستوى النمو الاقتصادي، وبالإضافة إلى هذه العوامل، فإن هناك عاملان آخران يساهمان في النمو الاقتصادي، ويرتبطان بجانب الطلب وهما[1]:

أ/- تزايد الطلب الكلي: حيث أن ارتفاع حجم الطلب الكلي يؤدي إلى التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج، وبالتالي استعمال كل قدرات الإنتاج المتاحة في المجتمع، مما يزيد من حجم الناتج القومي الإجمالي.

ب/- الاستخدام الأفضل للموارد: إن الاستخدام الكامل للموارد قد لا يكفي وحده لتحقيق الزيادة في الإنتاج، لهذا ينبغي أيضا تحقيق التخصيص الأمثل للموارد، وهذا بتوجيه الموارد الاقتصادية والمالية بالطريقة التي تسمح بتحقيق مستويات أكبر في الإنتاج.

الشكل رقم 02: يوضح إمكانية إنتاج الدولة

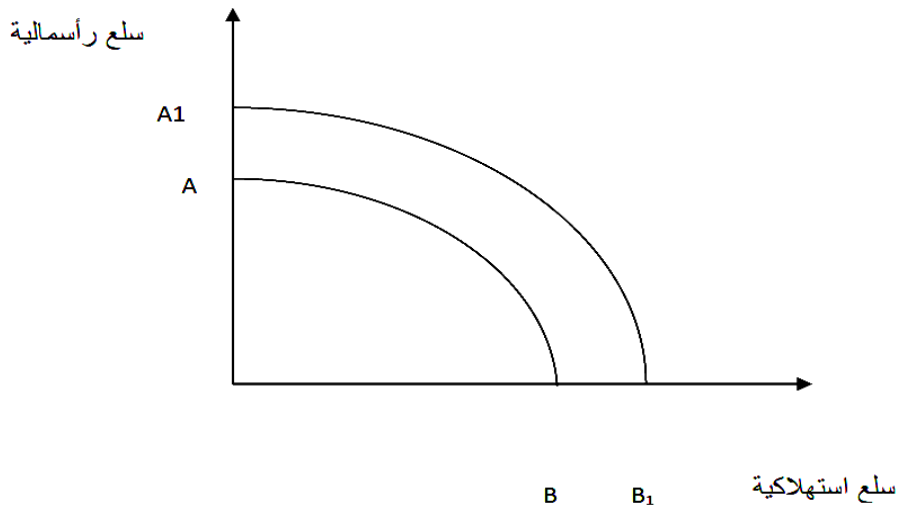

المرجع: توفيق ابراهيم أيوب، عبد الكريم النخالة وآخرون، مرجع سابق، ص 199.

[1]- توفيق ابراهيم أيوب، عبد الكريم النخالة و آخرون، مرجع سابق، ص 194.

يعبر الخط (AB) إمكانيات إنتاج الدولة والذي يمثل البدائل المختلفة التي يمكن إنتاجها بالموارد المتاحة، والتي تحقق كل من شرطي التوظيف الكامل والاستخدام التام لعوامل الإنتاج، والنمو الاقتصادي في هذه الحالة يمثله انتقال منحنى خط إمكانيات الإنتاج إلى جهة اليمين وإلى الأعلى أي الانتقال من (AB) إلى (A_1B_1) والذي يعكس زيادة حجم الإنتاج الحقيقي.

الشكل رقم 03: العرض الكلي

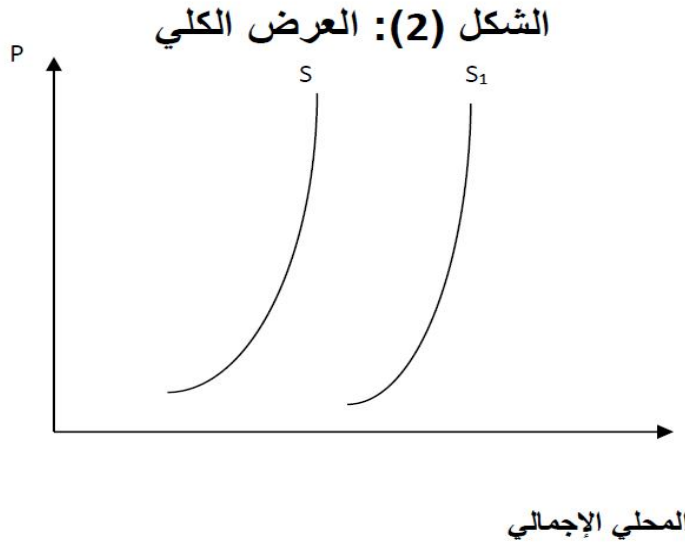

المرجع: توفيق ابراهيم أيوب، عبد الكريم النخالة وآخرون، مرجع سابق، ص 199.

يعكس انتقال شكل العرض الكلي إلى اليمين إلى مقدار الزيادة في حجم إنتاج الحقيقي للبلاد، والذي يمكن أن يتأثر بإحدى العاملين التاليين (زيادة كمية الموارد المتاحة، زيادة إنتاجية تلك الموارد).

تتأثر الإنتاجية بدرجة التقدم التكنولوجي، أي مدى تطور التقنيات المستعملة في الإنتاج وتقديم الخدمات، وحجم رأس المال المستخدم، بالإضافة إلى نوعية اليد العاملة وتخصصها، ومقدار الكفاءة في توزيع الموارد في المجالات الأكثر إنتاجية[1].

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى القومي (تحليل كلي)**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002، ص 273.

ومن خلال هذا التحليل الدور الرئيسي والأهمية التي يحتلها تراكم رأس المال عن طريق توفر ادخار بقدر كافي يوجه نحو استثمارات أكثر إنتاجية تؤدي إلى تحقيق مستويات مقبولة من النمو الاقتصادي، ومن هنا تظهر أهمية المؤسسات التي تعمل على توفير هذا التمويل ممثلة في النظام المالي والمصرفي[1].

المطلب الثالث: معايير النمو الاقتصادي

وتوجد ثلاث معاير لقياس التنمية أو النمو والتي سنتطرق إليها في هذه المطالب.

1/- معيار الدخل:

تعتبر معايير الدخل التي سنذكرها ونناقشها أن الدخل هو المؤشر الأساسي الذي يستخدم في قياس التنمية ودرجة التقدم الاقتصادي، ولا بد من التنمية في مطلع هذه الدراسة إلى ضعف الأجهزة الإحصائية في الدول النامية، وصعوبة تحديد مفهوم الدخل الحقيقي والاتفاق على البنود التي تحسب ضمن إجمالي الناتج القومي، واختلاف الدول فيما بينها بالنسبة لمعالجة بنود الدخل، كذلك فإن عدم ثبات أسعار الصرف الخارجية، واختلاف الأسعار الرسمية عن الأسعار الحقيقية من الأموال التي يتعين أن تؤخذ بالحسبان عند تقدير وتقييم تلك المؤشرات وتنطوي معايير الدخل على أربعة معايير فرعية، وسوف يتم تناولها على النحو التالي[2]:

أ/- **الدخل القومي الكلي**: يقترح ميد Meade قياس النمو الاقتصادي بالتعرف على الدخل القومي الكلي وليس متوسط نصيب الفرد من الدخل إلا أن هذا المقياس لم يقابل في الأوساط الاقتصادية بالقبول والترحاب وذلك لأن زيادة الدخل أو نقصه قد لا يؤدي إلى بلوغ نتائج إيجابية أو سلبية.

فزيادة الدخل القومي لا تعني نموا اقتصاديا عندما يزداد عدد السكان بمعدل أكبر ونقص الدخل القومي لا يعني تخلفا اقتصاديا، وعندما ينخفض عدد السكان كذلك يتعذر الإفادة من هذا المقياس حينما تنتشر الهجرة من وإلى الدولة[3].

---

[1]- توفيق إبراهيم أيوب، عبد الكريم النخالة وآخرون، مرجع سابق، ص 199.

[2]- د.واثق علي الموسوي، **موسوعة اقتصاديات التنمية**، دار الأيام للنشر والتوزيع، جزء 1، ط1، عمان، 2008، ص 57.

[3]-د.إيمان عطية ناصف، مرجع سابق، ص 88.

ب/- الدخل القومي الكلي المتوقع: يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي، فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة غنية كما يتوافر لها الإمكانات المختلفة للإفادة من ثرواتها الكامنة، إضافة إلى ما بلغته من تقدم تقني، في الحالة يوصي بعض الاقتصاديين أن تؤخذ في الاعتبار تلك المقومات عند قياس حجم الدخل، غير أن هذا المعيار توجه إليه نفس المأخذ الذي توجه للمعيار السابق،فضلاً عن صعوبة وتقدير وقياس تلك الثروات الكامنة والمتوقعة في المستقبل.

ج/- معايير متوسط الدخل: يعتبر نصيب الفرد من الدخل أكثر المعايير استخداما وأكثرها صدقا عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم دول العالم.

إلا أن هناك العديد من المشاكل والصعوبات التي تواجه الدول النامية للحصول على أرقام صحيحة تمثل الدخل الحقيقي للفرد، وقضية أخرى هي هل نقسم إجمالي الدخل القومي على جميع السكان أو نقسمه على السكان العاملين دون غيرهم.

فحساب الدخل لجميع السكان مفيد من نواحي الاستهلاك وحساب الدخل لقوة العمل مقيد من نواحي الإنتاج ويقاس النمو الاقتصادي مبدئيا باستخدام ما يسمى بمعدل النمو البسيط ويمكن الحصول عليه عن طريق المعادلة الآتية[1]:

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{الدخل الحقيقي في الفترة الحالية - الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}}{\text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}} \times 100$$

د/- معادلة سنجر للنمو الاقتصادي: عبر سنجر عن معادلة النمو بأنها دالة لثلاث عوامل:

أ- الادخار الصافي.

ب- إنتاجية رأس المال.

ج- معدل نمو السكان.

وتتخذ هذه الدالة الشكل التالي : $D = SP - R$

[1]- د.واثق علي الموسوي، مرجع سابق، ص 58.

D : و هي معدل النمو السنوي لدخل الفرد.

S : هي معدل الادخار الصافي.

P : هي إنتاجية رأس المال.

R : هي معدل نمو السكان السنوي .

معدل النمو السنوي لدخل الفرد = (معدل الادخار الصافي X إنتاجية الاستثمار الجديدة)- معدل نمو السكان

2/- المعايير الاجتماعية:

يقصد بالمعايير الاجتماعية العديد من المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التي تعايش الحياة اليومية لأفراد المجتمع وما يعبر بها من تغيرات، فهناك الجوانب الصحية والجوانب الخاصة بالتغذية والجوانب التعليمية والثقافية.[1]

أ/- **معيار الصحة**:من بين المعايير التي تستخدم لقياس مدى التقدم الصحي:

- عدد الوفيات لكل ألف من السكان، عدد الوفيات لكل ألف طفل من السكان فارتفاع الوفيات يعني عدم كفاية الخدمات الصحية وسوء التغذية وكل هذا من علامات التخلف.
- متوسط عمر الفرد فكلما زاد دل على درجة التقدم الاقتصادي وكلما انخفض دل على درجة التخلف الاقتصادي[2].
- وكذلك توجد مؤشرات أخرى نذكر من بينها عدد الأفراد لكل طبيب وعدد الأفراد لكل سرير بالمستشفيات.

ب/- معيار التعليم: من بين المعايير المستخدمة:

- نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة من الأفراد.

[1]- د.إيمان عطية ناصف، مرجع سابق، ص 91-98.

[2]-- د.واثق علي الموسوي، مرجع سابق، ص 61.

- نسبة المسجلين في مرحلة التعليم الأساسي وكذلك نسبة المسجلين في التعليم الثانوي من أفراد المجتمع.
- نسبة الإنفاق على التعليم بجميع مراحله إلى إجمالي الناتج المحلي، وكذلك إلى إجمالي الإنفاق الحكومي.

ج/- معيار التغذية: إن العديد من الدول النامية غير قادرة على توفير الغذاء الأساسي لسكانها مما يعرضها إلى نقص أو سوء التغذية والتي يترتب عليها ضعف قدرتها الإنتاجية ومن ثم انخفاض مستويات الدخول فيها.

د/- معيار نوعية الحياة المادية: هو معيار مركب أي يعتمد على أكثر من جانب من جوانب الحياة ويتكون من:

- توقع الحياة عند الميلاد.
- مؤشر صحي للكبار.
- معدل الوفيات بين الأطفال.
- مؤشر صحي للصغار.
- المعرفة بالقراءة و الكتابة[1].
- مؤشر تعليمي للكبار.

هـ/- دليل التنمية البشرية (معيار التقدم البشري): ويعتبر هذا المعيار محاولة الربط بين مفردات معيار نوعية الحياة المادية والناتج القومي المعدل بالقوة الشرائية ويركز هذا المعيار على ثلاث متغيرات:

- توقع الحياة عند الميلاد.

معيار التحصيل العلمي ويتكون من جزئين:

[1]- د.واثق علي الموسوي، مرجع سابق، ص 62-63.

- معرفة القراءة والكتابة متوسط عدد سنوات الدراسة في المؤسسات التعليمية.
- متوسط نصيب الفرد من الدخل المعدل بالقوة الشرائية[1].

3/- المعايير الهيكلية:

اتجهت الدول النامية إلى إحداث تغيرات هيكلية في بيئاتها الاقتصادية عن طريق الاتجاه نحو التصنيع وذلك لتوسيع قاعدة الإنتاج وتنويعه إضافة إلى تحقيق زيادة في الدخل ورفع مستويات المعيشة.

يترتب على هذا الاتجاه تغيرات واضحة في الأهمية بالنسبة لقطاعات الاقتصاد المختلفة كما أثر ذلك على هيكل الصادرات والواردات و على فرص العمل المختلفة وعلى توزيع السكان بين الريف و الحضر.

كل هذه المتغيرات يمكن اتخاذها كمؤشرات للدلالة على درجة النمو و التقدم الاقتصادي. و لعل أهم تلك المؤشرات:

- الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي إلى إجمالي الناتج المحلي.
- الأهمية النسبية للصادرات من السلع الصناعية إلى إجمالي الصادرات. [2]
- نسبة العمالة فيالقطا ع الصناعي إلى إجمالي العمالة.

ولا شك أن الاتجاه إلى التصنيع لا بد أن يؤدي إلى زيادة إجمالي الناتج المحلي نتيجة لإسهام الصناعات الجديدة. كما يؤدي إلى زيادة الصادرات وزيادة فرص العمل[3].

[1]- د.إيمان عطية ناصف، مرجع سابق، ص 108 .

[2]- د.واثق علي الموسوي، مرجع سابق، ص 64.

[3]- د.إيمان عطية ناصف، مرجع سابق، ص 109 .

المبحث الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي وصعوبة قياسه ومعوقاته

في هذا المبحث سنحاول الغوص في علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر مع النمو الاقتصادي مع كر الصعوبات قياسه ومعوقاته.

المطلب الأول: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي

1/- علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بنقل التكنولوجي:

إن تكنولوجية لا تتضمن العمليات، العلمية فحسب بل تشتمل، المعارف والخبرات والمهارات، اللازمة لتصنع منتج معين، وقد أصبح دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا له أولوية من أولويات صانعي، القرار في البلدان النامية.

وقد عرفت التكنولوجية على أنها حق المعرفة، لكل ما هو محل بيع وشراء، من عناصر مثل: براءات الاختراع العلامات التجارية النماذج الصناعية الآلات، الدراية العلمية والمعلومات، الفنية والتي تهدف إلى:

- خفض نفقة إنتاج سلعة، موجودة، باستخدام وحدات عمل ورأس مال أقل.
- نتاج سلعة أو خدمة جديدة.
- تحسين طريقة العمل باستخدام وسائل أسرع أو أساليب أحسن.
- رفع جودة الإنتاج[1].

ويمكن التفريق بين ثلاثة أنواع من التكنولوجيا وهي:

أ/- تكنولوجيا مادية: تتمثل في الأجهزة الأدوات والمواد.

ب/- تكنولوجيا المعلومات: تتمثل في المعرفة المسجلة، أو المسموعة والتصاميم المواصفات والإجراءات. الأساليب الخاصة بتطوير التكنولوجي، واستعمالها وتشغليها وإدارتها وتمويلها، والتدريب عليها.

[1]- د.عبد الرزاق حمد البوري، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية**، دار حامد، الطبعة الأولى، بيروت، 2014، ص79.

ج/- الخبرة الفنية: وتتمثل في الاستخدام السليم، للمعلومات وبالاتصالات اللازمة لتشخيص المشكلات وتقديم الحلول لها، وعند دراسة دور الاستثمار الأجنبي المباشر، في التكنولوجيا، إلى البلدان المضيفة يجب الأخذ بعين الاعتبار نقطتين أساسيتين:

- الأولى متعلقة بسلوك الشركات، الأجنبية وتحويل التكنولوجيا.
- الثانية مرتبطة بطبيعة التكنولوجية، التي تم نقلها وكذا تكلفتها.

أما في حالة الشركات المتعددة الجنسيات، نجد بأن محتوى عمليات نقل التكنولوجيا، من قبليها إلى أحد فروعها في البلدان المضيفة يتوقف، على جملة من جملة من العوامل من بينها:

الأولى متعلقة بمسالة تحويل التكنولوجيا من الشركات المتعددة الجنسيات:

- خصائص المجال الإنتاجي الذي يقع ضمنه الاستثمار.
- إستراتيجية الشركات الأم، التي تحكم مسار التطور التكنولوجي الذي تلتزم به.
- الثانية المتعلقة بطبيعة التكنولوجية، التي تم نقلها من الشركات المتعددة.
- عدم وجود سوق حرة تتمكن، من خلالها الدول النامية، من شراء نوع معين، من التكنولوجيا وذلك في ضوء قوى العرض والطلب.
- ارتفاع التكلفة الحدية الخاصة بتنمية، أو ابتكار أحد أنواع أو البدائل، الأخرى لتكنولوجيا.
- تهيئة بيئة معينة بحيث، توافق وطبيعة أي نوع من التكنولوجيا[1].

2/- العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والعمالة:

يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر، على توفي، فرص عمل للعمالة المحلية، وبالتالي التقليل من مستويات البطالة المنتشرة في البلدان النامية، عن طريق التوسع الأفقي، في مشاريع الاستثمار الأجنبي ذات الأحجام الكبيرة التي تحتاج إلى أيدي عاملة ماهرة، وبالتالي يشجع ذلك الشركات متعددة الجنسية،

[1]- د دلال بن سمينة، **الاستثمار الأجنبية المباشرة محدداتها آثارها وتوجهاتها**، دار النشر الأيام للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2017، ص 88

على فتح برامج لتدريب وتطوير مهارات الأيدي العمالة في اقتصاديات البلدان المضيفة، وذلك بتطوير رأس المال البشري، إن اكتساب العمال المحليين للخبرات والمهارات، الفنية والإدارية والعلمية يساعدهم، على نقلها واستخدامها في الشركات الوطنية عندما يلتحقون، بها ومن ناحية، أخرى يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر، في إعادة توزيع الدخول، في البلدان النامية، عن طريق استخدامه لفنون الإنتاج المتقدمة، كثيفة رأس المال وعمالة ماهرة وهذه الإعادة في توزيع الدخل، تكون لصالح الفئات المرتفعة الدخل، من الموظفين والعمالة المهرة، المستخدمين وهم في الأغلب محدودي العدد، ويبقى العمال غير المهرة يحصلون على دخول، منخفضة وما يزيد الأمور سوءا هو زيادة أعداد، الشركات الأجنبية كثيفة، رأس المال وحلولها محل الشركات الوطنية، كثيفة العمل، وهذا يعني تزايد معدلات البطالة، وحرمان عدد كبير من المواطنين، من الحصول على مستوى دخل، مستقر[1].

كما يتحدد المؤشر الحقيقي لمساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر، في الإنتاج والتوظيف، في الدول المضيفة بالدخل المتحقق من عناصر، الإنتاج الوطنية، أي القيمة المضافة المتحققة، وبذلك فدخل الشركة متعددة الجنسية ، المدفوع لعناصر إنتاج غير وطنية لا يمثل أي فائدة حقيقية للبلد المضيف، إلا الجزء المنفق منه في داخل البلد.

كما أن لجوء الشركات الأجنبية إلى استيراد جزء كبير، من مداخلاتها في العملية الإنتاجية من الشركة الأصلية، أو من الخارج، عندئذ تنخفض مساهمتها في الاقتصادية الوطني، وتصبح أرقام مبيعاتها مؤشر مضلل لتقدير، مساهمتها الاقتصاد الوطني من بين المساهمات، التي قدمتها العولمة ، في الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

- إزالة العقبات التي وضعت، في السباق لحماية السوق، المحلي ومن للشركات التوجه، للاستثمار واستيراد متطلبات الإنتاج دون عقبات تجارية.
- تهيئة المناخ بغرض، جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يؤدي إلى النمو الكبير، لهذا الأخير على المستوى العالمي.

[1]- د.عبد الرزاق حمد حسين الجبوري مرجع سابق، ص 77.

وفي الخير نستنتج بأن العولمة، والشركات متعددة الجنسيات زوجين، شديدي الارتباط فا الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل الممهد الرئيسي للعولمة، وفي نفس الوقت، فإن نموه السريع يأتي كنتيجة للعولمة والتحرر الاقتصادي[1].

3/- العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات:

العلاقة بين الاستثمار الأجنبي ميزان المدفوعات: يعرف ميزان المدفوعات لدولة، ما بأن عبارة عن سجل لكافة المعاملات الاقتصادية الخارجية، التي تتم بين المقيمين في دولة، والمقيمين في الخارج خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون، سنة واحدة وينقسم، ميزان المدفوعات إلى عدة موازين، فرعية أهمها الميزان التجاري الذي يسجل المعاملات، بين المقيمين وغير المقيمين في مجال، تبادل السلع أي الصادرة والواردات السلعية أو المنظور، يكون الميزان التجاري في صالح الدولة، إذا كانت قيمة الصادرات أكبر من قيمة الواردات، يكون الميزان التجاري في غير صالح الدولة، إذا كانت قيمة الواردات تفوق قيمة الصادرات والحكم على، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشر، على ميزان المدفوعات في البلدان المضيفة يستلزم إجراء تحليل ودراسة، شاملة لكل المتغيرات التي تؤثر عليه، وهذا يعني ضرورة النظر إلى كل العناصر من المتحصلات، أو المدفوعات تؤثر على ميزان المدفوعات بما فيها التصدير والوفرة في الواردات وأثر أسعار التحويل ...الخ، وبصفة عامة فإن دراسة وتقييم أثر الاستثمارات الأجنبية على ميزان المدفوعات، في الدول المضيفة يستلزم تحديد ودراسة ما يلي:

أ/- التدفقات الداخلية:

- مقدار مساهمة المستثمر الأجنبي، في المشروع الاستثماري.
- مقدار الوفرة من النقد الأجنبي الناتج ، عن الوفرة من الواردات، من السلع والخدمات.
- مقدر التدفق من النقد الأجنبي، نتيجة للتصدير.
- القروض التي تحصل، عليها الشركات الأجنبية من الخارج.

[1]- د.دلال بن سمينة، مرجع سابق، ص 17.

ب/- التدفقات الخارجة:

- مقدار التدفقات الخارجية من النقد ، الأجنبي لاستيراد مواد خام وأولية.
- مقدار الأجور والمرتبات والحوافز، لخاصة بالعاملين الأجانب المحولة للخارج.
- أما من حيث دراسة وتحليل العوامل، والمتغيرات والتي قد تؤثر بصورة، أو أخرى على ميزان المدفوعات.
- مدى مساهمة الشركات الاستثمارية الأجنبية، في دعم وإنشاء مراكز وأنشطة، البحوث والتنمية الاقتصادية والبشرية والفنية.
- نوع المشروع الاستثماري، وهل، هو يتصف بكثافة رأس المال أو كثافة العمالة.
- الضرائب والرسوم المربوطة، على الصادرات والواردات.
- فرق العملة ومعدلات التضخم وأسعار الفائدة[1].

المطلب الثاني: صعوبات قياس النمو الاقتصادي

تعتبر معايير الدخل أكثر المعايير استخداما لقياس مستوى النمو الاقتصادي لاقتصاد دولة ما، إلا أن الملفت للانتباه هو أن اتخاذ معيار الدخل كمؤثر لقياس مستوى التطور، تعترضه جملة من المشاكل تتعلق أساسا بحساب الناتج المحلي الخام.[2]

1/- إشكالية دمج السلع غير المسوقة:

وتتعلق أساسا بمشكلة الاستهلاك الذاتي و الإنتاج الذي لا يمر بالسوق حيث يتم قياس الناتج الكلي وفقا للصفقات التي عقدت ذاتيا خاصة في قطاع الزراعة حيث يستهلك المزارعون جزء كبير من

[1]- د.نزيه عبد المقصود محمد مبروك، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية كلية الشرعية والقانون بطنطا**، دار الفكر الجامعي، جامعة الأزهر، مصر، 2008، ص 143.

[2]- عزوز علي، **الضغط الضريبي وأثره على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1994 -2004**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2004، ص ص 97-98.

المحاصيل التي ينتجونها ولا يمكن تقديم تقدير دقيق لهذا الجزء من الاستهلاك الذاتي. مما يوحي أن الناتج الإجمالي يصبح مقدرا بأقل من قيمته الحقيقية بالإضافة إلى ذلك الانتشار الرهيب لظاهرة الأسواق الموازية التي تحتوي على العديد من المنتجات غير المدرجة عند حساب القيم المضافة.بالإضافة إلى الخدمات المقدمة من قبل ربات البيوت في منازلهم فرغم أن هذه الخدمات تعتبر إنتاجا حقيقيا إلا أنه ليس لها قيمة نقدية.

2/- إشكالية تقييم الترفيه:

إن تقدير حجم الناتج الوطني تعترضه مشكلة أخرى تتمثل أساسا في كون أن الأفراد لا ينتفعون من السلع و الخدمات فقط وإنما ايضا من أوقات الراحة والفراغ. فلا تشمل حسابات الدخل الوطني مقابلا لأوقات الفراغ حيث أثبتت الدراسات الحديثة أنه عندما يتمتع العمال والموظفون بفترات راحة أطول فإن حجم الإنتاج سيزيد.ومن هنا ندرك أن تقييمنا للناتج بالطر يقة التقليدية يهمل جانبا معتبرا و هو الترفيه وبذلك يعكس قيمة ناقصة عن قيمته الحقيقية.

3/- إشكالية الانتقال من الناتج الاسمي إلى الناتج الحقيقي:

يتم تقديم الناتج المحلي الإجمالي عادة إما بالأسعار الجارية و هذا ما يعكس القيمة الاسمية أو بالأسعار الحقيقية، وهذا ما يعكس القيمة الحقيقية. ففي دراسة النمو الاقتصادي يهمنا فقط السعر في الكميات، ولا يهمنا التغير في الأسعار، وعند الانتقال من القيم الاسمية إلى القيم الحقيقية تستخدم عادة الأرقام القياسية وأحسن مقياس لذلك هو مكمش الناتج المحلي الخام وفق العلاقة الرياضية التالية[1]:

$$PIB\ r = \frac{PIB\ n}{Deflateur\ du\ PIB}$$

حيث أن:

PIB r: يمثل الناتج المحلي الحقيقي.

PIB n: يمثل الناتج المحلي الاسمي.

[1]- عزوز علي، مرجع سابق، ص98.

Deflateur du pib: يمثل مكمش الناتج المحلي الخام.

لكن المشكلة الأساسية هي عدم توفر البيانات الإحصائية في الدول النامية والمتخلفة. التي تعتمد فقط على الأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك.

المطلب الثالث: معوقات النمو الاقتصادي

1/- النمو الديموغرافي:

يمثل العامل الديمغرافي أحد العوائق الأساسية التي تقف في طريق النمو الاقتصادي للدول المتخلفة إذ أن نمو السكان بمعدلات سريعة ومتزايدة في معظم هذه الدو ل يلغى أثر الزيادة في الإنتاج والدخل فلا يجني هؤلاء السكان ثمار الجهود المبذولة في مجال النمو الاقتصادي.

2/- مشكلة تكوين رأس المال:

يعتبر تكوين رأس المال العامل الرئيسي المحدد للنمو الاقتصادي. حيث يلاحظ أن كل من عنصري تكوين رأس المال وهما الادخار من جانب عرض رأس المال والاستثمار من جانب الطلب على رأس المال يشوبه الضعف والقصور في دول العالم الثالث، حيث أن جانب العرض ضعيف بسبب ضعف الدخل القومي، وبالتالي ضعف القدرة الادخارية، أما جانب الطلب على رأس المال، فإن الاستثمارات قاصرة على تحقيق النمو بالمعدلات السريعة، نظرا لصغر حجم السوق[1].

3/- التخلف التكنولوجي:

كل الدلائل تشير إلى هبوط مستوى التكنولوجيا في الدول المتخلفة وأن الهوة قد اتسعت بين هذه الدول والدول الصناعية المتقدمة، وذلك لأن الخبرة الفنية لم تمس إلا قطاعات قليلة ومعينة، بالإضافة إلى أن استيعاب الأساليب الفنية الجديدة عملية شاقة ومكلفة وتعترضها صعوبات عديدة.

[1]- د.حسين عمر، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، ص45-49.

4/- ضعف المستوى التعليمي:

مما لا شك فيه أن مستوى التعليم يرفع من كفاءة عنصر العمل بمختلف أنواعه ولهذا ينصح للدول النامية بالاستثمار في التعليم لما له من تأثير مباشر وكبير في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي، ذلك لأن النقص في التعليم بأنواعه المختلفة يشكل عائق خطير للنمو الاقتصادي.

5/- ضعف الخدمات الصحية وانتشار الأمراض:

لقد تبين أنه كلما تحسنت الأحوال الصحية للعمال كلما انخفض هدر الوقت من جهة وزاد الجهد المبذول من جانب الأفراد العاملين من جهة أخرى.

وعليه فإن انتشار الآفات والأمراض الفتاكة بكثرة في مجتمع من شأنه أن يعرقل حركة التطور الاقتصادي من خلال التأثير على معدلات النمو الاقتصادي.

6/- الفساد الإداري والمالي:

تشير الكثير من الدراسات إلى أنه للفساد الإداري والمالي أثار سلبية على النمو الاقتصادي، وذلك عبر قنوات متعددة أولى هذه القنوات هي خفض معدلات الاستثمار ومن ثم خفض حجم الطلب الكلي، ومن خلاله ينخفض معدل النمو الاقتصادي.أما القناة الثانية متعلقة بالتشوهات التي يحدثها الفساد الإداري في وجه النفقات الحكومية[1].

[1] - د.حسين عمر، مرجع سابق، ص 55

خلاصة الفصل:

تعمل جل الدول على تحسين معدلات النمو الاقتصادي من خلال جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية إليها، نظرا لما لها الأخير من دار كبير في توفير التكنولوجيا الحديثة الخبرات الفنية و تعويض نقص المدخرات المحلية و بالتالي التوسع في مشاريع الاستثمارات المحلية المساهمة في تأهيل رأس المال البشري.

كما أن الفكر الحديث قد بين أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي يتم من خلال تأثيره على التجارة الخارجية التي تصاحب الشركات متعددة الجنسيات إلى البلد المضيفو كذلك التكنولوجيا و الاستثمار المحلي و الموارد البشرية.

الفصل الثالث

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020 دراسة قياسية

تمهيد:

لقد تغيرت وجهة نظر الجزائر كغيرها من دول العالم النامية للاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك إدراكا منها لأهمية هذا النوع من الاستثمارات في دفع عجلة الاقتصاد الوطني وتحقيق النمو الاقتصادي، خاصة في ظل الإمكانيات الضخمة للاستثمار في الجزائر، وضعف جهاز الإنتاج المحلي، الأمر الذي جعلها تتسارع إلى تحسين البيئة الاستثمارية، وتهيئة المناخ الاستثماري الملائم قصد تشجيع جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، وتجلى ذلك في القيام بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية والتنظيمية، وإصدار العديد من النصوص التشريعية، التي تضمنت جملة من الحوافز والضمانات المقدمة للمستثمرين الأجانب.

ومن هذا المنطلق تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كما يلي:

المبحث الأول: واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020.

المبحث الثاني: دراسة قياسية لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020.

المبحث الأول: واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020.

سعت الجزائر إلى توفير المناخ الاستثماري الملائم للاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه بما يلاءم حاجياتها بعد إدراكها لأهمية هذا النوع من الاستثمار والذي يعتبر مصدر من مصادر التمويل وأداة لنقل التكنولوجيا والمهارات الإدارية والتسويقية وغيرها.

المطلب الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يعتبر واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في أي بلد انعكاسا لبيئتها الاستثمارية المتمثلة في لرمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسود في قطرها، والتي تسعى جاهدة إلى تهيئتها وتطويرها، فزيادة التدفقات الأجنبية المباشرة دليل على توفر مناخ استثماري مشجع على الاستثمار، وقد بذلت الجزائر مجهودات كبيرة لتحسين وتهيئة مناخ استثماري ملائم للاستثمارات سواء محلية أو أجنبية مباشرة بإصدار عدة قوانين وتشريعات وإصلاحات هيكلية محفزة على جذب الاستثمار، وقد خص قانون النقد والقرض رقم: 90/10 في المادة 183 على مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي، وفتح طريق للشراكة المالية من خلال إنشاء بنوك أجنبية بالجزائر.

كما جاء بعده القانون رقم: 93/12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية وتجسيد الاستثمار الوطني والأجنبي، حيث جاء فيما يلي:

- المساواة أمام القانون للمستثمرين المحلين والأجانب.
- إنشاء وكالة لترقية وتدعيم ومتابعة الاستثمارات (APSI).
- اقتصار تدخل الدولة على تشجيع وتحفيز الاستثمارات.

بالإضافة إلى حزمة الحوافز والضمانات والاعفاءات الضريبية التي تم وضعها خلال السنوات الأخيرة المشجعة للمستثمرين الأجانب لجذبهم وتحقيقها التوازنات الاقتصادية الكلية.

والجوانب الأخرى كالاستقرار السياسي والمالي ... الخ، لأن الإصلاحات الاقتصادية والمالية عوامل جد مهمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الجدول رقم 01: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر (2000-2020)

مليون دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	0.511221	2.033266	1.876239	0.939901	1.036824	1.120174	1.573137
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	1.249647	1.543039	2.001975	1.426964	1.285535	0.717693	0.806601
السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	0.702589	-0.32401	1.023696	0.72326	0.838207	0.804111	0.788859

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية

الشكل رقم 04: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر (2000-2020)

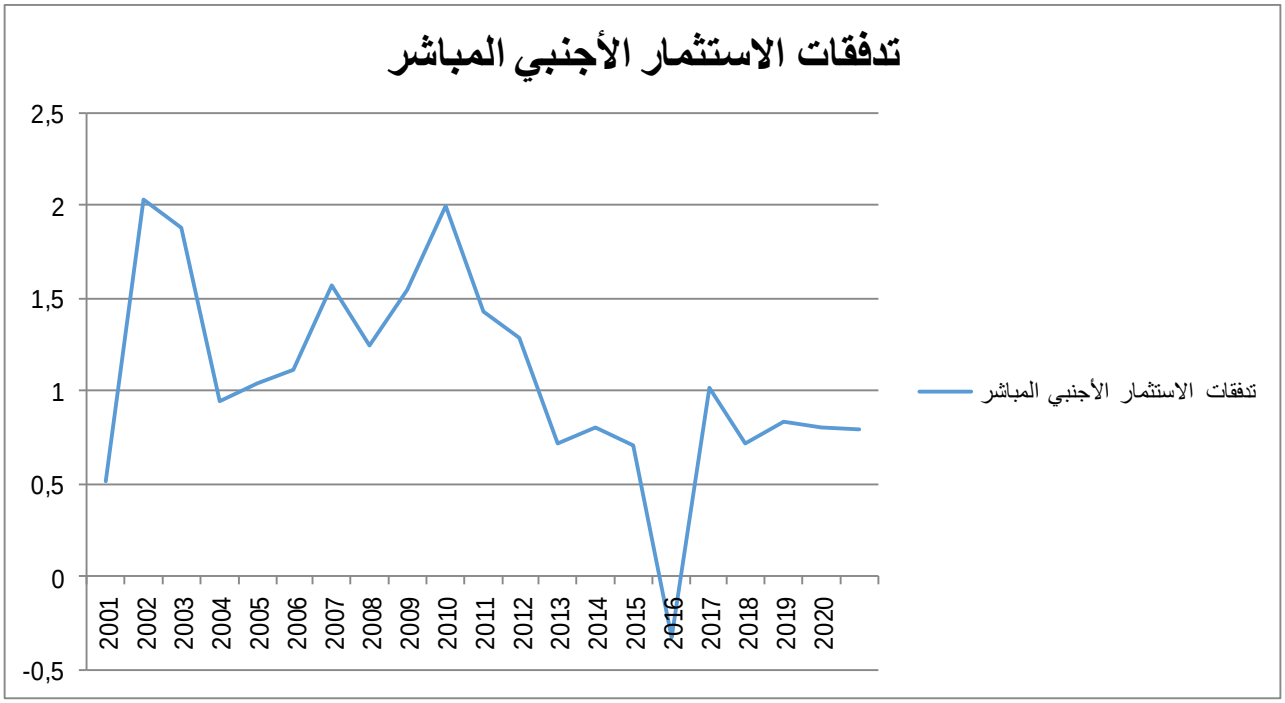

المصدر: من إعداد الطلبان الاعتماد على مخرجات EXCEL

عند تتبع حركة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2000-2020 نلاحظ أن هناك تذبذب كبير في هذه الحركة بين ارتفاع وانخفاض، حيث سجل في سنة 2009 ارتفاع لا بأس به بالمقارنة مع باقي السنوات رغم الأزمة المالية العالمية 2008، واستمر في التذبذب إلى أن سجل تراجع كبير بقيمة سالبة (324 مليون دولار) سنة 2015، ورغم إمكانيات الجزائر إلا أن التدفقات الاستثمارية تعتبر ضئيلة جدا.

المطلب الثاني: توزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

تتوزع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر على مجموعة من القطاعات الاقتصادية توزيعا متباينا غير متساوي، ويمكن توضيح ذالك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 02: أهم القطاعات المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة المئوية	القيمة بالمليار دينار جزائري	النسبة المئوية	مناصب الشغل	النسبة المئوية
الصناعة	560	61.9	2050290	81.3	87580	60.9
البناء والأشغال العمومية	150	15.7	199519	3.2	64071	17.9
الخدمات	145	15	130980	5.2	29842	10.3
النقل	34	2.8	21966	0.7	9510	1.8
السياحة	20	2.1	123650	5	9492	5.7
الزراعة	16	1.4	5780	0.2	8798	0.4
الصحة	8	0.6	13572	0.5	7196	1.66
الاتصالات	1	0.1	98441	3.5	6800	1.1
المجموع	934	100	2644198	100	23289	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وائتمان الصادرات 2024/04/28 www.andi.dz

من خلال الجدول السابق يتضح أن القطاع الصناعي يعد الأكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث قدر عدد المشاريع في هذا القطاع (560) مشروعا من إجمال (934) مشروعا بقيمة قدرت بـ 2050290 مليار دينار جزائري، الأمر الذي ساهم في خلق مناصب شغل بـ 81500 منصب شغل، ويرجع ذلك إلى توفر تكنولوجيا عالية في هذا القطاع، بالإضافة إلى تميزه بالمردودية العالية وخاصة في قطاع المحروقات، ويليه قطاع البناء والأشغال العمومية بـ 150 مشروعا بقيمة قدرت بـ 199519 مليار دينار جزائري، وتعد هذه القيمة ضئيلة بالمقارنة إلى التوجه الجزائري الرامي إلى استقطاب رأس المال الأجنبي وإشراكه في ترقية الهياكل القاعدية، والمساهمة في حل مشكلة السكن في الجزائر، وقد احتل قطاع الخدمات المرتبة الثالثة بـ (145) مشروعا بقيمة 130980 مليار دج.

ثم قطاع النقل بـ (34) مشروعا بقيمة 21966 مليار دج، في حين يلاحظ أن قطاع السياحة استقطب سوى (20) مشروعا بقيمة 123650 مليار دج، على الرغم من الإمكانيات السياحية الهامة التي تتمتع بها الجزائر، يليها قطاع الزراعة الذي لم يستقطب سوى (16) مشروعا بقيمة 5780 مليار دج، بالرغم من الإمكانيات المتاحة في هذا القطاع، ويرجع ذلك إلى ضعف الحوافز القانونية والاقتصادية المتعلقة بالمردودية، ثم قطاع الصحة ب (8) مشاريع بقيمة 13572 مليار دج، وهذه المشاريع قليلة، وذلك لأنها محصورة في الصناعة الصيدلانية، ليحتل قطاع الاتصالات المرتبة الأخيرة بمشروع واحد بقيمة 98441 مليار دج، نظرا لقلة التحفيز، مما أدى إلى عزوف المستثمرين عن الاستثمار في هذا القطاع.

المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة 2000-2020

الجدول رقم 03: أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

المنطقة	عدد المشاريع	المبلغ بالمليون دينار	عدد مناصب العمل
آسيا	404	404151	60044
أوربا والاتحاد الأوربي	54	144100	35046
الشركات المتعددة الجنسيات	10	660340	100
الدول العربية	04	30164	89
تركيا	04	14404	4011
إفريقيا	03	60004	141
أمريكا	02	31106	45
المجموع	481	607304	99476

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وائتمان الصادرات 2024/05/15 www.andi.dz

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن أوروبا ودول الاتحاد الأوروبي وغيرها تتصدر قائمة الدول المستثمرة في الجزائر بـ (481) مشروعا منها (404) مشروعا للآسيا، والتي خلقت أكبر من (60044) منصب عمل، وذلك لأن الجزائر تعتبر من أهم موردي هذه الدول خاصة من المحروقات وأهم المصدرين لذا من المواد الغذائية الصيدلانية وغيرها، كما قدرر عدد مشاريع الدول الأوربية بـ (54) مشروعا، مما ساهم في خلق أكثر من (35046) منصب عمل، أما الشركات متعددة الجنسيات قدر عدد مشاريعها بـ (10) مشاريع مما ساهم في خلق (100) منصب عمل، والدول العربية بلغت عدد مشاريعها في الجزائر (04) مشروعا والتي خلقت أكثر (89) منصب، أما تركية بلغت عدد مشاريعها (04) مشروعا والتي خلقت أكثر (4011) منصب عمل، وفيما يخص إفريقيا بلغت عدد مشاريعها (03) مشروعا والتي خلقت أكثر (141) منصب عمل، وأخيرا أمريكا بلغت عدد مشاريعها (02) مشروعا والتي خلقت أكثر (45) منصب عمل.

كما أنه من خلال الجدول أعلاه يتضح أن الصين احتلت المرتبة الأولى في مصادر المشاريع الواردة إلى الجزائر بتكلفة مقدرة بـ (404151) مليون دولار، واحتلت بعدها الشركات المتعددة الجنسيات المرتبة الثانية بتكلفة قدرت بـ (660340) مليون دولار تليها.

المطلب الرابع: واقع النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

لقد عرفت الجزائر تطورات هامة وعديدة طرأت على اقتصادها من مرحلة اقتصاد المخطط إلى مرحلة الانتقال نحو اقتصاد السوق الجدول الآتي يبين تطورات الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2020).

الجدول رقم 04: تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

الوحدة: مليون دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الناتج المحلي الإجمالي	3.8	3	5.6	7.2	4.3	5.9	1.7
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الناتج المحلي الإجمالي	3.4	2.4	1.6	3.6	2.9	3.4	2.8
السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الناتج المحلي الإجمالي	3.8	3.7	3.2	1.3	1.2	1	-5.1

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (مناخ الاستثمار في الدول العربية)

الشكل رقم 05: تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020.

الوحدة: مليون دولار

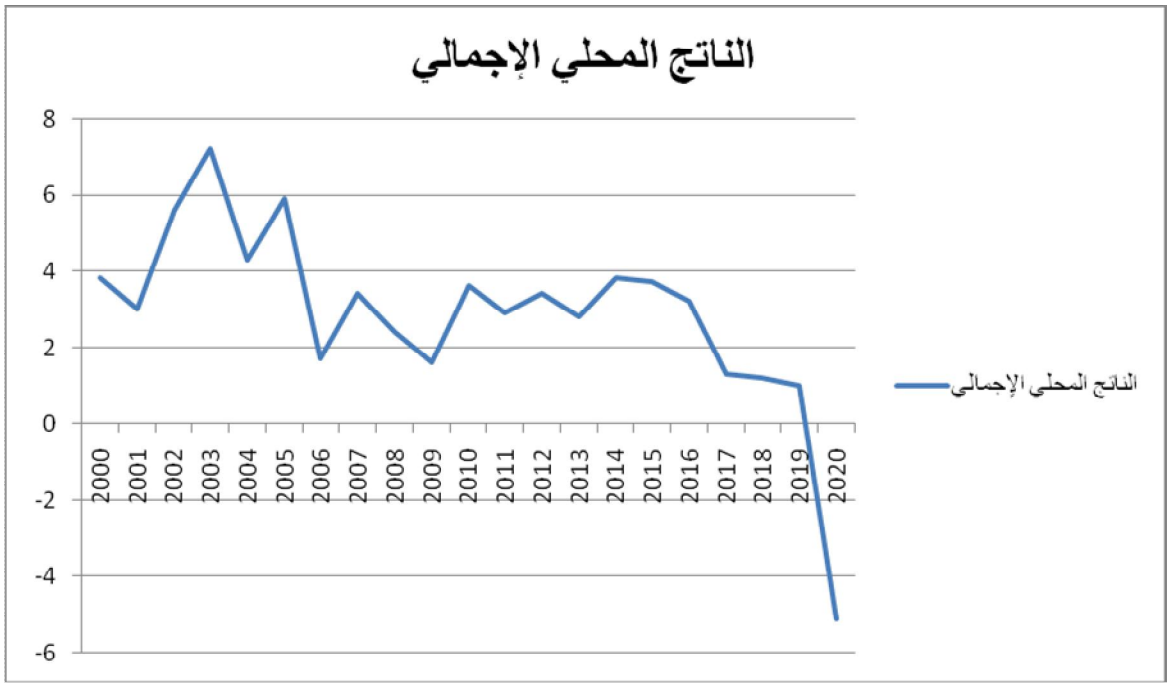

المصدر: من إعداد الطلبان الاعتماد على مخرجات EXCEL

من خلال الشكل البياني نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي (GDP) قد سجل أعلى قيمة في سنة 2003، حيث بلغت (7.2) مليون دولار وهذا بعد تطبيق مختلف الإصلاحات الاقتصادية التي عالجت الاختلال المتواجد في الاقتصاد الوطني والانتقال من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق ليشهد بعدها انخفاض طفيف سنة 2004 إلى (4.3) مليون دولار، وسجل في العام الموالي تحسن بلغ (5.9) مليون دولار سنة 2005، وكانت أقل قيمة سجلها الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في سنة 2019، حيث بلغت في سنة 2019 مليون دولار، وفي سنة 2020 بلغت (5.1) مليون دولار، وهذا بسبب أوضاع جائحة كوفيد 19 التي مر بها العالم والجزائر بصفة خاصة.

المبحث الثاني: دراسة قياسية لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

سنقوم في هذا المبحث بتوضيح أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي، وذلك من خلال تدفقات الاستثمارات الأجنبية، والناتج المحلي الإجمالي وهذا من خلال عرض النتائج وتحليلها.

المطلب الأول: توصيف البيانات ومنهجية الدراسة:

هذا المطلب يتضمن توصيف البيانات لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة والناتج المحلي الإجمالي للجزائر ومنهجية الدراسة لهذه الدراسة.

1/- توصيف البيانات:

لدراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، تم جمع سلاسل زمنية سنوية تغطي الفترة 2000-2020، وتم استخدام متغير مستقل الاستثمارات الأجنبية المباشرة ورمز له بـ (IDE)، وأيضا المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي بالرمز (GDB) تم جمع هاته البيانات الخاصة بهذه المتغيرات من المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

الجدول رقم 05: توصيف بيانات الدراسة

Mean	GDP	IDE
Median	3.400000	1.079949
Maximum	3.400000	1.023696
Minimum	7.200000	2.033266
Std. Dev.	1.000000	-0.324012
Skewness	1.632176	0.550356
Kurtosis	0.491642	-0.230923
	2.787576	3.512983
Jarque-Bera	0.885476	0.416897
Probability	0.642275	0.811843
Sum	71.40000	22.67893
Sum Sq. Dev.	53.28000	6.057840

Observations	21	21

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على برنامج (EVEIWS 10).

2/- منهجية الدراسة

ومن أجل قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، سنفترض أن الدالة تأخذ الشكل التالية:

GDB = F(IDE) ..... (1)

سيتم دراسة استقرارية السلاسل الزمنية المستعملة في الدراسة، ومن ثم إجراء اختبار التكامل المشترك، وتقدير النموذج في الأجل الطويل والقصير، ونستعين ببرنامج الاقتصاد القياسي (EVEIWS 10).

المطلب الثاني: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

يتم استخدام اختبار جذر الوحدة للتعرف على درجة تكامل السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة لمعرفة ما إذا كانت المتغيرات مستقرة أم لا.

1/- اختبار د فيلبس وبرون (Philips * Perron):

سوف نعتمد على اختبار د فيلبس وبيرون للتأكد من أن متغيرات الدراسة مستقرة أو لا.

الجدول رقم 06: نتائج اختبار جذر الوحدة بطريقة (PP)

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)			
	GDP		
-3.0728	-2.9342	t-Statistic	ثابت With Constant
0.0452	0.0591	Prob.	
-4.3700	-3.3582	t-Statistic	ثابت واتجاه With Constant & Trend
0.0129	0.0857	Prob.	بدون ثابت وتجاه Trend Without Constant &
**	*		
-0.8415	-0.9630	t-Statistic	
0.3388	0.2883	Prob.	
n0	n0		
		Difference At First	الفرق الأول

d(IDE)	d(GDP)		
-8.0767	-5.9457	t-Statistic	ثابت فقط With Constant
0.0000	0.0001	Prob.	
***	***		
-7.7500	-5.7283	t-Statistic	ثابت واتجاه With Constant & Trend
0.0000	0.0010	Prob.	
***	***		
-7.8317	-6.1479	t-Statistic	بدون ثابت واتجاهه Trend Without Constant &
0.0000	0.0000	Prob	
***	***		

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على نتائج برنامج (EVeiws 10)

من الجدول نلاحظ أن المتغيرين (IDE-GDB) قد استقرا عند الفرق الأول، وذلك نستنتج أن المتغيرين مستقرين ولا يعانيان من مشكلة جذر الوحدة، وهذا بعد معالجة البيانات بأخذ الفرق الأول.

بعد دراسة استقرارية السلاسل نلاحظ أن المنهجية الأنسب للدراسة هي منهجية (ARDL) سوف نقوم باختبار التكامل المشترك بعد تقدير النموذج بالاعتماد على فترات التباطؤ الأنسب.

2/- تقديم نموذج ARDL:

ينص مبدأ التكامل المشترك على أنه إذا كانت هناك علاقة طويلة بين متغيرين أو أكثر فإن الانحراف من التوازن طويل المدى يجب أن يكون محددا، وتكون المتغيرات متكاملة تكاملا مشتركا (johanned, et 1990) وهناك شرطان لكي تكون المتغيرات متكاملة تكاملا مشتركا.

الشرط الأول: يجب أن تكون للسلسلة نفس رتبة التكامل.

الشرط الثاني: يجب أن يكون هناك توليفة خطية (r) للمتغيرات والتي لها رتبة أقل بواحد من عدد المتغيرات الفردية (n) بمعنى (r=n).

3/- اختبار التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL):

خطوات تطبيق ARDL: تتمثل خطوات تطبيق ARDL فيما يلي:

- ✓ إجراء اختبارات السكون للسلاسل الزمنية.

- ✓ تقدير نموذج ARDL وتحديد رتبة النموذج حسب معيار AIC
- ✓ إجراء اختبار الحدود BOUND TEST.
- ✓ استخراج الاستجابة القصيرة الأجل ومعامل تصحيح الخطأ والعلاقة الطويلة الأجل.
- ✓ التأكد من سلامة النموذج من خلال الاختبارات القياسية المختلفة.

شروط تطبيق ARDL:

- إجراء اختبارات السكون للسلاسل الزمنية ويكن أن تكون السلاسل ساكنة عند المستوى (0) أو عند الفرق الأول 1 أو خليط بينهم.

- لا يفترض أن لا تكون أي سلسلة مستقرة من الفرق الثاني 2.

- حجم العينة ينبغي أن يكون بحدود (30) مشاهدة، لنموذج (ARDL) يعتمد على أن تكون فترات إبطاء متعددة للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة وهذا يعني تخفيض درجة حرية النموذج.

- ينبغي أن يكون معامل تصحيح الخطأ في لنموذج (ARDL) قصير الآجل سالب ومعنوي (ECM) بعد التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل من خلال اختبار الحدود.

- استخدام معايير تحديد فترات الإبطاء في تحديد رتبة النموذج منها (AIC) وخلافه، واعتماد القيمة الأقل في تحديد النموذج الملائم.

- إجراء الاختبارات القياسية لسلامة النموذج مثل اختبار (LM) الارتباط الذاتي واختبار عدم ثبات التجانس المتباين واختبار استقرارية الدالة.

المطلب الثالث: نتائج اختبارات الدراسة

1/- نتائج اختبار منهج الحدود:

يرتكز اختبار التكامل المشترك بمنهج (ARDL) على اختبار الفرضيتين التاليتين:

لا يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات $(H_0 = \delta_1 = \delta_2 = 0)$

يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات $H_1 ;\exists\delta\neq0$

وهو عبارة عن اختبار المعنوية المشتركة لمعلمات الأجل الطويل بواسطة اختبار (word)

أو إحصائية اختبار (f-statistic) وتحسب قيمة (f-statistic) على النحو التالي:

$$\frac{(sser - sseu)/m}{sseu/(n-k)} = F - statistIC$$

حيث أن:

(SSER) مجموعة مربعات البواقي للنموذج المقيد (تطبيق الفرضية العدمية)

(SSEU): مجموعة مربعات البواقي للنموذج غير المقيد (تطبيق الفرضية البديلة)

M: معلمات النموذج

N: عدد المشاهدات

ويتم مقارنة إحصائية (F) المحسوبة مع القيم الحرجة الجدولية (critical value bounds) والمحدد من قبل كل من (pasarane al 2001) ، بحيث وضع لهذا الغرض مجموعتين من القيم الحرجة المناسبة (k) وهي عدد المتغيرات المفسرة، وما إذا كان النموذج يحتوي على قاطع أو متجه زمني، وتفترض المجموعة الأولى أن جميع المتغيرات ساكنة في المستوى، في حين تفترض المجموعة الأخرى أنها ساكنة في الفروق، وهذا يفسر حدود تغطي جميع التصنيفات المحتملة للمتغيرات المستخدمة في الدرسة من I(1)، I(0)، فإذا كانت إحصائية (F) المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأعلى لقيمة (F) الجدولية فسوف يتم رفض الفرضية العدمية التي تنص على غياب علاقات التكامل المشترك بين المتغيرات، ومعنى ذلك وجود تكامل مشترك بين المتغيرات علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، أما إذا كانت إحصائية (F) المحسوبة أقل من الحد الأدنى لقيمة (F) الجدولية فيتم قبول فرضية العدم أي أنه لا يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات، وإذا كانت قيمة إحصائية (F) المحسوبة تقع بين قيمة الحد الأدنى وقيمة الحد الأعلى لقيمة (F) الجدولية فإن النتائج سوف تكون غير محددة، ويعني ذلك عدم القدرة على اتخاذ

قرار التحديد عما إذا كانت توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه، وفيما يلي نتائج اختبار منهج الحدود:

الجدول رقم 07: نتائج اختبار منهج الحدود

	ARDL Bounds Test		
	Date: 25/05/24 Time: 17:15		
	Sample: 2000- 2020		
	Included observations: 17		
Null Hypothesis: No long-run relationships exist			
	K	Value	Test Statistic
	1	4.740402	F-statistic
	Critical Value Bounds		
	I1 Bound	I0 Bound	Significance
	3.51	3.02	10%
	4.16	3.62	5%
	4.79	4.18	2.5%
	5.58	4.94	1%

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على نتائج برنامج (EVeiws10)

يبين الجدول أعلاه اختبار التكامل المشترك باستعمال منهجية اختبار الحدود (bound test) ، حيث تشير النتائج إلى أن القيمة المحسوبة (F-statistic) أكبر من الحد العلوي عند المستويات المعنوية 2.5%، 5%، 10%، ومنو نقبل الفرضية البديلة القائمة بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغير المستقل ونرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات.

2/- نتائج تقدير نموذج الخطأ غير المقيد (UECM)

يتم تقدير أنموذج (UESM-ARDL) لفترة إبطاء واحدة (R-Squared) لجميع المتغيرات وكانت نتائج التقدير، كما موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 08: نموذج (ARDL) وفق فترات الإبطاء المثلى

(UECM)			Test Equation: Dependent Variable: D(GDP) Method: Least Squares Date: 25/05/24 Time: 17:16 Sample: 2000- 2020 Included observations: 17	
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.2176	-1.325823	0.240368	-0.318686	D(GDP(-))1
0.1738	-1.476936	0.755156	-1.115317	D(IDE)
0.0354	-2.472955	1.021988	-2.527330	D(IDE(-))1
0.0878	-1.914532	0.907591	-1.737611	D(IDE(-))2
0.2483	-1.234529	0.597275	-0.737354	D(IDE(-))3
0.1505	1.571431	1.171595	1.841080	C
0.4294	0.827345	0.909941	0.752835	IDE(-)1
0.0060	-3.573349	0.274212	-0.979854	GDP(-)1
-0.123529 Mean dependent var			0.761025 R-squared	
1.957527 S.D. dependent var			0.575156 Adjusted R-squared	
3.630396 Akaike info criterion			1.275918 S.E. of regression	
4.022497 Schwarz criterion			14.65170 Sum squared resid	
3.669372 Hannan-Quinn criter.			-22.85837 Log likelihood	
1.629088 Durbin-Watson stat			4.094406 F-statistic	
			0.026917 Prob(F-statistic)	

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على نتائج برنامج(EVeiws10)

نلاحظ من مخرجات (EVeiws10) أن معلمات النموذج المناسب معنوية، وأما بالنسبة لجودة النموذج نلاحظ أن له جودة عالية، وذلك من اختبار (R-Squared) التي تبلغ قيمته (0.761025) وهذه القيمة تقترب من الواحد، وهذا يعني أن النموذج يفسر الظاهرة بنسبة (0.76)، وذلك معنوية اختبار جودة النموذج (F-Statistic) التي تظهر أنها معنوية عند القيمة الحرجة (1%).

3/- تشخيص البواقي:

لتشخيص بواقي النموذج يمكن استخدام الاختبارات التالية:

أ/- اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي احصائية (Jarque Bera) :

لاختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي نستعمل اختبار **Jarque Bera**، من خلال الشكل الموالي نجد أن قيمة الاحتمالية (0.458) وهي أكرب من مستوى معنوية (5%)، أي قبول فرضية العدم القائلة بأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

الشكل رقم 06: اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي إحصائية (Jarque Bera)

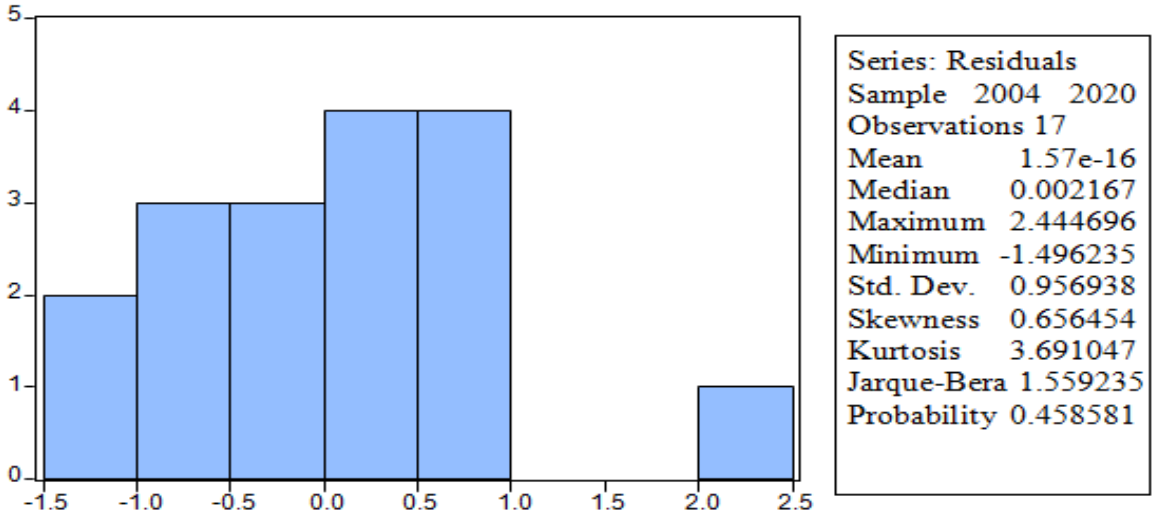

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على نتائج برنامج EVeiws10

ب/- اختبار الارتباط الذاتي لأخطاء اختبار (Serial correlation LM test) :

من أجل دراسة فرضية عدم ارتباط الأخطاء نلجأ إلى اختبار (LM Test)، ومن خلال الجدول الموالي نلاحظ أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء، حيث الاحتمالية تشير إلى (0.3797)، وهي أكبر من مستوى معنوية (5%) أي قبول فرضية العدم القائلة بعدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي لبواقي معادلة الانحدار الجدول:

الجدول رقم 09: اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.115707	Prob. F(2,7)	0.3797
Obs*R-squared	4.109233	(2) Prob. Chi-Square	0.1281

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على نتائج برنامج EVeiws10

ج/- اختبار اختلاف التباين (Heteroskedasticity) :

لاختبار وجود مشكلة اختلاف في تباين حد الخطأ، من خلال الجدول أدناه أن الاحتمال الموافق لإحصائية (F) يساوي (0.7375) وهو أكبر من مستوى معنوية (5%)، وبالتالي نقبل الفرضية الصفر القائل بأنه لا يوجد مشكلة اختلاف في تباين حد الخطأ.

الجدول رقم 10: اختبار اختلاف التباين

	Heteroskedasticity Test: ARCH		
0.4213	Prob. F123)	0.670381	F-statistic
0.4001	Prob. Chi-	0.708038	Obs*R-

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.608419	Prob. F(7,9)	0.7375
Obs*R-squared	5.460610	Prob. Chi-	0.6039
Scaled explained	2.059300	Prob. Chi-	0.9565

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على نتائج برنامج EVeiws10

د/- اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج:

لاختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج يتم من خلال اختبار (usem) الذي يتعلق بسلوك المجموع التراكمي للبواقي وأيضا اختبار (Cusumsq) الذي يتعلق بسلوك المجموع التراكمي لمربعات البواقي الذي تت اقتراحه من قبل (Brone.1975) .

يتضح من خلال الشكل الموالي أن هذين الاختبارين مجموع البواقي ومجموع مربعاتها تتحرك داخل حدود المعنوية (5%)، ومما يعني أن النموذج مستقر من الناحية الهيكلية وعليه توضح نتائج الاختبارات

السابقة ملائمة النموذج المستخدم، وأن نتائجه تتسم بجودة مرتفعة خلال فترة الدارسة، كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم 07: نتائج اختبار المجموع التراكمي المعاودة للبواقي

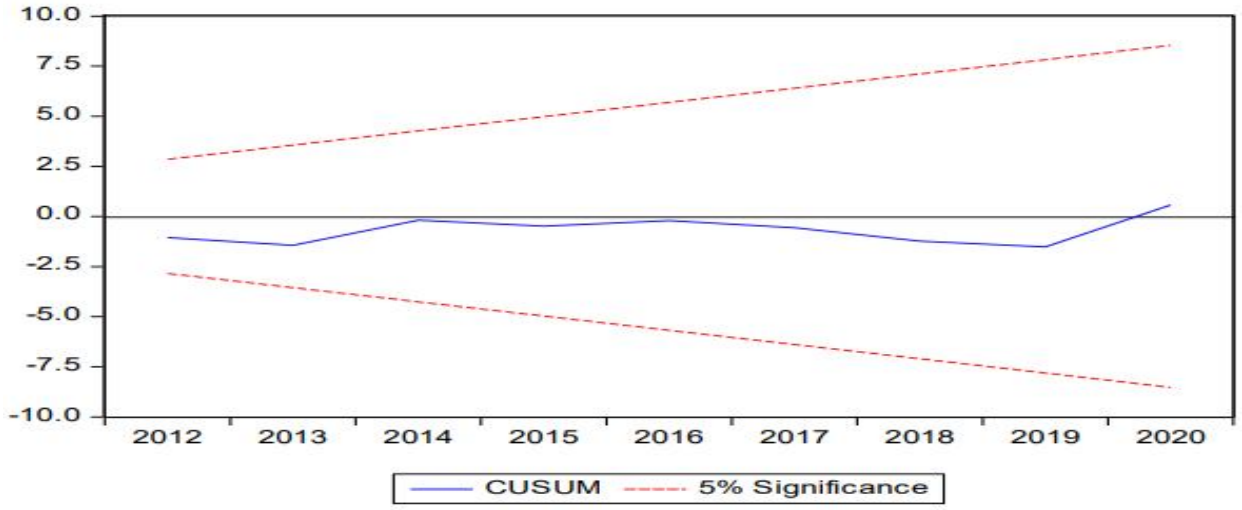

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على نتائج برنامج (EVeiws 10)

الشكل رقم 08: نتائج اختبار المجموع التراكمي المعاودة لمربعات البواقي (CUSUM of Squares)

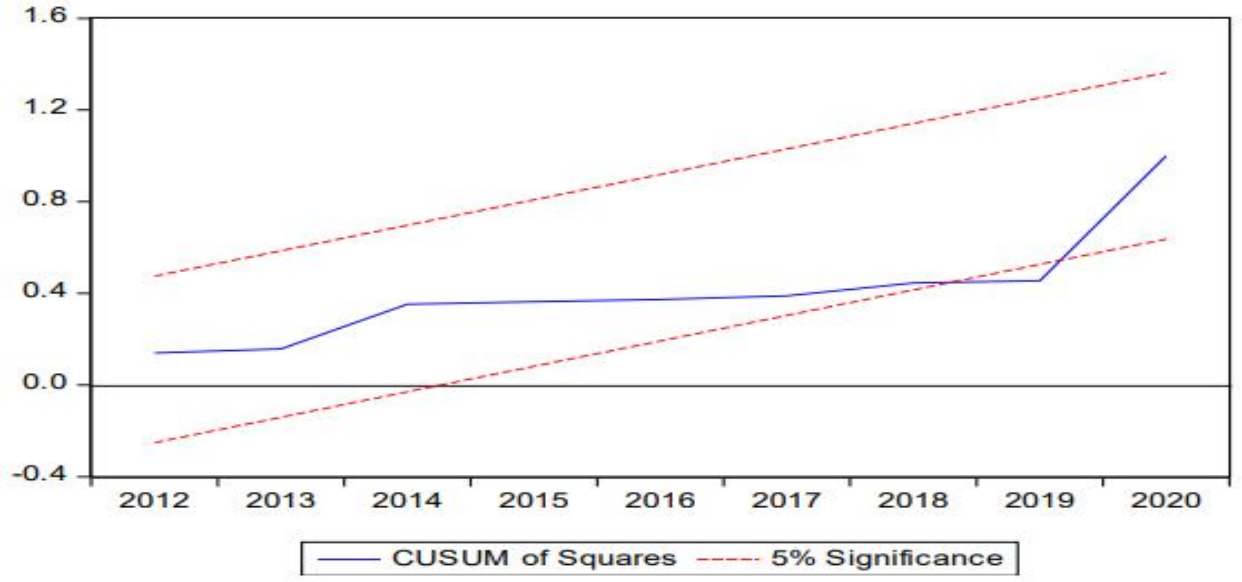

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على نتائج برنامج (EVeiws 10)

I4- تقدير معلمات الأجلين المدى القصير والمدى الطويل:

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، الآن نقوم بتقدير معلمات الأجلين القصيرة والطويلة الآجل ومعلمة تصحيح الخطأ.

الجدول رقم 11: العلاقة القصيرة الأجل

ARDL Cointegrating And Long Run Form ARDL Dependent Variable: GDP Selected Model: ARDL(2, 4) Date: 25/05/24 Time: 13:36 Sample: 2000 2020 Included observations: 17 Cointegrating Form				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.1524	-1.563334	0.203850	-0.318686	D(GDP(-))1
0.1119	-1.761998	0.632984	-1.115317	D(IDE)
0.0129	-3.089085	0.818148	-2.527330	D(IDE(-))1
0.0493	-2.270314	0.765362	-1.737611	D(IDE(-))2
0.1764	-1.467094	0.502595	-0.737354	D(IDE(-))3
0.0024	-4.169110	0.235027	-0.979854	CointEq(-)1
	Cointeq = GDP - (0.7683*IDE + 1.8789)			

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على نتائج برنامج (EVeiws 10)

نلاحظ من خلال نموذج تصحيح الخطأ أن المتغيرات معنوية إحصائية عند مستوى معنوية (5%)، مما يعني قوة أثر هذه المتغيرات على بعضها البعض في الأجل القصير.

أما فيما يخص معلمة حد تصحيح الخطأ (ECM-1) فقد ظهرت المعلمة بإشارة سالبة ومعنوي عند مستوى (5%) مما يؤكد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، وأن آلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج، حيث أن المعلمة (λ) تقيس سرعة العودة إلى وضع التوازن في الأجل الطويل.

الجدول رقم 12: العلاقة طويلة الأجل

Long Run Coefficients			
Prob.	Coefficient	Std. Errort-Statistic	Variable
0.4143	0.768313	0.8977510.855820	IDE
0.1015	1.8789331.823739	1.030264	C

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على نتائج برنامج (EVeiws 10)

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن هذا الاختبار يكشف عن وجود العلاقة الطويلة الأجل بين المتغيرات دائما لا يمكن أن تتجاوز عدد علاقات التكامل المشترك عدد المتغيرات في النموذج.

معلمات النموذج غير معنوية ومنه يمكن أن نقول انو لا يمكن تفسيره.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تطرقنا لمعرفة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وواقع النمو الاقتصادي في الجزائر ومدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، وذلك من خلال إجراء دراسة قياسية لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2000-2020 وصولا إلى العلاقة بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر بشكل سلبي وإيجابي على الاستثمارات المحلية، وذلك باختبار استقرارية السلاسل الزمنية وإجراء اختبار التكامل المشترك باختبار نموذج الاختبار الذاتي، واختبار التوزيع الطبيعي واختبار ديكي فولر الموسع (ADF) بين أثر الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير مستقل والنمو الاقتصادي كمتغير تابع.

خاتمة

إن الجزائر وباعتبارها من الدول النامية ذات الاقتصاد أحادي المورد والتي تركز خططها واستراتيجياتها الاقتصادية على القطاع النفطي الذي يساهم بالنسبة الأكبر في إيرادات البلد من العملة الأجنبية، أصبحت تولي الاستثمارات الأجنبية المباشرة أهمية معتبرة في توجهاتها الاقتصادية من خلال سن العديد من القوانين والتشريعات المتعلقة بالإطار التنظيمي والقانوني لتسيير الاستثمارات ولهيئة الأرضية الملائمة والمناسبة لها، غير أن المتتبع للتطور الزمني لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر يلاحظ تواضع حجمه ومحدوديته وتمركز غالبية هذه الاستثمارات في قطاع المحروقات، هذه الاستثمارات لم تتجاوز في أحسن الظروف حاجز السبعة مليون دولار أمريكي وهي نسبة ضئيلة جدا قياسا بالإمكانيات والمقومات المتوفرة، الشيء الذي يضيع فرص كثيرة كان بالإمكان استغلالها في تعزيز وتطوير الاقتصاد والمساهمة في دفع عجلة النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالبلد.

نتائج اختبار الفرضيات:

من خلال الإجابة على الفرضيات، وما تم دراسته في الجانب النظري والتطبيقي تمكنا من الوصول إلى النتائج التالية:

- ومن خلال هذه الدراسة الحالية تم التوصل إلا أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، وبالتالي تحققت صحة هذه الفرضية.
- اهتمام السلطات الجزائرية بتوفير مناخ استثماري ملائم من خلال القوانين والإصلاحات الهيكلية التي أصدرتها.
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر القلب النابض للاقتصاد.
- للاستثمار الأجنبي المباشر أعلية كبيرة لمساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية والتخفيف من أعبائها والتقليل من معدلات البطالة ونقل التكنولوجيا الحديثة.
- طبيعة الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد أحادي المورد، حيث الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنسبة للاقتصاد الجزائري تستهدف قطاع الصناعي خصتا المحروقات.
- أظهرت نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية أن المتغيرات تستقر في الفروق الأولى.

- بين اختبار جذر الوحدة بطريقة (pp) أن المتغيرين (IDE .GDP) مستقرين ولا يعانيان من مشكلة جذر الو حدة.

التوصيات:

بعد عرض النتائج المتوصل إليها والتحقق من مدى مطابقتها الفرضيات الموضوعة، نطرح الاقتراحات التالية:

- تحسين البيئة المؤسسية الملائمة لجذب المستثمرين، وذلك بتسهيل الإجراءات وتخفيف التكاليف وإلغاء الحواجز والعراقيل التي تقف حاجز أمام المستثمر الأجنبي.
- تنويع القطاعات الملائمة للاستثمار الأجنبي المباشر على غرار قطاع المحروقات فقط.
- تطوي وإصلاح القطاع المالي والمصرفي، من خلال العمل على عصرنته وتحسين آلية عمل الجهاز المصرفي، وتشجيع إنشاء بنوك متخصصة في الاستثمار.
- العمل على توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر للقطاعات الاقتصادية غير النفطية كالزراعة والصحة.
- محاربة الفساد والرشوة والبيروقراطية، والحرص على توفير الاستقرار السياسي والأمني في البلد.
- زيادة الإنفاق على البحث والتطوير، بهدف إنتاج تكنولوجيا ذاتية متقدمة تدعم الشكات المحلية وتحقق لها فرصة اكتساب مزايا تنافسية في الأسواق الخارجية.
- إعطاء أهمية أكبر للتكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال، من خلال برمج متكاملة استغلال ما يتوفر منها في ممارسات اقتصادية جديدة.
- في الأخير ما يمكن قوله أنو مهما تكن المعلومات والسياسات المقدمة والأدوات المستخدمة في التحليل والقياس، فهو ليس إلا جهد يبقى دائما قابل لتحسين في بيئة خالية من الفساد، ثم إن أي تقصير ورد في هذا العمل من شأنه أن يكون منطلقا لدراسات أخرى أكثر عمقا وأدق تحليلا.

أفاق الدراسة:

بعد عرض نتائج الدراسة، تبرز العديد من المواضيع الجديرة بالإثراء، والبحث مستقبلا، نذكر منها:

- دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في الجزائر؟
- مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في صناعة السيارات في الجزائر؟
- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري؟
- قياس وتحليل أثر التدفقات المالية الدولية على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب

أ/- العربية:

1. أبو قحف عبد السلام، **اقتصاديات الاستثمار الأجنبي**، المكتب العربي الحديث، لبنان، 1992.

2. أبو قحف عبد السلام، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2003.

3. أبو قحف عبد السلام، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001.

4. أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، الدار العلمية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2002.

5. برتال جيل، **الاستثمار الدولي**، ترجمة: علي مقلد، علي زيعور، منشورات عويدات، ط2، بيروت، 1982.

6. بكري كامل، **مبادئ الاقتصاد**، الدار الجامعية، بيروت، 1987.

7. توفيق إبراهيم أيوب، عبد الكريم النخالة وآخرون، **الاقتصاد**، إصدارات المجمع للمحاسبين القانونيين، مصر، 2001، ص194.

8. جيل برتان، **الاستثمار الدولي**، ترجمة: علي مقلد، عوديدات للنشر والطباعة، ط2، بيروت، 1982.

9. حاتم فارس الطعان، **الاستثمار أهدافه ودوافعه**، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2006.

10. حسين عمر، **التطور الاقتصادي**، دار الفكر العربي، ط 1، القاهرة، 1988.

11. حسين عمر، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية.

12. الحناوي محمد الصالح، **أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية**، الدار الجامعية، ط2، مصر، 1997.

13. دراز حامد عبد المجيد، **السياسات المالية، الإسكندرية**، الدار الجامعية، 2003/2002.

14. د.دلال بن سمينة، **الاستثمار الأجنبية المباشرة محدداتها آثارها وتوجهاتها**، دار النشر الأيام للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2017.

15. رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي وآخرون، **التمويل الدولي**، دار الراية، عمان، الأردن، 2012.

16. روب موريس، **النمو الاقتصادي والبلدان المتخلفة**، ترجمة هشام متولي الطبعة الثانية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1979.

17. زياد رمضان، **الاستثمار المالي والحقيقي**، دار وائل للنشر، ط 1، عمان، الأردن، 1998.

18. سعيد النجار، **آفاق الاستثمار في الوطن العربي**، اتحاد المصارف العربية، القاهرة، مصر، 1998.

19. صيام أحمد زكرياء، **مبادئ الاستثمار**، دار المناهج، عمان، 1997.

20. د.عبد الرزاق حمد البوري، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية**، دار حامد، الطبعة الأولى، بيروت، 2014.

21. عبد السلام أبو قحف، **السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989.

22. عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.

23. عبد القادر محمد، عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2017.

24. عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 2، بن عكنون، الجزائر، 2005.

25. عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى القومي (تحليل كلي)**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002.

26. عمر مصطفى، جبر إسماعيل، **ضمانات الاستثمار في الفقه والإسلام وتطبيقاته المعاصرة**، دار النقاش للنشر والتوزيع، د.س.ن.د.ب.ن.

27. فريد النجار، **الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.

28. فليح حسن خلق، **التمويل الدولي**، مؤسسة الوراق، عمان، 2019.

29. د.قدي عبد المجيد، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

30. ماجد أحمد عطا الله، **إدارة الاستثمار**، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2018.

31. محمد عبد العزيز عجيمية-وآخرون، **التنمية الاقتصادية – دراسة نظرية وتطبيقية-**، الناشر قسم الاقتصاد، الإسكندرية، مصر، 2003.

32. محمد مدحت مصطفى وآخرون، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2005.

33. المسير محمد زكي، **العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الثانية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1970.

34. الموسوي ضياء مجيد، **العولمة واقتصاد السوق الحرة، الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

35. موسى سعيد مطر وآخرون، **التمويل الدولي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2008.

36. نزيه عبد المقصود مبروك، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**، دار الفكر الجامعي، بدون طبعة، الإسكندرية، مصر، 2007.

37. د.نزيه عبد المقصود محمد مبروك، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية كلية الشرعية والقانون بطنطا**، دار الفكر الجامعي، جامعة الأزهر، مصر، 2008.

38. نزيهة عبد المقصود، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007.

39. هناء عبد الغفار، **الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية: الصين أنموذجا**، بيت الحكمة، بغداد، 2002.

40. هيكل عبد العزيز فهمي، **موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية**، بيروت، دار النهضة العربية، ط 2، 1985.

41. د.واثق علي الموسوي، **موسوعة اقتصاديات التنمية**، دار الأيام للنشر والتوزيع، جزء 1، ط1، عمان، 2008.

ب/- الأجنبية:

42. Boughba Abd Ellah, Analyse et évaluation de projet, Ed Berti, 1998.

43. Charles Jones ,Introduction to economic growth ,library of Congress, 1998.

44. Chritian Haberli les investissements étrangers en Afrique LGDJ Paris 1979.

45. Graham, Edward, Foreign direct investment in the world economy, staff studies of the world economic out look, IMF,sep.1995.

46. Josette peyrard, Gestion financière internationale, Se édition, Librairie, Paris, 1992, p190.

47. Louis LEGNANCE, La Croissance Economique, Presses Universitaires de France, 1980.

48. Raymand Bernard, économie financière International, Paris, EDPUF, 1997.

49. Saar Yousef Prof Jalousie Nausicaa July 2016 Les effets , de l'investissement direct étranger sur la croissance, économique: une étude standard, sur les pays Strategy and Development Rêviez Volume n ° 11 de 2016 page 144

ثانيا: الأطروحات والمذكرات

50. تومي عبد الرحمان، **واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2001/2000.

51. رفيق نزاري، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، غير منشورة، 2008.

52. زغدلو فريدة، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر، على النمو الاقتصادي في الجزائر 1990-2014، قسم العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي ومالي، جامعة أبي بكر بلقاي تلمسان، 2015.

53. شوقي جباري، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2015.

54. عادل بلجبل، **التجارب التنموية للاقتصاديات في بلدان جنوب شرق آسيا وإمكانية الاستفادة منها في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، الجزائر، 2017.

55. عبد الرحمان تومي، **واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2001/2000.

56. عبدالله بلوناس، **الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف التنمية الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.

57. عزوز علي، **الضغط الضريبي وأثره على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1994 -2004**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2004.

58. عصام عبد العزيز مصطفى، **الآثار الاقتصادية للسياسات التسويقية للشركات دولية النشاط: دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية**، أطروحة دكتوراه، جامعة حلوان، مصر، 1998.

59. عمار زودة، **محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، فرع الإدارة المالية، جامعة قسنطينة، 2008.

60. فارس فضيل، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 1998.

61. مقداد يسرى، **دور الإنفاق العام على قطاع التعليم في تعزيز النمو الاقتصادي**، دراسة قياسية ومقاربتيه الحالة الجزائر خلال فترة (2011/1970)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، تحليل الاقتصاد، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2014-2015.

62. وعيل ميلود، **المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها: حالة الجزائر، مصر، السعودية، دراسة مقارنة خلال الفترة 1990-2010**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2013-2014.

63. يبالة فريد، **الشركات المتعددة الجنسيات (علاقات- آثار- مواقف)**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير معهد العلوم الاقتصادية، تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995.

ثالثا: المجلات والمنشورات

64. بلعيد بلعوج، **الآثار المترتبة على الاستثمار الأجنبي على الشركة متعددة الجنسيات في ظل العولمة**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثالث، جامعة محمد خيضر، بسكرة، أكتوبر 2002.

65. رحمان حسن علي، **مروان شاكر، تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي في بيئة الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2017**، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادي والإدارية، مجلد 12، العدد 35، جامعة واسط، العراق، 2020.

66. رفيق نزاري،**أثر الاستثمار الأجنبي المباشر علي النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام اختبار منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 44، الجزائر، 2016

67. محمد عبد العزيز عجمية، **إيمان عطية، التنمية الاقتصادية "دراسات نظرية وتطبيقية"**، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، الإسكندرية، 2000.

68. مشتاق باركر، **الاستثمار الأجنبي المباشر وتجربة الشرق الأوسط**، المجلة الاقتصادية السعودية، مركز النشر الاقتصادي، العدد 09، الرياض، 1990.

69. المهران حسن، **الاستثمار الأجنبي المباشر وإمكانات تطويره في ضوء التطورات المحلية والإقليمية والدولية**، في المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، القاهرة، معهد التخطيط القومي، المجلد الثامن، العدد الأول، 2000.

رابعا: البحوث

70. تركي محجم الفواز، ال**استثمارات الأجنبية المباشرة، والنمو الاقتصادي في الأردن - دراسة تحليلية للفترة 2013/1980**، مجلد المنارة للبحوث والدراسات، المجلد 21، العدد 1، الأردن، 2015.

71. سعد محمود الكواز، عمر غازي العبادي، **مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة لعينة من الدول العربية**، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع (إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة)، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان، الأردن، 2007.

الملاحق

الملاحق

الملحق رقم01:ا نتقاء فترة الابطاء المثلى للنموذج:

VAR Lag Order Selection Criteria
En dogenous variables :LGDP LFDILGNE LEXPOLEX Ex ogenous variables: C
Date:25/05/24Time:17:15 Sample: 2000 2022Included observations: 20

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-43.93301	NA	2.97e-05	3.764077	4.006019	3.833748
1	101.1759	223.2445*	3.01e-09*	-5.475068*	-4.023418*	-5.057046*

*indicates la gord erse lacté dbythe criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion SC:
Schwa rzin formation criterion

الملحق رقم 02: نتائج تقدير نموذج ARDL المختار وفق فترات الإبطاء المثلى:

Dependent Variable: LGDP Method :ARDL
Date: 25/05/24Time: 17:16 Sample (adjusted): 2000 2020
Included observations: 20 after adjustments Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection) Model selection method : Akaike info criterion(AIC)
Dynamic regressors (1 lag, automatic): IDE LGNE LEXPO LEX Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 17 Selected Model: ARDL

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
D(GDP(-))1	-0.318686	0.240368	-1.325823	0.2176
D(IDE)	-1.115317	0.755156	-1.476936	0.1738
D(GDP(-))1	-2.527330	1.021988	-2.472955	0.0354
D(GDP(-))2	-1.737611	0.907591	-1.914532	0.0878
D(GDP(-))3	-0.737354	0.597275	-1.234529	0.2483
C	1.841080	1.171595	1.571431	0.1505
IDE(-)1	0.752835	0.909991	0.827345	0.4294
GDP(-)1	-0.979854	0.274212	-3.573349	0.0060

R-squared	0.761025	Mean dependent var	-0.123529
Adjusted R-squared	0.575156	S.D. dependent var	1.957527
S.E. of regression	1.275918	Akaike info criterion	3.630396
Sum squared resid	14.65170	Schwarz criterion	4.022497
Log likelihood	-22.85837	Hannan-Quinn criter.	3.669372
F-statistic	4.094406	Durbin-Watson stat	1.629088
Prob(F-statistic)	0.026917		

*Note: p-value san dany subsequent tests do not account for model selection.

الملحق رقم 03:نتائج اختبار منهج الحدود

ARDL Bounds Test
Date:25/05/24Time:17:15 Sample: 2000 2020Included observations: 17
Null Hypo thesis :No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	4.740402	1
Critical Value Bounds		
Significance	I0Bound	I1Bound
10%	3.02	3.51
5%	3.62	4.16
2.5%	4.18	4.79
1%	4.94	5.58

ملخص:

هدف من هذه الدراسة هو محاولة معرفة مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020، حيث أصبحت العديد من الدول سواء متقدمة أو نامية تسعى إلى تطوير آليات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، والجزائر واحدة من هاته الدول التي تحاول جاهدة في السعي لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن السياسات المعتمدة لا تكفي لجذبه، فهناك ما يعيق فعاليتها، ومن خلال تتبعنا لتطور متغيرات الدراسة، فقد توصلنا إلى أن ضعف حجم الاستثمارات في الجزائر، تؤثر في النمو الاقتصادي، وهذا من خلال نموذج (ARDL).

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي، نموذج (ARDL).

Abstract:

The aim of this study is to find out the extent of the impact of foreign direct investment on economic growth in Algeria between 2000-2020, so that many countries, whether developed or developing, are seeking to develop mechanisms to attract foreign direct investment, and Algeria is one of the countries that seek to attract foreign direct investment, but the policies adopted It is not enough to attract it, as there is something that hinders its effectiveness, and by tracking the development of each of the study variables, we have concluded that the volume of investments in Algeria is double, but it affects economic growth and this is through the ARDL model.

Keywords: FDI, economic growth, ARDL model

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماسترل.م.د تخصص مالية وتجارة دولية
الموسومة بـ:

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

إعداد الطالبان:
- حـوباد ســـــفيان
- بهلول عبد الصمد

إشراف الأستاذ:
♦ الدكتور: خراز لخضر

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ الدكتور:..... مغنية هواري .....رئيساً
الأستاذ الدكتور:..... خراز لخضر ..... مشرفا
الأستاذ الدكتور:..... بوعلي هشام ..... ممتحنا

السنة الجامعية: 2023-2024

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:

" من صنع إليكم معروفا فكافئوه ، فإن لم تجدوا ما تكافئونه فادعوا له

حتى تروا أنكم قد كافأتموه" رواه أبو داود.

بعد حمد الله على توفيقه لنا لإنجازنا هذا العمل

ليقودنا شرف الوفاء والاعتراف بجميل النبل بعد أن ختمنا مذكرتنا بتوفيق

من الرحمن.

تتسابق الكلمات وتتزاحم العباراتللتنظيم عقد الشكر والتقدير إلى

الدكتور الفاضل المشرف "خراز لخضر" عرفانا منا

بجهوده المتواصلة، نصحاً وتوجيهاً.

فله منا جزيل الشكر راجيين من المولى عز وجل أن يحفظه لأهله ويحفظ أهله

له.

كما يشرفنا أن نتقدم بجزيل الشكر إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية

والتجارية وعلوم التسيير وخاصة أساتذة قسم العلو م الاقتصادية.

و إلى من ساعدونا من بعيد أو قريب.

نتقدم بجزيل الشكر إلى أساتذتنا الكرام و إلى كل من ساهم في تعليمنا

وساعدنا من بعيد أو من قريب بكلمة أو بدعوة صالحة.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى اللجنة المناقشة.

الإهداء

الحمد الله الذي مهما حمدناه فلن نستوفي حمده، والصلاة والسلام على

الصادق الأمين محمد عليه أفضل الصلوات وأزكى التسليم.

اهدي هدا العمل إلى:

ينبوع العطاء الذي زرع في نفسي الطموح والمثابرة والدي العزيز أطال الله

في عمره.

و إلى نبع الحنان التي علمتني الاحترام والطاعة أمي الغالية حفظها الله لي

ورعاها.

إلى كل الأصدقاء والأحباب وخاصة صديق دربي ورفيقي في إعداد هذا

البحث أخي "عبدالصمد".

سفيان

الإهداء

الحمد لله الذي ما نجنا وما علونا ولا توفقنا إلا برضاه

الحمد لله الذي ما اجتزنا دربا ولا تخطينا جهدا إلا بفضله وإليه ينسب الفضل

والكمال والإكمال .

"وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين"

إلى صاحب السيرة العطرة والفكر المستنير فلقد كان له الفضل الأول في

بلوغي التعليم العالي أبي الغالي حفظه الله لي.

إلى من وضعتني على طريق الحياة وجعلتني رابط الجأش وراعتني حتى

صرت كبيرا حبيبتي الغالية أمي أطال الله في عمرها.

إلى أخواتي وإخوتي من كان لهم بالغ الأثر من العقبات والصعاب

إلى جميع أساتذتي الكرام ممن لم يتوانوا في مد يد العون لي

عبدالصمد

شكر وتقدير
شكر وعرفان
إهداء
فهرس المحتويات
فهرس الأشكال والجداول
مقدمة.....أ

الفصل الأول: مدخل إلى الاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد: 11
المبحث الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر.....12
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر 12
1/- تعريف الاستثمار:.....12
2/- تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر: 13
المطلب الثاني: نشأة الاستثمار الأجنبي المباشر 16
المطلب الثالث: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر.....18
المبحث الثاني: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر وأنواعه وأشكاله 20
المطلب الأول: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر.....20
المطلب الثاني: أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر 21
1/- الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الثروات الطبيعية: 21
2/- الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الأسواق:.....21
3/- الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الكفاءة في الأداء: 22
4/- الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن أصول إستراتيجية: 22
المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.....23
1/- الاستثمار المشترك:.....23
2/- الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي: 24
المبحث الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ونظرياته ومزاياه وعيوبه.....25
المطلب الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر 25
1/- المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر: 25
2/- المحددات السياسية والقانونية للاستثمار الأجنبي المباشر:.....27
المطلب الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر 28

1/- النظرية التقليدية المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر:.....28
2/- النظرية الحديثة المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر: 29
المطلب الثالث: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر.....32
1/- مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر: 32
2/- عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر: 33
خلاصة الفصل:.....35

الفصل الثاني: مدخل إلى النمو الاقتصادي

تمهيد: 37
المبحث الأول: مفهوم النمو الاقتصادي وأنواعه وأهم خصائص 38
المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي 38
المطلب الثاني: أنواع النمو الاقتصادي:.....40
1/- حسب درجة التخطيط من عدمه: 40
2/- حسب درجة حدة النمو: 41
المطلب الثالث: خصائص النمو الاقتصادي 42
المبحث الثاني: عناصر النمو الاقتصادي وعوامله ومعاييره 42
المطلب الأول: عناصر النمو الاقتصادي 42
1/- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني 42
2/- تحقيق زيادة حقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي: 43
3/- تحقيق زيادة مستمرة ومستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي: 44
المطلب الثاني: عوامل النمو الاقتصادي 44
1/- نوعية اليد العاملة: 44
2/- رأس المال: 44
3/- التقدم التقني والإبداع: 45
المطلب الثالث: معايير النمو الاقتصادي 48
1/- معيار الدخل:.....48
2/- المعايير الاجتماعية: 50
3/- المعايير الهيكلية: 52
المبحث الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي وصعوبة قياسه ومعوقاته 53

المطلب الأول: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي 53
1/- علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بنقل التكنولوجي: 53
2/- العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والعمالة: 54
3/- العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات: 56
المطلب الثاني: صعوبات قياس النمو الاقتصادي 57
1/- إشكالية دمج السلع غير المسوقة: 57
2/- إشكالية تقييم الترفيه: 58
3/- إشكالية الانتقال من الناتج الاسمي إلى الناتج الحقيقي: 58
المطلب الثالث: معوقات النمو الاقتصادي 59
1/- النمو الديموغرافي: 59
2/- مشكلة تكوين رأس المال: 59
3/- التخلف التكنولوجي: 59
4/- ضعف المستوى التعليمي: 60
5/- ضعف الخدمات الصحية وانتشار الأمراض: 60
6/- الفساد الإداري والمالي: 60
خلاصة الفصل: 61

الفصل الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020 دراسة قياسية

تمهيد: 63
المبحث الأول: واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020. 64
المطلب الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 64
المطلب الثاني: توزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000-2020) 66
المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة 2000-2020 68
المطلب الرابع: واقع النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020.....69
المبحث الثاني: دراسة قياسية لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي 71
المطلب الأول: توصيف البيانات ومنهجية الدراسة: 71
1/- توصيف البيانات: 71
2/- منهجية الدراسة.....72

المطلب الثاني: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية 72
1/- اختبار د فيلبس وبرون (Philips * perron):..... 72
2/- تقديم نموذج ARDL: 73
3/- اختبار التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL):..... 73
المطلب الثالث: نتائج اختبارات الدراسة..... 74
1/- نتائج اختبار منهج الحدود: 74
2/- نتائج تقدير نموذج الخطأ غير المقيد ($UECM$) 76
3/- تشخيص البواقي:..... 78
4/- تقدير معلمات الأجلين المدى القصير والمدى الطويل:..... 81
خلاصة الفصل:..... 83
خاتمة:..... 85
الملاحق 97
قائمة المصادر والمراجع..... 89

1/- قائمة الأشكال

الشكل رقم 01: المنافع المتبادلة بين المستثمر الأجنبي والدول المضيفة.....30
الشكل رقم 02: يوضح إمكانية إنتاج الدولة 46
الشكل رقم 03: العرض الكلي 47
الشكل رقم 04: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر (2000-2020) 65
الشكل رقم 05: تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020. 70
الشكل رقم 06: اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي إحصائية (Jarque Bera).....78
الشكل رقم 07: نتائج اختبار المجموع التراكمي المعاودة للبواقي (CUSUM) 80
الشكل رقم 08: نتائج اختبار المجموع التراكمي المعاودة لمربعات البواقي (CUSUM of Squares) 80

2/- قائمة الجداول

الجدول رقم 01: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر (2000-2020) 65
مليون دولار 65
الجدول رقم 02: أهم القطاعات المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020).....66
الجدول رقم 03: أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020) 68
الجدول رقم 04: تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020.....69
الجدول رقم 05: توصيف بيانات الدراسة 71
الجدول رقم 06: نتائج اختبار جذر الوحدة بطريقة (PP) 72
الجدول رقم 07: نتائج اختبار منهج الحدود 76
الجدول رقم 08: نموذج (ARDL) وفق فترات الإبطاء المثلى.....77
الجدول رقم 09: اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء 79
الجدول رقم 10: اختبار اختلاف التباين 79
الجدول رقم 11: العلاقة القصيرة الأجل 81
الجدول رقم 12: العلاقة طويلة الأجل 82

مقدمة

يعتبر الاستثمار من أهم الموضوعات والأشد إغراءا وجذبا وخاصة في ظل الظروف الواهنة في نظر المعنيين بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية... إلخ، كما أن التفاوت الموجود بين الدول السائرة في إطار النمو والدول المتقدمة قد ازداد عمقا وحدة منذ الثمانينات، وخاصة في السنوات الأخير في ظل توجد تكتلات اقتصادية جديدة تحاول السيطرة على الاقتصاد العالمي مما جلب عدة صراعات طبقية في كثير من تلك الدول المتخلفة، مما أثر سلبيا على الاختلالات الهيكلية الاقتصادية مثل البطالة، ميزان المدفوعات والمديونية، وغيرها.

بحيث أدى ذلك إلى جعل هذه الدول تغير من مسارها الاقتصادي المتبع وتطبيق عدة إجراءات فورية والتي من بينها وأهمها تحرير التجارة الخارجية، ودخول الشريك الأجنبي مع طرح فكرة الخوصصة وتحرير الأسعار هدفه تشجيع وتعميم مفهوم الاستثمار الأجنبي وتوفير كل الظروف لاستقطابه، والبحث عن الشراكة الدولية قوية تسمح لها بجلب العملة الصعبة والنهوض باقتصاد جديد يواكب التطورات التكنولوجيا الحديثة.

وإذا ما أردنا الحديث عن الاستثمار سواء كان استثمار محلي أو أجنبي، فلا بد لنا أن نفهم جوهر هذا النظام الدولي الجديد والآليات التي تتحكم فيه، وحتى المجتمعات لا تستطيع الصمود في ظل وجود القدرة على المنافسة ما لم تطبق عناصر الحضارة الجديدة من أجل سلوك الطريق الصحيح التي يتلاءم مع تطورات هذا العصر بنجاح، وحتى متغيرات العالم العاصفة والحادة، وما تمثله من تهديد اقتصادي مباشر للدول وطموحاتها التنموية وأوضاعها المستقبلية على خريطة القوة الاقتصادية العالمية.

وبالرغم من كل الأسباب التي أدت إلى البحث عن الشريك الأجنبي إلا أن هناك جدل قائم بين مؤيد ومعارض للاستثمار الأجنبي مما ينجر عنه خوصصة المؤسسات العمومية.

والجزائر كغيرها من الدول النامية عرفت عدة تقلبات واضطرابات اقتصادية حادة ترجع إلى ظروف داخلية وخارجية أبرزها المديونية التي تعتبر من أهم مشاكل التبعية، مما دفع بالحكومة الجزائرية إلى البحث عن حلول قد تكون ايجابية وسلبية في نفس الوقت.

وتماشيا مع هذه التحولات الكبرى تبنت سياسة الانفتاح نحو الخارج وتعديل قوانين سابقة تخص تشجيع الاستثمار أهمها المرسوم التشريعي رقم: 93-12 المؤرخ في: 1993/10/05 والمتعلق بترقية الاستثمارات ووضع جملة الإجراءات التحفيزية ومنح التسهيلات اللازمة لذلك.

ويعتبر النمو الاقتصادي أحد الأهداف السامية التي تسعى من أجلها كل دول العالم إلى تحقيقها، مهما كانت مستواها سواء متقدمة أو متخلفة، ويتصف النمو الاقتصادي بكونه حصيلة عملية معقدة ومتشابكة وخلاصة للجهود المبذولة في المجتمع، وهذا ما جعل الأدبيات الاقتصادية تعكف على دراسة وتحليل العديد من النماذج الاقتصادية على المستوى النظري والتطبيقي بغية تحديد العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي، والوصول إلى صياغة نماذج ذات قدرة تفسيرية لطبيعة، واتجاه العلاقة بين النمو الاقتصادي والمتغيرات الأخرى.

وبما أن معدل النمو الاقتصادي في الجزائر لم يحقق المستويات ودرجة الكفاءة المطلوبة، ذلك لأنه لازال يعاني من التأرجح والتذبذب بفعل العديد من المتغيرات الداخلية والخارجية، وفي ظل ما يعانيه الدول من الحروب الأخيرة كحرب أكرانا وروسيا، وما يقوم به المستعمر الغاشم الإسرائيلي على قطاع غزة، من إبادة جماعية وتجويع، بالمقابل ما يقوم به اليمنيون في البحر الأحمر غير الكثير من المعطيات في العلاقات الدولية الاقتصادية، وهذا ما جعل الجزائر تبحث عن حلفاء اقتصاديون جدد من أجل إنعاش الاقتصاد الدولي والرفع من المستوى المعيشي.

وانطلاقا من العرض السابق، تظهر لنا **إشكالية هذا البحث** والتي تمكن صياغتها في شكل التساؤل التالي:

1/- الإشكالية الرئيسية:

♦ **إلى أي مدى يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر؟**

2/- الأسئلة الفرعية:

لإبراز ملامح المشكلة بصورة أوضح يمكننا طرح بعض الأسئلة الفرعية وهي كالتالي:

- إذا كانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة من السمات البارزة والأكثر انتشارا في الدول النامية، فما المقصود بها؟

- ما هي الأشكال والسياسات المختلفة لها؟ وما هي عوامل (محددات) لاستقطابها؟

- ما مدى انعكاسات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الدول المضيفة والدول المستثمرة وعلى الاقتصاد العالمي؟

- مادامت الاستثمارات الأجنبية وخاصة المباشرة إحدى السمات الهامة للسياسات الاقتصادية للعديد من الدول، فما هو واقع على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

- وما هي المحددات التي تحكم استقطاب الاستثمار الأجنبي في الجزائر؟

3/- الفرضية العامة:

- يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي.

4/- الفرضيات الفرعية الدراسة:

انطلاقا من الإشكالية المطروحة، وقصد تسهيل الإجابة على الأسئلة المطروحة ارتأينا طرح الفرضيات التالية التي تكون منطلقا لدراستنا:

- يعتبر المناخ الاستثماري الجزائري من بين المحفزات على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر يتطلب وجود هياكل وتنظيمات مستحدثة بالإضافة إلى ترقية وتأهيل المؤسسات المحلية؟

- استقدام الاستثمار الأجنبي المباشر مرتبط بتسهيل الإجراءات القانونية والإدارية وبعوامل الاستقرار النقدي والاقتصادي والسياسي.

- إن الاستثمار الأجنبي وسيلة من وسائل تحقيق المصالح المشتركة بين الدول النامية والدول المتقدمة.

- تأثيرات ونتائج الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المضيفة هي إيجابية من الناحية النظرية وسلبية من الناحية الواقعية.

5/- أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذا البحث خاصة عندما نعرف أنه لا يمكن لأهداف التنمية الاقتصادية أن تكون ذات دلالة ما لم توفر لها الوسائل والأدوات اللازمة لتحقيقها، وبالرغم من تفاوت هذه الوسائل والأهداف في أهميتها يبقى الاستثمار الأجنبي المباشر هو الأداة والوسيلة الأساسية في كل عملية تنمية وانعكاسها على هيكلة الاقتصاد الوطني.

كما أن الجزائر قامت بإرساء حزمة من القوانين والتشريعات المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك إنشاء عديد الهيئات والمؤسسات التي تسهر على تقديم الدعم والمساندة للمستثمرين الأجانب لتوفير المناخ الاستثماري الملائم، وهذا من أجل مواكبة التطورات الاقتصادية على الصعيد الدولي وإدراكا للدور الهام الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز عجلة الاقتصاد والتنمية في أي دولة كانت.

6/- أهداف البحث:

بناء على إشكالية البحث وفرضياته فإن هذه الدراسة ترمي إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على أهم المحددات المؤثرة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- إدراك وفهم طبيعة العلاقة التي تربط الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.
- معرفة واقع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر من حيث حجمها وتوزيعها على مختلف القطاعات وموقع الجزائر بين البلدان الشقيقة وإفريقيا من حيث استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- إلقاء الضوء على الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد أهم الأدوات الاقتصادية التي تحاول غالبية الدول وبالأخص النامية جذبه والاستفادة منه.
- إبراز المزايا التي تقدمها قوانين الاستثمار في الجزائر للمستثمر الأجنبي ومعرفة العراقيل التي تواجهه.
- دراسة أساليب جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتوطينه في الجزائر.
- رفع مستوى كفاءتنا العلمية وذلك الأساليب الحديثة وأدوات البحث العلمي.

- التعرف على بنية أهم القطاعات المستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر ومدى تأثيرها على النمو الاقتصادي في الجزائر.

- تحديد العلاقة التفاعلية بين الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير مستقل والنمو الاقتصادي كمتغير تابع ودرجة تأثيرهما على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

- تحديد أهم السياسات التي تمكن صانعي القرار من تفادي المشاكل المعرقلة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

I7- أسباب اختيار الموضوع:

توجد عدة أسباب أدت لاختيار هذا الموضوع وتتمثل فيما يلي:

– أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر المتزايدة والتي حظي بها من طرف الدول سواء كانت متقدمة أو نامية وحتى الاقتصاديين، حيث أن الدول النامية تسعى جاهدة في عدة محاولات لتوفير البيئة والمناخ الملائم لجذب واستقطاب وترقية الاستثمار الأجنبي المباشر وكذا ترقيته وتطوير اقتصادها، من أجل تدارك الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة.

– الغوص في دراسة طبيعة العلاقة النظرية والتحليلية التي تربط الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

– ومن أهم الأسباب هو مساهمتنا في إثراء الأبحاث والدراسات الأكاديمية، خاصة في الجوانب القياسية والمتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

I8- أدوات ومنهج البحث:

نظرا لأهمية هذا البحث ولطبيعة خصوصيته والمتمثلة في إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ارتأينا الاعتماد على الأدوات التالية:

- الإحصاءات المتعلقة بواقع الاقتصاد الجزائري.

- التقارير، الدوريات، المنشورات المتعلقة بموضوع البحث.

- أدوات التحليل الاقتصادي نظرا لصيغة الموضوع الكلية.

- الأدوات الإحصائية لحساب النسب ومعدلات النمو والمؤشرات الاقتصادية الأخرى.

أما من ناحية المنهج فقد تم التعامل مع عدة مناهج بطريقة متكاملة، حيث تعلق المنهج الوصفي باستعراض مناخ الاستثمار في الجزائر (محفزاته ومعوقاته...)، أما المنهج التحليلي فقد انصب على محاولة فهم وتحليل عيوب ونقاط ضعف سياسة الجزائر الرامية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا لإظهار أو استنباط نقاط ضعف الجزائر في سياستها الرامية لجذب المستثمر الأجنبي، كما اعتمدنا كذلك على المنهج التاريخي من خلال استعراض الخلفية التاريخية لمسار وتطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

9/- الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: دراسة تركي محجم الفواز

بعنوان "طبيعة العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة والنمو الاقتصادي خلال الفترة 1980-2013"، في الأردن سنة 2015.

هدفت الدراسة إلى إيجاد العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

تمثلت عينتها في الاستثمار ات الأجنبية المباشرة والتضخم، وقد استخدمت أداة تحليل التكامل المشترك.

من أهم النتائج المتوصل إليها هي:

وجود علاقة سالبة بين الاستثمار الأجنبي والتضخم وبين النمو الاقتصادي وقد بلغت قيمة، معامل تصحيح الخطأ لنموذج الدراسة (9.78%) بمعنى أن هناك ما نسبته (9.78%) من الانحرافات في التوازن على المدى الطويل يمكن تعديلها خلال فترة زمنية تساوي سنة[1].

[1]- تركي محجم الفواز، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والنمو الاقتصادي في الأردن - دراسة تحليلية للفترة 2013/1980**، مجلد المنارة للبحوث والدراسات، المجلد 21، العدد 1، الأردن، 2015.

الدراسة الثانية: دراسة Alkhasawneh

جاءت تحت عنوان "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي خلال الفرتة 1970-2010"، في قطر، سنة 2013.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد اتجاه العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر، و نسبة التدفقات إلى الناتج المحلي الإجمالي، والنمو الاقتصادي، و معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

تمثلت الدراسة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، نسبة التدفقات إلى الناتج المحلي الإجمالي واستخدمت ، أداة التكامل المشترك لـ (Johannsen)، وسببية (Granger).

من أبرز نتائجها ما يلي:

- وجود علاقة توازنية إيجابية على المدى الطويل بين المتغيرين.
- أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تتأثر بالناتج المحلي الإجمالي على المدى القصير[1].

الدراسة الثالثة: دراسة كريمة قويدري

بعنوان: "الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1991-2008". في الجزائر سنة 2010.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي.

تمثلت عينتها في الناتج محلي إجمالي واستخدمت أداة التحليل الإحصائي (tab15 Mini).

وكان من أبرز نتائجها وجود علاقة بين للاستثمار المحلي والواردات على الناتج الإجمالي في الجزائر خلال فترة 1991-2008[2].

[1]- Saar Yousef Prof Jalousie Nausicaa July 2016 Les effets , de l'investissement direct étranger sur la croissance économique : une étude standard sur les pays Strategy, and Development Rêviez Volume n ° 11 de 2016 page 145

[2]- زغدلو فريدة، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر، على النمو الاقتصادي في الجزائر 1990-2014**، قسم العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي ومالي، جامعة أبي بكر بلقاي تلمسان، 2015.

الدراسة الرابعة: دراسة رفيق نزاري

بعنوان: "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر علي النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام اختبار منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)" في الجزائر سنة 2016.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر بالاعتماد على سلسلة زمنية تشمل الفترة 1980-2012، ولتحقيق هذا الهدف، تم استخدام منهجية قياسية حديثة معروفة باسم (ARDL).

اختبار العلاقة التفاعلية بين تطور أحجام الاستثمار الأجنبي ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، لمعرفة مدى ودرجة تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

تقييم التأثيرات المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر على استقرار معدلات النمو في الجزائر.

من أبرز نتائجها أن متغير النمو الاقتصادي ارتبط بعلاقة تكاملية مشتركة مع الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، ولذلك تم تقدير العلاقة باستخدام نموذج تصحيح الخطأ يوضح معامل تصحيح الخطأ (-0.759)معانحراف (GDP) في المدى القصير في الفترة (t-1) عن قيمته التوازنية في المدى الطويل، وهي تعني الإشارة الموجبة لمعامل الاستثمار الأجنبي المباشر، أنه عند زيادته بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة معدل التغير في الناتج المحلي الخام الحقيقي بمقدار (0.05%)، يمكن تفسير ذلك من خلال ضعف التدفقات الرأسمالية الواردة إلى الجزائر خلال فترة الدراسة 1980-2012[1].

10/- خطة وهيكل البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة ومن ثم اختبار الفرضيات المطروحة، تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول، تسقهما مقدمة ملمة بالموضوع من حيث الإشكالية والفرضيات وأهداف... إلخ.

[1]- **دراسة رفيق نزاري**، "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر علي النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام اختبار منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)"، **مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 44، الجزائر، 2016**

أما الفصل الأول فكان بعنوان مدخل إلى الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال ثلاث مباحث تضمن في مجملها مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، نشأته، أهميته، خصائصه، وأنواعه وأشكاله، محدداته ونظرياته ومزاياه وعيوبه.

أما الفصل الثاني فقد كان بعنوان مدخل إلى النمو الاقتصادي وذلك من خلال ثلاث مباحث تناولت في طياتها مفهوم النمو الاقتصادي وأنواعه وأهم خصائص،عناصره وعوامله ومعاييره وعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي وصعوبة قياسه ومعوقاته.

بينما الفصل الثالث فقد كان بعنوان دور الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020 كدراسة قياسية، والذي تطرقنا فيه إلى واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020 في أربع مطالب، وكذلك دراسة قياسية لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في أربع مطالب.

لنختتم هذا البحث بخاتمة ملمة بما تحصلنا عليه من نتائج واقتراحات وتوصيات، تليها قائمة بأهم المصادر والمراجع.

الفصل الأول

مدخل إلى الاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد:

لقد نال موضوع الاستثمار الأجنبي اهتمام العديد من الدول وخاصة الدول النامية وهذا خلال مطلع القرن العشرين، وأصبح محل اهتمام كبير لما له من دور فعالة في العلاقات الاقتصادية الدولية والسياسية، وأصبح هناك البحوث كثرة في هذا الموضوع من أجل إيجاد حلول كفيلة والمرضية للطرفين (بين المستثمر الأجنبي والدول المستثمرة فيها) على حد سواء، ومواكبة العصر الجديد (العولمة) من أوسع أبوابها.

ونظرا للأهمية هذا الموضوع وهو الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد ارتأينا في هذا الفصل دراسة مختصرة له من عدة جوانب.

المبحث الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر تدفق الأموال الدولية من أهم مظاهر التي توليها الدول أهمية كبيرة في ظل التطور التكنولوجي والعولمة السريعة على وجه أوسع وأشمل، وقد أدى ذلك إلى ظهور تنافس شديد بين الدول من أجل استقطاب أكبر قدر ممكن من هذه التدفقات، والاستثمار الأجنبي المباشر هو أحد أهم أشكال دفق الأموال الدولية التي توليه الدول أهمية بالغة جدا، كما أن الاستثمار الأجنبي ما هو إلا وسيلة ذات أهمية كبيرة تساهم في تطوير عملية التنمية الاقتصادي وزيادة الدخل الوطني لأي دولة.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

إن الاستثمار بكل أنواه ما هو إلا وسيلة وأداة أساسية تحقيق التنمية الاقتصادية لأي دول كانت، وقد كان لمصطلح الاستثمار، الحظ الوفير في الدراسات والكتابات الاقتصادية عبر التاريخ الاقتصادي.

1/- تعريف الاستثمار:

إن هذا المصطلح يتميز بعدة تعريفات وذلك على حسب المحللين الاقتصاديين والباحثين والبحوث العلمية لكن سنتناول أهما وهي:

فقد عرف الاستثمار على أنه: "الإضافة إلى رصيد المجتمع من رأس المال كتشييد مباني سكنية جديدة مصانع جديدة، آلات جديدة، فضلا عن أنه إضافة إلى المخزون من المواد الأولية والسلع التامة الصنع أو نصف المصنعة، فالاستثمار الإضافات إلى المخزون، فضلا عن رأس المال الثابت"[1].

كما عرف بأنه: مجموعة أموال وحقوق ومصالح تعتبرها الدولة المستضيفة لرؤوس الأموال كذلك"[2].

ومن جهة عرف بأنه: "التضحية بأموال حالية في سبيل الحصول على أموال مستقبلية"[3].

ويعرف فهمي هيكل الاستثمار على أنه:" الإنفاق على الأصول الرأسمالية خلال فترة زمنية معينة، بمعنى الإضافة إلى أصول المؤسسة وتشمل المعدات، الآلات، ... والإصلاحات الجوهرية التي تؤدي إلى

1- بكري كامل، **مبادئ الاقتصاد**، الدار الجامعية، بيروت، 1987، ص295

2- Chritian Haberli les investissements étrangers en Afrique LGDJ Paris 1979, p 10.

3- الحناوي محمد الصالح، **أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية**، الدار الجامعية، ط2، مصر، 1997، ص02.

إطالة عمر الآلة وغيرها من الأصول أو زيادتها، وبالتالي فهو بذلك يعتبر الزيادة الصافية في رأس المال الحقيقي للمجتمع"[1].

يعرف الاستثمار على أنه: "قيام شخص طبيعي أو معنويا باستخدام خبراته أو جهوده أو أمواله في القيام بمشروعات اقتصادية سواء كان بمفرده أو بالمشاركة مع شخص طبيعي أو معنوي محلي أو أجنبي أو مع الدولة أو مع مواطنيها في إنشاء مشروع أو مشروعات مشتركة"[2].

كما يعرف من ناحية أخرى على أنه: تحويل رأس المال السائل (النقدي) إلى رأس مال ثابت عن طريق التمويل".[3]

كما عرف على أنه: كل تضحية بالموارد في الوقت الحاضر لغرض الحصول مستقبلا على نتائج أو إيرادات بأقساط جامدة عبر الوقت ولكن بمبلغ إجمالي أكبر من النفقات الأولية"[4].

ومن خلال هذه التعاريف يتبين لنا أن الاستثمار هو مجموعة التضحيات التي من شأنها زيادة الدخل وتحقيق الإضافة الفعلية إلى رأس المال الأصلي من خلال امتلاك الأصول التي تولد العوائد، نتيجة تضحية الفرد بمنفعة حالية للحصول عليها مستقبلا بشكل أكبر من خلال الحصول على تدفقات مالية مستقبلية أخذا بعين الاعتبار عنصري العائد والمخاطرة.[5]

2/- تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

فيما يخص تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر فقد تعدد تعاريف وسنتطرف لأهمها.

فقد عرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "عملية يقوم بها المستثمر المتواجد في بلد ما (البلد الأم)، حيث يستعمل أصوله في بلدان أخرى (الدول المضيفة) مع نية تسييرها"[6].

---

[1]- هيكل عبد العزيز فهمي، **موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية**، بيروت، دار النهضة العربية، ط 2، 1985، ص956

[2]- حاتم فارس الطعان، **الاستثمار أهدافه ودوافعه**، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2006، ص 5.

[3]- عمر مصطفى، جبر إسماعيل، **ضمانات الاستثمار في الفقه والإسلام وتطبيقاته المعاصرة**، دار النقاش للنشر والتوزيع، د.س.ن.د.ب.ن، ص 22 .

[4]-Boughba Abd Ellah, Analyse et évaluation de projet, Ed Berti, 1998, P07

1- صيام أحمد زكرياء، **مبادئ الاستثمار**، دار المناهج، عمان، 1997، ص19.

[6]- عبد الرحمان تومي، **واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2001/2000، ص 41.

ويكون الاستثمار الأجنبي استثمارا مباشرا إذا كان المستثمر الأجنبي يملك **10%** فيها أكثر من الأسهم العادية في حقوق التصويت داخل المؤسسة، وهذا المقياس تم اختياره لأنه يقدر على أن تلك المساهمة هي استثمارا طويل المدى يسمح لمالكه لممارسة تأثير على قرارات تسير المؤسسة[1].

وهناك من قال بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يعبر عن مساهمة رأسمال مؤسسة في مؤسسة أخرى، يتم ذلك بإنشاء فرع لها في الخارج أو الرفع من رأسمالها، أو قيام مؤسسة أجنبية رفقة شركاء أجانب، أو هو وسيلة تحويل الموارد الحقيقية ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، وخاصة عند الابتدائية عند إنشاء المؤسسة".[2]

وقد عرفه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) على أنه: "الاستثمار الذي ينطوي على العلاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين شركتين في البلد الأم وشركة أو وحدة إنتاجية في دولة أخرى لأغراض هذا التعريف تعرف الشركة الأم على أنها تلك الشركة التي تمتلك أصولا في الشركة أو و حدة إنتاجية تابعة لدولة أخرى غير الدولة ألام، وعادة ما تأخذ الملكية شكل حصة في رأس مال الشركة التابعة للدولة المستقلة للاستثمار، حيث تعتبر حصة تساوي أو تفوق 10% من الأسهم العادية أو القوة التصويتية في مجلس الإدارة للشركة المسجلة، أو يعادلها في الشركات الأخرى وهو حدا فاصلا لأغراض تعريف الاستثمار الأجنبي[3].

كما أن صندوق النقد الدولي (FMI) عرفه بأنه: "نوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتنطوي

---

[1]- يبالة فريد، **الشركات المتعددة الجنسيات (علاقات- آثار- مواقف)**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير معهد العلوم الاقتصادية، تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995، ص 122.

[2]- Raymand Bernard, économie financière International, Paris, EDPUF, 1997, P 91.

[3]- عمار زودة، **محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، فرع الإدارة المالية، جامعة قسنطينة، 2008، ص 31.

هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر الأجنبي المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة[1].

كما عرف الباحثون بأن الاستثمار الأجنبي المباشر هو: "تلك الاستثمارات التي يملكها و يديرها المستثمر الأجنبي، إما بسبب ملكيته الكاملة لها، أو ملكية لنصيب منها يكفل له حق الإدارة"[2].

عرف الاستثمار الأجنبي حسب صندوق النقد الدولي على أنه: "ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة".[3]

ويرى جيل برتان الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه:" يستلزم السيطرة (الإشراف) على المشروع بحيث يأخذ هذا الاستثمار بشكل إنشاء مؤسسة من قبل المستثمر وحده أو بالمشاركة المتساوية أو غير المتساوية، كما أنه يأخذ شكل إعادة شراء كلي أو جزئي لمشروع قائم".[4]

ويعبر الاستثمار الأجنبي المباشر حسب **(Rymand)** عن مساهمة رأسمال مؤسسة في مؤسسة أخرى، يتم ذلك بإنشاء فرع لها في الخارج أو الرفع من رأسمالها، أو قيام مؤسسة أجنبية رفقة شركاء أجانب، أو هو وسيلة تحويل الموارد الحقيقية ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، وخاصة عند الابتدائية عند إنشاء المؤسسة".[5]

---

[1]- عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 2، بن عكنون، الجزائر، 2005، ص 251.

[2]- نزيه عبد المقصود مبروك، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**، دار الفكر الجامعي، بدون طبعة، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 31.

[3]- تومي عبد الرحمان، **واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2001/2000، ص41

[4]- جيل برتان، **الاستثمار الدولي**، ترجمة: علي مقلد، عوديدات للنشر والطباعة، ط2، بيروت، 1982، ص11.

[5]- Raymand Bernard, économie financière International, Paris, EDPUF, 1997, P 91.

ويرى عبد العزيز هيكل الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "استثمار شركات مقيمة في إحدى الدول في شركات أخرى مقيمة في دول أخرى بشراء هذه الشركات، أو بإنشاء شركات جديدة وتزويدها برأس مالها الأساسي أو بزيادة رأسمال شركات موجودة أصلا، ويتضمن هذا المعنى إشراف المستثمر وتدخله في إدارة الشركات التي يستثمر فيها أمواله"[1].

وغالبا ما تفضل الحكومات هذا النوع من الاستثمار، حيث أنه يتضمن في الغالب تزويد الشركات المستثمر فيها بالمستلزمات (المدخلات) التكنولوجية.

ومن خلال ما تم تقديمه من تعاريف شاملة حول الاستثمار الأجنبي المباشر يمكننا أن نستخلص التعريف له وهو "قيام طرف أجنبي بالاستثمار في الموجودات في دول أخرى ويكون للمستثمر دور فعال في إدارة موجوداته من خلال تأسيس الشركات أو المشاركات أو الاندماج مع شركة وطنية ...الخ، أي بمعنى آخر هناك موجودات للشركة الأم في الدول المضيفة ويدخل أيضا ضمن هذا النشاط عملية الخوصصة أي شراء الأجانب لشركات أو جزء منها في الدول المضيفة".

فالاستثمار الأجنبي المباشر يكون بواسطة الشركات المتعددة الجنسيات لأنها تمتلك البنى والهياكل التي تقوم بعملية الاستثمار في الخارج، وقد يتم تمويل هذه الاستثمارات من الأموال المملوكة والأرباح المحتجزة والقروض التي تحصل عليها سواء من الشركات الأم أو المؤسسات الأجنبية والمحلية.

المطلب الثاني: نشأة الاستثمار الأجنبي المباشر

إذا ما رجعنا إلى التاريخ فإننا نجد أن الحضارات القديمة (كالحضارة المصرية الإغريقية والحضارة الإسلامية) في عدة مراحل مختلفة أنه كانت عدة نشاطات مختلفة وعلى مستوى دولي[2].

[1]- هيكل عبد العزيز فهمي، مرجع سابق، ص 246.

[2]- أبو قحف عبد السلام، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001، ص07.

فالاستثمار الأجنبي المباشر ليس وليد هذا العصر إذا ما رجعنا إلى التاريخ، فمثال ذلك شركة الهند الشرقية والتي كانت عبارة عن شركة عابرة للقوميات، والتي أجيز عقدها في لندن عام 1600م[1].

كما أن الازدهار الحقيقي للاستثمار الأجنبي المباشر يعود إلى سنة 1865م أي أثناء قيام الثورة الصناعية، حيث أنه في تلك الحقبة أقام الألماني فريدريك باير مصنعا في ولاية نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية، ومن بعده شركة –سنجر– الأمريكية التي أقامت أول مصنع في جلاسجو بأسكتلندا وذلك سنة 1867م[2].

وخلال القرن 19 م ظهرت فلسفة اقتصادية جديدة والتي دعت إلى الحرية الاقتصادية، ساعدت على تسهيل حركة رؤوس الأموال دوليا، سواء كان ذلك بين الدول القوية مع بعضها البعض أو بين هذه الدول القوية والدول المستعمرة والضعيفة، حيث أن في تلك الحقبة كانت أوربا هي المنشأ الرئيس للاستثمارات، وكان الدولة البريطانية في طليعتها، لكونها التاجر العالمي الأول ولديها شبكة عالمية من المواصلات والمصارف، وتفوقت صناعتها واحتكاراتها، وكان الجنيه الإسترليني العملة الدولية في أسواق رأس المال الرئيسة[3].

كما أن الاستثمارات البريطانية مجملها كان خاص بقطاعات التصدير، لكن الهدف الرئيسي من وراء هذا الاستثمار كان استصلاح بلدان جديدة، بحيث أن هذه الاستثمارات تمت في بلدان تلقت أفواج المهاجرين الأوربيين، والجزء الآخر انصب على البنية الأساسية من أجل استغلال الثروات الطبيعية[4].

---

[1]- هناء عبد الغفار، **الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية: الصين أنموذجا**، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص ص 23-24.

[2]- عصام عبد العزيز مصطفى، **الآثار الاقتصادية للسياسات التسويقية للشركات دولية النشاط: دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية**، أطروحة دكتوراه، جامعة حلوان، مصر، 1998، ص 6.

[3]- المسير محمد زكي، **العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الثانية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1970، ص ص 86-87.

[4]- Graham, Edward, Foreign direct investment in the world economy, staff studies of the world economic out look, IMF,sep.1995, P 123.

حيث أنه تم تطوير المواصلات بشتى أنواعها من أجل النقل لغرض التصدير والاستيراد، وقد بدأ الاستثمار الأجنبي المباشر مبكرا في مجال الاستخراج، ولاسيما البترول في بعض بلدان الشرق الأوسط[1].

وقد عملت السياسة الاقتصادية للدولالمستعمِرة جاهدة على نهب ثروات الدول المستعمرة وتفقيرها وحرمانها من امتلاك أسباب وعوامل النهوض والانطلاق من جديد وأهمها العلم، وهذا الوضع أنتج دول قوية تمتلك عوامل زيادة القوة، ودول ضعيفة ومستعمرة.

وقد هذا تزامنا مع قيام الثور الصناعية في أوربا، والذي سهل عملية نهب ثروة الدولة المستعمرة واستغلالها، حيث عملت الدول المستعمرة على إقامة مؤسسات ومشاريع في مستعمراتها بهدف استغلال الموارد الطبيعية والأولية وتلبية حاجة صناعاتها في بلدانها وهو ما نسميه حاليا بالاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الثالث: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمارات الأجنبية مباشرة أهمية بالغة في سواء على المستثمر الأجنبي أو على البلد المضيف ومن أهمها ما يلي:

الاستثمارات الأجنبية المباشرة تساهم وتسهل حركة رؤوس الأموال التي تستثمر في شتى القطاعات سواء كانت صناعية، أو إنتاجية وفي البلدان المضيفة، وهذا ما يقلص من حجم التمويلات المحلية الناتجة عن انخفاض المدخرات المحلية[2].

تساهم وتساعد الاستثمارات في فتح أسواق جديدة للتصدير.

تساعد في زيادة الإرادات للدولة في عدة أشكال منها الرسوم وضرائب والتي تفرض على المشاريع المستثمرة عند القيام بعملية الإنتاج والتسويق والتصدير، وهذا ما يساعد على التخفيف من عجز ميزانية الدول النامية.

---

[1]- برتال جيل، **الاستثمار الدولي**، ترجمة: علي مقلد، علي زيعور، منشورات عويدات، ط2، بيروت، 1982، ص 15-19.

[2]- بلعيد بلعوج، **الآثار المترتبة على الاستثمار الأجنبي على الشركة متعددة الجنسيات في ظل العولمة**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثالث، جامعة محمد خيضر، بسكرة، أكتوبر 2002، ص ص 62-63.

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم الوسائل التي تمد الدول بالموارد المالية من أجل تلبية رغباتها في تنفيذ مخططاتها التنموية، وأداة فاعلة في جعل الدول المضيفة أكثر تطلعا لأهدافها الإستراتيجية.

إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعد حلا للعديد من الظواهر المتمثلة في هجرة الأدمغة، البطالة عن طريق تحقيق وفرات اقتصادية للعمال تتمثل أساسا في ارتفاع أجورهم وزيادة قدراتهم الإنتاجية.

الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعتبر مصدر جيد للحصول على العملات أو رؤوس الأموال الأجنبية، التي تمثل محور أساسيا لأي برنامج تنموي في الدول النامية[1].

تساعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تدريب واستغلال الموارد البشرية وليس فقط في خلق فرص جديدة للعمل.

يخفف الاستثمار الأجنبي المباشر من حدة التضخم الذي تعاني منه الدول النامية، وهذا بتوفير السلع والخدمات المنتجة وطنيا وبأسعار معقولة كانت في السابق غير متوفرة وتستورد بأسعار مرتفعة.

تعتبر مصدر فعالا لنقل التقنيات التكنولوجية الحديثة والمتطورة إلى الدول المضيفة، وهذا نظرا لما لها من قدرة على التحكم في التكنولوجيا العالية التي تعجز الدول النامية عن مسايرتها، نظرا لما تطلبه من موارد مالية ضخمة[2].

[1]- عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 99.

[2]- نفس المرجع، ص 100.

المبحث الثاني: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر وأنواعه وأشكاله

المطلب الأول: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

- إن الاستثمار الأجنبي المباشر في طبيعته استثمار منتج، ما يعني استغلال محكم وأمثل في استعمال الموارد، كما أن المستثمرين الأجنبيين لا يخاطرون بتقديم أموالهم في أي دول يريدون الاستثمار فيها إلا بعد إجراء دراسات معمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع، ودراسة كافة بدائله التكتيكية والفنية المتاحة، وحتى مخاطر سواء على المدى القريب أو البعيد.[1]

- كذلك من أهم خصائصه أنه يساهم عمليات التنمية الاقتصادية زيادة الدخل، والرفع من المستوى المعيشي، وذلك من خلال الوفرات الاقتصادية والمنافع الاجتماعية التي تحقق نتيجة لتواجده.

- وهو يعتبر من أهم الوسائل التي تساهم في خفض مستوى البطالة لما يوفره من مناصب عمل، وكذا توسيع نطاق السوق المحلية ومن جهة أخرى يساهم في نقل التكنولوجيا إلى البلد المضيف[2].

- إن الاستثمار الأجنبي يدعم مبادلات التجارة الخارجية، من خلال اتجاهه للاستثمار في صناعات التصدير، خاصة في تلك التي يتمتع فيها البلد المضيف بميزة نسبية مقارنة ببلد المنشأ[3].

- يتصف الاستثمار الأجنبي المباشر بالتغير، حيث يتميز بتحركاته جريا وراء الربح والفائدة وبذلك فهو ينتقل إلى الأماكن التي توفر له أعلى الأرباح، أين توجد التسهيلات والإعفاءات واليد العاملة الرخيصة.

- يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن كل من القروض التجارية والمساعدات الإنمائية الرسمية (التي أصبحت شديدة المشروطية) في أن تحويل الأرباح المترتبة عليه يرتبط بمدى النجاح الذي تحققه

---

[1]- دراز حامد عبد المجيد، **السياسات المالية، الإسكندرية**، الدار الجامعية، 2003/2002، ص214.

2- د.قدي عبد المجيد، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص ص 253 - 254.

[3]- الموسوي ضياء مجيد، **العولمة واقتصاد السوق الحرة، الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 129.

المشروعات المحولة عن طريق هذا الاستثمار، بينما لا يوجد أي ارتباط بين خدمة الديون ومدى نجاح المشروعات التي تستخدم فيه[1].

- يتجه الاستثمار المباشر إلى الدولة المضيفة التي يحقق فيها أكبر عائد صافي بعد طرح أو خصم المخاطر والتكاليف، وبذلك فهو يتجه بكثرة إلى الدول ذات مناخ الاستثمار الملائم والمناسب.

المطلب الثاني: أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر

الاستثمار الأجنبي المباشر له عدة أنواع وذلك حسب الهدف والغاية منه و التي يرغب المستثمر الأجنبي في تحقيقها وسنتطرق إلى هذه الأنواع فيما يلي:

1/- الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الثروات الطبيعية:

يعتبر هذا النوع من أنواع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأكثر انتشارا وخاصة في الدول النامية منها، لأن جل الدول تسعى جاهدة للاستفادة من الموارد الطبيعية وخاصة الخامة منها، كما هو الشأن في القارة السمراء، حيث أصبح تدفق الدول الغربية عليها لما لها من أهمية ولما تحتويه أراضيها من مواد خام مثل الذهب والماس والبترول والغاز.... إلخ، وأصبحت هناك عدة مصانع كبرى خاصة بالصناعات الاستخراجية، وهذا النوع يشجع زيادة الصادرات من المواد الأولية وزيادة الواردات من السلع الرأسمالية ومدخلات الإنتاج الوسيطة والمواد الاستهلاكية[2].

2/- الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الأسواق:

خلال السنوات الستينيات والسبعينيات فقد ساد هذا النوع من الاستثمار في قطاع خاصة في القطاعات الصناعية التحويلية وبالضبط في الدول النامية، كما أن هذا النوع من الاستثمارات جاء من أجل أن يعوض التصدير من البلد المصدر للاستثمار ووجوده في البلد المضيف بسبب القيود المفروضة على الواردات.

---

[1]- المهران حسن، **الاستثمار الأجنبي المباشر وإمكانات تطويره في ضوء التطورات المحلية والإقليمية والدولية**، في المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، القاهرة، معهد التخطيط القومي، المجلد الثامن، العدد الأول، 2000، ص07.

[2]- سعد محمود الكواز، عمر غازي العبادي، **مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة لعينة من الدول العربية**، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع (إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة)، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان، الأردن، 2007، ص 4.

كما أن السبب الذي جاء من أجله هذا الاستثمار هو ارتفاع تكلفة النقل في البلد المضيف، وهذا ما يجعل الاستثمار فيه أكثر جدوى من التصدير إليه، ولا يؤثر هذا النوع من الاستثمار على الإنتاج لأنه لا يحل محل الصادرات، وإنما له آثار ايجابية على الاستهلاك وآثار ايجابية غير مباشرة على التجارة، فهو يسهم في ارتفاع معدلات النمو في البلد المضيف للاستثمار عن طريق زيادة رصيد رأس المال فيه، وله آثار توسعية على التجارة في مجالي الإنتاج والاستهلاك، وذلك بزيادة صادرات البلد المضيف وزيادة وارداته من مدخلات الإنتاج والسلع الواردة إليه من الدول المصدرة للاستثمار.

3/- الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الكفاءة في الأداء:

يظهر هذا الاستثمار عندما تقوم الشركات الأجنبية المستثمرة على هدف التركيز على الربحية فقط في البلد المستثمر فيه، لأن ارتفاع مستويات الأجور في الدول الصناعية مثل (فرنسا، أمريكا، بريطانيا... إلخ) إلى الاستثمار في عديد من الدول النامية، لكن هذا النوع من الاستثمار له أثار توسعية على تجارة البلد المضيف، مما يؤدي إلى تنويع صادراتها فضلا عن آثاره التوسعية على الاستهلاك عن طريق استيراد العديد من مدخلات الإنتاج.

4/- الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن أصول إستراتيجية:

يكون هذا الاستثمار عندما تقوم الشركات بالاستثمار في مجال البحوث العلمية والتطوير في إحدى الدول النامية أو المتقدمة وهذا من أجل تعظيم الربحية، ويعد هذا النوع من الاستثمار ذا أثر توسعي على التجارة من جانبي الإنتاج والاستهلاك، كما أنه يعتبر بمثابة لتصدير العمالة الماهرة من الدول النامية ويزيد من صادرات الخدمات والمعدات من البلد المصدر للاستثمار[1].

[1]- سعد محمود الكواز، عمر غازي العبادي، **مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة لعينة من الدول العربية**، مرجع سابق، ص5.

المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكننا تقسيم الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى استثمارات مشتركة، أو استثمارات مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي.

1/- الاستثمار المشترك:

المقصود به أن يكون الاستثمار مشروع يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، كما أن المشركة في هذا الشكل لا تقتصر على حصة رأس المال فقط، بل تمتد أيضا إلى إدارة المشروع، وهنا يمكنان القول أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي عل عدة جوانب منها:

- يجب أن يكون هذه الاتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين، (طرف وطني وآخر أجنبي) من أجل ممارسة نشاط إنتاجي داخل حدود دولة الطرف المضيف.
- كما يمكن للطرف الوطني أن يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص[1].
- يستطيع أحد المستثمرين الأجانب أن يقوم بشراء حصة في شركة استثمار مشترك[2].
- إن المشاركة في الاستثمار ليس بالضرورة تقديم حصة في رأس المال فقط، كما أنها يمكن أن تكون تقديم الخبرة، أو العمل أو التكنولوجيا بصفة عامة.

وما نلاحظه في الدول النامية خصوصا في ظل التطورات التكنولوجية الحدية، فإن هذه الدول قد لجأت إلى إنشاء هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، نظرا لكونه وسيلة مراقبة على المؤسسة متعددة الجنسيات التي تعمل في إقليمها، كما أن الدول الاشتراكية سابقا كانت تسمح بشكل وحيد من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر بمساهمة أجنبية لا تتعدى 49% من قيمة المشروع[3].

---

[1]- ماجد أحمد عطا الله، **إدارة الاستثمار**، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2018، ص 101.

[2]- عبد السلام أبو قحف، **السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989، ص ص 34-35.

[3]- فارس فضيل، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 1998، ص75.

2/- الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:

هذا النوع من الاستثمارات هو الأكثر تفضيلا من طرف الشركات متعددة الجنسيات، وتجدر الإشارة هنا إلى أن اكتساب الحيازة لا يتحقق إلا بعد الوصول إلى حد حق المراقبة[1].

لكن هذا التفضيل لهذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة يقابله في الواقع تردد وأحيانا رفض تام من طرف الدول النامية المضيفة، لأنها لا تقبل بالترخيص الكامل لملكية المشروع الاستثماري، بسبب خوفها من التبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من آثار سياسية على الصعيدين المحلي و الدولي، إلى جانب الحذر من احتمالات الوقوع في حالة احتكار الشركات متعددة الجنسيات لأسواقها[2].

لكن هناك بعض الدول النامية في شرق آسيا، وأمريكا اللاتينية، وحتى في إفريقيا تمنح فرصا للشركات متعددة الجنسيات بالتملك المطلق للمشروع الاستثماري، كوسيلة تمكنها من جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الكثير من مجالات النشاط الاقتصادي[3].

إن حالة التردد والخوف لدى الدول النامية الأخرى لم تؤيد لحد الآن بدلائل علمية وعملية بشأن الآثار السياسية والاقتصادية السلبية الناجمة عن ترخيص الملكية المطلقة المتعلقة بالمشروع الاستثماري للشركات متعددة الجنسيات، وإنما درجة تحكم الدولة المضيفة في وضع عدد من الضوابط والنظم والتوجيه الجيد للاستثمارات الأجنبية مهما كان نوعها، هو الذي بإمكانه التخفيف من حدة الآثار السلبية، بالإضافة إلى تعظيم العوائد المتوقعة لهذه الدول من وراء الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

---

[1]- عبد السلام أبو قحف، **السياسات و الأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية**، مرجع سابق، ص 35.

[2]- موسى سعيد مطر وآخرون، **التمويل الدولي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2008، ص 33.

[3]- رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي وآخرون، **التمويل الدولي**، دار الراية، عمان، الأردن، 2012، ص152.

المبحث الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ونظرياته ومزاياه وعيوبه

في هذا المبحث سنحاول أن نعالج الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال التطرق إلى محدداته، وأهم النظريات المفسرة له، وما له من عيوب ومزايا.

المطلب الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

من البديهي أن أي طلب كان لمستثمر أجنبي في بلد مضيف يتحدد بمجموعة من العوامل الاقتصادي وأخرى سياسية أو قانونية وحتى عوامل اجتماعية مما تشكل هذه العوامل ما يسمى بالمناخ الاستثماري، وهذه العوامل لها دور كبير ومتميز إذ أنها متكاملة ومشتبكة فيما بينها، وهذا ما يعب علينا حصرها وحتى قياس بعضها أحيانا، لأن بعض هذه العوامل يرتبط بسلوك المستثمر في حد ذاته، فقد تحكمه دوافع مختلفة تكون سياسية، أو اجتماعية أو حضارية، وبعضها يرتبط بمزايا الدولة المضيفة، أو بما تتمتع به من مناخ استثماري مما يجعلها دولة قادرة على اجتذاب الأموال الأجنبية أو طردها، ومن بين المحددات الرئيسية للاستثمار المباشر نذكر ما يلي:

1/- المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر:

إن هذا النوع من المحددات له دورا كبيرا في توجيه الاستثمارات واستفادة الدول المضيفة منه وأهم محدداته ما يلي[1]:

أ/- درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي: إن الاستثمار الأجنبي المباشر كغيره من الاستثمارات الأجنبية فهو يبحث عن أشكال الخروج والتوجه للاقتصاديات المفتوحة، واتجاه الاقتصاد للتعامل مع العالم الخارجي، بمعنى التحرر من قيود الحركة التبادلية التجاري أو عناصر الإنتاج، وهذا ما يضمن حسن الكفاءة الاقتصادية في توجيهها، وعدم وجود أية اختلالات في هذه الأسواق (عناصر الإنتاج)، وبما أن المستثمر الأجنبي يسعى لتحقيق أفضل ربحية ممكنة فإنه يهتم بالكفاءة الاقتصادية وبعيدا عن فرض القيود[2].

---

[1]- نزيهة عبد المقصود، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007، ص87

[2]- فريد النجار، **الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 23

ب/- القوة التنافسية للاقتصاد القومي: مما يميز الاستثمار الأجنبي المباشر كغيره من الاستثمارات هو الصيغة التنافسية وخاصة في ظل الاقتصاد القومي، والذي يعتبر أحد المحددات الرئيسية في جذب الاستثمارات الأجنبية، لأنه كلما تحسن المركز التنافسي للاقتصاد القومي، كان ذلك مدعاة للمزيد من الاستثمارات الأجنبية والعكس صحيح[1].

ج/- القدرة على الإدارة الاقتصادية: يعتبر وجود وبقاء الاستثمارات واستمراره للمدى الطويل، مرهون بطريقة تسيير إدارة الاقتصاد والقدرة على مواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة، ونجاح ذلك نراه من خلال عدة مؤشرات أهمها:

- قيمة الاحتياطيات ومعدلات التغير به.
- نسبة الدين الخارجي وخدمته إلى الناتج القومي.
- عدد شهور تغطية الواردات.
- شروط التجارة وقوة اتجاهاتها[2].

د/- السياسات المختلفة لمعالجة هذه الاستثمارات: لكي يكون استقطاب وجدب للاستثمارات الأجنبية المباشرة، يجب أن تكون هناك منافسة على منح التسهيلات المختلفة، وعلى العكس فإن التعقيدات والقيود المختلفة قد تكون سببا في هروبه من دولة أخرى ومن هذه السياسات[3]:

- الإعفاءات الضريبية.
- القيود على التحويلات والأرباح والفوائد.
- الامتيازات المختلفة لتشجيع الاستثمار الخاص.

هـ/- السياسات الاقتصادية الكمية: إن هذا السياسيات الاقتصادية كلما كانت متحررة ومرنة وواضحة ومستقرة غير متضاربة في الأهداف، وتتسم بالكفاءة والفعالية، مواكبة لكل التغيرات

[1]- فليح حسن خلق، **التمويل الدولي**، مؤسسة الوراق، عمان، 2019، ص 101.

[2]- Josette peyrard, Gestion financière internationale, Se édition, Librairie, Paris, 1992, p190.

[3]- عبد السلام أبو قحف اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مرجع سابق، ص 323

والتحولات الاقتصادية سواء ذلك على مستوى الاقتصاد الوطني أو على مستوى التحولات العالمية، كلما زادت في مجملها إلى جذبة الاستثمار الأجنبي المباشر[1].

2/- المحددات السياسية والقانونية للاستثمار الأجنبي المباشر:

أ/- المحددات السياسة: ما يؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر هو الاستقرار السياسي للبلد المضيف، وهي منت العوامل التي تستطيع أن توجه الاستثمار إلى بلد دون أخر، وتتكون البيئة السياسة من الاستقرار السياسي المحلي، المخاطر الإقليمية، العلاقات الدولية[2].

ب/- المحددات القانونية: تتعلق المحددات القانونية بدرجة استقرار التشريعات الحاكمة لهذا النوع من الاستثمار في الدول المضيفة، والتي توضح مدى الترحيب بالاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الحوافز المقدمة، ومدى التسهيلات في إجراءات الاستثمار والخدمات المقدمة له، كذلك مدى قدرة التشريعات الحاكمة على القضاء على الاحتكارات القائمة خاصة فيما يتعلق بملكية الدولة سواء كانت بالنسبة للمشروعات أو البنوك ، إضافة إلى مدى تعددية التشريعات المنظمة للاستثمار، والتي تنعكس على درجة شفافية ووضوح تلك التشريعات أمام المستثمرين فضلا عن مدى وجود القوانين المتعلقة بحقوق الملكية، والقوانين التنظيم المنافسة وتمنع الاحتكار.

كذلك الطريقة التي يتم بها تطبيق القوانين التي تحكم الاستثمارات الأجنبية، ودرجة الكفاءة (أو التأخير والتعقيد) في التطبيق، وكيفية حل المنازعات التي يمكن أن تنشأ بين المستثمرين والجهات الحكومية، ذلك أن من أكثر الأشياء التي تجعل المستثمر يحجم عن استثمار أمواله في دولة ما، عدم توافر حماية كافية في القانون أو الواقع لحقوق الملكية وللعقود، والإسراف في التعقيدات الإدارية والتباطؤ الشديد في إجراءات التقاضي[3].

---

[1]- عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص 13.

[2]- ماجد أحمد عطا الله، إدارة الاستثمار، مرجع سابق، ص 13.

[3]- نزيهة عبد المقصود، مرجع سابق، ص 92.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

فسر الاستثمار الأجنبي المباشر بنظريتين أساسيتين وهما:

1/- النظرية التقليدية المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر:

في هذا الصدد فإن الشركات المتعددة الجنسيات تعتبر من أكثر الشركات حصتا من حيث لما تجنيه من نتائج أكثر مما تمنح، ومن أهم ابرز النظريات الاقتصادية والتي سنتناولها في هذا الموضوع.

أ/- إسهامات بالبجا: لقد ساهم بالبجا في تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن الإشارة إلى نقاط أهمها:

- أن الدول النامية لها المصادر كثيرة للأول للمواد الأولية، والتي يمكن جعلها تحت استخدام الدول المتقدمة[1].

- فرص الاستثمار متوفرة ومتعددة في الدول النامية مقابل حجم الإنتاج والتسويق، مما يجعلها تمثل أسواق ذو مردودية كبيرة[2].

- مساهمة المستثمر الوطني في المشاريع الاستثمارية الأجنبية مع استغلال الفرص المتعددة للاستثمار والاحتفاظ الشركة الأجنبية بحق الإدارة والرقابة[3].

- خفض الأسعار المدفوعة مقابل هذه الخدمة المقدمة.

- وأن تحديد وقت تنفيذ المشاريع يستوجب أن تكون حصة المستثمر الأجنبي أكبر من حصة المضيف للمشروع[4].

ب/- إسهامات فرانك: من منظور فرانك أن أهم عنصر في العلاقة بين طرفي (المستثمر الأجنبي أو المضيف) هو ركن الاستغلال الأمثل، وكذلك وضع المشاريع في مجالات الصناعة الإستراتجية والتي تدير

---

[1]- أبو قحف عبد السلام، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2003، ص 4.

[2]- جيل برتان، **الاستثمار الدولي**، ترجمة على مقلد وعلي زيعور، منشورات عويدات، لبنان، 1981، ص 7.

[3]- أبو قحف عبد السلام، **اقتصاديات الاستثمار الأجنبي**، المكتب العربي الحديث، لبنان، 1992، ص220.

[4]- أبو قحف عبد السلام، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، مرجع سابق، ص 419

السوق وتحكم الاقتصاد المحلي، وهذه الصناعات لا تساعد فقط على خلق علاقة تكاملية بين البلد المتقدم والنشاط الاقتصادي في المجتمع المضيف، فهي تؤدي كذلك إلى خلق أو فرض أنماط للتنمية من شأنها أن ترفع درجة احتكاك الدول المضيفة مع الدول المتقدمة والاعتماد الأولى على الأخيرة.

وكمثال على ذلك ما نلاحظه في السوق أن أسعار تصدير المواد الأولية تكون معظمها أقل بكثير من أسعار السلع المصنوعة والمستوردة، مما يجعل الدول الغنية ترفع من معدل العائد على الاستثمار والحصول على المواد الخامة والمواد الأولية اللازمة للصناعة بأرخص الأسعار.

لكن هذه النظرية لها عدة تفسيرات يمكن طرحها فيما يلي:

- إمكانية عدم اعتبار أن الاستثمار الأجنبي مثاليا في سلوكاته في الدول النامية أو أن هدفه هو السعي لتحقيق أهداف الدول المضيفة على حساب أهدافها.

- أن الاستثمار الأجنبي هدفه استغلال الصناعات الإستراتيجية والاستحواذ الكامل للمواد الأولية للبلد المضيف من أجل ضمان الاستمرارية في الإنتاج.

- وأن الشركات المتعددة الجنسيات المستثمرة تهيمن على إدارة المشاريع الاستثمارية، وأن لها رغبة في تحقيق الأهداف المسطرة بفرض استثمارات مباشرة يؤدي بتدخل البلد الأم في الشؤون الداخلية للبلد المضيف.

- كما أن المستثمر الأجنبي خصص 50% من مشاركته أو امتلاكه للمشروع، بحجة خوفه من مصادرة الملكية أو مخاطر التأمين في بعض من الدول النامية، والذي يؤدي إلى تراجع مستوى تحقيق الرفاهية[1].

2/- النظرية الحديثة المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر:

فيما يخص الاستثمارات الأجنبية فإن النظرية الحديثة قامت أساسا لتعارض النظرية الكلاسيكية في هذا الشأن من أجل دفع عجلة التنمية، عكس ما جاءت به النظرية التقليدية فالنظرية الحديثة تفرض أن الاستثمارات الأجنبية تحكمها مصالح مشتركة بين الطرفين (دول مضيفة والشركات المستثمرة)[2]، ومن أهم أبرز رواد هذا المذهب:

---

[1]- أبو قحف عبد السلام، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، مرجع سابق، ص 420.

[2]- سعيد النجار، **آفاق الاستثمار في الوطن العربي، اتحاد المصارف العربية**، القاهرة، مصر، 1998، ص 78.

أ/- **إسهامات كار**: لقد جاء اعتقاد كار على أساس الاشتراك كل من المستثمر الأجنبي والدول المضيفة في الاستثمار من أجل تحقيق الكثير من العوائد والنافع، ومنه فإنه يتفق مع "هيمر" و"كيفز" في الأهداف التي يحققها كل طرف التي ترجع إلى انتقال بعض الأصول الخاصة، والشكل التالي يوضح المنافع المتبادلة بين الطرفين.

الشكل رقم 01: المنافع المتبادلة بين المستثمر الأجنبي والدول المضيفة

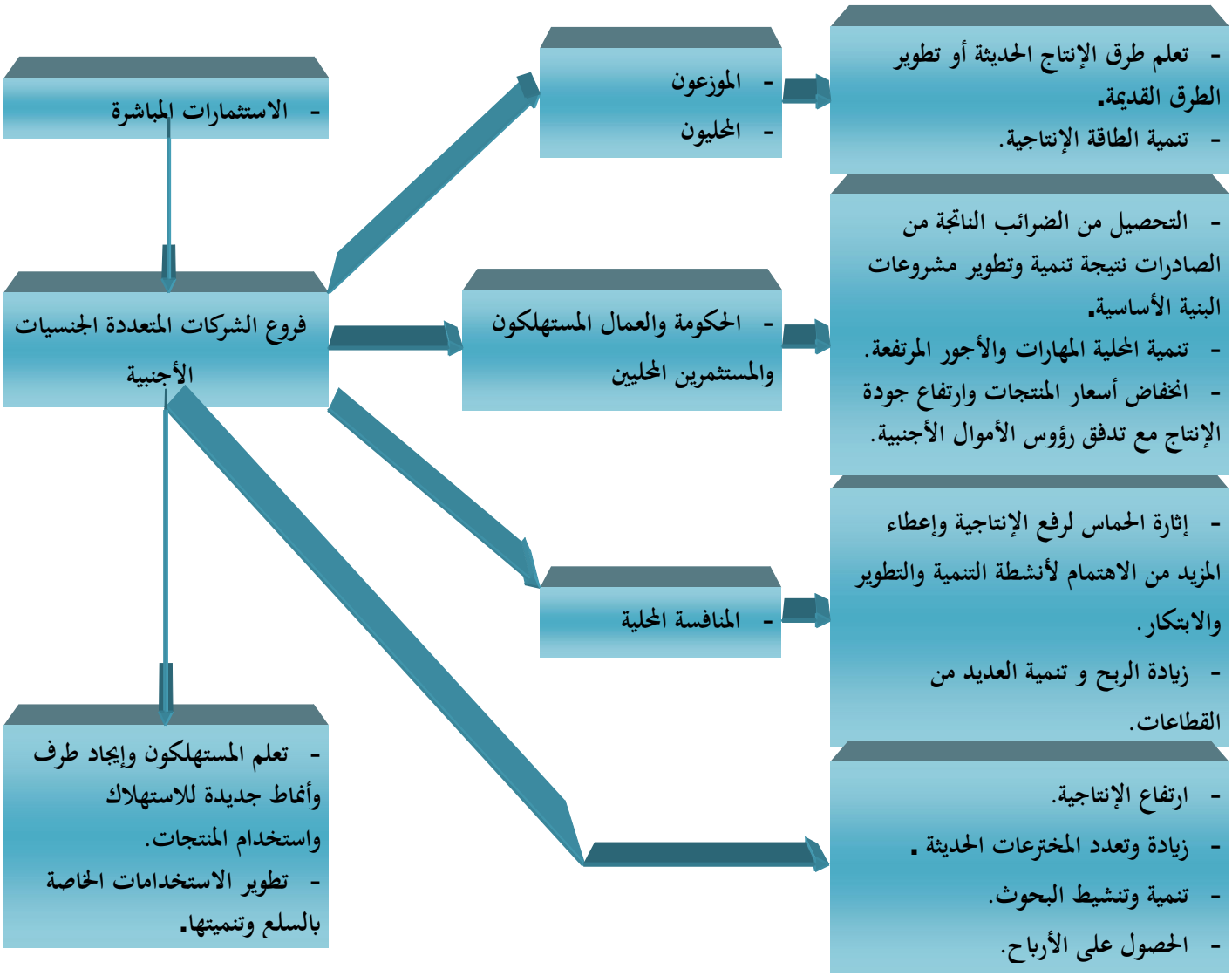

المرجع: عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مرجع سابق، ص425.

ب/- **إسهامات استو يفر:** يرى استو يفر بأن الاستثمار الأجنبي المباشر من بين الوسائل التي تساهم وبشكل كبير في زيادة رأسمال الدول المضيفة، وهذا على حسب عدد المشاريع الإنتاجية، وترسيخ البنية الأساسية من تحسين وتنمية المنطقة البيئية مثل: الخدمات، السكن، المستشفيات، تعبيد الطرقات،

وإنشاء وسائل اتصال سلكية واللاسلكية، هذا ما يرفع من معدلات الناتج القومي، وبالتالي خلق فرص العمالة والحد من البطالة، وتنمية موارد بشرية واستغلالها الجيد.[1]

كما أنها تحسن من تحسين ميزان المدفوعات وذلك عن طريق زيادة فرص التصدير وتقليل الواردات وتدفق رؤوس الأموال.

لكن هناك نقاط مهمة ترتكز عليها النظريات الحديثة في تفسيرات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهي الأهمية الكبير التي تستفيد منها عن طريق توظيف المهارات في التنمية الاستثمارات، وزيادة في الترسيخ الاقتصادي، واكتساب الخبرة، مع الأخذ بعين الاعتبار الآثار الايجابية والسلبية التي لا يمكن تجاهلها والتي يمكننا استنتاجها في النقط التالية:

- لا يمكننا أن نحكم بأن الدول المتقدمة والمتطورة جاءت من أجل الاستثمارات الأجنبية، وأنها متخلفة بعدم وجودها.

- يجب على الدولة المستضيفة للاستثمار أن توفر الإجراءات السهلة التي من خلالها يمكن استقطاب رؤوس الأموال، وجعل الاستثمارات الأجنبية ملائمة مع المناخ السائد، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحسين العلاقات السياسية الخارجية.

- لا يجب أن تتجاهل هذه الدول النتائج المحققة زيادة على عرضه لتيار الكلاسيكي والذي يؤكد أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق الرفاهية.

من خلال كل هذا يمكننا القول بأن الاستثمارات الأجنبية جلها تدعم المصالح المشتركة بين الدولة المستضيفة والمستثمر، خاصة من جانب العائد الاستثماري لكلاهما، كما أن أي استثمار مهما كان لا يخلوا من جوانب سلبية، كما أنه يمكن الحد من هذه السلبيات عن طريق وضع قوانين وإجراءات تمس بالدرجة الأولى طبيعة الاستثمار، وجعل الثقة متبادلة بين المستثمر المحلي والأجنبي والاستفادة بأكبر قدر ممكن[2].

[1]- أبو قحف عبد السلام، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الأجنبي**، مرجع سابق، ص235.

[2]- نفس المرجع، ص 236.

المطلب الثالث: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

الاستثمار الأجنبي المباشر يتميز بالتدفق المالي من كلتا المحيطين (الداخلي والخارجي)، لكن هذا لا يمنع أن يكون له مزايا إيجابية وأخرى سلبية (عيوب) ونذكرها فيما يلي:

1/- مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي من أهم الموارد الخاصة بنقل التكنولوجيا وطرق ومناهج التسويقية، وذلك بواسطة بناء وإنشاء شركات الفرعية في البلد أخرى، واحتكاكها مع المؤسسات المحلية من أجل اكتساب معلومات تقنية.

أ/- مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة الدول المضيفة

- تحسن من ميزان المدفوعات، وهذا عن طريق زيادة حجم الصادرات خارج مجال الطاقة أو غيرها.
- يساهم في تطوير نظرة البلدان النامية إلى حجم توسع المناطق الحرة وترقيتها.
- يخلق مناصب جديدة .
- يساهم في زيادة حجم المنافسة بين الشركات أو المؤسسات ويحرر التجارة الخارجية[1].
- ومن أهم مزاياها أنها تساهم في زيادة التدفق الأموال، وبالتالي زيادة النشاط أو الحركة المالية مما يسمح بتطوير المؤسسات المالية.

ب/- من وجهة نظر الشركات المستثمرة:

- اعتبار الاستثمار الأجنبي أهم مصدرا لتحول المواد الخامة إلى شركة الأم.
- إمكانية الاستفادة من القروض المحلية في توسيع النشاط[2].
- انخفاض تكلفة عوامل الإنتاج المتوقعة يعظم من حجم الأرباح العائدة من المشروع الاستثماري.

---

[1]- مشتاق باركر، **الاستثمار الأجنبي المباشر وتجربة الشرق الأوسط**، المجلة الاقتصادية السعودية، مركز النشر الاقتصادي، العدد 09، الرياض، 1990، ص 136.

[2]- أبو قحف عبد السلام، **اقتصاديات الاستثمار الدولي**، المكتب العربي الحديث، بيروت، 1992، ص368-366

- يعتبر الاستثمار الأجنبي من الوسائل التغلب على القيود الجمركية المفروضة بالدول المضيفة.

2/- عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر:

تنتج هذه الآثار من التركيبة أو توجه الاستثمار الأجنبي من حيث النشاط، وكذلك المنافسة البيئة كما يمكن تصنيف الآثار على النحو الأتي:

أ/- وجهة نظر البلدان المضيفة:

- ارتفاع درجة المخاطر المتعلقة بتغير الظروف السياسية.

- قد يكون لها تأثير على الإنماء الوطني للمستثمر لأنه سيسعى وراء مصالحه في الخارج بدلا من استثمار أمواله في الوطن.

- إن مساهمة مشروعات الاستثمار في تحقيق الأهداف الدول النامية الخاصة بتوفير رأسمال أجنبي ولتحسين ميزان مدفوعاتها اقل بكثير بالمقارنة مع المشروعات المملوكة ملكية مطلقة من طرف المستثمر الأجنبي.

- الهيمنة الاقتصادية والسياسية للشركات الأجنبية والتدخل في الشؤون الداخلية للبلد المضيف.

- نظرا للاحتمال انخفاض القدرة المالية للمستثمر الوطني، فقد يؤدي إلى صغر حجم المشروع، وبالتالي تقليل من إسهاماتها في تحقيق أهداف الدولة، خاصة في ما يخص زيادة فرص التوظيف والتحديث التكنولوجي وإشباع حاجات السوق المحلية من المنتجات وانخفاض معدل العملات الأجنبية[1].

ب/- وجهة نظر الشركات الأجنبية:

- قيمة المشروع وحجمه واحتياجه إلى رأسمال كبير[2].

[1]- زياد رمضان، **الاستثمار المالي والحقيقي**، دار وائل للنشر، ط 1، عمان، الأردن، 1998، ص 37.

[2]- أبو قحف عبد السلام، مرجع سابق، ص370

- قد يسعى الطرف الوطني بعد فترة زمنية إلى إقصاء الطرف الأجنبي من المشروع مما يؤدي إلى ارتفاع درجة الخطر غير التجاري، وهذا يتنافى مع أهداف المستثمر الأجنبي في البقاء والنمو والاستقرار في السوق.

- تأثير انخفاض قدرات المستثمر الوطني المالية والفنية سلبا على فعالية مشروع الاستثمار في تحقيق الأهداف الطويلة والقصيرة الأجل.

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل أهم المفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال مبحثين، وقد استخلصنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر ما هو إلا وسيلة من الوسائل التمويلية الهامة التي تساهم في التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال الامتيازات التي يخلقها (قيمة مضافة، تحديث البنية الاقتصادية)، وقد أصبح من أهم المحركات الرئيسية التي تزيد من عجلة النمو الاقتصادي، فهو من جهة ذو بعد ومنفعة في المستقبل، ومن جهة له أهمية في استغلال المصادر الهامة والطاقات والقدرات وتوظيفها في الاقتصاد.

وقد حظي وخاصة في الآونة الأخير باهتمام كبير ومتزايد خاصة في الدول النامية من جهة والمتقدمة من جهة أخرى على حد السواء، بل أنه أصبح موضوع اهتمام دولي بحكم الدور المتعاظم والمتزايد الذي أصبح يحتله في التنمية الاقتصادية والتجارة الدولية والاقتصاد العالمي ككل.

الفصل الثاني

مدخل إلى النمو الاقتصادي

تمهيد:

النمو الاقتصادي من المواضيع التي نحتل أهمية كبيرة في مختلف دول العالم سواء كانت نامية أو متقدمة، حيث يعتبر أحد أهم معايير تصنيف الدول ومن بين أهم الأهداف الإستراتيجية التي تحاول الدول تحقيقها من خلال سياساتها وبرامجها الاقتصادية، فتحقيق معدلات نمو موجبة سينعكس على أداها الاقتصادي، ويساهم في تحسين المستوى المعيشي للأفراد.

المبحث الأول: مفهوم النمو الاقتصادي وأنواعه و أهم خصائص

يعتبر النمو الاقتصادي في أي بلاد ذو أهمية بالغة في الارتفاع بمستوى الناتج (الدخل)، وبالتالي رفع المستويات المعيشية للجماعات الفقيرة في دولة ما فهذا النمو هو نعمة كبرى للبلد الذي يعتبره هدفا أساسيا للسياسة، ومنه فالنمو الاقتصادي يعتبر أيضا أحد أهم مواضيع العصر التي لابد من الوقوف عليها.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

لقد تعدت التعاريف الخاصة بمفهوم النمو الاقتصادي ومن بينها:

يعد النمو الاقتصادي مصطلحا جديدا نسبيا في التاريخ البشري، اقترن بظهور الرأسمالية وقدرتها الآلية وإنتاجها الصناعي، وما صاحبها من تغيرات تقنية مستمرة وتراكم رأس المال التي أدت إلى تحولات جوهرية للمجتمعات، كانت قبل هذا النظام مجتمعات بدائية تسعى للحصول على وسائل العيش والبقاء ولم تهتم بمقدار أو وتيرة الزيادة فيها.[1]

عرف النمو الاقتصادي على أنه: "الزيادة المستمرة خلال فترة أو عدة فترات طويلة لبلد ما لمؤشر الإنتاج الكلي الخام أو صافي"[2].

كما عرف على أنه: "نمو الإنتاج أكثر عن طريق التوسع في استخدام المدخلات وتغير التوليفات التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج".[3]

---

[1]- روب موريس، **النمو الاقتصادي والبلدان المتخلفة**، ترجمة هشام متولي الطبعة الثانية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1979، ص09.

[2]- محمد مدحت مصطفى وآخرون، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2005، ص40.

3- عزوز علي، **الضغط الضريبي وأثره على النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1994-2004)**"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الشلف، الجزائر، 2007، ص56.

يعرف النمو الاقتصادي على أنه: "الزيادة الحقيقية في حصة الفرد من الناتج الوطني خلال فترة زمنية محددة"[1].

في حين هناك من رأى بأن النمو الاقتصادي هو عبارة عن: "عملية توسع اقتصادي تلقائية، تقاس بتغيرات كمية حادثة"[2].

كما عرف بأنه: "حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي"[3].

وفي تعريف آخر له هو "قدرة الأمة على عرض مختلف لسكان بشكل متزايد، وتكون هذه القدرة مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات الأيديولوجية والمؤسسة التي يتطلبها ذالك النمو"[4].

ومن هنا نلاحظ أن النمو الاقتصادي يتطلب:

- تغيرات إيديولوجية ومؤسسية تساند النمو.
- التقدم التكنولوجي.
- زيادة مستمرة في الناتج القومي.

بذلك فإن النمو الاقتصادي هو متغير كمي يقيس التغير النسبي في حجم الناتج الحقيقي الخام ويعبر عن التوسع الاقتصادي، ولهذا ارتبط التعريف بالناتج الحقيقي الخام الذي يعبر فعلا عن المقدرة الاقتصادية والتوسع الاقتصادي النمو.

وهناك تعريف عام للنمو الاقتصادي وهو زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني مما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.[5]

---

[1] - Charles Jones ,Introduction to economic growth ,library of Congress, 1998,p:3.

[2] - مقداد يسرى، **دور الإنفاق العام على قطاع التعليم في تعزيز النمو الاقتصادي**، دراسة قياسية ومقاربتيه الحالة الجزائر خلال فترة (2011/1970)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، تحليل الاقتصاد، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2014-2015، ص 81-83.

[3]- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة للتنمية**، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2003، ص 11.

[4] - Charles Jones,Opcit ,p:3.

[5]- محمد عبد العزيز عجيمية-وآخرون، **التنمية الاقتصادية – دراسة نظرية وتطبيقية-**، الناشر قسم الاقتصاد، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 71.

كما أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن ظاهرة كمية تتمثل في زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من فترة إلى فترة أخرى (عادتا ما تكون سنة) وزيادة نصيب الفرد منه، ويأخذ معدل النمو الاقتصادي عموما ثلاث حالات: [1]

- **معدل نمو ثابت:** أي نمو منتظم عبر الزمن.
- **معدل نمو متزايد:** أي يتزايد عبر الزمن.
- **معدل نمو متناقص:** أي يتناقص عبر الزمن (أزمة).

بما أن النمو يعبر عن الزيادة الحاصلة في الإنتاج، فإنه يأخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من الناتج أي معدل نمو دخل الفرد، وفقا لما سبق فإن النمو الاقتصادي يتجلى في:

تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي.

أن تكون الزيادة في متوسط دخل الفرد حقيقية وليست نقدية.

أن تتسم الزيادة في متوسط دخل الفرد بصفة الاستمرارية[2].

المطلب الثاني: أنواع النمو الاقتصادي:

هناك العديد من المعايير المتبعة لتحديد أنواع النمو الاقتصادي ومن ضمنها يوجد معيارين مهمين وهما:

1/- حسب درجة التخطيط من عدمه:

ويقسم النمو الاقتصادي وفق هذا المعيار إلى:

أ/- **النمو الطبيعي أو التلقائي:** وهو ذلك النوع الذي يحدث تلقائيا ويحتاج إلى مرونة كبيرة في الهيكل الاقتصادي حتى تتفاعل جميع المتغيرات الاقتصادية في الدولة، وهذا بشكل عفوي دون الاعتماد على

[1]- وعيل ميلود، **المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها: حالة الجزائر، مصر، السعودية، دراسة مقارنة خلال الفترة 1990-2010**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2013-2014، ص ص 71-72.

[2]- عبد القادر محمد، عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2017، ص 11

الخطط الاقتصادية، وهو النوع الذي سارت عليه الدولالر أسمالية المتقدمة منذ الثروة الصناعية، بحيث أن شر ارة النمو تنتقل بسرعة كبيرة من قطاع إلى آخر من خلال أثر المضاعف أو المعجل[1].

ب/- النمو الطارئ: هذا النوع من النمو غير مستقر لا يمتلك صفةالاستمر ارية ويحدث نتيجة ظروف عابرة مؤقتة عادة ما تكون عوامل خارجية، ويحدث في إطار بنى اجتماعية وثقافية جامدة كما أنه غير قادر على خلق الكثير من اثر المضاعف ،وهو الأمر الذي يؤدي إلى تكريس ظاهرة النمو بلا تنمية وهو الشيء الذي يميز الدول النامية على وجه الخصوص[2].

ج/- النمو المخطط: يحدث هذا النوع من النمو نتيجة عملية تخطيط شاملة للموارد ومتطلبات المجتمع وترتبط بقوة وفاعلية هذا النوع ارتباطا وثيقابقدر ات المخططين وواقعية الخطط المرسومة، كما ترتبط أيضا بفعالية التنفيذ والمتابعة والمشاركة في عملية التخطيط على كافة مستوياته[3].

2/- حسب درجة حدة النمو:

يصنف النمو الاقتصادي حسب هذا المعيار إلى نوعين وهما:

أ/- النمو الموسع: يتميز هذا النوع من النمو بزيادة كمية في عامل أو أكثر من عوامل الإنتاج للرفع من الناتج المحلي الإجمالي دون الأخذ بعين الاعتبار استغلال التكنولوجيا الحديثة والاعتماد على اليد العاملة الأكثر مهارة في عملية الإنتاج.

ب/- النمو المكثف: وهو النوع الذي يهتم بدرجة كبيرة بالجانب النوعي في عوامل الإنتاج عبر استعمال المعدات الحديثة فائقة الدقة وأساليب وتقنيات فعالة للتحكم في تكلفة الإنتاج وغيرها من العوامل المساهمة في تحسين عوامل الإنتاج.

---

[1]- رحمان حسن علي، **مروان شاكر، تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي في بيئة الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2017**، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادي والإدارية، مجلد 12، العدد 35، جامعة واسط، العراق، 2020، ص 191.

[2]- عادل بلجبل، **التجارب التنموية للاقتصاديات في بلدان جنوب شرق آسيا وإمكانية الاستفادة منها في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، الجزائر، 2017، ص 16

[3]- شوقي جباري، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2015، ص 93.

المطلب الثالث: خصائص النمو الاقتصادي

- النمو الاقتصادي لا يهتم بتوزيع عوائده، أي لا يهتم بمن يستفيد من ثمار النمو الاقتصادي.
- النمو الاقتصادي يحدث تلقائيا، ولذلك لا يحتاج إلى تدخل من جانب الدولة.
- التنمية الاقتصادية أوسع وأكثر شمولا من النمو الاقتصادي.
- النمو الاقتصادي ذو طبيعة تراكمية، فلو أن دولة ما، تنمو بمعدل أسرع من غيرها، فإن الفجوة بين المستويات في كل منهما تتسع باطراد.
- يؤدي النمو الاقتصادي إلى رفع المستويات المعيشية على المدى الطويل، ويتناول كذلك سياسات إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع بصورة أكثر يسرا وسهولة.
- النمو الاقتصادي يؤدي إلى خلق الكثير من فرص الاستثمار
- يلعب النمو الاقتصادي دورا ذا أهمية خاصة في الأمن الوطني[1].

المبحث الثاني: عناصر النمو الاقتصادي وعوامله ومعاييره

في هذا الجانب سنحاول دراسة النمو الاقتصادية من جانب عوامله ومعاييره.

المطلب الأول: عناصر النمو الاقتصادي

1/- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني

ويقاس متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني عن طريق (الدخل الوطني، عدد السكان)، ويتطلب حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني أن يكون معدل الزيادة في الدخل الوطني أكبر من معدل الزيادات في عدد السكان.

متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني=	الدخل الوطني / عدد السكان	=	الناتج الوطني الإجمالي / عدد السكان

[1]- عبدالله بلوناس، **الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف التنمية الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص 27.

فإذا كانت النسبة تساوي 1 فهذا يعني أنه على الرغم من زيادة الدخل الوطني إلا أن نصيب الفرد منه يضل ثابت بسبب زيادة عدد السكان بنفس النسبة[1].

وإذا كانت النسبة أقل من 1 فهذا يعني أن متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني ينخفض رغم زيادة الدخل الوطني وذلك لأن معدل النمو في عدد السكان يزيد عن معدل النمو في الدخل الوطني.

$$\frac{\text{معدل الزيادة في الدخل الوطني}}{\text{معدل الزيادة في عدد السكان}} < 1$$

2/- تحقيق زيادة حقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي:

أي تحقيق زيادة حقيقية في مقدرة الأفراد على شراء السلع والخدمات المختلفة.

$$\text{الدخل الحقيقي} = \frac{\text{الدخل النقدي (الاسمي)}}{\text{المستوى العام للأسعار}}$$

لذلك فإن تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي يتطلب أن يكون معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني أكبر من معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار "التضخم" ويعني ذلك أن حدوث الزيادة زيادة حقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني يتطلب أن يكون، فإذا كانت هذه النسبة 1 فهذا يعني أن نصيب الفرد من الدخل الحقيقي "قدرته على الشراء" تظل ثابتة على الرغم من زيادة دخله النقدي بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار بنفس النسبة.

$$\frac{\text{معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني}}{\text{معدل الزيادة في المتوسط العام للأسعار}} < 1$$

وإذا كانت هذه النسبة 1 فهذا يعني أن القوة الشرائية لمتوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني انخفضت على الرغم من زيادته بسبب ارتفاع المستوى العام بنسبة أكبر[2].

---

[1]- رفيق نزاري، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، غير منشورة، 2008، ص 74.

[2]- رفيق نزاري، مرجع سابق، ص ص 75-76.

3/- تحقيق زيادة مستمرة و مستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي:

والزيادة المستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي تتطلب أن تكون هذه الزيادة ناتجة عن زيادة حقيقية في مستوى النشاط الاقتصادي، أي أنها لا تحدث بسبب ظروف طارئة قد تكون بسبب حصول الدولة على إعانة من الخارج لفترة معينة أو بسبب ارتفاع مفاجئ في أسعار السلع التي تقوم بتصديرها الخارج بسبب ظروف طارئة لا تلبث أن تزول، كما حدث في حالة ارتفاع أسعار النفط عام 1973، حيث أدت إلى زيادة كبيرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيق في الدول المصدرة للنفط لم تلبث أن اختفى مع انخفاض أسعار النفط مرة أخرى في الثمانينات فهذا النمو يعتبر نمو عابر لا يلبث أن يزول.

ومن ناحية أخرى فهذه الزيادة لا بد وأن تكون مستقرة بمعنى أن لا تتعرض للتقلب الشديد في معدلها من فترة زمنية لأخرى.

المطلب الثاني: عوامل النمو الاقتصادي

هناك ثلاث عوامل رئيسية للنمو الاقتصادي وهي كما يلي:

1/- نوعية اليد العاملة:

يحدد كل من عدد السكان والإدارة في العمل لدى أفراد المجتمع، عرض العمل، والعنصر الأهم في كل هذا هو نوعية اليد العاملة سواء تعلق الأمر بحالتها الصحية أو بمستواها التكويني وكفاءته[1].

2/- رأس المال:

يعرف رأس المال في الفكر الاقتصادي كسلعة تستعمل لإنتاج سلع وخدمات أخرى، كما يعتبر العديد من الاقتصاديين أن الاستثمار وتراكم رأس المال عنصران أساسيان وضروريان للنمو الاقتصادي، كما تركز التحليل الاقتصادي حول العلاقة السببية الطردية القوية بين معدل تراكم رأس المال المادي

[1]- أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، الدار العلمية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2002، ص74.

ومعدل النمو الاقتصادي أي أن رأس المال أصبح يمثل المتغير الاستراتيجي المهيمن على تحقيق كل من النمو والتنمية الاقتصادية.

كما أن توفر أكبر حجم من الموارد الادخارية واستثمارها يمكن البلدان النامية من كسر حواجز التخلف الاقتصادي والانطلاق نحو النمو الاقتصادي[1].

3/- التقدم التقني والإبداع:

إن المعارف العلمية والتقنية الحديثة مساهمة كبيرة في نمو الناتج الوطني، كما أن الإبداعات تخلق فرصا جديدة للاستثمار، وتغير طبيعة السلع والخدمات المتاحة للمجتمع[2].

وقد زادت حديثا أهمية التقدم التقني خاصة في ميدان البحث الاقتصادي، كما تم إدماجه في النماذج الحديثة للنمو الاقتصادي، ويتمثل التقدم التقني في تلك التغيرات ذات الطابع التكنولوجي في وسائل وعمليات الإنتاج والتي تسمح بزيادة و نمو حجم الإنتاج، كما أن التقدم التكنولوجي يمكن من إنتاج سلع جديدة وذات نوعية جيدة ويؤدي هذا غلى تطو ر النظام الاقتصادي ككل[3].

وفي ظل هذه الشروط، وإذا اتسم تصرف الأفراد بالعقلانية، فلابد من وجود علاقة ثابتة بين حجم الإنتاج الحقيقي (Y)، ومخزون رأس المال (K) حجم العمل المستخدم (L) والتكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج (T)، ويمكن كتابة هذه العلاقة كما يلي:

$$Y= (K ,L, T)$$

وتعبر هذه الصيغة الرياضية عن الدالة الكلية للإنتاج.

وهناك من يرى أن هناك أسباب مرتبطة بجانب العرض وأخرى مرتبطة بجانب الطلب[4]:

---

[1]- محمد عبد العزيز عجمية، **إيمان عطية، التنمية الاقتصادية "دراسات نظرية وتطبيقية"**، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، الإسكندرية، 2000 ، ص 105

[2]- توفيق إبراهيم أيوب، عبد الكريم النخالة وآخرون، **الاقتصاد**، إصدارات المجمع للمحاسبين القانونيين، مصر، 2001، ص194.

[3]- حسين عمر، **التطور الاقتصادي**، دار الفكر العربي، ط 1، القاهرة، 1988، ص 213.

[4]- Louis LEGNANCE, La Croissance Economique, Presses Universitaires de France, 1980, p158.

من جانب العرض لدينا (كمية ونوعية الموارد الطبيعية، كمية ونوعية الموارد البشرية، المتوفر من السلع الرأسمالية، التكنولوجيا)، بحيث كلما زادت كمية ونوعية كل من الموارد الطبيعية، وكذلك اليد العاملة المؤهلة، بالإضافة إلى توفر قدر كافي من عرض الموارد المالية ممثلا في الادخار، وتكنولوجيا متطورة، فإن هذا يؤدي إلى مزيد من الإنتاج الحقيقي وبالتالي إلى زيادة مستوى النمو الاقتصادي، وبالإضافة إلى هذه العوامل، فإن هناك عاملان آخران يساهمان في النمو الاقتصادي، ويرتبطان بجانب الطلب وهما[1]:

أ/- تزايد الطلب الكلي: حيث أن ارتفاع حجم الطلب الكلي يؤدي إلى التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج، وبالتالي استعمال كل قدرات الإنتاج المتاحة في المجتمع، مما يزيد من حجم الناتج القومي الإجمالي.

ب/- الاستخدام الأفضل للموارد: إن الاستخدام الكامل للموارد قد لا يكفي وحده لتحقيق الزيادة في الإنتاج، لهذا ينبغي أيضا تحقيق التخصيص الأمثل للموارد، وهذا بتوجيه الموارد الاقتصادية والمالية بالطريقة التي تسمح بتحقيق مستويات أكبر في الإنتاج.

الشكل رقم 02: يوضح إمكانية إنتاج الدولة

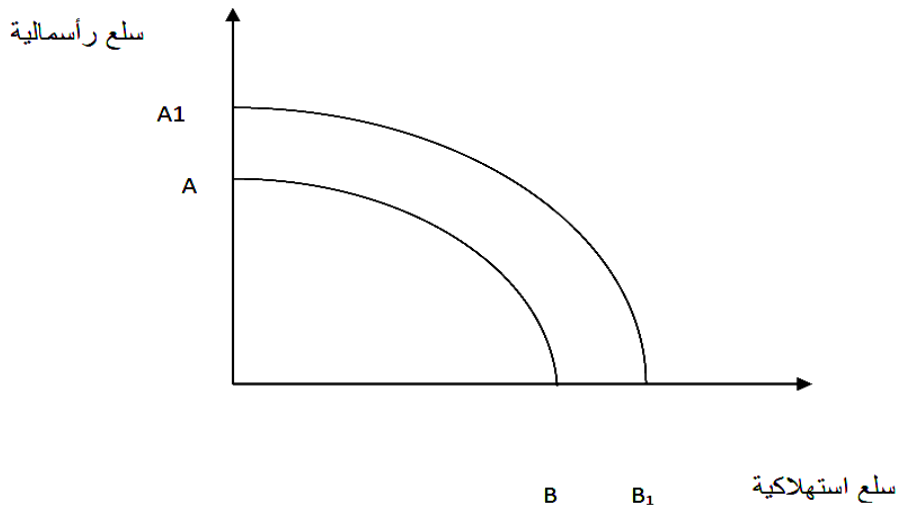

المرجع: توفيق ابراهيم أيوب، عبد الكريم النخالة وآخرون، مرجع سابق، ص 199.

[1]- توفيق ابراهيم أيوب، عبد الكريم النخالة و آخرون، مرجع سابق، ص 194.

يعبر الخط (AB) إمكانيات إنتاج الدولة والذي يمثل البدائل المختلفة التي يمكن إنتاجها بالموارد المتاحة، والتي تحقق كل من شرطي التوظيف الكامل والاستخدام التام لعوامل الإنتاج، والنمو الاقتصادي في هذه الحالة يمثله انتقال منحنى خط إمكانيات الإنتاج إلى جهة اليمين وإلى الأعلى أي الانتقال من (AB) إلى (A_1B_1) والذي يعكس زيادة حجم الإنتاج الحقيقي.

الشكل رقم 03: العرض الكلي

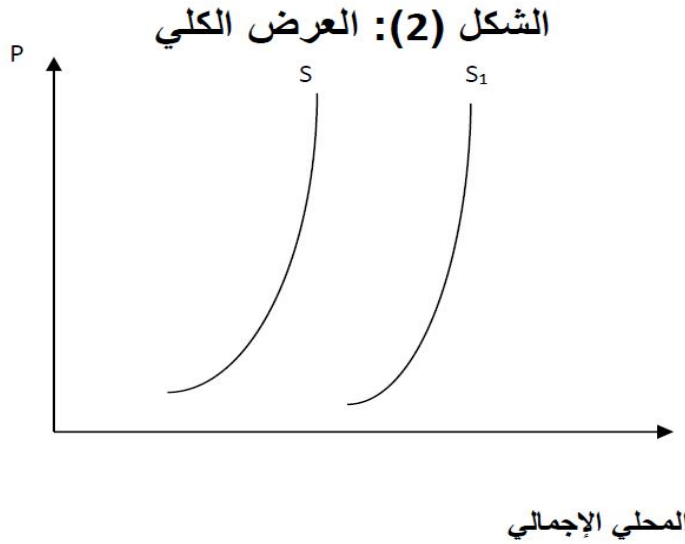

المرجع: توفيق ابراهيم أيوب، عبد الكريم النخالة وآخرون، مرجع سابق، ص 199.

يعكس انتقال شكل العرض الكلي إلى اليمين إلى مقدار الزيادة في حجم إنتاج الحقيقي للبلاد، والذي يمكن أن يتأثر بإحدى العاملين التاليين (زيادة كمية الموارد المتاحة، زيادة إنتاجية تلك الموارد).

تتأثر الإنتاجية بدرجة التقدم التكنولوجي، أي مدى تطور التقنيات المستعملة في الإنتاج وتقديم الخدمات، وحجم رأس المال المستخدم، بالإضافة إلى نوعية اليد العاملة وتخصصها، ومقدار الكفاءة في توزيع الموارد في المجالات الأكثر إنتاجية[1].

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى القومي (تحليل كلي)**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002، ص 273.

ومن خلال هذا التحليل الدور الرئيسي والأهمية التي يحتلها تراكم رأس المال عن طريق توفر ادخار بقدر كافي يوجه نحو استثمارات أكثر إنتاجية تؤدي إلى تحقيق مستويات مقبولة من النمو الاقتصادي، ومن هنا تظهر أهمية المؤسسات التي تعمل على توفير هذا التمويل ممثلة في النظام المالي والمصرفي[1].

المطلب الثالث: معايير النمو الاقتصادي

وتوجد ثلاث معاير لقياس التنمية أو النمو والتي سنتطرق إليها في هذه المطالب.

1/- معيار الدخل:

تعتبر معايير الدخل التي سنذكرها ونناقشها أن الدخل هو المؤشر الأساسي الذي يستخدم في قياس التنمية ودرجة التقدم الاقتصادي، ولا بد من التنمية في مطلع هذه الدراسة إلى ضعف الأجهزة الإحصائية في الدول النامية، وصعوبة تحديد مفهوم الدخل الحقيقي والاتفاق على البنود التي تحسب ضمن إجمالي الناتج القومي، واختلاف الدول فيما بينها بالنسبة لمعالجة بنود الدخل، كذلك فإن عدم ثبات أسعار الصرف الخارجية، واختلاف الأسعار الرسمية عن الأسعار الحقيقية من الأموال التي يتعين أن تؤخذ بالحسبان عند تقدير وتقييم تلك المؤشرات وتنطوي معايير الدخل على أربعة معايير فرعية، وسوف يتم تناولها على النحو التالي[2]:

أ/- **الدخل القومي الكلي**: يقترح ميد Meade قياس النمو الاقتصادي بالتعرف على الدخل القومي الكلي وليس متوسط نصيب الفرد من الدخل إلا أن هذا المقياس لم يقابل في الأوساط الاقتصادية بالقبول والترحاب وذلك لأن زيادة الدخل أو نقصه قد لا يؤدي إلى بلوغ نتائج إيجابية أو سلبية.

فزيادة الدخل القومي لا تعني نموا اقتصاديا عندما يزداد عدد السكان بمعدل أكبر ونقص الدخل القومي لا يعني تخلفا اقتصاديا، وعندما ينخفض عدد السكان كذلك يتعذر الإفادة من هذا المقياس حينما تنتشر الهجرة من وإلى الدولة[3].

---

[1]- توفيق إبراهيم أيوب، عبد الكريم النخالة وآخرون، مرجع سابق، ص 199.

[2]- د.واثق علي الموسوي، **موسوعة اقتصاديات التنمية**، دار الأيام للنشر والتوزيع، جزء 1، ط1، عمان، 2008، ص 57.

[3]-د.إيمان عطية ناصف، مرجع سابق، ص 88.

ب/- الدخل القومي الكلي المتوقع: يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي، فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة غنية كما يتوافر لها الإمكانات المختلفة للإفادة من ثرواتها الكامنة، إضافة إلى ما بلغته من تقدم تقني، في الحالة يوصي بعض الاقتصاديين أن تؤخذ في الاعتبار تلك المقومات عند قياس حجم الدخل، غير أن هذا المعيار توجه إليه نفس المأخذ الذي توجه للمعيار السابق،فضلاً عن صعوبة وتقدير وقياس تلك الثروات الكامنة والمتوقعة في المستقبل.

ج/- معايير متوسط الدخل: يعتبر نصيب الفرد من الدخل أكثر المعايير استخداما وأكثرها صدقا عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم دول العالم.

إلا أن هناك العديد من المشاكل والصعوبات التي تواجه الدول النامية للحصول على أرقام صحيحة تمثل الدخل الحقيقي للفرد، وقضية أخرى هي هل نقسم إجمالي الدخل القومي على جميع السكان أو نقسمه على السكان العاملين دون غيرهم.

فحساب الدخل لجميع السكان مفيد من نواحي الاستهلاك وحساب الدخل لقوة العمل مقيد من نواحي الإنتاج ويقاس النمو الاقتصادي مبدئيا باستخدام ما يسمى بمعدل النمو البسيط ويمكن الحصول عليه عن طريق المعادلة الآتية[1]:

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{الدخل الحقيقي في الفترة الحالية - الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}}{\text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}} \times 100$$

د/- معادلة سنجر للنمو الاقتصادي: عبر سنجر عن معادلة النمو بأنها دالة لثلاث عوامل:

أ- الادخار الصافي.

ب- إنتاجية رأس المال.

ج- معدل نمو السكان.

وتتخذ هذه الدالة الشكل التالي : $D = SP - R$

[1]- د.واثق علي الموسوي، مرجع سابق، ص 58.

D : و هي معدل النمو السنوي لدخل الفرد.

S : هي معدل الادخار الصافي.

P : هي إنتاجية رأس المال.

R : هي معدل نمو السكان السنوي .

معدل النمو السنوي لدخل الفرد = (معدل الادخار الصافي X إنتاجية الاستثمار الجديدة)- معدل نمو السكان

2/- المعايير الاجتماعية:

يقصد بالمعايير الاجتماعية العديد من المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التي تعايش الحياة اليومية لأفراد المجتمع وما يعبر بها من تغيرات، فهناك الجوانب الصحية والجوانب الخاصة بالتغذية والجوانب التعليمية والثقافية.[1]

أ/- **معيار الصحة**:من بين المعايير التي تستخدم لقياس مدى التقدم الصحي:

- عدد الوفيات لكل ألف من السكان، عدد الوفيات لكل ألف طفل من السكان فارتفاع الوفيات يعني عدم كفاية الخدمات الصحية وسوء التغذية وكل هذا من علامات التخلف.
- متوسط عمر الفرد فكلما زاد دل على درجة التقدم الاقتصادي وكلما انخفض دل على درجة التخلف الاقتصادي[2].
- وكذلك توجد مؤشرات أخرى نذكر من بينها عدد الأفراد لكل طبيب وعدد الأفراد لكل سرير بالمستشفيات.

ب/- معيار التعليم: من بين المعايير المستخدمة:

- نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة من الأفراد.

[1]- د.إيمان عطية ناصف، مرجع سابق، ص 91-98.

[2]-- د.واثق علي الموسوي، مرجع سابق، ص 61.

- نسبة المسجلين في مرحلة التعليم الأساسي وكذلك نسبة المسجلين في التعليم الثانوي من أفراد المجتمع.
- نسبة الإنفاق على التعليم بجميع مراحله إلى إجمالي الناتج المحلي، وكذلك إلى إجمالي الإنفاق الحكومي.

ج/- معيار التغذية: إن العديد من الدول النامية غير قادرة على توفير الغذاء الأساسي لسكانها مما يعرضها إلى نقص أو سوء التغذية والتي يترتب عليها ضعف قدرتها الإنتاجية ومن ثم انخفاض مستويات الدخول فيها.

د/- معيار نوعية الحياة المادية: هو معيار مركب أي يعتمد على أكثر من جانب من جوانب الحياة ويتكون من:

- توقع الحياة عند الميلاد.
- مؤشر صحي للكبار.
- معدل الوفيات بين الأطفال.
- مؤشر صحي للصغار.
- المعرفة بالقراءة و الكتابة[1].
- مؤشر تعليمي للكبار.

هـ/- دليل التنمية البشرية (معيار التقدم البشري): ويعتبر هذا المعيار محاولة الربط بين مفردات معيار نوعية الحياة المادية والناتج القومي المعدل بالقوة الشرائية ويركز هذا المعيار على ثلاث متغيرات:

- توقع الحياة عند الميلاد.

معيار التحصيل العلمي ويتكون من جزئين:

[1]- د.واثق علي الموسوي، مرجع سابق، ص 62-63.

- معرفة القراءة والكتابة متوسط عدد سنوات الدراسة في المؤسسات التعليمية.
- متوسط نصيب الفرد من الدخل المعدل بالقوة الشرائية[1].

3/- المعايير الهيكلية:

اتجهت الدول النامية إلى إحداث تغيرات هيكلية في بيئاتها الاقتصادية عن طريق الاتجاه نحو التصنيع وذلك لتوسيع قاعدة الإنتاج وتنويعه إضافة إلى تحقيق زيادة في الدخل ورفع مستويات المعيشة.

يترتب على هذا الاتجاه تغيرات واضحة في الأهمية بالنسبة لقطاعات الاقتصاد المختلفة كما أثر ذلك على هيكل الصادرات والواردات و على فرص العمل المختلفة وعلى توزيع السكان بين الريف و الحضر.

كل هذه المتغيرات يمكن اتخاذها كمؤشرات للدلالة على درجة النمو و التقدم الاقتصادي. و لعل أهم تلك المؤشرات:

- الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي إلى إجمالي الناتج المحلي.
- الأهمية النسبية للصادرات من السلع الصناعية إلى إجمالي الصادرات. [2]
- نسبة العمالة فيالقطا ع الصناعي إلى إجمالي العمالة.

ولا شك أن الاتجاه إلى التصنيع لا بد أن يؤدي إلى زيادة إجمالي الناتج المحلي نتيجة لإسهام الصناعات الجديدة. كما يؤدي إلى زيادة الصادرات وزيادة فرص العمل[3].

[1]- د.إيمان عطية ناصف، مرجع سابق، ص 108 .

[2]- د.واثق علي الموسوي، مرجع سابق، ص 64.

[3]- د.إيمان عطية ناصف، مرجع سابق، ص 109 .

المبحث الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي وصعوبة قياسه ومعوقاته

في هذا المبحث سنحاول الغوص في علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر مع النمو الاقتصادي مع كر الصعوبات قياسه ومعوقاته.

المطلب الأول: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي

1/- علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بنقل التكنولوجي:

إن تكنولوجية لا تتضمن العمليات، العلمية فحسب بل تشتمل، المعارف والخبرات والمهارات، اللازمة لتصنع منتج معين، وقد أصبح دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا له أولوية من أولويات صانعي، القرار في البلدان النامية.

وقد عرفت التكنولوجية على أنها حق المعرفة، لكل ما هو محل بيع وشراء، من عناصر مثل: براءات الاختراع العلامات التجارية النماذج الصناعية الآلات، الدراية العلمية والمعلومات، الفنية والتي تهدف إلى:

- خفض نفقة إنتاج سلعة، موجودة، باستخدام وحدات عمل ورأس مال أقل.
- نتاج سلعة أو خدمة جديدة.
- تحسين طريقة العمل باستخدام وسائل أسرع أو أساليب أحسن.
- رفع جودة الإنتاج[1].

ويمكن التفريق بين ثلاثة أنواع من التكنولوجيا وهي:

أ/- تكنولوجيا مادية: تتمثل في الأجهزة الأدوات والمواد.

ب/- تكنولوجيا المعلومات: تتمثل في المعرفة المسجلة، أو المسموعة والتصاميم المواصفات والإجراءات. الأساليب الخاصة بتطوير التكنولوجي، واستعمالها وتشغليها وإدارتها وتمويلها، والتدريب عليها.

[1]- د.عبد الرزاق حمد البوري، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية**، دار حامد، الطبعة الأولى، بيروت، 2014، ص79.

ج/- الخبرة الفنية: وتتمثل في الاستخدام السليم، للمعلومات وبالاتصالات اللازمة لتشخيص المشكلات وتقديم الحلول لها، وعند دراسة دور الاستثمار الأجنبي المباشر، في التكنولوجيا، إلى البلدان المضيفة يجب الأخذ بعين الاعتبار نقطتين أساسيتين:

- الأولى متعلقة بسلوك الشركات، الأجنبية وتحويل التكنولوجيا.
- الثانية مرتبطة بطبيعة التكنولوجية، التي تم نقلها وكذا تكلفتها.

أما في حالة الشركات المتعددة الجنسيات، نجد بأن محتوى عمليات نقل التكنولوجيا، من قبليها إلى أحد فروعها في البلدان المضيفة يتوقف، على جملة من جملة من العوامل من بينها:

الأولى متعلقة بمسالة تحويل التكنولوجيا من الشركات المتعددة الجنسيات:

- خصائص المجال الإنتاجي الذي يقع ضمنه الاستثمار.
- إستراتيجية الشركات الأم، التي تحكم مسار التطور التكنولوجي الذي تلتزم به.
- الثانية المتعلقة بطبيعة التكنولوجية، التي تم نقلها من الشركات المتعددة.
- عدم وجود سوق حرة تتمكن، من خلالها الدول النامية، من شراء نوع معين، من التكنولوجيا وذلك في ضوء قوى العرض والطلب.
- ارتفاع التكلفة الحدية الخاصة بتنمية، أو ابتكار أحد أنواع أو البدائل، الأخرى لتكنولوجيا.
- تهيئة بيئة معينة بحيث، توافق وطبيعة أي نوع من التكنولوجيا[1].

2/- العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والعمالة:

يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر، على توفي، فرص عمل للعمالة المحلية، وبالتالي التقليل من مستويات البطالة المنتشرة في البلدان النامية، عن طريق التوسع الأفقي، في مشاريع الاستثمار الأجنبي ذات الأحجام الكبيرة التي تحتاج إلى أيدي عاملة ماهرة، وبالتالي يشجع ذلك الشركات متعددة الجنسية،

[1]- د دلال بن سمينة، **الاستثمار الأجنبية المباشرة محدداتها آثارها وتوجهاتها**، دار النشر الأيام للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2017، ص 88

على فتح برامج لتدريب وتطوير مهارات الأيدي العمالة في اقتصاديات البلدان المضيفة، وذلك بتطوير رأس المال البشري، إن اكتساب العمال المحليين للخبرات والمهارات، الفنية والإدارية والعلمية يساعدهم، على نقلها واستخدامها في الشركات الوطنية عندما يلتحقون، بها ومن ناحية، أخرى يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر، في إعادة توزيع الدخول، في البلدان النامية، عن طريق استخدامه لفنون الإنتاج المتقدمة، كثيفة رأس المال وعمالة ماهرة وهذه الإعادة في توزيع الدخل، تكون لصالح الفئات المرتفعة الدخل، من الموظفين والعمالة المهرة، المستخدمين وهم في الأغلب محدودي العدد، ويبقى العمال غير المهرة يحصلون على دخول، منخفضة وما يزيد الأمور سوءا هو زيادة أعداد، الشركات الأجنبية كثيفة، رأس المال وحلولها محل الشركات الوطنية، كثيفة العمل، وهذا يعني تزايد معدلات البطالة، وحرمان عدد كبير من المواطنين، من الحصول على مستوى دخل، مستقر[1].

كما يتحدد المؤشر الحقيقي لمساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر، في الإنتاج والتوظيف، في الدول المضيفة بالدخل المتحقق من عناصر، الإنتاج الوطنية، أي القيمة المضافة المتحققة، وبذلك فدخل الشركة متعددة الجنسية ، المدفوع لعناصر إنتاج غير وطنية لا يمثل أي فائدة حقيقية للبلد المضيف، إلا الجزء المنفق منه في داخل البلد.

كما أن لجوء الشركات الأجنبية إلى استيراد جزء كبير، من مداخلاتها في العملية الإنتاجية من الشركة الأصلية، أو من الخارج، عندئذ تنخفض مساهمتها في الاقتصادية الوطني، وتصبح أرقام مبيعاتها مؤشر مضلل لتقدير، مساهمتها الاقتصاد الوطني من بين المساهمات، التي قدمتها العولمة ، في الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

- إزالة العقبات التي وضعت، في السباق لحماية السوق، المحلي ومن للشركات التوجه، للاستثمار واستيراد متطلبات الإنتاج دون عقبات تجارية.
- تهيئة المناخ بغرض، جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يؤدي إلى النمو الكبير، لهذا الأخير على المستوى العالمي.

[1]- د.عبد الرزاق حمد حسين الجبوري مرجع سابق، ص 77.

وفي الخير نستنتج بأن العولمة، والشركات متعددة الجنسيات زوجين، شديدي الارتباط فا الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل الممهد الرئيسي للعولمة، وفي نفس الوقت، فإن نموه السريع يأتي كنتيجة للعولمة والتحرر الاقتصادي[1].

3/- العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات:

العلاقة بين الاستثمار الأجنبي ميزان المدفوعات: يعرف ميزان المدفوعات لدولة، ما بأن عبارة عن سجل لكافة المعاملات الاقتصادية الخارجية، التي تتم بين المقيمين في دولة، والمقيمين في الخارج خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون، سنة واحدة وينقسم، ميزان المدفوعات إلى عدة موازين، فرعية أهمها الميزان التجاري الذي يسجل المعاملات، بين المقيمين وغير المقيمين في مجال، تبادل السلع أي الصادرة والواردات السلعية أو المنظور، يكون الميزان التجاري في صالح الدولة، إذا كانت قيمة الصادرات أكبر من قيمة الواردات، يكون الميزان التجاري في غير صالح الدولة، إذا كانت قيمة الواردات تفوق قيمة الصادرات والحكم على، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشر، على ميزان المدفوعات في البلدان المضيفة يستلزم إجراء تحليل ودراسة، شاملة لكل المتغيرات التي تؤثر عليه، وهذا يعني ضرورة النظر إلى كل العناصر من المتحصلات، أو المدفوعات تؤثر على ميزان المدفوعات بما فيها التصدير والوفرة في الواردات وأثر أسعار التحويل ...الخ، وبصفة عامة فإن دراسة وتقييم أثر الاستثمارات الأجنبية على ميزان المدفوعات، في الدول المضيفة يستلزم تحديد ودراسة ما يلي:

أ/- التدفقات الداخلية:

- مقدار مساهمة المستثمر الأجنبي، في المشروع الاستثماري.
- مقدار الوفرة من النقد الأجنبي الناتج ، عن الوفرة من الواردات، من السلع والخدمات.
- مقدر التدفق من النقد الأجنبي، نتيجة للتصدير.
- القروض التي تحصل، عليها الشركات الأجنبية من الخارج.

[1]- د.دلال بن سمينة، مرجع سابق، ص 17.

ب/- التدفقات الخارجة:

- مقدار التدفقات الخارجية من النقد ، الأجنبي لاستيراد مواد خام وأولية.
- مقدار الأجور والمرتبات والحوافز، لخاصة بالعاملين الأجانب المحولة للخارج.
- أما من حيث دراسة وتحليل العوامل، والمتغيرات والتي قد تؤثر بصورة، أو أخرى على ميزان المدفوعات.
- مدى مساهمة الشركات الاستثمارية الأجنبية، في دعم وإنشاء مراكز وأنشطة، البحوث والتنمية الاقتصادية والبشرية والفنية.
- نوع المشروع الاستثماري، وهل، هو يتصف بكثافة رأس المال أو كثافة العمالة.
- الضرائب والرسوم المربوطة، على الصادرات والواردات.
- فرق العملة ومعدلات التضخم وأسعار الفائدة[1].

المطلب الثاني: صعوبات قياس النمو الاقتصادي

تعتبر معايير الدخل أكثر المعايير استخداما لقياس مستوى النمو الاقتصادي لاقتصاد دولة ما، إلا أن الملفت للانتباه هو أن اتخاذ معيار الدخل كمؤثر لقياس مستوى التطور، تعترضه جملة من المشاكل تتعلق أساسا بحساب الناتج المحلي الخام.[2]

1/- إشكالية دمج السلع غير المسوقة:

وتتعلق أساسا بمشكلة الاستهلاك الذاتي و الإنتاج الذي لا يمر بالسوق حيث يتم قياس الناتج الكلي وفقا للصفقات التي عقدت ذاتيا خاصة في قطاع الزراعة حيث يستهلك المزارعون جزء كبير من

[1]- د.نزيه عبد المقصود محمد مبروك، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية كلية الشرعية والقانون بطنطا**، دار الفكر الجامعي، جامعة الأزهر، مصر، 2008، ص 143.

[2]- عزوز علي، **الضغط الضريبي وأثره على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1994 -2004**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2004، ص ص 97-98.

المحاصيل التي ينتجونها ولا يمكن تقديم تقدير دقيق لهذا الجزء من الاستهلاك الذاتي. مما يوحي أن الناتج الإجمالي يصبح مقدرا بأقل من قيمته الحقيقية بالإضافة إلى ذلك الانتشار الرهيب لظاهرة الأسواق الموازية التي تحتوي على العديد من المنتجات غير المدرجة عند حساب القيم المضافة.بالإضافة إلى الخدمات المقدمة من قبل ربات البيوت في منازلهم فرغم أن هذه الخدمات تعتبر إنتاجا حقيقيا إلا أنه ليس لها قيمة نقدية.

2/- إشكالية تقييم الترفيه:

إن تقدير حجم الناتج الوطني تعترضه مشكلة أخرى تتمثل أساسا في كون أن الأفراد لا ينتفعون من السلع و الخدمات فقط وإنما ايضا من أوقات الراحة والفراغ. فلا تشمل حسابات الدخل الوطني مقابلا لأوقات الفراغ حيث أثبتت الدراسات الحديثة أنه عندما يتمتع العمال والموظفون بفترات راحة أطول فإن حجم الإنتاج سيزيد.ومن هنا ندرك أن تقييمنا للناتج بالطر يقة التقليدية يهمل جانبا معتبرا و هو الترفيه وبذلك يعكس قيمة ناقصة عن قيمته الحقيقية.

3/- إشكالية الانتقال من الناتج الاسمي إلى الناتج الحقيقي:

يتم تقديم الناتج المحلي الإجمالي عادة إما بالأسعار الجارية و هذا ما يعكس القيمة الاسمية أو بالأسعار الحقيقية، وهذا ما يعكس القيمة الحقيقية. ففي دراسة النمو الاقتصادي يهمنا فقط السعر في الكميات، ولا يهمنا التغير في الأسعار، وعند الانتقال من القيم الاسمية إلى القيم الحقيقية تستخدم عادة الأرقام القياسية وأحسن مقياس لذلك هو مكمش الناتج المحلي الخام وفق العلاقة الرياضية التالية[1]:

$$PIB\ r = \frac{PIB\ n}{Deflateur\ du\ PIB}$$

حيث أن:

PIB r: يمثل الناتج المحلي الحقيقي.

PIB n: يمثل الناتج المحلي الاسمي.

[1]- عزوز علي، مرجع سابق، ص98.

Deflateur du pib: يمثل مكمش الناتج المحلي الخام.

لكن المشكلة الأساسية هي عدم توفر البيانات الإحصائية في الدول النامية والمتخلفة. التي تعتمد فقط على الأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك.

المطلب الثالث: معوقات النمو الاقتصادي

1/- النمو الديموغرافي:

يمثل العامل الديمغرافي أحد العوائق الأساسية التي تقف في طريق النمو الاقتصادي للدول المتخلفة إذ أن نمو السكان بمعدلات سريعة ومتزايدة في معظم هذه الدو ل يلغى أثر الزيادة في الإنتاج والدخل فلا يجني هؤلاء السكان ثمار الجهود المبذولة في مجال النمو الاقتصادي.

2/- مشكلة تكوين رأس المال:

يعتبر تكوين رأس المال العامل الرئيسي المحدد للنمو الاقتصادي. حيث يلاحظ أن كل من عنصري تكوين رأس المال وهما الادخار من جانب عرض رأس المال والاستثمار من جانب الطلب على رأس المال يشوبه الضعف والقصور في دول العالم الثالث، حيث أن جانب العرض ضعيف بسبب ضعف الدخل القومي، وبالتالي ضعف القدرة الادخارية، أما جانب الطلب على رأس المال، فإن الاستثمارات قاصرة على تحقيق النمو بالمعدلات السريعة، نظرا لصغر حجم السوق[1].

3/- التخلف التكنولوجي:

كل الدلائل تشير إلى هبوط مستوى التكنولوجيا في الدول المتخلفة وأن الهوة قد اتسعت بين هذه الدول والدول الصناعية المتقدمة، وذلك لأن الخبرة الفنية لم تمس إلا قطاعات قليلة ومعينة، بالإضافة إلى أن استيعاب الأساليب الفنية الجديدة عملية شاقة ومكلفة وتعترضها صعوبات عديدة.

[1]- د.حسين عمر، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، ص45-49.

4/- ضعف المستوى التعليمي:

مما لا شك فيه أن مستوى التعليم يرفع من كفاءة عنصر العمل بمختلف أنواعه ولهذا ينصح للدول النامية بالاستثمار في التعليم لما له من تأثير مباشر وكبير في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي، ذلك لأن النقص في التعليم بأنواعه المختلفة يشكل عائق خطير للنمو الاقتصادي.

5/- ضعف الخدمات الصحية وانتشار الأمراض:

لقد تبين أنه كلما تحسنت الأحوال الصحية للعمال كلما انخفض هدر الوقت من جهة وزاد الجهد المبذول من جانب الأفراد العاملين من جهة أخرى.

وعليه فإن انتشار الآفات والأمراض الفتاكة بكثرة في مجتمع من شأنه أن يعرقل حركة التطور الاقتصادي من خلال التأثير على معدلات النمو الاقتصادي.

6/- الفساد الإداري والمالي:

تشير الكثير من الدراسات إلى أنه للفساد الإداري والمالي أثار سلبية على النمو الاقتصادي، وذلك عبر قنوات متعددة أولى هذه القنوات هي خفض معدلات الاستثمار ومن ثم خفض حجم الطلب الكلي، ومن خلاله ينخفض معدل النمو الاقتصادي.أما القناة الثانية متعلقة بالتشوهات التي يحدثها الفساد الإداري في وجه النفقات الحكومية[1].

[1] - د.حسين عمر، مرجع سابق، ص 55

خلاصة الفصل:

تعمل جل الدول على تحسين معدلات النمو الاقتصادي من خلال جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية إليها، نظرا لما لها الأخير من دار كبير في توفير التكنولوجيا الحديثة الخبرات الفنية و تعويض نقص المدخرات المحلية و بالتالي التوسع في مشاريع الاستثمارات المحلية المساهمة في تأهيل رأس المال البشري.

كما أن الفكر الحديث قد بين أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي يتم من خلال تأثيره على التجارة الخارجية التي تصاحب الشركات متعددة الجنسيات إلى البلد المضيفو كذلك التكنولوجيا و الاستثمار المحلي و الموارد البشرية.

الفصل الثالث

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020 دراسة قياسية

تمهيد:

لقد تغيرت وجهة نظر الجزائر كغيرها من دول العالم النامية للاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك إدراكا منها لأهمية هذا النوع من الاستثمارات في دفع عجلة الاقتصاد الوطني وتحقيق النمو الاقتصادي، خاصة في ظل الإمكانيات الضخمة للاستثمار في الجزائر، وضعف جهاز الإنتاج المحلي، الأمر الذي جعلها تتسارع إلى تحسين البيئة الاستثمارية، وتهيئة المناخ الاستثماري الملائم قصد تشجيع جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، وتجلى ذلك في القيام بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية والتنظيمية، وإصدار العديد من النصوص التشريعية، التي تضمنت جملة من الحوافز والضمانات المقدمة للمستثمرين الأجانب.

ومن هذا المنطلق تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كما يلي:

المبحث الأول: واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020.

المبحث الثاني: دراسة قياسية لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020.

المبحث الأول: واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020.

سعت الجزائر إلى توفير المناخ الاستثماري الملائم للاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه بما يلاءم حاجياتها بعد إدراكها لأهمية هذا النوع من الاستثمار والذي يعتبر مصدر من مصادر التمويل وأداة لنقل التكنولوجيا والمهارات الإدارية والتسويقية وغيرها.

المطلب الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يعتبر واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في أي بلد انعكاسا لبيئتها الاستثمارية المتمثلة في لرمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسود في قطرها، والتي تسعى جاهدة إلى تهيئتها وتطويرها، فزيادة التدفقات الأجنبية المباشرة دليل على توفر مناخ استثماري مشجع على الاستثمار، وقد بذلت الجزائر مجهودات كبيرة لتحسين وتهيئة مناخ استثماري ملائم للاستثمارات سواء محلية أو أجنبية مباشرة بإصدار عدة قوانين وتشريعات وإصلاحات هيكلية محفزة على جذب الاستثمار، وقد خص قانون النقد والقرض رقم: 90/10 في المادة 183 على مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي، وفتح طريق للشراكة المالية من خلال إنشاء بنوك أجنبية بالجزائر.

كما جاء بعده القانون رقم: 93/12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية وتجسيد الاستثمار الوطني والأجنبي، حيث جاء فيما يلي:

- المساواة أمام القانون للمستثمرين المحلين والأجانب.
- إنشاء وكالة لترقية وتدعيم ومتابعة الاستثمارات (APSI).
- اقتصار تدخل الدولة على تشجيع وتحفيز الاستثمارات.

بالإضافة إلى حزمة الحوافز والضمانات والاعفاءات الضريبية التي تم وضعها خلال السنوات الأخيرة المشجعة للمستثمرين الأجانب لجذبهم وتحقيقها التوازنات الاقتصادية الكلية.

والجوانب الأخرى كالاستقرار السياسي والمالي ... الخ، لأن الإصلاحات الاقتصادية والمالية عوامل جد مهمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الجدول رقم 01: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر (2000-2020)

مليون دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	0.511221	2.033266	1.876239	0.939901	1.036824	1.120174	1.573137
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	1.249647	1.543039	2.001975	1.426964	1.285535	0.717693	0.806601
السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	0.702589	-0.32401	1.023696	0.72326	0.838207	0.804111	0.788859

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية

الشكل رقم 04: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر (2000-2020)

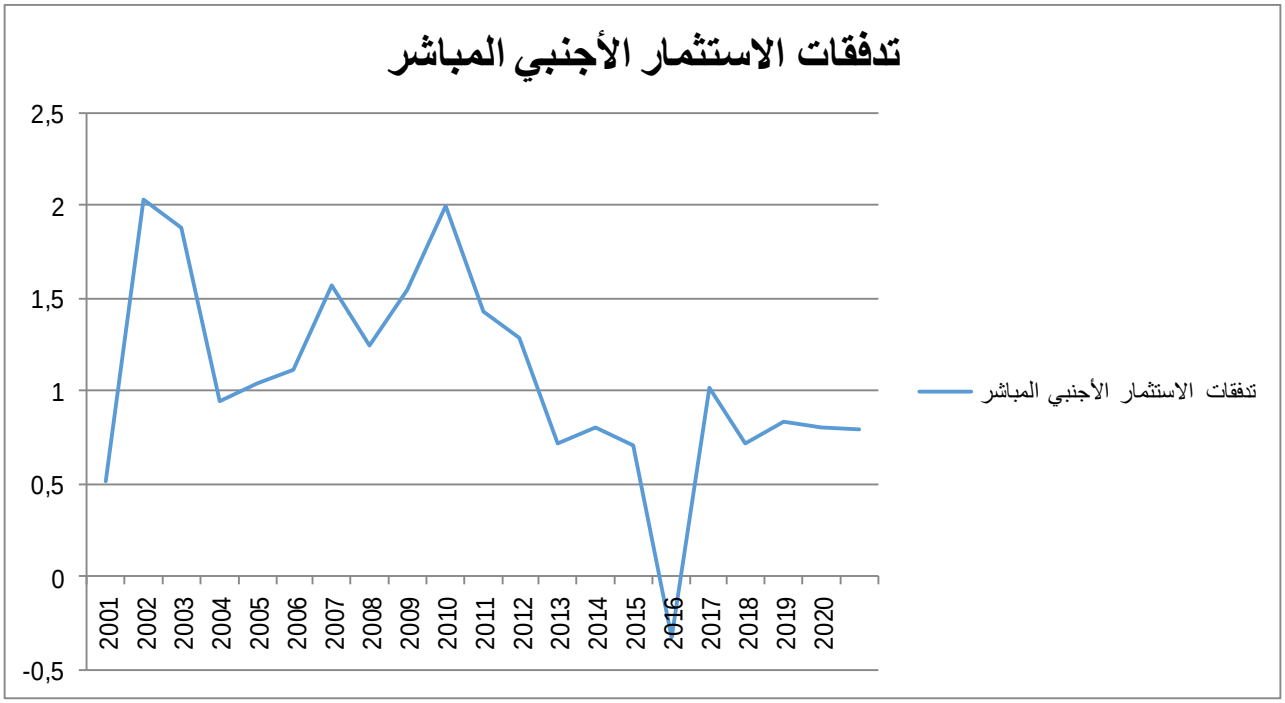

المصدر: من إعداد الطلبان الاعتماد على مخرجات EXCEL

عند تتبع حركة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2000-2020 نلاحظ أن هناك تذبذب كبير في هذه الحركة بين ارتفاع وانخفاض، حيث سجل في سنة 2009 ارتفاع لا بأس به بالمقارنة مع باقي السنوات رغم الأزمة المالية العالمية 2008، واستمر في التذبذب إلى أن سجل تراجع كبير بقيمة سالبة (324 مليون دولار) سنة 2015، ورغم إمكانيات الجزائر إلا أن التدفقات الاستثمارية تعتبر ضئيلة جدا.

المطلب الثاني: توزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

تتوزع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر على مجموعة من القطاعات الاقتصادية توزيعا متباينا غير متساوي، ويمكن توضيح ذالك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 02: أهم القطاعات المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة المئوية	القيمة بالمليار دينار جزائري	النسبة المئوية	مناصب الشغل	النسبة المئوية
الصناعة	560	61.9	2050290	81.3	87580	60.9
البناء والأشغال العمومية	150	15.7	199519	3.2	64071	17.9
الخدمات	145	15	130980	5.2	29842	10.3
النقل	34	2.8	21966	0.7	9510	1.8
السياحة	20	2.1	123650	5	9492	5.7
الزراعة	16	1.4	5780	0.2	8798	0.4
الصحة	8	0.6	13572	0.5	7196	1.66
الاتصالات	1	0.1	98441	3.5	6800	1.1
المجموع	934	100	2644198	100	23289	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وائتمان الصادرات 2024/04/28 www.andi.dz

من خلال الجدول السابق يتضح أن القطاع الصناعي يعد الأكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث قدر عدد المشاريع في هذا القطاع (560) مشروعا من إجمال (934) مشروعا بقيمة قدرت بـ 2050290 مليار دينار جزائري، الأمر الذي ساهم في خلق مناصب شغل بـ 81500 منصب شغل، ويرجع ذلك إلى توفر تكنولوجيا عالية في هذا القطاع، بالإضافة إلى تميزه بالمردودية العالية وخاصة في قطاع المحروقات، ويليه قطاع البناء والأشغال العمومية بـ 150 مشروعا بقيمة قدرت بـ 199519 مليار دينار جزائري، وتعد هذه القيمة ضئيلة بالمقارنة إلى التوجه الجزائري الرامي إلى استقطاب رأس المال الأجنبي وإشراكه في ترقية الهياكل القاعدية، والمساهمة في حل مشكلة السكن في الجزائر، وقد احتل قطاع الخدمات المرتبة الثالثة بـ (145) مشروعا بقيمة 130980 مليار دج.

ثم قطاع النقل بـ (34) مشروعا بقيمة 21966 مليار دج، في حين يلاحظ أن قطاع السياحة استقطب سوى (20) مشروعا بقيمة 123650 مليار دج، على الرغم من الإمكانيات السياحية الهامة التي تتمتع بها الجزائر، يليها قطاع الزراعة الذي لم يستقطب سوى (16) مشروعا بقيمة 5780 مليار دج، بالرغم من الإمكانيات المتاحة في هذا القطاع، ويرجع ذلك إلى ضعف الحوافز القانونية والاقتصادية المتعلقة بالمردودية، ثم قطاع الصحة ب (8) مشاريع بقيمة 13572 مليار دج، وهذه المشاريع قليلة، وذلك لأنها محصورة في الصناعة الصيدلانية، ليحتل قطاع الاتصالات المرتبة الأخيرة بمشروع واحد بقيمة 98441 مليار دج، نظرا لقلة التحفيز، مما أدى إلى عزوف المستثمرين عن الاستثمار في هذا القطاع.

المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة 2000-2020

الجدول رقم 03: أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

المنطقة	عدد المشاريع	المبلغ بالمليون دينار	عدد مناصب العمل
آسيا	404	404151	60044
أوربا والاتحاد الأوربي	54	144100	35046
الشركات المتعددة الجنسيات	10	660340	100
الدول العربية	04	30164	89
تركيا	04	14404	4011
إفريقيا	03	60004	141
أمريكا	02	31106	45
المجموع	481	607304	99476

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وائتمان الصادرات 2024/05/15 www.andi.dz

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن أوروبا ودول الاتحاد الأوروبي وغيرها تتصدر قائمة الدول المستثمرة في الجزائر بـ (481) مشروعا منها (404) مشروعا للآسيا، والتي خلقت أكبر من (60044) منصب عمل، وذلك لأن الجزائر تعتبر من أهم موردي هذه الدول خاصة من المحروقات وأهم المصدرين لذا من المواد الغذائية الصيدلانية وغيرها، كما قدرر عدد مشاريع الدول الأوربية بـ (54) مشروعا، مما ساهم في خلق أكثر من (35046) منصب عمل، أما الشركات متعددة الجنسيات قدر عدد مشاريعها بـ (10) مشاريع مما ساهم في خلق (100) منصب عمل، والدول العربية بلغت عدد مشاريعها في الجزائر (04) مشروعا والتي خلقت أكثر (89) منصب، أما تركية بلغت عدد مشاريعها (04) مشروعا والتي خلقت أكثر (4011) منصب عمل، وفيما يخص إفريقيا بلغت عدد مشاريعها (03) مشروعا والتي خلقت أكثر (141) منصب عمل، وأخيرا أمريكا بلغت عدد مشاريعها (02) مشروعا والتي خلقت أكثر (45) منصب عمل.

كما أنه من خلال الجدول أعلاه يتضح أن الصين احتلت المرتبة الأولى في مصادر المشاريع الواردة إلى الجزائر بتكلفة مقدرة بـ (404151) مليون دولار، واحتلت بعدها الشركات المتعددة الجنسيات المرتبة الثانية بتكلفة قدرت بـ (660340) مليون دولار تليها.

المطلب الرابع: واقع النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

لقد عرفت الجزائر تطورات هامة وعديدة طرأت على اقتصادها من مرحلة اقتصاد المخطط إلى مرحلة الانتقال نحو اقتصاد السوق الجدول الآتي يبين تطورات الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2020).

الجدول رقم 04: تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

الوحدة: مليون دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الناتج المحلي الإجمالي	3.8	3	5.6	7.2	4.3	5.9	1.7
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الناتج المحلي الإجمالي	3.4	2.4	1.6	3.6	2.9	3.4	2.8
السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الناتج المحلي الإجمالي	3.8	3.7	3.2	1.3	1.2	1	-5.1

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (مناخ الاستثمار في الدول العربية)

الشكل رقم 05: تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020.

الوحدة: مليون دولار

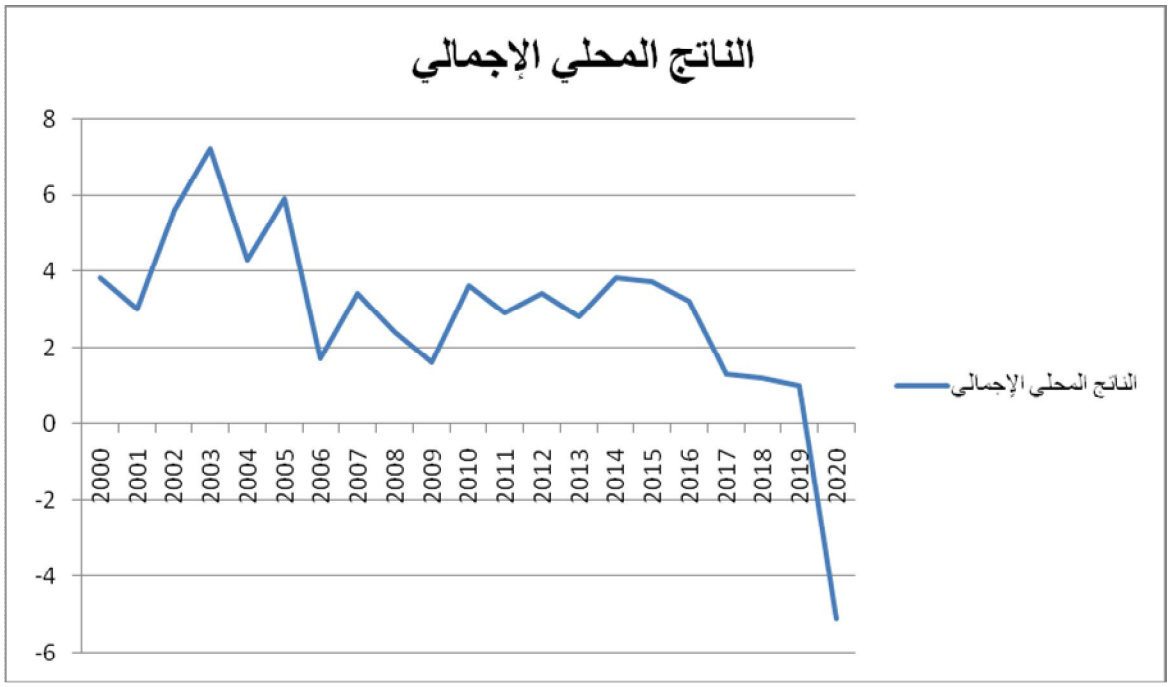

المصدر: من إعداد الطلبان الاعتماد على مخرجات EXCEL

من خلال الشكل البياني نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي (GDP) قد سجل أعلى قيمة في سنة 2003، حيث بلغت (7.2) مليون دولار وهذا بعد تطبيق مختلف الإصلاحات الاقتصادية التي عالجت الاختلال المتواجد في الاقتصاد الوطني والانتقال من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق ليشهد بعدها انخفاض طفيف سنة 2004 إلى (4.3) مليون دولار، وسجل في العام الموالي تحسن بلغ (5.9) مليون دولار سنة 2005، وكانت أقل قيمة سجلها الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في سنة 2019، حيث بلغت في سنة 2019 مليون دولار، وفي سنة 2020 بلغت (5.1) مليون دولار، وهذا بسبب أوضاع جائحة كوفيد 19 التي مر بها العالم والجزائر بصفة خاصة.

المبحث الثاني: دراسة قياسية لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

سنقوم في هذا المبحث بتوضيح أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي، وذلك من خلال تدفقات الاستثمارات الأجنبية، والناتج المحلي الإجمالي وهذا من خلال عرض النتائج وتحليلها.

المطلب الأول: توصيف البيانات ومنهجية الدراسة:

هذا المطلب يتضمن توصيف البيانات لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة والناتج المحلي الإجمالي للجزائر ومنهجية الدراسة لهذه الدراسة.

1/- توصيف البيانات:

لدراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، تم جمع سلاسل زمنية سنوية تغطي الفترة 2000-2020، وتم استخدام متغير مستقل الاستثمارات الأجنبية المباشرة ورمز له بـ (IDE)، وأيضا المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي بالرمز (GDB) تم جمع هاته البيانات الخاصة بهذه المتغيرات من المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

الجدول رقم 05: توصيف بيانات الدراسة

Mean	GDP	IDE
Median	3.400000	1.079949
Maximum	3.400000	1.023696
Minimum	7.200000	2.033266
Std. Dev.	1.000000	-0.324012
Skewness	1.632176	0.550356
Kurtosis	0.491642	-0.230923
	2.787576	3.512983
Jarque-Bera	0.885476	0.416897
Probability	0.642275	0.811843
Sum	71.40000	22.67893
Sum Sq. Dev.	53.28000	6.057840

Observations	21	21

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على برنامج (EVEIWS 10).

2/- منهجية الدراسة

ومن أجل قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، سنفترض أن الدالة تأخذ الشكل التالية:

GDB = F(IDE) ..... (1)

سيتم دراسة استقرارية السلاسل الزمنية المستعملة في الدراسة، ومن ثم إجراء اختبار التكامل المشترك، وتقدير النموذج في الأجل الطويل والقصير، ونستعين ببرنامج الاقتصاد القياسي (EVEIWS 10).

المطلب الثاني: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

يتم استخدام اختبار جذر الوحدة للتعرف على درجة تكامل السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة لمعرفة ما إذا كانت المتغيرات مستقرة أم لا.

1/- اختبار د فيلبس وبرون (Philips * Perron):

سوف نعتمد على اختبار د فيلبس وبيرون للتأكد من أن متغيرات الدراسة مستقرة أو لا.

الجدول رقم 06: نتائج اختبار جذر الوحدة بطريقة (PP)

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)			
	GDP		
-3.0728	-2.9342	t-Statistic	ثابت With Constant
0.0452	0.0591	Prob.	
-4.3700	-3.3582	t-Statistic	ثابت واتجاه With Constant & Trend
0.0129	0.0857	Prob.	بدون ثابت وتجاه Trend Without Constant &
**	*		
-0.8415	-0.9630	t-Statistic	
0.3388	0.2883	Prob.	
n0	n0		
		Difference At First	الفرق الأول

d(IDE)	d(GDP)		
-8.0767	-5.9457	t-Statistic	ثابت فقط With Constant
0.0000	0.0001	Prob.	
***	***		
-7.7500	-5.7283	t-Statistic	ثابت واتجاه With Constant & Trend
0.0000	0.0010	Prob.	
***	***		
-7.8317	-6.1479	t-Statistic	بدون ثابت واتجاهه Trend Without Constant &
0.0000	0.0000	Prob	
***	***		

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على نتائج برنامج (EVeiws 10)

من الجدول نلاحظ أن المتغيرين (IDE-GDB) قد استقرا عند الفرق الأول، وذلك نستنتج أن المتغيرين مستقرين ولا يعانيان من مشكلة جذر الوحدة، وهذا بعد معالجة البيانات بأخذ الفرق الأول.

بعد دراسة استقرارية السلاسل نلاحظ أن المنهجية الأنسب للدراسة هي منهجية (ARDL) سوف نقوم باختبار التكامل المشترك بعد تقدير النموذج بالاعتماد على فترات التباطؤ الأنسب.

2/- تقديم نموذج ARDL:

ينص مبدأ التكامل المشترك على أنه إذا كانت هناك علاقة طويلة بين متغيرين أو أكثر فإن الانحراف من التوازن طويل المدى يجب أن يكون محددا، وتكون المتغيرات متكاملة تكاملا مشتركا (johanned, et 1990) وهناك شرطان لكي تكون المتغيرات متكاملة تكاملا مشتركا.

الشرط الأول: يجب أن تكون للسلسلة نفس رتبة التكامل.

الشرط الثاني: يجب أن يكون هناك توليفة خطية (r) للمتغيرات والتي لها رتبة أقل بواحد من عدد المتغيرات الفردية (n) بمعنى (r=n).

3/- اختبار التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL):

خطوات تطبيق ARDL: تتمثل خطوات تطبيق ARDL فيما يلي:

- ✓ إجراء اختبارات السكون للسلاسل الزمنية.

- ✓ تقدير نموذج ARDL وتحديد رتبة النموذج حسب معيار AIC
- ✓ إجراء اختبار الحدود BOUND TEST.
- ✓ استخراج الاستجابة القصيرة الأجل ومعامل تصحيح الخطأ والعلاقة الطويلة الأجل.
- ✓ التأكد من سلامة النموذج من خلال الاختبارات القياسية المختلفة.

شروط تطبيق ARDL:

- إجراء اختبارات السكون للسلاسل الزمنية ويكن أن تكون السلاسل ساكنة عند المستوى (0) أو عند الفرق الأول 1 أو خليط بينهم.

- لا يفترض أن لا تكون أي سلسلة مستقرة من الفرق الثاني 2.

- حجم العينة ينبغي أن يكون بحدود (30) مشاهدة، لنموذج (ARDL) يعتمد على أن تكون فترات إبطاء متعددة للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة وهذا يعني تخفيض درجة حرية النموذج.

- ينبغي أن يكون معامل تصحيح الخطأ في لنموذج (ARDL) قصير الآجل سالب ومعنوي (ECM) بعد التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل من خلال اختبار الحدود.

- استخدام معايير تحديد فترات الإبطاء في تحديد رتبة النموذج منها (AIC) وخلافه، واعتماد القيمة الأقل في تحديد النموذج الملائم.

- إجراء الاختبارات القياسية لسلامة النموذج مثل اختبار (LM) الارتباط الذاتي واختبار عدم ثبات التجانس المتباين واختبار استقرارية الدالة.

المطلب الثالث: نتائج اختبارات الدراسة

1/- نتائج اختبار منهج الحدود:

يرتكز اختبار التكامل المشترك بمنهج (ARDL) على اختبار الفرضيتين التاليتين:

لا يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات $(H_0 = \delta_1 = \delta_2 = 0)$

يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات $H_1 ;\exists\delta\neq0$

وهو عبارة عن اختبار المعنوية المشتركة لمعلمات الأجل الطويل بواسطة اختبار (word)

أو إحصائية اختبار (f-statistic) وتحسب قيمة (f-statistic) على النحو التالي:

$$\frac{(sser - sseu)/m}{sseu/(n-k)} = F - statistIC$$

حيث أن:

(SSER) مجموعة مربعات البواقي للنموذج المقيد (تطبيق الفرضية العدمية)

(SSEU): مجموعة مربعات البواقي للنموذج غير المقيد (تطبيق الفرضية البديلة)

M: معلمات النموذج

N: عدد المشاهدات

ويتم مقارنة إحصائية (F) المحسوبة مع القيم الحرجة الجدولية (critical value bounds) والمحدد من قبل كل من (pasarane al 2001) ، بحيث وضع لهذا الغرض مجموعتين من القيم الحرجة المناسبة (k) وهي عدد المتغيرات المفسرة، وما إذا كان النموذج يحتوي على قاطع أو متجه زمني، وتفترض المجموعة الأولى أن جميع المتغيرات ساكنة في المستوى، في حين تفترض المجموعة الأخرى أنها ساكنة في الفروق، وهذا يفسر حدود تغطي جميع التصنيفات المحتملة للمتغيرات المستخدمة في الدرسة من I(1)، I(0)، فإذا كانت إحصائية (F) المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأعلى لقيمة (F) الجدولية فسوف يتم رفض الفرضية العدمية التي تنص على غياب علاقات التكامل المشترك بين المتغيرات، ومعنى ذلك وجود تكامل مشترك بين المتغيرات علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، أما إذا كانت إحصائية (F) المحسوبة أقل من الحد الأدنى لقيمة (F) الجدولية فيتم قبول فرضية العدم أي أنه لا يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات، وإذا كانت قيمة إحصائية (F) المحسوبة تقع بين قيمة الحد الأدنى وقيمة الحد الأعلى لقيمة (F) الجدولية فإن النتائج سوف تكون غير محددة، ويعني ذلك عدم القدرة على اتخاذ

قرار التحديد عما إذا كانت توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه، وفيما يلي نتائج اختبار منهج الحدود:

الجدول رقم 07: نتائج اختبار منهج الحدود

	ARDL Bounds Test		
	Date: 25/05/24 Time: 17:15		
	Sample: 2000- 2020		
	Included observations: 17		
Null Hypothesis: No long-run relationships exist			
	K	Value	Test Statistic
	1	4.740402	F-statistic
	Critical Value Bounds		
	I1 Bound	I0 Bound	Significance
	3.51	3.02	10%
	4.16	3.62	5%
	4.79	4.18	2.5%
	5.58	4.94	1%

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على نتائج برنامج (EVeiws10)

يبين الجدول أعلاه اختبار التكامل المشترك باستعمال منهجية اختبار الحدود (bound test) ، حيث تشير النتائج إلى أن القيمة المحسوبة (F-statistic) أكبر من الحد العلوي عند المستويات المعنوية 2.5%، 5%، 10%، ومنو نقبل الفرضية البديلة القائمة بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغير المستقل ونرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات.

2/- نتائج تقدير نموذج الخطأ غير المقيد (UECM)

يتم تقدير أنموذج (UESM-ARDL) لفترة إبطاء واحدة (R-Squared) لجميع المتغيرات وكانت نتائج التقدير، كما موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 08: نموذج (ARDL) وفق فترات الإبطاء المثلى

(UECM)			Test Equation: Dependent Variable: D(GDP) Method: Least Squares Date: 25/05/24 Time: 17:16 Sample: 2000- 2020 Included observations: 17	
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.2176	-1.325823	0.240368	-0.318686	D(GDP(-))1
0.1738	-1.476936	0.755156	-1.115317	D(IDE)
0.0354	-2.472955	1.021988	-2.527330	D(IDE(-))1
0.0878	-1.914532	0.907591	-1.737611	D(IDE(-))2
0.2483	-1.234529	0.597275	-0.737354	D(IDE(-))3
0.1505	1.571431	1.171595	1.841080	C
0.4294	0.827345	0.909941	0.752835	IDE(-)1
0.0060	-3.573349	0.274212	-0.979854	GDP(-)1
-0.123529 Mean dependent var			0.761025 R-squared	
1.957527 S.D. dependent var			0.575156 Adjusted R-squared	
3.630396 Akaike info criterion			1.275918 S.E. of regression	
4.022497 Schwarz criterion			14.65170 Sum squared resid	
3.669372 Hannan-Quinn criter.			-22.85837 Log likelihood	
1.629088 Durbin-Watson stat			4.094406 F-statistic	
			0.026917 Prob(F-statistic)	

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على نتائج برنامج(EVeiws10)

نلاحظ من مخرجات (EVeiws10) أن معلمات النموذج المناسب معنوية، وأما بالنسبة لجودة النموذج نلاحظ أن له جودة عالية، وذلك من اختبار (R-Squared) التي تبلغ قيمته (0.761025) وهذه القيمة تقترب من الواحد، وهذا يعني أن النموذج يفسر الظاهرة بنسبة (0.76)، وذلك معنوية اختبار جودة النموذج (F-Statistic) التي تظهر أنها معنوية عند القيمة الحرجة (1%).

3/- تشخيص البواقي:

لتشخيص بواقي النموذج يمكن استخدام الاختبارات التالية:

أ/- اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي احصائية (Jarque Bera) :

لاختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي نستعمل اختبار **Jarque Bera**، من خلال الشكل الموالي نجد أن قيمة الاحتمالية (0.458) وهي أكرب من مستوى معنوية (5%)، أي قبول فرضية العدم القائلة بأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

الشكل رقم 06: اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي إحصائية (Jarque Bera)

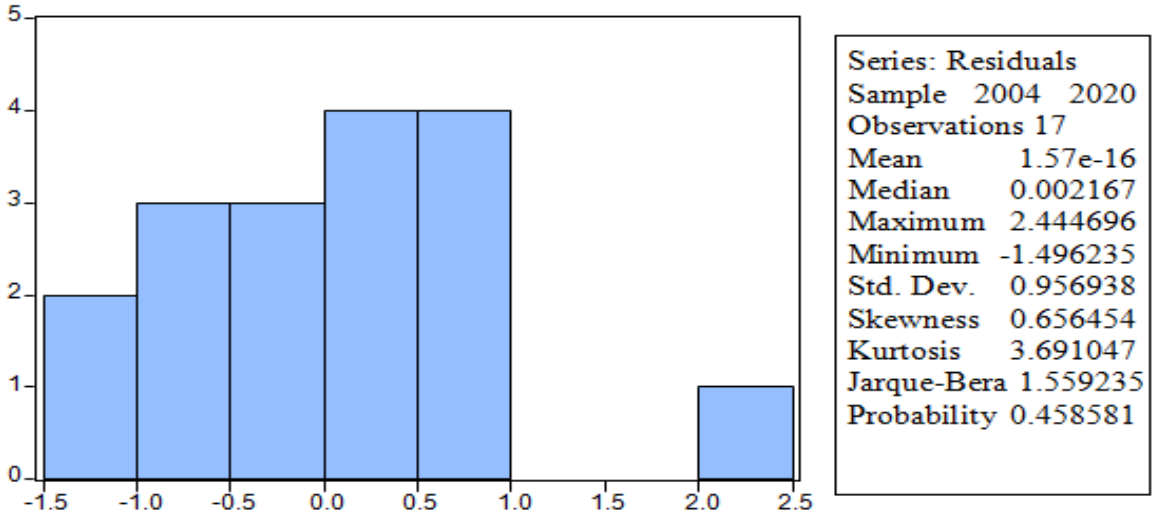

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على نتائج برنامج EVeiws10

ب/- اختبار الارتباط الذاتي لأخطاء اختبار (Serial correlation LM test) :

من أجل دراسة فرضية عدم ارتباط الأخطاء نلجأ إلى اختبار (LM Test)، ومن خلال الجدول الموالي نلاحظ أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء، حيث الاحتمالية تشير إلى (0.3797)، وهي أكبر من مستوى معنوية (5%) أي قبول فرضية العدم القائلة بعدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي لبواقي معادلة الانحدار الجدول:

الجدول رقم 09: اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.115707	Prob. F(2,7)	0.3797
Obs*R-squared	4.109233	(2) Prob. Chi-Square	0.1281

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على نتائج برنامج EVeiws10

ج/- اختبار اختلاف التباين (Heteroskedasticity) :

لاختبار وجود مشكلة اختلاف في تباين حد الخطأ، من خلال الجدول أدناه أن الاحتمال الموافق لإحصائية (F) يساوي (0.7375) وهو أكبر من مستوى معنوية (5%)، وبالتالي نقبل الفرضية الصفر القائل بأنه لا يوجد مشكلة اختلاف في تباين حد الخطأ.

الجدول رقم 10: اختبار اختلاف التباين

	Heteroskedasticity Test: ARCH		
0.4213	Prob. F123)	0.670381	F-statistic
0.4001	Prob. Chi-	0.708038	Obs*R-

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.608419	Prob. F(7,9)	0.7375
Obs*R-squared	5.460610	Prob. Chi-	0.6039
Scaled explained	2.059300	Prob. Chi-	0.9565

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على نتائج برنامج EVeiws10

د/- اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج:

لاختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج يتم من خلال اختبار (usem) الذي يتعلق بسلوك المجموع التراكمي للبواقي وأيضا اختبار (Cusumsq) الذي يتعلق بسلوك المجموع التراكمي لمربعات البواقي الذي تت اقتراحه من قبل (Brone.1975) .

يتضح من خلال الشكل الموالي أن هذين الاختبارين مجموع البواقي ومجموع مربعاتها تتحرك داخل حدود المعنوية (5%)، ومما يعني أن النموذج مستقر من الناحية الهيكلية وعليه توضح نتائج الاختبارات

السابقة ملائمة النموذج المستخدم، وأن نتائجه تتسم بجودة مرتفعة خلال فترة الدارسة، كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم 07: نتائج اختبار المجموع التراكمي المعاودة للبواقي

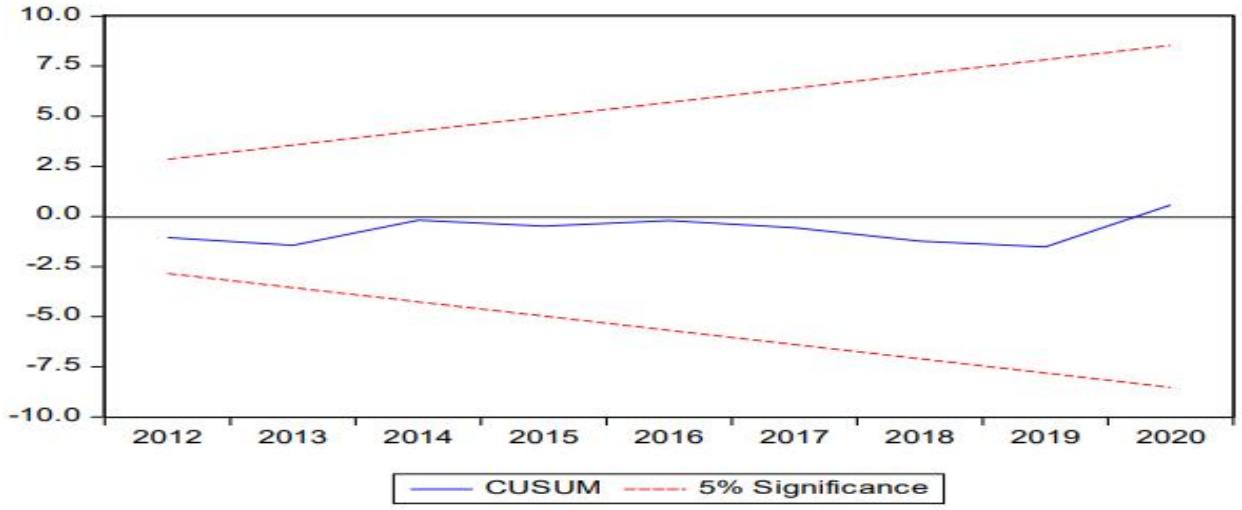

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على نتائج برنامج (EVeiws 10)

الشكل رقم 08: نتائج اختبار المجموع التراكمي المعاودة لمربعات البواقي (CUSUM of Squares)

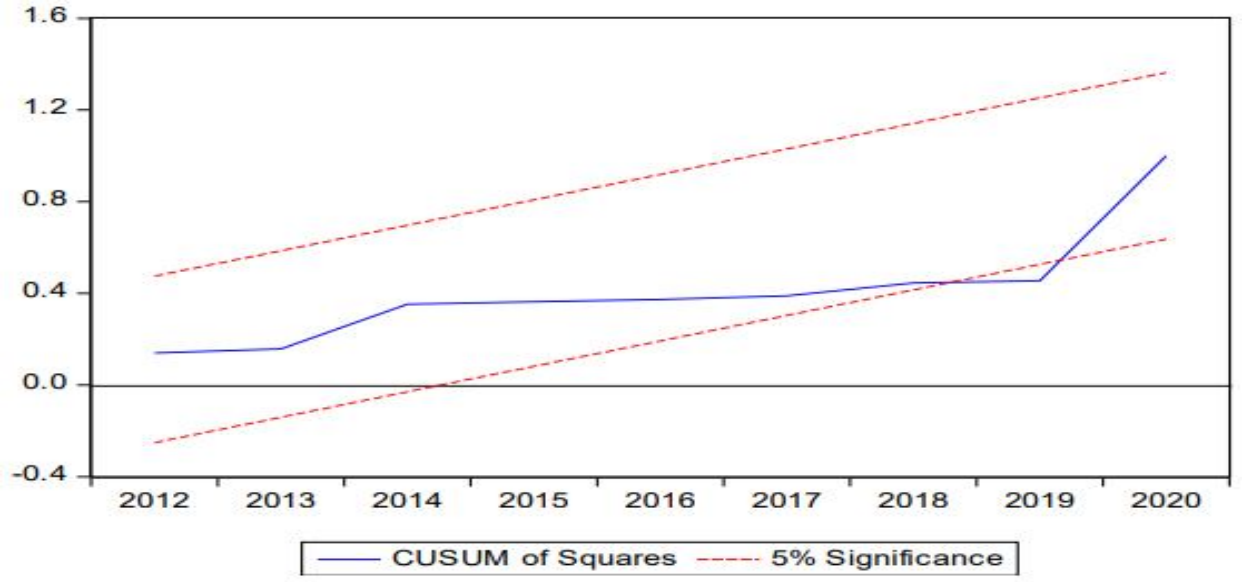

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على نتائج برنامج (EVeiws 10)

I4- تقدير معلمات الأجلين المدى القصير والمدى الطويل:

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، الآن نقوم بتقدير معلمات الأجلين القصيرة والطويلة الآجل ومعلمة تصحيح الخطأ.

الجدول رقم 11: العلاقة القصيرة الأجل

ARDL Cointegrating And Long Run Form ARDL Dependent Variable: GDP Selected Model: ARDL(2, 4) Date: 25/05/24 Time: 13:36 Sample: 2000 2020 Included observations: 17 Cointegrating Form				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.1524	-1.563334	0.203850	-0.318686	D(GDP(-))1
0.1119	-1.761998	0.632984	-1.115317	D(IDE)
0.0129	-3.089085	0.818148	-2.527330	D(IDE(-))1
0.0493	-2.270314	0.765362	-1.737611	D(IDE(-))2
0.1764	-1.467094	0.502595	-0.737354	D(IDE(-))3
0.0024	-4.169110	0.235027	-0.979854	CointEq(-)1
	Cointeq = GDP - (0.7683*IDE + 1.8789)			

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على نتائج برنامج (EVeiws 10)

نلاحظ من خلال نموذج تصحيح الخطأ أن المتغيرات معنوية إحصائية عند مستوى معنوية (5%)، مما يعني قوة أثر هذه المتغيرات على بعضها البعض في الأجل القصير.

أما فيما يخص معلمة حد تصحيح الخطأ (ECM-1) فقد ظهرت المعلمة بإشارة سالبة ومعنوي عند مستوى (5%) مما يؤكد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، وأن آلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج، حيث أن المعلمة (λ) تقيس سرعة العودة إلى وضع التوازن في الأجل الطويل.

الجدول رقم 12: العلاقة طويلة الأجل

Long Run Coefficients			
Prob.	Coefficient	Std. Errort-Statistic	Variable
0.4143	0.768313	0.8977510.855820	IDE
0.1015	1.8789331.823739	1.030264	C

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على نتائج برنامج (EVeiws 10)

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن هذا الاختبار يكشف عن وجود العلاقة الطويلة الأجل بين المتغيرات دائما لا يمكن أن تتجاوز عدد علاقات التكامل المشترك عدد المتغيرات في النموذج.

معلمات النموذج غير معنوية ومنه يمكن أن نقول انو لا يمكن تفسيره.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تطرقنا لمعرفة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وواقع النمو الاقتصادي في الجزائر ومدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، وذلك من خلال إجراء دراسة قياسية لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2000-2020 وصولا إلى العلاقة بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر بشكل سلبي وإيجابي على الاستثمارات المحلية، وذلك باختبار استقرارية السلاسل الزمنية وإجراء اختبار التكامل المشترك باختبار نموذج الاختبار الذاتي، واختبار التوزيع الطبيعي واختبار ديكي فولر الموسع (ADF) بين أثر الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير مستقل والنمو الاقتصادي كمتغير تابع.

خاتمة

إن الجزائر وباعتبارها من الدول النامية ذات الاقتصاد أحادي المورد والتي تركز خططها واستراتيجياتها الاقتصادية على القطاع النفطي الذي يساهم بالنسبة الأكبر في إيرادات البلد من العملة الأجنبية، أصبحت تولي الاستثمارات الأجنبية المباشرة أهمية معتبرة في توجهاتها الاقتصادية من خلال سن العديد من القوانين والتشريعات المتعلقة بالإطار التنظيمي والقانوني لتسيير الاستثمارات ولهيئة الأرضية الملائمة والمناسبة لها، غير أن المتتبع للتطور الزمني لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر يلاحظ تواضع حجمه ومحدوديته وتمركز غالبية هذه الاستثمارات في قطاع المحروقات، هذه الاستثمارات لم تتجاوز في أحسن الظروف حاجز السبعة مليون دولار أمريكي وهي نسبة ضئيلة جدا قياسا بالإمكانيات والمقومات المتوفرة، الشيء الذي يضيع فرص كثيرة كان بالإمكان استغلالها في تعزيز وتطوير الاقتصاد والمساهمة في دفع عجلة النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالبلد.

نتائج اختبار الفرضيات:

من خلال الإجابة على الفرضيات، وما تم دراسته في الجانب النظري والتطبيقي تمكنا من الوصول إلى النتائج التالية:

- ومن خلال هذه الدراسة الحالية تم التوصل إلا أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، وبالتالي تحققت صحة هذه الفرضية.
- اهتمام السلطات الجزائرية بتوفير مناخ استثماري ملائم من خلال القوانين والإصلاحات الهيكلية التي أصدرتها.
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر القلب النابض للاقتصاد.
- للاستثمار الأجنبي المباشر أعلية كبيرة لمساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية والتخفيف من أعبائها والتقليل من معدلات البطالة ونقل التكنولوجيا الحديثة.
- طبيعة الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد أحادي المورد، حيث الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنسبة للاقتصاد الجزائري تستهدف قطاع الصناعي خصتا المحروقات.
- أظهرت نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية أن المتغيرات تستقر في الفروق الأولى.

- بين اختبار جذر الوحدة بطريقة (pp) أن المتغيرين (IDE .GDP) مستقرين ولا يعانيان من مشكلة جذر الو حدة.

التوصيات:

بعد عرض النتائج المتوصل إليها والتحقق من مدى مطابقتها الفرضيات الموضوعة، نطرح الاقتراحات التالية:

- تحسين البيئة المؤسسية الملائمة لجذب المستثمرين، وذلك بتسهيل الإجراءات وتخفيف التكاليف وإلغاء الحواجز والعراقيل التي تقف حاجز أمام المستثمر الأجنبي.
- تنويع القطاعات الملائمة للاستثمار الأجنبي المباشر على غرار قطاع المحروقات فقط.
- تطوي وإصلاح القطاع المالي والمصرفي، من خلال العمل على عصرنته وتحسين آلية عمل الجهاز المصرفي، وتشجيع إنشاء بنوك متخصصة في الاستثمار.
- العمل على توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر للقطاعات الاقتصادية غير النفطية كالزراعة والصحة.
- محاربة الفساد والرشوة والبيروقراطية، والحرص على توفير الاستقرار السياسي والأمني في البلد.
- زيادة الإنفاق على البحث والتطوير، بهدف إنتاج تكنولوجيا ذاتية متقدمة تدعم الشكات المحلية وتحقق لها فرصة اكتساب مزايا تنافسية في الأسواق الخارجية.
- إعطاء أهمية أكبر للتكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال، من خلال برمج متكاملة استغلال ما يتوفر منها في ممارسات اقتصادية جديدة.
- في الأخير ما يمكن قوله أنو مهما تكن المعلومات والسياسات المقدمة والأدوات المستخدمة في التحليل والقياس، فهو ليس إلا جهد يبقى دائما قابل لتحسين في بيئة خالية من الفساد، ثم إن أي تقصير ورد في هذا العمل من شأنه أن يكون منطلقا لدراسات أخرى أكثر عمقا وأدق تحليلا.

أفاق الدراسة:

بعد عرض نتائج الدراسة، تبرز العديد من المواضيع الجديرة بالإثراء، والبحث مستقبلا، نذكر منها:

- دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في الجزائر؟
- مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في صناعة السيارات في الجزائر؟
- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري؟
- قياس وتحليل أثر التدفقات المالية الدولية على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب

أ/- العربية:

1. أبو قحف عبد السلام، **اقتصاديات الاستثمار الأجنبي**، المكتب العربي الحديث، لبنان، 1992.

2. أبو قحف عبد السلام، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2003.

3. أبو قحف عبد السلام، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001.

4. أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، الدار العلمية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2002.

5. برتال جيل، **الاستثمار الدولي**، ترجمة: علي مقلد، علي زيعور، منشورات عويدات، ط2، بيروت، 1982.

6. بكري كامل، **مبادئ الاقتصاد**، الدار الجامعية، بيروت، 1987.

7. توفيق إبراهيم أيوب، عبد الكريم النخالة وآخرون، **الاقتصاد**، إصدارات المجمع للمحاسبين القانونيين، مصر، 2001، ص194.

8. جيل برتان، **الاستثمار الدولي**، ترجمة: علي مقلد، عوديدات للنشر والطباعة، ط2، بيروت، 1982.

9. حاتم فارس الطعان، **الاستثمار أهدافه ودوافعه**، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2006.

10. حسين عمر، **التطور الاقتصادي**، دار الفكر العربي، ط 1، القاهرة، 1988.

11. حسين عمر، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية.

12. الحناوي محمد الصالح، **أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية**، الدار الجامعية، ط2، مصر، 1997.

13. دراز حامد عبد المجيد، **السياسات المالية، الإسكندرية**، الدار الجامعية، 2003/2002.

14. د.دلال بن سمينة، **الاستثمار الأجنبية المباشرة محدداتها آثارها وتوجهاتها**، دار النشر الأيام للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2017.

15. رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي وآخرون، **التمويل الدولي**، دار الراية، عمان، الأردن، 2012.

16. روب موريس، **النمو الاقتصادي والبلدان المتخلفة**، ترجمة هشام متولي الطبعة الثانية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1979.

17. زياد رمضان، **الاستثمار المالي والحقيقي**، دار وائل للنشر، ط 1، عمان، الأردن، 1998.

18. سعيد النجار، **آفاق الاستثمار في الوطن العربي**، اتحاد المصارف العربية، القاهرة، مصر، 1998.

19. صيام أحمد زكرياء، **مبادئ الاستثمار**، دار المناهج، عمان، 1997.

20. د.عبد الرزاق حمد البوري، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية**، دار حامد، الطبعة الأولى، بيروت، 2014.

21. عبد السلام أبو قحف، **السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989.

22. عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.

23. عبد القادر محمد، عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2017.

24. عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 2، بن عكنون، الجزائر، 2005.

25. عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى القومي (تحليل كلي)**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002.

26. عمر مصطفى، جبر إسماعيل، **ضمانات الاستثمار في الفقه والإسلام وتطبيقاته المعاصرة**، دار النقاش للنشر والتوزيع، د.س.ن.د.ب.ن.

27. فريد النجار، **الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.

28. فليح حسن خلق، **التمويل الدولي**، مؤسسة الوراق، عمان، 2019.

29. د.قدي عبد المجيد، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

30. ماجد أحمد عطا الله، **إدارة الاستثمار**، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2018.

31. محمد عبد العزيز عجيمية-وآخرون، **التنمية الاقتصادية – دراسة نظرية وتطبيقية-**، الناشر قسم الاقتصاد، الإسكندرية، مصر، 2003.

32. محمد مدحت مصطفى وآخرون، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2005.

33. المسير محمد زكي، **العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الثانية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1970.

34. الموسوي ضياء مجيد، **العولمة واقتصاد السوق الحرة، الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

35. موسى سعيد مطر وآخرون، **التمويل الدولي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2008.

36. نزيه عبد المقصود مبروك، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**، دار الفكر الجامعي، بدون طبعة، الإسكندرية، مصر، 2007.

37. د.نزيه عبد المقصود محمد مبروك، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية كلية الشرعية والقانون بطنطا**، دار الفكر الجامعي، جامعة الأزهر، مصر، 2008.

38. نزيهة عبد المقصود، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007.

39. هناء عبد الغفار، **الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية: الصين أنموذجا**، بيت الحكمة، بغداد، 2002.

40. هيكل عبد العزيز فهمي، **موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية**، بيروت، دار النهضة العربية، ط 2، 1985.

41. د.واثق علي الموسوي، **موسوعة اقتصاديات التنمية**، دار الأيام للنشر والتوزيع، جزء 1، ط1، عمان، 2008.

ب/- الأجنبية:

42. Boughba Abd Ellah, Analyse et évaluation de projet, Ed Berti, 1998.

43. Charles Jones ,Introduction to economic growth ,library of Congress, 1998.

44. Chritian Haberli les investissements étrangers en Afrique LGDJ Paris 1979.

45. Graham, Edward, Foreign direct investment in the world economy, staff studies of the world economic out look, IMF,sep.1995.

46. Josette peyrard, Gestion financière internationale, Se édition, Librairie, Paris, 1992, p190.

47. Louis LEGNANCE, La Croissance Economique, Presses Universitaires de France, 1980.

48. Raymand Bernard, économie financière International, Paris, EDPUF, 1997.

49. Saar Yousef Prof Jalousie Nausicaa July 2016 Les effets , de l'investissement direct étranger sur la croissance, économique: une étude standard, sur les pays Strategy and Development Rêviez Volume n ° 11 de 2016 page 144

ثانيا: الأطروحات والمذكرات

50. تومي عبد الرحمان، **واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2001/2000.

51. رفيق نزاري، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، غير منشورة، 2008.

52. زغدلو فريدة، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر، على النمو الاقتصادي في الجزائر 1990-2014، قسم العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي ومالي، جامعة أبي بكر بلقاي تلمسان، 2015.

53. شوقي جباري، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2015.

54. عادل بلجبل، **التجارب التنموية للاقتصاديات في بلدان جنوب شرق آسيا وإمكانية الاستفادة منها في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، الجزائر، 2017.

55. عبد الرحمان تومي، **واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2001/2000.

56. عبدالله بلوناس، **الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف التنمية الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.

57. عزوز علي، **الضغط الضريبي وأثره على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1994 -2004**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2004.

58. عصام عبد العزيز مصطفى، **الآثار الاقتصادية للسياسات التسويقية للشركات دولية النشاط: دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية**، أطروحة دكتوراه، جامعة حلوان، مصر، 1998.

59. عمار زودة، **محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، فرع الإدارة المالية، جامعة قسنطينة، 2008.

60. فارس فضيل، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 1998.

61. مقداد يسرى، **دور الإنفاق العام على قطاع التعليم في تعزيز النمو الاقتصادي**، دراسة قياسية ومقاربتيه الحالة الجزائر خلال فترة (2011/1970)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، تحليل الاقتصاد، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2014-2015.

62. وعيل ميلود، **المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها: حالة الجزائر، مصر، السعودية، دراسة مقارنة خلال الفترة 1990-2010**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2013-2014.

63. يبالة فريد، **الشركات المتعددة الجنسيات (علاقات- آثار- مواقف)**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير معهد العلوم الاقتصادية، تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995.

ثالثا: المجلات والمنشورات

64. بلعيد بلعوج، **الآثار المترتبة على الاستثمار الأجنبي على الشركة متعددة الجنسيات في ظل العولمة**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثالث، جامعة محمد خيضر، بسكرة، أكتوبر 2002.

65. رحمان حسن علي، **مروان شاكر، تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي في بيئة الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2017**، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادي والإدارية، مجلد 12، العدد 35، جامعة واسط، العراق، 2020.

66. رفيق نزاري،**أثر الاستثمار الأجنبي المباشر علي النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام اختبار منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 44، الجزائر، 2016

67. محمد عبد العزيز عجمية، **إيمان عطية، التنمية الاقتصادية "دراسات نظرية وتطبيقية"**، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، الإسكندرية، 2000.

68. مشتاق باركر، **الاستثمار الأجنبي المباشر وتجربة الشرق الأوسط**، المجلة الاقتصادية السعودية، مركز النشر الاقتصادي، العدد 09، الرياض، 1990.

69. المهران حسن، **الاستثمار الأجنبي المباشر وإمكانات تطويره في ضوء التطورات المحلية والإقليمية والدولية**، في المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، القاهرة، معهد التخطيط القومي، المجلد الثامن، العدد الأول، 2000.

رابعا: البحوث

70. تركي محجم الفواز، ال**استثمارات الأجنبية المباشرة، والنمو الاقتصادي في الأردن - دراسة تحليلية للفترة 2013/1980**، مجلد المنارة للبحوث والدراسات، المجلد 21، العدد 1، الأردن، 2015.

71. سعد محمود الكواز، عمر غازي العبادي، **مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة لعينة من الدول العربية**، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع (إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة)، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان، الأردن، 2007.

الملاحق

الملاحق

الملحق رقم01:ا نتقاء فترة الابطاء المثلى للنموذج:

VAR Lag Order Selection Criteria
En dogenous variables :LGDP LFDILGNE LEXPOLEX Ex ogenous variables: C
Date:25/05/24Time:17:15 Sample: 2000 2022Included observations: 20

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-43.93301	NA	2.97e-05	3.764077	4.006019	3.833748
1	101.1759	223.2445*	3.01e-09*	-5.475068*	-4.023418*	-5.057046*

*indicates la gord erse lacté dbythe criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion SC:
Schwa rzin formation criterion

الملحق رقم 02: نتائج تقدير نموذج ARDL المختار وفق فترات الإبطاء المثلى:

Dependent Variable: LGDP Method :ARDL
Date: 25/05/24Time: 17:16 Sample (adjusted): 2000 2020
Included observations: 20 after adjustments Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection) Model selection method : Akaike info criterion(AIC)
Dynamic regressors (1 lag, automatic): IDE LGNE LEXPO LEX Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 17 Selected Model: ARDL

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
D(GDP(-))1	-0.318686	0.240368	-1.325823	0.2176
D(IDE)	-1.115317	0.755156	-1.476936	0.1738
D(GDP(-))1	-2.527330	1.021988	-2.472955	0.0354
D(GDP(-))2	-1.737611	0.907591	-1.914532	0.0878
D(GDP(-))3	-0.737354	0.597275	-1.234529	0.2483
C	1.841080	1.171595	1.571431	0.1505
IDE(-)1	0.752835	0.909991	0.827345	0.4294
GDP(-)1	-0.979854	0.274212	-3.573349	0.0060

R-squared	0.761025	Mean dependent var	-0.123529
Adjusted R-squared	0.575156	S.D. dependent var	1.957527
S.E. of regression	1.275918	Akaike info criterion	3.630396
Sum squared resid	14.65170	Schwarz criterion	4.022497
Log likelihood	-22.85837	Hannan-Quinn criter.	3.669372
F-statistic	4.094406	Durbin-Watson stat	1.629088
Prob(F-statistic)	0.026917		

*Note: p-value san dany subsequent tests do not account for model selection.

الملحق رقم 03:نتائج اختبار منهج الحدود

ARDL Bounds Test
Date:25/05/24Time:17:15 Sample: 2000 2020Included observations: 17
Null Hypo thesis :No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	4.740402	1
Critical Value Bounds		
Significance	I0Bound	I1Bound
10%	3.02	3.51
5%	3.62	4.16
2.5%	4.18	4.79
1%	4.94	5.58

ملخص:

هدف من هذه الدراسة هو محاولة معرفة مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020، حيث أصبحت العديد من الدول سواء متقدمة أو نامية تسعى إلى تطوير آليات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، والجزائر واحدة من هاته الدول التي تحاول جاهدة في السعي لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن السياسات المعتمدة لا تكفي لجذبه، فهناك ما يعيق فعاليتها، ومن خلال تتبعنا لتطور متغيرات الدراسة، فقد توصلنا إلى أن ضعف حجم الاستثمارات في الجزائر، تؤثر في النمو الاقتصادي، وهذا من خلال نموذج (ARDL).

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي، نموذج (ARDL).

Abstract:

The aim of this study is to find out the extent of the impact of foreign direct investment on economic growth in Algeria between 2000-2020, so that many countries, whether developed or developing, are seeking to develop mechanisms to attract foreign direct investment, and Algeria is one of the countries that seek to attract foreign direct investment, but the policies adopted It is not enough to attract it, as there is something that hinders its effectiveness, and by tracking the development of each of the study variables, we have concluded that the volume of investments in Algeria is double, but it affects economic growth and this is through the ARDL model.

Keywords: FDI, economic growth, ARDL model

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماسترل.م.د تخصص مالية وتجارة دولية
الموسومة بـ:

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

إعداد الطالبان:
- حـوباد ســـــفيان
- بهلول عبد الصمد

إشراف الأستاذ:
♦ الدكتور: خراز لخضر

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ الدكتور:..... مغنية هواري .....رئيساً
الأستاذ الدكتور:..... خراز لخضر ..... مشرفا
الأستاذ الدكتور:..... بوعلي هشام ..... ممتحنا

السنة الجامعية: 2023-2024

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:

" من صنع إليكم معروفا فكافئوه ، فإن لم تجدوا ما تكافئونه فادعوا له

حتى تروا أنكم قد كافأتموه" رواه أبو داود.

بعد حمد الله على توفيقه لنا لإنجازنا هذا العمل

ليقودنا شرف الوفاء والاعتراف بجميل النبل بعد أن ختمنا مذكرتنا بتوفيق

من الرحمن.

تتسابق الكلمات وتتزاحم العباراتللتنظيم عقد الشكر والتقدير إلى

الدكتور الفاضل المشرف "خراز لخضر" عرفانا منا

بجهوده المتواصلة، نصحاً وتوجيهاً.

فله منا جزيل الشكر راجيين من المولى عز وجل أن يحفظه لأهله ويحفظ أهله

له.

كما يشرفنا أن نتقدم بجزيل الشكر إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية

والتجارية وعلوم التسيير وخاصة أساتذة قسم العلو م الاقتصادية.

و إلى من ساعدونا من بعيد أو قريب.

نتقدم بجزيل الشكر إلى أساتذتنا الكرام و إلى كل من ساهم في تعليمنا

وساعدنا من بعيد أو من قريب بكلمة أو بدعوة صالحة.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى اللجنة المناقشة.

الإهداء

الحمد الله الذي مهما حمدناه فلن نستوفي حمده، والصلاة والسلام على

الصادق الأمين محمد عليه أفضل الصلوات وأزكى التسليم.

اهدي هدا العمل إلى:

ينبوع العطاء الذي زرع في نفسي الطموح والمثابرة والدي العزيز أطال الله

في عمره.

و إلى نبع الحنان التي علمتني الاحترام والطاعة أمي الغالية حفظها الله لي

ورعاها.

إلى كل الأصدقاء والأحباب وخاصة صديق دربي ورفيقي في إعداد هذا

البحث أخي "عبدالصمد".

سفيان

الإهداء

الحمد لله الذي ما نجنا وما علونا ولا توفقنا إلا برضاه

الحمد لله الذي ما اجتزنا دربا ولا تخطينا جهدا إلا بفضله وإليه ينسب الفضل

والكمال والإكمال .

"وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين"

إلى صاحب السيرة العطرة والفكر المستنير فلقد كان له الفضل الأول في

بلوغي التعليم العالي أبي الغالي حفظه الله لي.

إلى من وضعتني على طريق الحياة وجعلتني رابط الجأش وراعتني حتى

صرت كبيرا حبيبتي الغالية أمي أطال الله في عمرها.

إلى أخواتي وإخوتي من كان لهم بالغ الأثر من العقبات والصعاب

إلى جميع أساتذتي الكرام ممن لم يتوانوا في مد يد العون لي

عبدالصمد

شكر وتقدير
شكر وعرفان
إهداء
فهرس المحتويات
فهرس الأشكال والجداول
مقدمة.....أ

الفصل الأول: مدخل إلى الاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد: 11
المبحث الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر.....12
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر 12
1/- تعريف الاستثمار:.....12
2/- تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر: 13
المطلب الثاني: نشأة الاستثمار الأجنبي المباشر 16
المطلب الثالث: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر.....18
المبحث الثاني: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر وأنواعه وأشكاله 20
المطلب الأول: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر.....20
المطلب الثاني: أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر 21
1/- الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الثروات الطبيعية: 21
2/- الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الأسواق:.....21
3/- الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الكفاءة في الأداء: 22
4/- الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن أصول إستراتيجية: 22
المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.....23
1/- الاستثمار المشترك:.....23
2/- الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي: 24
المبحث الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ونظرياته ومزاياه وعيوبه.....25
المطلب الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر 25
1/- المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر: 25
2/- المحددات السياسية والقانونية للاستثمار الأجنبي المباشر:.....27
المطلب الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر 28

1/- النظرية التقليدية المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر:.....28
2/- النظرية الحديثة المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر: 29
المطلب الثالث: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر.....32
1/- مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر: 32
2/- عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر: 33
خلاصة الفصل:.....35

الفصل الثاني: مدخل إلى النمو الاقتصادي

تمهيد: 37
المبحث الأول: مفهوم النمو الاقتصادي وأنواعه وأهم خصائص 38
المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي 38
المطلب الثاني: أنواع النمو الاقتصادي:.....40
1/- حسب درجة التخطيط من عدمه: 40
2/- حسب درجة حدة النمو: 41
المطلب الثالث: خصائص النمو الاقتصادي 42
المبحث الثاني: عناصر النمو الاقتصادي وعوامله ومعاييره 42
المطلب الأول: عناصر النمو الاقتصادي 42
1/- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني 42
2/- تحقيق زيادة حقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي: 43
3/- تحقيق زيادة مستمرة ومستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي: 44
المطلب الثاني: عوامل النمو الاقتصادي 44
1/- نوعية اليد العاملة: 44
2/- رأس المال: 44
3/- التقدم التقني والإبداع: 45
المطلب الثالث: معايير النمو الاقتصادي 48
1/- معيار الدخل:.....48
2/- المعايير الاجتماعية: 50
3/- المعايير الهيكلية: 52
المبحث الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي وصعوبة قياسه ومعوقاته 53

المطلب الأول: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي 53
1/- علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بنقل التكنولوجي: 53
2/- العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والعمالة: 54
3/- العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات: 56
المطلب الثاني: صعوبات قياس النمو الاقتصادي 57
1/- إشكالية دمج السلع غير المسوقة: 57
2/- إشكالية تقييم الترفيه: 58
3/- إشكالية الانتقال من الناتج الاسمي إلى الناتج الحقيقي: 58
المطلب الثالث: معوقات النمو الاقتصادي 59
1/- النمو الديموغرافي: 59
2/- مشكلة تكوين رأس المال: 59
3/- التخلف التكنولوجي: 59
4/- ضعف المستوى التعليمي: 60
5/- ضعف الخدمات الصحية وانتشار الأمراض: 60
6/- الفساد الإداري والمالي: 60
خلاصة الفصل: 61

الفصل الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020 دراسة قياسية

تمهيد: 63
المبحث الأول: واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020. 64
المطلب الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 64
المطلب الثاني: توزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000-2020) 66
المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة 2000-2020 68
المطلب الرابع: واقع النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020.....69
المبحث الثاني: دراسة قياسية لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي 71
المطلب الأول: توصيف البيانات ومنهجية الدراسة: 71
1/- توصيف البيانات: 71
2/- منهجية الدراسة.....72

المطلب الثاني: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية 72
1/- اختبار د فيلبس وبرون (Philips * perron):..... 72
2/- تقديم نموذج ARDL: 73
3/- اختبار التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL):..... 73
المطلب الثالث: نتائج اختبارات الدراسة..... 74
1/- نتائج اختبار منهج الحدود: 74
2/- نتائج تقدير نموذج الخطأ غير المقيد ($UECM$) 76
3/- تشخيص البواقي:..... 78
4/- تقدير معلمات الأجلين المدى القصير والمدى الطويل:..... 81
خلاصة الفصل:..... 83
خاتمة:..... 85
الملاحق 97
قائمة المصادر والمراجع..... 89

1/- قائمة الأشكال

الشكل رقم 01: المنافع المتبادلة بين المستثمر الأجنبي والدول المضيفة.....30
الشكل رقم 02: يوضح إمكانية إنتاج الدولة 46
الشكل رقم 03: العرض الكلي 47
الشكل رقم 04: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر (2000-2020) 65
الشكل رقم 05: تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020. 70
الشكل رقم 06: اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي إحصائية (Jarque Bera).....78
الشكل رقم 07: نتائج اختبار المجموع التراكمي المعاودة للبواقي (CUSUM) 80
الشكل رقم 08: نتائج اختبار المجموع التراكمي المعاودة لمربعات البواقي (CUSUM of Squares) 80

2/- قائمة الجداول

الجدول رقم 01: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر (2000-2020) 65
مليون دولار 65
الجدول رقم 02: أهم القطاعات المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020).....66
الجدول رقم 03: أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020) 68
الجدول رقم 04: تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020.....69
الجدول رقم 05: توصيف بيانات الدراسة 71
الجدول رقم 06: نتائج اختبار جذر الوحدة بطريقة (PP) 72
الجدول رقم 07: نتائج اختبار منهج الحدود 76
الجدول رقم 08: نموذج (ARDL) وفق فترات الإبطاء المثلى.....77
الجدول رقم 09: اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء 79
الجدول رقم 10: اختبار اختلاف التباين 79
الجدول رقم 11: العلاقة القصيرة الأجل 81
الجدول رقم 12: العلاقة طويلة الأجل 82

مقدمة

يعتبر الاستثمار من أهم الموضوعات والأشد إغراءا وجذبا وخاصة في ظل الظروف الواهنة في نظر المعنيين بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية... إلخ، كما أن التفاوت الموجود بين الدول السائرة في إطار النمو والدول المتقدمة قد ازداد عمقا وحدة منذ الثمانينات، وخاصة في السنوات الأخير في ظل توجد تكتلات اقتصادية جديدة تحاول السيطرة على الاقتصاد العالمي مما جلب عدة صراعات طبقية في كثير من تلك الدول المتخلفة، مما أثر سلبيا على الاختلالات الهيكلية الاقتصادية مثل البطالة، ميزان المدفوعات والمديونية، وغيرها.

بحيث أدى ذلك إلى جعل هذه الدول تغير من مسارها الاقتصادي المتبع وتطبيق عدة إجراءات فورية والتي من بينها وأهمها تحرير التجارة الخارجية، ودخول الشريك الأجنبي مع طرح فكرة الخوصصة وتحرير الأسعار هدفه تشجيع وتعميم مفهوم الاستثمار الأجنبي وتوفير كل الظروف لاستقطابه، والبحث عن الشراكة الدولية قوية تسمح لها بجلب العملة الصعبة والنهوض باقتصاد جديد يواكب التطورات التكنولوجيا الحديثة.

وإذا ما أردنا الحديث عن الاستثمار سواء كان استثمار محلي أو أجنبي، فلا بد لنا أن نفهم جوهر هذا النظام الدولي الجديد والآليات التي تتحكم فيه، وحتى المجتمعات لا تستطيع الصمود في ظل وجود القدرة على المنافسة ما لم تطبق عناصر الحضارة الجديدة من أجل سلوك الطريق الصحيح التي يتلاءم مع تطورات هذا العصر بنجاح، وحتى متغيرات العالم العاصفة والحادة، وما تمثله من تهديد اقتصادي مباشر للدول وطموحاتها التنموية وأوضاعها المستقبلية على خريطة القوة الاقتصادية العالمية.

وبالرغم من كل الأسباب التي أدت إلى البحث عن الشريك الأجنبي إلا أن هناك جدل قائم بين مؤيد ومعارض للاستثمار الأجنبي مما ينجر عنه خوصصة المؤسسات العمومية.

والجزائر كغيرها من الدول النامية عرفت عدة تقلبات واضطرابات اقتصادية حادة ترجع إلى ظروف داخلية وخارجية أبرزها المديونية التي تعتبر من أهم مشاكل التبعية، مما دفع بالحكومة الجزائرية إلى البحث عن حلول قد تكون ايجابية وسلبية في نفس الوقت.

وتماشيا مع هذه التحولات الكبرى تبنت سياسة الانفتاح نحو الخارج وتعديل قوانين سابقة تخص تشجيع الاستثمار أهمها المرسوم التشريعي رقم: 93-12 المؤرخ في: 1993/10/05 والمتعلق بترقية الاستثمارات ووضع جملة الإجراءات التحفيزية ومنح التسهيلات اللازمة لذلك.

ويعتبر النمو الاقتصادي أحد الأهداف السامية التي تسعى من أجلها كل دول العالم إلى تحقيقها، مهما كانت مستواها سواء متقدمة أو متخلفة، ويتصف النمو الاقتصادي بكونه حصيلة عملية معقدة ومتشابكة وخلاصة للجهود المبذولة في المجتمع، وهذا ما جعل الأدبيات الاقتصادية تعكف على دراسة وتحليل العديد من النماذج الاقتصادية على المستوى النظري والتطبيقي بغية تحديد العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي، والوصول إلى صياغة نماذج ذات قدرة تفسيرية لطبيعة، واتجاه العلاقة بين النمو الاقتصادي والمتغيرات الأخرى.

وبما أن معدل النمو الاقتصادي في الجزائر لم يحقق المستويات ودرجة الكفاءة المطلوبة، ذلك لأنه لازال يعاني من التأرجح والتذبذب بفعل العديد من المتغيرات الداخلية والخارجية، وفي ظل ما يعانيه الدول من الحروب الأخيرة كحرب أكرانا وروسيا، وما يقوم به المستعمر الغاشم الإسرائيلي على قطاع غزة، من إبادة جماعية وتجويع، بالمقابل ما يقوم به اليمنيون في البحر الأحمر غير الكثير من المعطيات في العلاقات الدولية الاقتصادية، وهذا ما جعل الجزائر تبحث عن حلفاء اقتصاديون جدد من أجل إنعاش الاقتصاد الدولي والرفع من المستوى المعيشي.

وانطلاقا من العرض السابق، تظهر لنا **إشكالية هذا البحث** والتي تمكن صياغتها في شكل التساؤل التالي:

1/- الإشكالية الرئيسية:

♦ **إلى أي مدى يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر؟**

2/- الأسئلة الفرعية:

لإبراز ملامح المشكلة بصورة أوضح يمكننا طرح بعض الأسئلة الفرعية وهي كالتالي:

- إذا كانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة من السمات البارزة والأكثر انتشارا في الدول النامية، فما المقصود بها؟

- ما هي الأشكال والسياسات المختلفة لها؟ وما هي عوامل (محددات) لاستقطابها؟

- ما مدى انعكاسات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الدول المضيفة والدول المستثمرة وعلى الاقتصاد العالمي؟

- مادامت الاستثمارات الأجنبية وخاصة المباشرة إحدى السمات الهامة للسياسات الاقتصادية للعديد من الدول، فما هو واقع على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

- وما هي المحددات التي تحكم استقطاب الاستثمار الأجنبي في الجزائر؟

3/- الفرضية العامة:

- يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي.

4/- الفرضيات الفرعية الدراسة:

انطلاقا من الإشكالية المطروحة، وقصد تسهيل الإجابة على الأسئلة المطروحة ارتأينا طرح الفرضيات التالية التي تكون منطلقا لدراستنا:

- يعتبر المناخ الاستثماري الجزائري من بين المحفزات على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر يتطلب وجود هياكل وتنظيمات مستحدثة بالإضافة إلى ترقية وتأهيل المؤسسات المحلية؟

- استقدام الاستثمار الأجنبي المباشر مرتبط بتسهيل الإجراءات القانونية والإدارية وبعوامل الاستقرار النقدي والاقتصادي والسياسي.

- إن الاستثمار الأجنبي وسيلة من وسائل تحقيق المصالح المشتركة بين الدول النامية والدول المتقدمة.

- تأثيرات ونتائج الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المضيفة هي إيجابية من الناحية النظرية وسلبية من الناحية الواقعية.

5/- أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذا البحث خاصة عندما نعرف أنه لا يمكن لأهداف التنمية الاقتصادية أن تكون ذات دلالة ما لم توفر لها الوسائل والأدوات اللازمة لتحقيقها، وبالرغم من تفاوت هذه الوسائل والأهداف في أهميتها يبقى الاستثمار الأجنبي المباشر هو الأداة والوسيلة الأساسية في كل عملية تنمية وانعكاسها على هيكلة الاقتصاد الوطني.

كما أن الجزائر قامت بإرساء حزمة من القوانين والتشريعات المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك إنشاء عديد الهيئات والمؤسسات التي تسهر على تقديم الدعم والمساندة للمستثمرين الأجانب لتوفير المناخ الاستثماري الملائم، وهذا من أجل مواكبة التطورات الاقتصادية على الصعيد الدولي وإدراكا للدور الهام الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز عجلة الاقتصاد والتنمية في أي دولة كانت.

6/- أهداف البحث:

بناء على إشكالية البحث وفرضياته فإن هذه الدراسة ترمي إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على أهم المحددات المؤثرة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- إدراك وفهم طبيعة العلاقة التي تربط الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.
- معرفة واقع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر من حيث حجمها وتوزيعها على مختلف القطاعات وموقع الجزائر بين البلدان الشقيقة وإفريقيا من حيث استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- إلقاء الضوء على الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد أهم الأدوات الاقتصادية التي تحاول غالبية الدول وبالأخص النامية جذبه والاستفادة منه.
- إبراز المزايا التي تقدمها قوانين الاستثمار في الجزائر للمستثمر الأجنبي ومعرفة العراقيل التي تواجهه.
- دراسة أساليب جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتوطينه في الجزائر.
- رفع مستوى كفاءتنا العلمية وذلك الأساليب الحديثة وأدوات البحث العلمي.

- التعرف على بنية أهم القطاعات المستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر ومدى تأثيرها على النمو الاقتصادي في الجزائر.

- تحديد العلاقة التفاعلية بين الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير مستقل والنمو الاقتصادي كمتغير تابع ودرجة تأثيرهما على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

- تحديد أهم السياسات التي تمكن صانعي القرار من تفادي المشاكل المعرقلة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

I7- أسباب اختيار الموضوع:

توجد عدة أسباب أدت لاختيار هذا الموضوع وتتمثل فيما يلي:

– أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر المتزايدة والتي حظي بها من طرف الدول سواء كانت متقدمة أو نامية وحتى الاقتصاديين، حيث أن الدول النامية تسعى جاهدة في عدة محاولات لتوفير البيئة والمناخ الملائم لجذب واستقطاب وترقية الاستثمار الأجنبي المباشر وكذا ترقيته وتطوير اقتصادها، من أجل تدارك الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة.

– الغوص في دراسة طبيعة العلاقة النظرية والتحليلية التي تربط الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

– ومن أهم الأسباب هو مساهمتنا في إثراء الأبحاث والدراسات الأكاديمية، خاصة في الجوانب القياسية والمتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

I8- أدوات ومنهج البحث:

نظرا لأهمية هذا البحث ولطبيعة خصوصيته والمتمثلة في إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ارتأينا الاعتماد على الأدوات التالية:

- الإحصاءات المتعلقة بواقع الاقتصاد الجزائري.

- التقارير، الدوريات، المنشورات المتعلقة بموضوع البحث.

- أدوات التحليل الاقتصادي نظرا لصيغة الموضوع الكلية.

- الأدوات الإحصائية لحساب النسب ومعدلات النمو والمؤشرات الاقتصادية الأخرى.

أما من ناحية المنهج فقد تم التعامل مع عدة مناهج بطريقة متكاملة، حيث تعلق المنهج الوصفي باستعراض مناخ الاستثمار في الجزائر (محفزاته ومعوقاته...)، أما المنهج التحليلي فقد انصب على محاولة فهم وتحليل عيوب ونقاط ضعف سياسة الجزائر الرامية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا لإظهار أو استنباط نقاط ضعف الجزائر في سياستها الرامية لجذب المستثمر الأجنبي، كما اعتمدنا كذلك على المنهج التاريخي من خلال استعراض الخلفية التاريخية لمسار وتطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

9/- الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: دراسة تركي محجم الفواز

بعنوان "طبيعة العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة والنمو الاقتصادي خلال الفترة 1980-2013"، في الأردن سنة 2015.

هدفت الدراسة إلى إيجاد العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

تمثلت عينتها في الاستثمار ات الأجنبية المباشرة والتضخم، وقد استخدمت أداة تحليل التكامل المشترك.

من أهم النتائج المتوصل إليها هي:

وجود علاقة سالبة بين الاستثمار الأجنبي والتضخم وبين النمو الاقتصادي وقد بلغت قيمة، معامل تصحيح الخطأ لنموذج الدراسة (9.78%) بمعنى أن هناك ما نسبته (9.78%) من الانحرافات في التوازن على المدى الطويل يمكن تعديلها خلال فترة زمنية تساوي سنة[1].

[1]- تركي محجم الفواز، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والنمو الاقتصادي في الأردن - دراسة تحليلية للفترة 2013/1980**، مجلد المنارة للبحوث والدراسات، المجلد 21، العدد 1، الأردن، 2015.

الدراسة الثانية: دراسة Alkhasawneh

جاءت تحت عنوان "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي خلال الفرتة 1970-2010"، في قطر، سنة 2013.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد اتجاه العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر، و نسبة التدفقات إلى الناتج المحلي الإجمالي، والنمو الاقتصادي، و معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

تمثلت الدراسة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، نسبة التدفقات إلى الناتج المحلي الإجمالي واستخدمت ، أداة التكامل المشترك لـ (Johannsen)، وسببية (Granger).

من أبرز نتائجها ما يلي:

- وجود علاقة توازنية إيجابية على المدى الطويل بين المتغيرين.
- أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تتأثر بالناتج المحلي الإجمالي على المدى القصير[1].

الدراسة الثالثة: دراسة كريمة قويدري

بعنوان: "الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1991-2008". في الجزائر سنة 2010.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي.

تمثلت عينتها في الناتج محلي إجمالي واستخدمت أداة التحليل الإحصائي (tab15 Mini).

وكان من أبرز نتائجها وجود علاقة بين للاستثمار المحلي والواردات على الناتج الإجمالي في الجزائر خلال فترة 1991-2008[2].

[1]- Saar Yousef Prof Jalousie Nausicaa July 2016 Les effets , de l'investissement direct étranger sur la croissance économique : une étude standard sur les pays Strategy, and Development Rêviez Volume n ° 11 de 2016 page 145

[2]- زغدلو فريدة، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر، على النمو الاقتصادي في الجزائر 1990-2014**، قسم العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي ومالي، جامعة أبي بكر بلقاي تلمسان، 2015.

الدراسة الرابعة: دراسة رفيق نزاري

بعنوان: "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر علي النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام اختبار منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)" في الجزائر سنة 2016.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر بالاعتماد على سلسلة زمنية تشمل الفترة 1980-2012، ولتحقيق هذا الهدف، تم استخدام منهجية قياسية حديثة معروفة باسم (ARDL).

اختبار العلاقة التفاعلية بين تطور أحجام الاستثمار الأجنبي ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، لمعرفة مدى ودرجة تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

تقييم التأثيرات المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر على استقرار معدلات النمو في الجزائر.

من أبرز نتائجها أن متغير النمو الاقتصادي ارتبط بعلاقة تكاملية مشتركة مع الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، ولذلك تم تقدير العلاقة باستخدام نموذج تصحيح الخطأ يوضح معامل تصحيح الخطأ (-0.759)معانحراف (GDP) في المدى القصير في الفترة (t-1) عن قيمته التوازنية في المدى الطويل، وهي تعني الإشارة الموجبة لمعامل الاستثمار الأجنبي المباشر، أنه عند زيادته بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة معدل التغير في الناتج المحلي الخام الحقيقي بمقدار (0.05%)، يمكن تفسير ذلك من خلال ضعف التدفقات الرأسمالية الواردة إلى الجزائر خلال فترة الدراسة 1980-2012[1].

10/- خطة وهيكل البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة ومن ثم اختبار الفرضيات المطروحة، تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول، تسقهما مقدمة ملمة بالموضوع من حيث الإشكالية والفرضيات وأهداف... إلخ.

[1]- **دراسة رفيق نزاري**، "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر علي النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام اختبار منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)"، **مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 44، الجزائر، 2016**

أما الفصل الأول فكان بعنوان مدخل إلى الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال ثلاث مباحث تضمن في مجملها مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، نشأته، أهميته، خصائصه، وأنواعه وأشكاله، محدداته ونظرياته ومزاياه وعيوبه.

أما الفصل الثاني فقد كان بعنوان مدخل إلى النمو الاقتصادي وذلك من خلال ثلاث مباحث تناولت في طياتها مفهوم النمو الاقتصادي وأنواعه وأهم خصائص،عناصره وعوامله ومعاييره وعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي وصعوبة قياسه ومعوقاته.

بينما الفصل الثالث فقد كان بعنوان دور الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020 كدراسة قياسية، والذي تطرقنا فيه إلى واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020 في أربع مطالب، وكذلك دراسة قياسية لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في أربع مطالب.

لنختتم هذا البحث بخاتمة ملمة بما تحصلنا عليه من نتائج واقتراحات وتوصيات، تليها قائمة بأهم المصادر والمراجع.

الفصل الأول

مدخل إلى الاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد:

لقد نال موضوع الاستثمار الأجنبي اهتمام العديد من الدول وخاصة الدول النامية وهذا خلال مطلع القرن العشرين، وأصبح محل اهتمام كبير لما له من دور فعالة في العلاقات الاقتصادية الدولية والسياسية، وأصبح هناك البحوث كثرة في هذا الموضوع من أجل إيجاد حلول كفيلة والمرضية للطرفين (بين المستثمر الأجنبي والدول المستثمرة فيها) على حد سواء، ومواكبة العصر الجديد (العولمة) من أوسع أبوابها.

ونظرا للأهمية هذا الموضوع وهو الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد ارتأينا في هذا الفصل دراسة مختصرة له من عدة جوانب.

المبحث الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر تدفق الأموال الدولية من أهم مظاهر التي توليها الدول أهمية كبيرة في ظل التطور التكنولوجي والعولمة السريعة على وجه أوسع وأشمل، وقد أدى ذلك إلى ظهور تنافس شديد بين الدول من أجل استقطاب أكبر قدر ممكن من هذه التدفقات، والاستثمار الأجنبي المباشر هو أحد أهم أشكال دفق الأموال الدولية التي توليه الدول أهمية بالغة جدا، كما أن الاستثمار الأجنبي ما هو إلا وسيلة ذات أهمية كبيرة تساهم في تطوير عملية التنمية الاقتصادي وزيادة الدخل الوطني لأي دولة.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

إن الاستثمار بكل أنواه ما هو إلا وسيلة وأداة أساسية تحقيق التنمية الاقتصادية لأي دول كانت، وقد كان لمصطلح الاستثمار، الحظ الوفير في الدراسات والكتابات الاقتصادية عبر التاريخ الاقتصادي.

1/- تعريف الاستثمار:

إن هذا المصطلح يتميز بعدة تعريفات وذلك على حسب المحللين الاقتصاديين والباحثين والبحوث العلمية لكن سنتناول أهما وهي:

فقد عرف الاستثمار على أنه: "الإضافة إلى رصيد المجتمع من رأس المال كتشييد مباني سكنية جديدة مصانع جديدة، آلات جديدة، فضلا عن أنه إضافة إلى المخزون من المواد الأولية والسلع التامة الصنع أو نصف المصنعة، فالاستثمار الإضافات إلى المخزون، فضلا عن رأس المال الثابت"[1].

كما عرف بأنه: مجموعة أموال وحقوق ومصالح تعتبرها الدولة المستضيفة لرؤوس الأموال كذلك"[2].

ومن جهة عرف بأنه: "التضحية بأموال حالية في سبيل الحصول على أموال مستقبلية"[3].

ويعرف فهمي هيكل الاستثمار على أنه:" الإنفاق على الأصول الرأسمالية خلال فترة زمنية معينة، بمعنى الإضافة إلى أصول المؤسسة وتشمل المعدات، الآلات، ... والإصلاحات الجوهرية التي تؤدي إلى

1- بكري كامل، **مبادئ الاقتصاد**، الدار الجامعية، بيروت، 1987، ص295

2- Chritian Haberli les investissements étrangers en Afrique LGDJ Paris 1979, p 10.

3- الحناوي محمد الصالح، **أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية**، الدار الجامعية، ط2، مصر، 1997، ص02.

إطالة عمر الآلة وغيرها من الأصول أو زيادتها، وبالتالي فهو بذلك يعتبر الزيادة الصافية في رأس المال الحقيقي للمجتمع"[1].

يعرف الاستثمار على أنه: "قيام شخص طبيعي أو معنويا باستخدام خبراته أو جهوده أو أمواله في القيام بمشروعات اقتصادية سواء كان بمفرده أو بالمشاركة مع شخص طبيعي أو معنوي محلي أو أجنبي أو مع الدولة أو مع مواطنيها في إنشاء مشروع أو مشروعات مشتركة"[2].

كما يعرف من ناحية أخرى على أنه: تحويل رأس المال السائل (النقدي) إلى رأس مال ثابت عن طريق التمويل".[3]

كما عرف على أنه: كل تضحية بالموارد في الوقت الحاضر لغرض الحصول مستقبلا على نتائج أو إيرادات بأقساط جامدة عبر الوقت ولكن بمبلغ إجمالي أكبر من النفقات الأولية"[4].

ومن خلال هذه التعاريف يتبين لنا أن الاستثمار هو مجموعة التضحيات التي من شأنها زيادة الدخل وتحقيق الإضافة الفعلية إلى رأس المال الأصلي من خلال امتلاك الأصول التي تولد العوائد، نتيجة تضحية الفرد بمنفعة حالية للحصول عليها مستقبلا بشكل أكبر من خلال الحصول على تدفقات مالية مستقبلية أخذا بعين الاعتبار عنصري العائد والمخاطرة.[5]

2/- تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

فيما يخص تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر فقد تعدد تعاريف وسنتطرف لأهمها.

فقد عرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "عملية يقوم بها المستثمر المتواجد في بلد ما (البلد الأم)، حيث يستعمل أصوله في بلدان أخرى (الدول المضيفة) مع نية تسييرها"[6].

---

[1]- هيكل عبد العزيز فهمي، **موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية**، بيروت، دار النهضة العربية، ط 2، 1985، ص956

[2]- حاتم فارس الطعان، **الاستثمار أهدافه ودوافعه**، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2006، ص 5.

[3]- عمر مصطفى، جبر إسماعيل، **ضمانات الاستثمار في الفقه والإسلام وتطبيقاته المعاصرة**، دار النقاش للنشر والتوزيع، د.س.ن.د.ب.ن، ص 22 .

[4]-Boughba Abd Ellah, Analyse et évaluation de projet, Ed Berti, 1998, P07

1- صيام أحمد زكرياء، **مبادئ الاستثمار**، دار المناهج، عمان، 1997، ص19.

[6]- عبد الرحمان تومي، **واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2001/2000، ص 41.

ويكون الاستثمار الأجنبي استثمارا مباشرا إذا كان المستثمر الأجنبي يملك **10%** فيها أكثر من الأسهم العادية في حقوق التصويت داخل المؤسسة، وهذا المقياس تم اختياره لأنه يقدر على أن تلك المساهمة هي استثمارا طويل المدى يسمح لمالكه لممارسة تأثير على قرارات تسير المؤسسة[1].

وهناك من قال بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يعبر عن مساهمة رأسمال مؤسسة في مؤسسة أخرى، يتم ذلك بإنشاء فرع لها في الخارج أو الرفع من رأسمالها، أو قيام مؤسسة أجنبية رفقة شركاء أجانب، أو هو وسيلة تحويل الموارد الحقيقية ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، وخاصة عند الابتدائية عند إنشاء المؤسسة".[2]

وقد عرفه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) على أنه: "الاستثمار الذي ينطوي على العلاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين شركتين في البلد الأم وشركة أو وحدة إنتاجية في دولة أخرى لأغراض هذا التعريف تعرف الشركة الأم على أنها تلك الشركة التي تمتلك أصولا في الشركة أو و حدة إنتاجية تابعة لدولة أخرى غير الدولة ألام، وعادة ما تأخذ الملكية شكل حصة في رأس مال الشركة التابعة للدولة المستقلة للاستثمار، حيث تعتبر حصة تساوي أو تفوق 10% من الأسهم العادية أو القوة التصويتية في مجلس الإدارة للشركة المسجلة، أو يعادلها في الشركات الأخرى وهو حدا فاصلا لأغراض تعريف الاستثمار الأجنبي[3].

كما أن صندوق النقد الدولي (FMI) عرفه بأنه: "نوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتنطوي

---

[1]- يبالة فريد، **الشركات المتعددة الجنسيات (علاقات- آثار- مواقف)**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير معهد العلوم الاقتصادية، تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995، ص 122.

[2]- Raymand Bernard, économie financière International, Paris, EDPUF, 1997, P 91.

[3]- عمار زودة، **محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، فرع الإدارة المالية، جامعة قسنطينة، 2008، ص 31.

هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر الأجنبي المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة[1].

كما عرف الباحثون بأن الاستثمار الأجنبي المباشر هو: "تلك الاستثمارات التي يملكها و يديرها المستثمر الأجنبي، إما بسبب ملكيته الكاملة لها، أو ملكية لنصيب منها يكفل له حق الإدارة"[2].

عرف الاستثمار الأجنبي حسب صندوق النقد الدولي على أنه: "ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة".[3]

ويرى جيل برتان الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه:" يستلزم السيطرة (الإشراف) على المشروع بحيث يأخذ هذا الاستثمار بشكل إنشاء مؤسسة من قبل المستثمر وحده أو بالمشاركة المتساوية أو غير المتساوية، كما أنه يأخذ شكل إعادة شراء كلي أو جزئي لمشروع قائم".[4]

ويعبر الاستثمار الأجنبي المباشر حسب **(Rymand)** عن مساهمة رأسمال مؤسسة في مؤسسة أخرى، يتم ذلك بإنشاء فرع لها في الخارج أو الرفع من رأسمالها، أو قيام مؤسسة أجنبية رفقة شركاء أجانب، أو هو وسيلة تحويل الموارد الحقيقية ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، وخاصة عند الابتدائية عند إنشاء المؤسسة".[5]

---

[1]- عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 2، بن عكنون، الجزائر، 2005، ص 251.

[2]- نزيه عبد المقصود مبروك، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**، دار الفكر الجامعي، بدون طبعة، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 31.

[3]- تومي عبد الرحمان، **واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2001/2000، ص41

[4]- جيل برتان، **الاستثمار الدولي**، ترجمة: علي مقلد، عوديدات للنشر والطباعة، ط2، بيروت، 1982، ص11.

[5]- Raymand Bernard, économie financière International, Paris, EDPUF, 1997, P 91.

ويرى عبد العزيز هيكل الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "استثمار شركات مقيمة في إحدى الدول في شركات أخرى مقيمة في دول أخرى بشراء هذه الشركات، أو بإنشاء شركات جديدة وتزويدها برأس مالها الأساسي أو بزيادة رأسمال شركات موجودة أصلا، ويتضمن هذا المعنى إشراف المستثمر وتدخله في إدارة الشركات التي يستثمر فيها أمواله"[1].

وغالبا ما تفضل الحكومات هذا النوع من الاستثمار، حيث أنه يتضمن في الغالب تزويد الشركات المستثمر فيها بالمستلزمات (المدخلات) التكنولوجية.

ومن خلال ما تم تقديمه من تعاريف شاملة حول الاستثمار الأجنبي المباشر يمكننا أن نستخلص التعريف له وهو "قيام طرف أجنبي بالاستثمار في الموجودات في دول أخرى ويكون للمستثمر دور فعال في إدارة موجوداته من خلال تأسيس الشركات أو المشاركات أو الاندماج مع شركة وطنية ...الخ، أي بمعنى آخر هناك موجودات للشركة الأم في الدول المضيفة ويدخل أيضا ضمن هذا النشاط عملية الخوصصة أي شراء الأجانب لشركات أو جزء منها في الدول المضيفة".

فالاستثمار الأجنبي المباشر يكون بواسطة الشركات المتعددة الجنسيات لأنها تمتلك البنى والهياكل التي تقوم بعملية الاستثمار في الخارج، وقد يتم تمويل هذه الاستثمارات من الأموال المملوكة والأرباح المحتجزة والقروض التي تحصل عليها سواء من الشركات الأم أو المؤسسات الأجنبية والمحلية.

المطلب الثاني: نشأة الاستثمار الأجنبي المباشر

إذا ما رجعنا إلى التاريخ فإننا نجد أن الحضارات القديمة (كالحضارة المصرية الإغريقية والحضارة الإسلامية) في عدة مراحل مختلفة أنه كانت عدة نشاطات مختلفة وعلى مستوى دولي[2].

[1]- هيكل عبد العزيز فهمي، مرجع سابق، ص 246.

[2]- أبو قحف عبد السلام، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001، ص07.

فالاستثمار الأجنبي المباشر ليس وليد هذا العصر إذا ما رجعنا إلى التاريخ، فمثال ذلك شركة الهند الشرقية والتي كانت عبارة عن شركة عابرة للقوميات، والتي أجيز عقدها في لندن عام 1600م[1].

كما أن الازدهار الحقيقي للاستثمار الأجنبي المباشر يعود إلى سنة 1865م أي أثناء قيام الثورة الصناعية، حيث أنه في تلك الحقبة أقام الألماني فريدريك باير مصنعا في ولاية نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية، ومن بعده شركة –سنجر– الأمريكية التي أقامت أول مصنع في جلاسجو بأسكتلندا وذلك سنة 1867م[2].

وخلال القرن 19 م ظهرت فلسفة اقتصادية جديدة والتي دعت إلى الحرية الاقتصادية، ساعدت على تسهيل حركة رؤوس الأموال دوليا، سواء كان ذلك بين الدول القوية مع بعضها البعض أو بين هذه الدول القوية والدول المستعمرة والضعيفة، حيث أن في تلك الحقبة كانت أوربا هي المنشأ الرئيس للاستثمارات، وكان الدولة البريطانية في طليعتها، لكونها التاجر العالمي الأول ولديها شبكة عالمية من المواصلات والمصارف، وتفوقت صناعتها واحتكاراتها، وكان الجنيه الإسترليني العملة الدولية في أسواق رأس المال الرئيسة[3].

كما أن الاستثمارات البريطانية مجملها كان خاص بقطاعات التصدير، لكن الهدف الرئيسي من وراء هذا الاستثمار كان استصلاح بلدان جديدة، بحيث أن هذه الاستثمارات تمت في بلدان تلقت أفواج المهاجرين الأوربيين، والجزء الآخر انصب على البنية الأساسية من أجل استغلال الثروات الطبيعية[4].

---

[1]- هناء عبد الغفار، **الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية: الصين أنموذجا**، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص ص 23-24.

[2]- عصام عبد العزيز مصطفى، **الآثار الاقتصادية للسياسات التسويقية للشركات دولية النشاط: دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية**، أطروحة دكتوراه، جامعة حلوان، مصر، 1998، ص 6.

[3]- المسير محمد زكي، **العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الثانية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1970، ص ص 86-87.

[4]- Graham, Edward, Foreign direct investment in the world economy, staff studies of the world economic out look, IMF,sep.1995, P 123.

حيث أنه تم تطوير المواصلات بشتى أنواعها من أجل النقل لغرض التصدير والاستيراد، وقد بدأ الاستثمار الأجنبي المباشر مبكرا في مجال الاستخراج، ولاسيما البترول في بعض بلدان الشرق الأوسط[1].

وقد عملت السياسة الاقتصادية للدولالمستعمِرة جاهدة على نهب ثروات الدول المستعمرة وتفقيرها وحرمانها من امتلاك أسباب وعوامل النهوض والانطلاق من جديد وأهمها العلم، وهذا الوضع أنتج دول قوية تمتلك عوامل زيادة القوة، ودول ضعيفة ومستعمرة.

وقد هذا تزامنا مع قيام الثور الصناعية في أوربا، والذي سهل عملية نهب ثروة الدولة المستعمرة واستغلالها، حيث عملت الدول المستعمرة على إقامة مؤسسات ومشاريع في مستعمراتها بهدف استغلال الموارد الطبيعية والأولية وتلبية حاجة صناعاتها في بلدانها وهو ما نسميه حاليا بالاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الثالث: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمارات الأجنبية مباشرة أهمية بالغة في سواء على المستثمر الأجنبي أو على البلد المضيف ومن أهمها ما يلي:

الاستثمارات الأجنبية المباشرة تساهم وتسهل حركة رؤوس الأموال التي تستثمر في شتى القطاعات سواء كانت صناعية، أو إنتاجية وفي البلدان المضيفة، وهذا ما يقلص من حجم التمويلات المحلية الناتجة عن انخفاض المدخرات المحلية[2].

تساهم وتساعد الاستثمارات في فتح أسواق جديدة للتصدير.

تساعد في زيادة الإرادات للدولة في عدة أشكال منها الرسوم وضرائب والتي تفرض على المشاريع المستثمرة عند القيام بعملية الإنتاج والتسويق والتصدير، وهذا ما يساعد على التخفيف من عجز ميزانية الدول النامية.

---

[1]- برتال جيل، **الاستثمار الدولي**، ترجمة: علي مقلد، علي زيعور، منشورات عويدات، ط2، بيروت، 1982، ص 15-19.

[2]- بلعيد بلعوج، **الآثار المترتبة على الاستثمار الأجنبي على الشركة متعددة الجنسيات في ظل العولمة**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثالث، جامعة محمد خيضر، بسكرة، أكتوبر 2002، ص ص 62-63.

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم الوسائل التي تمد الدول بالموارد المالية من أجل تلبية رغباتها في تنفيذ مخططاتها التنموية، وأداة فاعلة في جعل الدول المضيفة أكثر تطلعا لأهدافها الإستراتيجية.

إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعد حلا للعديد من الظواهر المتمثلة في هجرة الأدمغة، البطالة عن طريق تحقيق وفرات اقتصادية للعمال تتمثل أساسا في ارتفاع أجورهم وزيادة قدراتهم الإنتاجية.

الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعتبر مصدر جيد للحصول على العملات أو رؤوس الأموال الأجنبية، التي تمثل محور أساسيا لأي برنامج تنموي في الدول النامية[1].

تساعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تدريب واستغلال الموارد البشرية وليس فقط في خلق فرص جديدة للعمل.

يخفف الاستثمار الأجنبي المباشر من حدة التضخم الذي تعاني منه الدول النامية، وهذا بتوفير السلع والخدمات المنتجة وطنيا وبأسعار معقولة كانت في السابق غير متوفرة وتستورد بأسعار مرتفعة.

تعتبر مصدر فعالا لنقل التقنيات التكنولوجية الحديثة والمتطورة إلى الدول المضيفة، وهذا نظرا لما لها من قدرة على التحكم في التكنولوجيا العالية التي تعجز الدول النامية عن مسايرتها، نظرا لما تطلبه من موارد مالية ضخمة[2].

[1]- عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 99.

[2]- نفس المرجع، ص 100.

المبحث الثاني: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر وأنواعه وأشكاله

المطلب الأول: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

- إن الاستثمار الأجنبي المباشر في طبيعته استثمار منتج، ما يعني استغلال محكم وأمثل في استعمال الموارد، كما أن المستثمرين الأجنبيين لا يخاطرون بتقديم أموالهم في أي دول يريدون الاستثمار فيها إلا بعد إجراء دراسات معمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع، ودراسة كافة بدائله التكتيكية والفنية المتاحة، وحتى مخاطر سواء على المدى القريب أو البعيد.[1]

- كذلك من أهم خصائصه أنه يساهم عمليات التنمية الاقتصادية زيادة الدخل، والرفع من المستوى المعيشي، وذلك من خلال الوفرات الاقتصادية والمنافع الاجتماعية التي تحقق نتيجة لتواجده.

- وهو يعتبر من أهم الوسائل التي تساهم في خفض مستوى البطالة لما يوفره من مناصب عمل، وكذا توسيع نطاق السوق المحلية ومن جهة أخرى يساهم في نقل التكنولوجيا إلى البلد المضيف[2].

- إن الاستثمار الأجنبي يدعم مبادلات التجارة الخارجية، من خلال اتجاهه للاستثمار في صناعات التصدير، خاصة في تلك التي يتمتع فيها البلد المضيف بميزة نسبية مقارنة ببلد المنشأ[3].

- يتصف الاستثمار الأجنبي المباشر بالتغير، حيث يتميز بتحركاته جريا وراء الربح والفائدة وبذلك فهو ينتقل إلى الأماكن التي توفر له أعلى الأرباح، أين توجد التسهيلات والإعفاءات واليد العاملة الرخيصة.

- يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن كل من القروض التجارية والمساعدات الإنمائية الرسمية (التي أصبحت شديدة المشروطية) في أن تحويل الأرباح المترتبة عليه يرتبط بمدى النجاح الذي تحققه

---

[1]- دراز حامد عبد المجيد، **السياسات المالية، الإسكندرية**، الدار الجامعية، 2003/2002، ص214.

2- د.قدي عبد المجيد، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص ص 253 - 254.

[3]- الموسوي ضياء مجيد، **العولمة واقتصاد السوق الحرة، الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 129.

المشروعات المحولة عن طريق هذا الاستثمار، بينما لا يوجد أي ارتباط بين خدمة الديون ومدى نجاح المشروعات التي تستخدم فيه[1].

- يتجه الاستثمار المباشر إلى الدولة المضيفة التي يحقق فيها أكبر عائد صافي بعد طرح أو خصم المخاطر والتكاليف، وبذلك فهو يتجه بكثرة إلى الدول ذات مناخ الاستثمار الملائم والمناسب.

المطلب الثاني: أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر

الاستثمار الأجنبي المباشر له عدة أنواع وذلك حسب الهدف والغاية منه و التي يرغب المستثمر الأجنبي في تحقيقها وسنتطرق إلى هذه الأنواع فيما يلي:

1/- الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الثروات الطبيعية:

يعتبر هذا النوع من أنواع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأكثر انتشارا وخاصة في الدول النامية منها، لأن جل الدول تسعى جاهدة للاستفادة من الموارد الطبيعية وخاصة الخامة منها، كما هو الشأن في القارة السمراء، حيث أصبح تدفق الدول الغربية عليها لما لها من أهمية ولما تحتويه أراضيها من مواد خام مثل الذهب والماس والبترول والغاز.... إلخ، وأصبحت هناك عدة مصانع كبرى خاصة بالصناعات الاستخراجية، وهذا النوع يشجع زيادة الصادرات من المواد الأولية وزيادة الواردات من السلع الرأسمالية ومدخلات الإنتاج الوسيطة والمواد الاستهلاكية[2].

2/- الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الأسواق:

خلال السنوات الستينيات والسبعينيات فقد ساد هذا النوع من الاستثمار في قطاع خاصة في القطاعات الصناعية التحويلية وبالضبط في الدول النامية، كما أن هذا النوع من الاستثمارات جاء من أجل أن يعوض التصدير من البلد المصدر للاستثمار ووجوده في البلد المضيف بسبب القيود المفروضة على الواردات.

---

[1]- المهران حسن، **الاستثمار الأجنبي المباشر وإمكانات تطويره في ضوء التطورات المحلية والإقليمية والدولية**، في المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، القاهرة، معهد التخطيط القومي، المجلد الثامن، العدد الأول، 2000، ص07.

[2]- سعد محمود الكواز، عمر غازي العبادي، **مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة لعينة من الدول العربية**، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع (إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة)، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان، الأردن، 2007، ص 4.

كما أن السبب الذي جاء من أجله هذا الاستثمار هو ارتفاع تكلفة النقل في البلد المضيف، وهذا ما يجعل الاستثمار فيه أكثر جدوى من التصدير إليه، ولا يؤثر هذا النوع من الاستثمار على الإنتاج لأنه لا يحل محل الصادرات، وإنما له آثار ايجابية على الاستهلاك وآثار ايجابية غير مباشرة على التجارة، فهو يسهم في ارتفاع معدلات النمو في البلد المضيف للاستثمار عن طريق زيادة رصيد رأس المال فيه، وله آثار توسعية على التجارة في مجالي الإنتاج والاستهلاك، وذلك بزيادة صادرات البلد المضيف وزيادة وارداته من مدخلات الإنتاج والسلع الواردة إليه من الدول المصدرة للاستثمار.

3/- الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الكفاءة في الأداء:

يظهر هذا الاستثمار عندما تقوم الشركات الأجنبية المستثمرة على هدف التركيز على الربحية فقط في البلد المستثمر فيه، لأن ارتفاع مستويات الأجور في الدول الصناعية مثل (فرنسا، أمريكا، بريطانيا... إلخ) إلى الاستثمار في عديد من الدول النامية، لكن هذا النوع من الاستثمار له أثار توسعية على تجارة البلد المضيف، مما يؤدي إلى تنويع صادراتها فضلا عن آثاره التوسعية على الاستهلاك عن طريق استيراد العديد من مدخلات الإنتاج.

4/- الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن أصول إستراتيجية:

يكون هذا الاستثمار عندما تقوم الشركات بالاستثمار في مجال البحوث العلمية والتطوير في إحدى الدول النامية أو المتقدمة وهذا من أجل تعظيم الربحية، ويعد هذا النوع من الاستثمار ذا أثر توسعي على التجارة من جانبي الإنتاج والاستهلاك، كما أنه يعتبر بمثابة لتصدير العمالة الماهرة من الدول النامية ويزيد من صادرات الخدمات والمعدات من البلد المصدر للاستثمار[1].

[1]- سعد محمود الكواز، عمر غازي العبادي، **مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة لعينة من الدول العربية**، مرجع سابق، ص5.

المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكننا تقسيم الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى استثمارات مشتركة، أو استثمارات مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي.

1/- الاستثمار المشترك:

المقصود به أن يكون الاستثمار مشروع يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، كما أن المشركة في هذا الشكل لا تقتصر على حصة رأس المال فقط، بل تمتد أيضا إلى إدارة المشروع، وهنا يمكنان القول أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي عل عدة جوانب منها:

- يجب أن يكون هذه الاتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين، (طرف وطني وآخر أجنبي) من أجل ممارسة نشاط إنتاجي داخل حدود دولة الطرف المضيف.
- كما يمكن للطرف الوطني أن يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص[1].
- يستطيع أحد المستثمرين الأجانب أن يقوم بشراء حصة في شركة استثمار مشترك[2].
- إن المشاركة في الاستثمار ليس بالضرورة تقديم حصة في رأس المال فقط، كما أنها يمكن أن تكون تقديم الخبرة، أو العمل أو التكنولوجيا بصفة عامة.

وما نلاحظه في الدول النامية خصوصا في ظل التطورات التكنولوجية الحدية، فإن هذه الدول قد لجأت إلى إنشاء هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، نظرا لكونه وسيلة مراقبة على المؤسسة متعددة الجنسيات التي تعمل في إقليمها، كما أن الدول الاشتراكية سابقا كانت تسمح بشكل وحيد من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر بمساهمة أجنبية لا تتعدى 49% من قيمة المشروع[3].

---

[1]- ماجد أحمد عطا الله، **إدارة الاستثمار**، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2018، ص 101.

[2]- عبد السلام أبو قحف، **السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989، ص ص 34-35.

[3]- فارس فضيل، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 1998، ص75.

2/- الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:

هذا النوع من الاستثمارات هو الأكثر تفضيلا من طرف الشركات متعددة الجنسيات، وتجدر الإشارة هنا إلى أن اكتساب الحيازة لا يتحقق إلا بعد الوصول إلى حد حق المراقبة[1].

لكن هذا التفضيل لهذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة يقابله في الواقع تردد وأحيانا رفض تام من طرف الدول النامية المضيفة، لأنها لا تقبل بالترخيص الكامل لملكية المشروع الاستثماري، بسبب خوفها من التبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من آثار سياسية على الصعيدين المحلي و الدولي، إلى جانب الحذر من احتمالات الوقوع في حالة احتكار الشركات متعددة الجنسيات لأسواقها[2].

لكن هناك بعض الدول النامية في شرق آسيا، وأمريكا اللاتينية، وحتى في إفريقيا تمنح فرصا للشركات متعددة الجنسيات بالتملك المطلق للمشروع الاستثماري، كوسيلة تمكنها من جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الكثير من مجالات النشاط الاقتصادي[3].

إن حالة التردد والخوف لدى الدول النامية الأخرى لم تؤيد لحد الآن بدلائل علمية وعملية بشأن الآثار السياسية والاقتصادية السلبية الناجمة عن ترخيص الملكية المطلقة المتعلقة بالمشروع الاستثماري للشركات متعددة الجنسيات، وإنما درجة تحكم الدولة المضيفة في وضع عدد من الضوابط والنظم والتوجيه الجيد للاستثمارات الأجنبية مهما كان نوعها، هو الذي بإمكانه التخفيف من حدة الآثار السلبية، بالإضافة إلى تعظيم العوائد المتوقعة لهذه الدول من وراء الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

---

[1]- عبد السلام أبو قحف، **السياسات و الأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية**، مرجع سابق، ص 35.

[2]- موسى سعيد مطر وآخرون، **التمويل الدولي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2008، ص 33.

[3]- رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي وآخرون، **التمويل الدولي**، دار الراية، عمان، الأردن، 2012، ص152.

المبحث الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ونظرياته ومزاياه وعيوبه

في هذا المبحث سنحاول أن نعالج الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال التطرق إلى محدداته، وأهم النظريات المفسرة له، وما له من عيوب ومزايا.

المطلب الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

من البديهي أن أي طلب كان لمستثمر أجنبي في بلد مضيف يتحدد بمجموعة من العوامل الاقتصادي وأخرى سياسية أو قانونية وحتى عوامل اجتماعية مما تشكل هذه العوامل ما يسمى بالمناخ الاستثماري، وهذه العوامل لها دور كبير ومتميز إذ أنها متكاملة ومشتبكة فيما بينها، وهذا ما يعب علينا حصرها وحتى قياس بعضها أحيانا، لأن بعض هذه العوامل يرتبط بسلوك المستثمر في حد ذاته، فقد تحكمه دوافع مختلفة تكون سياسية، أو اجتماعية أو حضارية، وبعضها يرتبط بمزايا الدولة المضيفة، أو بما تتمتع به من مناخ استثماري مما يجعلها دولة قادرة على اجتذاب الأموال الأجنبية أو طردها، ومن بين المحددات الرئيسية للاستثمار المباشر نذكر ما يلي:

1/- المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر:

إن هذا النوع من المحددات له دورا كبيرا في توجيه الاستثمارات واستفادة الدول المضيفة منه وأهم محدداته ما يلي[1]:

أ/- درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي: إن الاستثمار الأجنبي المباشر كغيره من الاستثمارات الأجنبية فهو يبحث عن أشكال الخروج والتوجه للاقتصاديات المفتوحة، واتجاه الاقتصاد للتعامل مع العالم الخارجي، بمعنى التحرر من قيود الحركة التبادلية التجاري أو عناصر الإنتاج، وهذا ما يضمن حسن الكفاءة الاقتصادية في توجيهها، وعدم وجود أية اختلالات في هذه الأسواق (عناصر الإنتاج)، وبما أن المستثمر الأجنبي يسعى لتحقيق أفضل ربحية ممكنة فإنه يهتم بالكفاءة الاقتصادية وبعيدا عن فرض القيود[2].

---

[1]- نزيهة عبد المقصود، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007، ص87

[2]- فريد النجار، **الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 23

ب/- القوة التنافسية للاقتصاد القومي: مما يميز الاستثمار الأجنبي المباشر كغيره من الاستثمارات هو الصيغة التنافسية وخاصة في ظل الاقتصاد القومي، والذي يعتبر أحد المحددات الرئيسية في جذب الاستثمارات الأجنبية، لأنه كلما تحسن المركز التنافسي للاقتصاد القومي، كان ذلك مدعاة للمزيد من الاستثمارات الأجنبية والعكس صحيح[1].

ج/- القدرة على الإدارة الاقتصادية: يعتبر وجود وبقاء الاستثمارات واستمراره للمدى الطويل، مرهون بطريقة تسيير إدارة الاقتصاد والقدرة على مواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة، ونجاح ذلك نراه من خلال عدة مؤشرات أهمها:

- قيمة الاحتياطيات ومعدلات التغير به.
- نسبة الدين الخارجي وخدمته إلى الناتج القومي.
- عدد شهور تغطية الواردات.
- شروط التجارة وقوة اتجاهاتها[2].

د/- السياسات المختلفة لمعالجة هذه الاستثمارات: لكي يكون استقطاب وجدب للاستثمارات الأجنبية المباشرة، يجب أن تكون هناك منافسة على منح التسهيلات المختلفة، وعلى العكس فإن التعقيدات والقيود المختلفة قد تكون سببا في هروبه من دولة أخرى ومن هذه السياسات[3]:

- الإعفاءات الضريبية.
- القيود على التحويلات والأرباح والفوائد.
- الامتيازات المختلفة لتشجيع الاستثمار الخاص.

هـ/- السياسات الاقتصادية الكمية: إن هذا السياسيات الاقتصادية كلما كانت متحررة ومرنة وواضحة ومستقرة غير متضاربة في الأهداف، وتتسم بالكفاءة والفعالية، مواكبة لكل التغيرات

[1]- فليح حسن خلق، **التمويل الدولي**، مؤسسة الوراق، عمان، 2019، ص 101.

[2]- Josette peyrard, Gestion financière internationale, Se édition, Librairie, Paris, 1992, p190.

[3]- عبد السلام أبو قحف اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مرجع سابق، ص 323

والتحولات الاقتصادية سواء ذلك على مستوى الاقتصاد الوطني أو على مستوى التحولات العالمية، كلما زادت في مجملها إلى جذبة الاستثمار الأجنبي المباشر[1].

2/- المحددات السياسية والقانونية للاستثمار الأجنبي المباشر:

أ/- المحددات السياسة: ما يؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر هو الاستقرار السياسي للبلد المضيف، وهي منت العوامل التي تستطيع أن توجه الاستثمار إلى بلد دون أخر، وتتكون البيئة السياسة من الاستقرار السياسي المحلي، المخاطر الإقليمية، العلاقات الدولية[2].

ب/- المحددات القانونية: تتعلق المحددات القانونية بدرجة استقرار التشريعات الحاكمة لهذا النوع من الاستثمار في الدول المضيفة، والتي توضح مدى الترحيب بالاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الحوافز المقدمة، ومدى التسهيلات في إجراءات الاستثمار والخدمات المقدمة له، كذلك مدى قدرة التشريعات الحاكمة على القضاء على الاحتكارات القائمة خاصة فيما يتعلق بملكية الدولة سواء كانت بالنسبة للمشروعات أو البنوك ، إضافة إلى مدى تعددية التشريعات المنظمة للاستثمار، والتي تنعكس على درجة شفافية ووضوح تلك التشريعات أمام المستثمرين فضلا عن مدى وجود القوانين المتعلقة بحقوق الملكية، والقوانين التنظيم المنافسة وتمنع الاحتكار.

كذلك الطريقة التي يتم بها تطبيق القوانين التي تحكم الاستثمارات الأجنبية، ودرجة الكفاءة (أو التأخير والتعقيد) في التطبيق، وكيفية حل المنازعات التي يمكن أن تنشأ بين المستثمرين والجهات الحكومية، ذلك أن من أكثر الأشياء التي تجعل المستثمر يحجم عن استثمار أمواله في دولة ما، عدم توافر حماية كافية في القانون أو الواقع لحقوق الملكية وللعقود، والإسراف في التعقيدات الإدارية والتباطؤ الشديد في إجراءات التقاضي[3].

---

[1]- عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص 13.

[2]- ماجد أحمد عطا الله، إدارة الاستثمار، مرجع سابق، ص 13.

[3]- نزيهة عبد المقصود، مرجع سابق، ص 92.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

فسر الاستثمار الأجنبي المباشر بنظريتين أساسيتين وهما:

1/- النظرية التقليدية المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر:

في هذا الصدد فإن الشركات المتعددة الجنسيات تعتبر من أكثر الشركات حصتا من حيث لما تجنيه من نتائج أكثر مما تمنح، ومن أهم ابرز النظريات الاقتصادية والتي سنتناولها في هذا الموضوع.

أ/- إسهامات بالبجا: لقد ساهم بالبجا في تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن الإشارة إلى نقاط أهمها:

- أن الدول النامية لها المصادر كثيرة للأول للمواد الأولية، والتي يمكن جعلها تحت استخدام الدول المتقدمة[1].

- فرص الاستثمار متوفرة ومتعددة في الدول النامية مقابل حجم الإنتاج والتسويق، مما يجعلها تمثل أسواق ذو مردودية كبيرة[2].

- مساهمة المستثمر الوطني في المشاريع الاستثمارية الأجنبية مع استغلال الفرص المتعددة للاستثمار والاحتفاظ الشركة الأجنبية بحق الإدارة والرقابة[3].

- خفض الأسعار المدفوعة مقابل هذه الخدمة المقدمة.

- وأن تحديد وقت تنفيذ المشاريع يستوجب أن تكون حصة المستثمر الأجنبي أكبر من حصة المضيف للمشروع[4].

ب/- إسهامات فرانك: من منظور فرانك أن أهم عنصر في العلاقة بين طرفي (المستثمر الأجنبي أو المضيف) هو ركن الاستغلال الأمثل، وكذلك وضع المشاريع في مجالات الصناعة الإستراتجية والتي تدير

---

[1]- أبو قحف عبد السلام، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2003، ص 4.

[2]- جيل برتان، **الاستثمار الدولي**، ترجمة على مقلد وعلي زيعور، منشورات عويدات، لبنان، 1981، ص 7.

[3]- أبو قحف عبد السلام، **اقتصاديات الاستثمار الأجنبي**، المكتب العربي الحديث، لبنان، 1992، ص220.

[4]- أبو قحف عبد السلام، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، مرجع سابق، ص 419

السوق وتحكم الاقتصاد المحلي، وهذه الصناعات لا تساعد فقط على خلق علاقة تكاملية بين البلد المتقدم والنشاط الاقتصادي في المجتمع المضيف، فهي تؤدي كذلك إلى خلق أو فرض أنماط للتنمية من شأنها أن ترفع درجة احتكاك الدول المضيفة مع الدول المتقدمة والاعتماد الأولى على الأخيرة.

وكمثال على ذلك ما نلاحظه في السوق أن أسعار تصدير المواد الأولية تكون معظمها أقل بكثير من أسعار السلع المصنوعة والمستوردة، مما يجعل الدول الغنية ترفع من معدل العائد على الاستثمار والحصول على المواد الخامة والمواد الأولية اللازمة للصناعة بأرخص الأسعار.

لكن هذه النظرية لها عدة تفسيرات يمكن طرحها فيما يلي:

- إمكانية عدم اعتبار أن الاستثمار الأجنبي مثاليا في سلوكاته في الدول النامية أو أن هدفه هو السعي لتحقيق أهداف الدول المضيفة على حساب أهدافها.

- أن الاستثمار الأجنبي هدفه استغلال الصناعات الإستراتيجية والاستحواذ الكامل للمواد الأولية للبلد المضيف من أجل ضمان الاستمرارية في الإنتاج.

- وأن الشركات المتعددة الجنسيات المستثمرة تهيمن على إدارة المشاريع الاستثمارية، وأن لها رغبة في تحقيق الأهداف المسطرة بفرض استثمارات مباشرة يؤدي بتدخل البلد الأم في الشؤون الداخلية للبلد المضيف.

- كما أن المستثمر الأجنبي خصص 50% من مشاركته أو امتلاكه للمشروع، بحجة خوفه من مصادرة الملكية أو مخاطر التأمين في بعض من الدول النامية، والذي يؤدي إلى تراجع مستوى تحقيق الرفاهية[1].

2/- النظرية الحديثة المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر:

فيما يخص الاستثمارات الأجنبية فإن النظرية الحديثة قامت أساسا لتعارض النظرية الكلاسيكية في هذا الشأن من أجل دفع عجلة التنمية، عكس ما جاءت به النظرية التقليدية فالنظرية الحديثة تفرض أن الاستثمارات الأجنبية تحكمها مصالح مشتركة بين الطرفين (دول مضيفة والشركات المستثمرة)[2]، ومن أهم أبرز رواد هذا المذهب:

---

[1]- أبو قحف عبد السلام، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، مرجع سابق، ص 420.

[2]- سعيد النجار، **آفاق الاستثمار في الوطن العربي، اتحاد المصارف العربية**، القاهرة، مصر، 1998، ص 78.

أ/- **إسهامات كار**: لقد جاء اعتقاد كار على أساس الاشتراك كل من المستثمر الأجنبي والدول المضيفة في الاستثمار من أجل تحقيق الكثير من العوائد والنافع، ومنه فإنه يتفق مع "هيمر" و"كيفز" في الأهداف التي يحققها كل طرف التي ترجع إلى انتقال بعض الأصول الخاصة، والشكل التالي يوضح المنافع المتبادلة بين الطرفين.

الشكل رقم 01: المنافع المتبادلة بين المستثمر الأجنبي والدول المضيفة

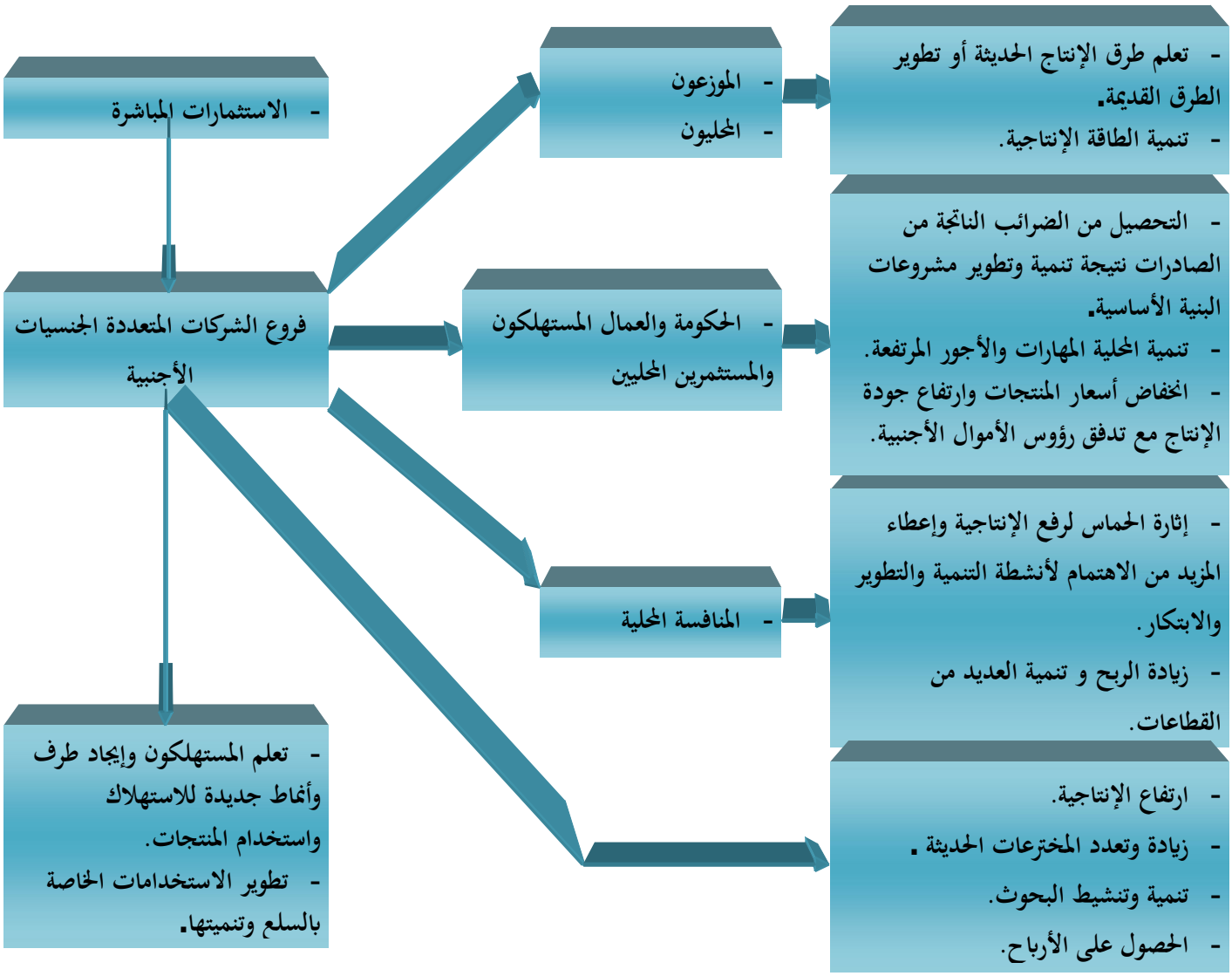

المرجع: عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مرجع سابق، ص425.

ب/- **إسهامات استو يفر:** يرى استو يفر بأن الاستثمار الأجنبي المباشر من بين الوسائل التي تساهم وبشكل كبير في زيادة رأسمال الدول المضيفة، وهذا على حسب عدد المشاريع الإنتاجية، وترسيخ البنية الأساسية من تحسين وتنمية المنطقة البيئية مثل: الخدمات، السكن، المستشفيات، تعبيد الطرقات،

وإنشاء وسائل اتصال سلكية واللاسلكية، هذا ما يرفع من معدلات الناتج القومي، وبالتالي خلق فرص العمالة والحد من البطالة، وتنمية موارد بشرية واستغلالها الجيد.[1]

كما أنها تحسن من تحسين ميزان المدفوعات وذلك عن طريق زيادة فرص التصدير وتقليل الواردات وتدفق رؤوس الأموال.

لكن هناك نقاط مهمة ترتكز عليها النظريات الحديثة في تفسيرات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهي الأهمية الكبير التي تستفيد منها عن طريق توظيف المهارات في التنمية الاستثمارات، وزيادة في الترسيخ الاقتصادي، واكتساب الخبرة، مع الأخذ بعين الاعتبار الآثار الايجابية والسلبية التي لا يمكن تجاهلها والتي يمكننا استنتاجها في النقط التالية:

- لا يمكننا أن نحكم بأن الدول المتقدمة والمتطورة جاءت من أجل الاستثمارات الأجنبية، وأنها متخلفة بعدم وجودها.

- يجب على الدولة المستضيفة للاستثمار أن توفر الإجراءات السهلة التي من خلالها يمكن استقطاب رؤوس الأموال، وجعل الاستثمارات الأجنبية ملائمة مع المناخ السائد، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحسين العلاقات السياسية الخارجية.

- لا يجب أن تتجاهل هذه الدول النتائج المحققة زيادة على عرضه لتيار الكلاسيكي والذي يؤكد أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق الرفاهية.

من خلال كل هذا يمكننا القول بأن الاستثمارات الأجنبية جلها تدعم المصالح المشتركة بين الدولة المستضيفة والمستثمر، خاصة من جانب العائد الاستثماري لكلاهما، كما أن أي استثمار مهما كان لا يخلوا من جوانب سلبية، كما أنه يمكن الحد من هذه السلبيات عن طريق وضع قوانين وإجراءات تمس بالدرجة الأولى طبيعة الاستثمار، وجعل الثقة متبادلة بين المستثمر المحلي والأجنبي والاستفادة بأكبر قدر ممكن[2].

[1]- أبو قحف عبد السلام، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الأجنبي**، مرجع سابق، ص235.

[2]- نفس المرجع، ص 236.

المطلب الثالث: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

الاستثمار الأجنبي المباشر يتميز بالتدفق المالي من كلتا المحيطين (الداخلي والخارجي)، لكن هذا لا يمنع أن يكون له مزايا إيجابية وأخرى سلبية (عيوب) ونذكرها فيما يلي:

1/- مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي من أهم الموارد الخاصة بنقل التكنولوجيا وطرق ومناهج التسويقية، وذلك بواسطة بناء وإنشاء شركات الفرعية في البلد أخرى، واحتكاكها مع المؤسسات المحلية من أجل اكتساب معلومات تقنية.

أ/- مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة الدول المضيفة

- تحسن من ميزان المدفوعات، وهذا عن طريق زيادة حجم الصادرات خارج مجال الطاقة أو غيرها.
- يساهم في تطوير نظرة البلدان النامية إلى حجم توسع المناطق الحرة وترقيتها.
- يخلق مناصب جديدة .
- يساهم في زيادة حجم المنافسة بين الشركات أو المؤسسات ويحرر التجارة الخارجية[1].
- ومن أهم مزاياها أنها تساهم في زيادة التدفق الأموال، وبالتالي زيادة النشاط أو الحركة المالية مما يسمح بتطوير المؤسسات المالية.

ب/- من وجهة نظر الشركات المستثمرة:

- اعتبار الاستثمار الأجنبي أهم مصدرا لتحول المواد الخامة إلى شركة الأم.
- إمكانية الاستفادة من القروض المحلية في توسيع النشاط[2].
- انخفاض تكلفة عوامل الإنتاج المتوقعة يعظم من حجم الأرباح العائدة من المشروع الاستثماري.

---

[1]- مشتاق باركر، **الاستثمار الأجنبي المباشر وتجربة الشرق الأوسط**، المجلة الاقتصادية السعودية، مركز النشر الاقتصادي، العدد 09، الرياض، 1990، ص 136.

[2]- أبو قحف عبد السلام، **اقتصاديات الاستثمار الدولي**، المكتب العربي الحديث، بيروت، 1992، ص368-366

- يعتبر الاستثمار الأجنبي من الوسائل التغلب على القيود الجمركية المفروضة بالدول المضيفة.

2/- عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر:

تنتج هذه الآثار من التركيبة أو توجه الاستثمار الأجنبي من حيث النشاط، وكذلك المنافسة البيئة كما يمكن تصنيف الآثار على النحو الأتي:

أ/- وجهة نظر البلدان المضيفة:

- ارتفاع درجة المخاطر المتعلقة بتغير الظروف السياسية.

- قد يكون لها تأثير على الإنماء الوطني للمستثمر لأنه سيسعى وراء مصالحه في الخارج بدلا من استثمار أمواله في الوطن.

- إن مساهمة مشروعات الاستثمار في تحقيق الأهداف الدول النامية الخاصة بتوفير رأسمال أجنبي ولتحسين ميزان مدفوعاتها اقل بكثير بالمقارنة مع المشروعات المملوكة ملكية مطلقة من طرف المستثمر الأجنبي.

- الهيمنة الاقتصادية والسياسية للشركات الأجنبية والتدخل في الشؤون الداخلية للبلد المضيف.

- نظرا للاحتمال انخفاض القدرة المالية للمستثمر الوطني، فقد يؤدي إلى صغر حجم المشروع، وبالتالي تقليل من إسهاماتها في تحقيق أهداف الدولة، خاصة في ما يخص زيادة فرص التوظيف والتحديث التكنولوجي وإشباع حاجات السوق المحلية من المنتجات وانخفاض معدل العملات الأجنبية[1].

ب/- وجهة نظر الشركات الأجنبية:

- قيمة المشروع وحجمه واحتياجه إلى رأسمال كبير[2].

[1]- زياد رمضان، **الاستثمار المالي والحقيقي**، دار وائل للنشر، ط 1، عمان، الأردن، 1998، ص 37.

[2]- أبو قحف عبد السلام، مرجع سابق، ص370

- قد يسعى الطرف الوطني بعد فترة زمنية إلى إقصاء الطرف الأجنبي من المشروع مما يؤدي إلى ارتفاع درجة الخطر غير التجاري، وهذا يتنافى مع أهداف المستثمر الأجنبي في البقاء والنمو والاستقرار في السوق.

- تأثير انخفاض قدرات المستثمر الوطني المالية والفنية سلبا على فعالية مشروع الاستثمار في تحقيق الأهداف الطويلة والقصيرة الأجل.

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل أهم المفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال مبحثين، وقد استخلصنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر ما هو إلا وسيلة من الوسائل التمويلية الهامة التي تساهم في التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال الامتيازات التي يخلقها (قيمة مضافة، تحديث البنية الاقتصادية)، وقد أصبح من أهم المحركات الرئيسية التي تزيد من عجلة النمو الاقتصادي، فهو من جهة ذو بعد ومنفعة في المستقبل، ومن جهة له أهمية في استغلال المصادر الهامة والطاقات والقدرات وتوظيفها في الاقتصاد.

وقد حظي وخاصة في الآونة الأخير باهتمام كبير ومتزايد خاصة في الدول النامية من جهة والمتقدمة من جهة أخرى على حد السواء، بل أنه أصبح موضوع اهتمام دولي بحكم الدور المتعاظم والمتزايد الذي أصبح يحتله في التنمية الاقتصادية والتجارة الدولية والاقتصاد العالمي ككل.

الفصل الثاني

مدخل إلى النمو الاقتصادي

تمهيد:

النمو الاقتصادي من المواضيع التي نحتل أهمية كبيرة في مختلف دول العالم سواء كانت نامية أو متقدمة، حيث يعتبر أحد أهم معايير تصنيف الدول ومن بين أهم الأهداف الإستراتيجية التي تحاول الدول تحقيقها من خلال سياساتها وبرامجها الاقتصادية، فتحقيق معدلات نمو موجبة سينعكس على أداها الاقتصادي، ويساهم في تحسين المستوى المعيشي للأفراد.

المبحث الأول: مفهوم النمو الاقتصادي وأنواعه و أهم خصائص

يعتبر النمو الاقتصادي في أي بلاد ذو أهمية بالغة في الارتفاع بمستوى الناتج (الدخل)، وبالتالي رفع المستويات المعيشية للجماعات الفقيرة في دولة ما فهذا النمو هو نعمة كبرى للبلد الذي يعتبره هدفا أساسيا للسياسة، ومنه فالنمو الاقتصادي يعتبر أيضا أحد أهم مواضيع العصر التي لابد من الوقوف عليها.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

لقد تعدت التعاريف الخاصة بمفهوم النمو الاقتصادي ومن بينها:

يعد النمو الاقتصادي مصطلحا جديدا نسبيا في التاريخ البشري، اقترن بظهور الرأسمالية وقدرتها الآلية وإنتاجها الصناعي، وما صاحبها من تغيرات تقنية مستمرة وتراكم رأس المال التي أدت إلى تحولات جوهرية للمجتمعات، كانت قبل هذا النظام مجتمعات بدائية تسعى للحصول على وسائل العيش والبقاء ولم تهتم بمقدار أو وتيرة الزيادة فيها.[1]

عرف النمو الاقتصادي على أنه: "الزيادة المستمرة خلال فترة أو عدة فترات طويلة لبلد ما لمؤشر الإنتاج الكلي الخام أو صافي"[2].

كما عرف على أنه: "نمو الإنتاج أكثر عن طريق التوسع في استخدام المدخلات وتغير التوليفات التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج".[3]

---

[1]- روب موريس، **النمو الاقتصادي والبلدان المتخلفة**، ترجمة هشام متولي الطبعة الثانية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1979، ص09.

[2]- محمد مدحت مصطفى وآخرون، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2005، ص40.

3- عزوز علي، **الضغط الضريبي وأثره على النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1994-2004)**"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الشلف، الجزائر، 2007، ص56.

يعرف النمو الاقتصادي على أنه: "الزيادة الحقيقية في حصة الفرد من الناتج الوطني خلال فترة زمنية محددة"[1].

في حين هناك من رأى بأن النمو الاقتصادي هو عبارة عن: "عملية توسع اقتصادي تلقائية، تقاس بتغيرات كمية حادثة"[2].

كما عرف بأنه: "حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي"[3].

وفي تعريف آخر له هو "قدرة الأمة على عرض مختلف لسكان بشكل متزايد، وتكون هذه القدرة مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات الأيديولوجية والمؤسسة التي يتطلبها ذالك النمو"[4].

ومن هنا نلاحظ أن النمو الاقتصادي يتطلب:

- تغيرات إيديولوجية ومؤسسية تساند النمو.
- التقدم التكنولوجي.
- زيادة مستمرة في الناتج القومي.

بذلك فإن النمو الاقتصادي هو متغير كمي يقيس التغير النسبي في حجم الناتج الحقيقي الخام ويعبر عن التوسع الاقتصادي، ولهذا ارتبط التعريف بالناتج الحقيقي الخام الذي يعبر فعلا عن المقدرة الاقتصادية والتوسع الاقتصادي النمو.

وهناك تعريف عام للنمو الاقتصادي وهو زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني مما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.[5]

---

[1] - Charles Jones ,Introduction to economic growth ,library of Congress, 1998,p:3.

[2] - مقداد يسرى، **دور الإنفاق العام على قطاع التعليم في تعزيز النمو الاقتصادي**، دراسة قياسية ومقاربتيه الحالة الجزائر خلال فترة (2011/1970)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، تحليل الاقتصاد، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2014-2015، ص 81-83.

[3]- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة للتنمية**، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2003، ص 11.

[4] - Charles Jones,Opcit ,p:3.

[5]- محمد عبد العزيز عجيمية-وآخرون، **التنمية الاقتصادية – دراسة نظرية وتطبيقية-**، الناشر قسم الاقتصاد، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 71.

كما أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن ظاهرة كمية تتمثل في زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من فترة إلى فترة أخرى (عادتا ما تكون سنة) وزيادة نصيب الفرد منه، ويأخذ معدل النمو الاقتصادي عموما ثلاث حالات: [1]

- **معدل نمو ثابت:** أي نمو منتظم عبر الزمن.
- **معدل نمو متزايد:** أي يتزايد عبر الزمن.
- **معدل نمو متناقص:** أي يتناقص عبر الزمن (أزمة).

بما أن النمو يعبر عن الزيادة الحاصلة في الإنتاج، فإنه يأخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من الناتج أي معدل نمو دخل الفرد، وفقا لما سبق فإن النمو الاقتصادي يتجلى في:

تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي.

أن تكون الزيادة في متوسط دخل الفرد حقيقية وليست نقدية.

أن تتسم الزيادة في متوسط دخل الفرد بصفة الاستمرارية[2].

المطلب الثاني: أنواع النمو الاقتصادي:

هناك العديد من المعايير المتبعة لتحديد أنواع النمو الاقتصادي ومن ضمنها يوجد معيارين مهمين وهما:

1/- حسب درجة التخطيط من عدمه:

ويقسم النمو الاقتصادي وفق هذا المعيار إلى:

أ/- **النمو الطبيعي أو التلقائي:** وهو ذلك النوع الذي يحدث تلقائيا ويحتاج إلى مرونة كبيرة في الهيكل الاقتصادي حتى تتفاعل جميع المتغيرات الاقتصادية في الدولة، وهذا بشكل عفوي دون الاعتماد على

[1]- وعيل ميلود، **المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها: حالة الجزائر، مصر، السعودية، دراسة مقارنة خلال الفترة 1990-2010**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2013-2014، ص ص 71-72.

[2]- عبد القادر محمد، عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2017، ص 11

الخطط الاقتصادية، وهو النوع الذي سارت عليه الدولالر أسمالية المتقدمة منذ الثروة الصناعية، بحيث أن شر ارة النمو تنتقل بسرعة كبيرة من قطاع إلى آخر من خلال أثر المضاعف أو المعجل[1].

ب/- النمو الطارئ: هذا النوع من النمو غير مستقر لا يمتلك صفةالاستمر ارية ويحدث نتيجة ظروف عابرة مؤقتة عادة ما تكون عوامل خارجية، ويحدث في إطار بنى اجتماعية وثقافية جامدة كما أنه غير قادر على خلق الكثير من اثر المضاعف ،وهو الأمر الذي يؤدي إلى تكريس ظاهرة النمو بلا تنمية وهو الشيء الذي يميز الدول النامية على وجه الخصوص[2].

ج/- النمو المخطط: يحدث هذا النوع من النمو نتيجة عملية تخطيط شاملة للموارد ومتطلبات المجتمع وترتبط بقوة وفاعلية هذا النوع ارتباطا وثيقابقدر ات المخططين وواقعية الخطط المرسومة، كما ترتبط أيضا بفعالية التنفيذ والمتابعة والمشاركة في عملية التخطيط على كافة مستوياته[3].

2/- حسب درجة حدة النمو:

يصنف النمو الاقتصادي حسب هذا المعيار إلى نوعين وهما:

أ/- النمو الموسع: يتميز هذا النوع من النمو بزيادة كمية في عامل أو أكثر من عوامل الإنتاج للرفع من الناتج المحلي الإجمالي دون الأخذ بعين الاعتبار استغلال التكنولوجيا الحديثة والاعتماد على اليد العاملة الأكثر مهارة في عملية الإنتاج.

ب/- النمو المكثف: وهو النوع الذي يهتم بدرجة كبيرة بالجانب النوعي في عوامل الإنتاج عبر استعمال المعدات الحديثة فائقة الدقة وأساليب وتقنيات فعالة للتحكم في تكلفة الإنتاج وغيرها من العوامل المساهمة في تحسين عوامل الإنتاج.

---

[1]- رحمان حسن علي، **مروان شاكر، تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي في بيئة الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2017**، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادي والإدارية، مجلد 12، العدد 35، جامعة واسط، العراق، 2020، ص 191.

[2]- عادل بلجبل، **التجارب التنموية للاقتصاديات في بلدان جنوب شرق آسيا وإمكانية الاستفادة منها في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، الجزائر، 2017، ص 16

[3]- شوقي جباري، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2015، ص 93.

المطلب الثالث: خصائص النمو الاقتصادي

- النمو الاقتصادي لا يهتم بتوزيع عوائده، أي لا يهتم بمن يستفيد من ثمار النمو الاقتصادي.
- النمو الاقتصادي يحدث تلقائيا، ولذلك لا يحتاج إلى تدخل من جانب الدولة.
- التنمية الاقتصادية أوسع وأكثر شمولا من النمو الاقتصادي.
- النمو الاقتصادي ذو طبيعة تراكمية، فلو أن دولة ما، تنمو بمعدل أسرع من غيرها، فإن الفجوة بين المستويات في كل منهما تتسع باطراد.
- يؤدي النمو الاقتصادي إلى رفع المستويات المعيشية على المدى الطويل، ويتناول كذلك سياسات إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع بصورة أكثر يسرا وسهولة.
- النمو الاقتصادي يؤدي إلى خلق الكثير من فرص الاستثمار
- يلعب النمو الاقتصادي دورا ذا أهمية خاصة في الأمن الوطني[1].

المبحث الثاني: عناصر النمو الاقتصادي وعوامله ومعاييره

في هذا الجانب سنحاول دراسة النمو الاقتصادية من جانب عوامله ومعاييره.

المطلب الأول: عناصر النمو الاقتصادي

1/- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني

ويقاس متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني عن طريق (الدخل الوطني، عدد السكان)، ويتطلب حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني أن يكون معدل الزيادة في الدخل الوطني أكبر من معدل الزيادات في عدد السكان.

متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني=	الدخل الوطني / عدد السكان	=	الناتج الوطني الإجمالي / عدد السكان

[1]- عبدالله بلوناس، **الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف التنمية الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص 27.

فإذا كانت النسبة تساوي 1 فهذا يعني أنه على الرغم من زيادة الدخل الوطني إلا أن نصيب الفرد منه يضل ثابت بسبب زيادة عدد السكان بنفس النسبة[1].

وإذا كانت النسبة أقل من 1 فهذا يعني أن متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني ينخفض رغم زيادة الدخل الوطني وذلك لأن معدل النمو في عدد السكان يزيد عن معدل النمو في الدخل الوطني.

$$\frac{\text{معدل الزيادة في الدخل الوطني}}{\text{معدل الزيادة في عدد السكان}} < 1$$

2/- تحقيق زيادة حقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي:

أي تحقيق زيادة حقيقية في مقدرة الأفراد على شراء السلع والخدمات المختلفة.

$$\text{الدخل الحقيقي} = \frac{\text{الدخل النقدي (الاسمي)}}{\text{المستوى العام للأسعار}}$$

لذلك فإن تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي يتطلب أن يكون معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني أكبر من معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار "التضخم" ويعني ذلك أن حدوث الزيادة زيادة حقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني يتطلب أن يكون، فإذا كانت هذه النسبة 1 فهذا يعني أن نصيب الفرد من الدخل الحقيقي "قدرته على الشراء" تظل ثابتة على الرغم من زيادة دخله النقدي بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار بنفس النسبة.

$$\frac{\text{معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني}}{\text{معدل الزيادة في المتوسط العام للأسعار}} < 1$$

وإذا كانت هذه النسبة 1 فهذا يعني أن القوة الشرائية لمتوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني انخفضت على الرغم من زيادته بسبب ارتفاع المستوى العام بنسبة أكبر[2].

---

[1]- رفيق نزاري، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، غير منشورة، 2008، ص 74.

[2]- رفيق نزاري، مرجع سابق، ص ص 75-76.

3/- تحقيق زيادة مستمرة و مستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي:

والزيادة المستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي تتطلب أن تكون هذه الزيادة ناتجة عن زيادة حقيقية في مستوى النشاط الاقتصادي، أي أنها لا تحدث بسبب ظروف طارئة قد تكون بسبب حصول الدولة على إعانة من الخارج لفترة معينة أو بسبب ارتفاع مفاجئ في أسعار السلع التي تقوم بتصديرها الخارج بسبب ظروف طارئة لا تلبث أن تزول، كما حدث في حالة ارتفاع أسعار النفط عام 1973، حيث أدت إلى زيادة كبيرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيق في الدول المصدرة للنفط لم تلبث أن اختفى مع انخفاض أسعار النفط مرة أخرى في الثمانينات فهذا النمو يعتبر نمو عابر لا يلبث أن يزول.

ومن ناحية أخرى فهذه الزيادة لا بد وأن تكون مستقرة بمعنى أن لا تتعرض للتقلب الشديد في معدلها من فترة زمنية لأخرى.

المطلب الثاني: عوامل النمو الاقتصادي

هناك ثلاث عوامل رئيسية للنمو الاقتصادي وهي كما يلي:

1/- نوعية اليد العاملة:

يحدد كل من عدد السكان والإدارة في العمل لدى أفراد المجتمع، عرض العمل، والعنصر الأهم في كل هذا هو نوعية اليد العاملة سواء تعلق الأمر بحالتها الصحية أو بمستواها التكويني وكفاءته[1].

2/- رأس المال:

يعرف رأس المال في الفكر الاقتصادي كسلعة تستعمل لإنتاج سلع وخدمات أخرى، كما يعتبر العديد من الاقتصاديين أن الاستثمار وتراكم رأس المال عنصران أساسيان وضروريان للنمو الاقتصادي، كما تركز التحليل الاقتصادي حول العلاقة السببية الطردية القوية بين معدل تراكم رأس المال المادي

[1]- أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، الدار العلمية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2002، ص74.

ومعدل النمو الاقتصادي أي أن رأس المال أصبح يمثل المتغير الاستراتيجي المهيمن على تحقيق كل من النمو والتنمية الاقتصادية.

كما أن توفر أكبر حجم من الموارد الادخارية واستثمارها يمكن البلدان النامية من كسر حواجز التخلف الاقتصادي والانطلاق نحو النمو الاقتصادي[1].

3/- التقدم التقني والإبداع:

إن المعارف العلمية والتقنية الحديثة مساهمة كبيرة في نمو الناتج الوطني، كما أن الإبداعات تخلق فرصا جديدة للاستثمار، وتغير طبيعة السلع والخدمات المتاحة للمجتمع[2].

وقد زادت حديثا أهمية التقدم التقني خاصة في ميدان البحث الاقتصادي، كما تم إدماجه في النماذج الحديثة للنمو الاقتصادي، ويتمثل التقدم التقني في تلك التغيرات ذات الطابع التكنولوجي في وسائل وعمليات الإنتاج والتي تسمح بزيادة و نمو حجم الإنتاج، كما أن التقدم التكنولوجي يمكن من إنتاج سلع جديدة وذات نوعية جيدة ويؤدي هذا غلى تطو ر النظام الاقتصادي ككل[3].

وفي ظل هذه الشروط، وإذا اتسم تصرف الأفراد بالعقلانية، فلابد من وجود علاقة ثابتة بين حجم الإنتاج الحقيقي (Y)، ومخزون رأس المال (K) حجم العمل المستخدم (L) والتكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج (T)، ويمكن كتابة هذه العلاقة كما يلي:

$$Y= (K ,L, T)$$

وتعبر هذه الصيغة الرياضية عن الدالة الكلية للإنتاج.

وهناك من يرى أن هناك أسباب مرتبطة بجانب العرض وأخرى مرتبطة بجانب الطلب[4]:

---

[1]- محمد عبد العزيز عجمية، **إيمان عطية، التنمية الاقتصادية "دراسات نظرية وتطبيقية"**، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، الإسكندرية، 2000 ، ص 105

[2]- توفيق إبراهيم أيوب، عبد الكريم النخالة وآخرون، **الاقتصاد**، إصدارات المجمع للمحاسبين القانونيين، مصر، 2001، ص194.

[3]- حسين عمر، **التطور الاقتصادي**، دار الفكر العربي، ط 1، القاهرة، 1988، ص 213.

[4]- Louis LEGNANCE, La Croissance Economique, Presses Universitaires de France, 1980, p158.

من جانب العرض لدينا (كمية ونوعية الموارد الطبيعية، كمية ونوعية الموارد البشرية، المتوفر من السلع الرأسمالية، التكنولوجيا)، بحيث كلما زادت كمية ونوعية كل من الموارد الطبيعية، وكذلك اليد العاملة المؤهلة، بالإضافة إلى توفر قدر كافي من عرض الموارد المالية ممثلا في الادخار، وتكنولوجيا متطورة، فإن هذا يؤدي إلى مزيد من الإنتاج الحقيقي وبالتالي إلى زيادة مستوى النمو الاقتصادي، وبالإضافة إلى هذه العوامل، فإن هناك عاملان آخران يساهمان في النمو الاقتصادي، ويرتبطان بجانب الطلب وهما[1]:

أ/- تزايد الطلب الكلي: حيث أن ارتفاع حجم الطلب الكلي يؤدي إلى التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج، وبالتالي استعمال كل قدرات الإنتاج المتاحة في المجتمع، مما يزيد من حجم الناتج القومي الإجمالي.

ب/- الاستخدام الأفضل للموارد: إن الاستخدام الكامل للموارد قد لا يكفي وحده لتحقيق الزيادة في الإنتاج، لهذا ينبغي أيضا تحقيق التخصيص الأمثل للموارد، وهذا بتوجيه الموارد الاقتصادية والمالية بالطريقة التي تسمح بتحقيق مستويات أكبر في الإنتاج.

الشكل رقم 02: يوضح إمكانية إنتاج الدولة

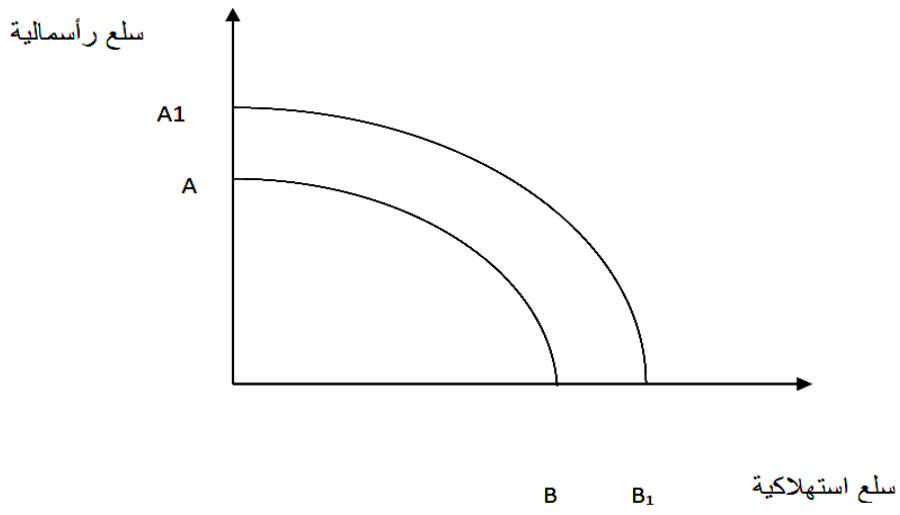

المرجع: توفيق ابراهيم أيوب، عبد الكريم النخالة وآخرون، مرجع سابق، ص 199.

[1]- توفيق ابراهيم أيوب، عبد الكريم النخالة و آخرون، مرجع سابق، ص 194.

يعبر الخط (AB) إمكانيات إنتاج الدولة والذي يمثل البدائل المختلفة التي يمكن إنتاجها بالموارد المتاحة، والتي تحقق كل من شرطي التوظيف الكامل والاستخدام التام لعوامل الإنتاج، والنمو الاقتصادي في هذه الحالة يمثله انتقال منحنى خط إمكانيات الإنتاج إلى جهة اليمين وإلى الأعلى أي الانتقال من (AB) إلى (A_1B_1) والذي يعكس زيادة حجم الإنتاج الحقيقي.

الشكل رقم 03: العرض الكلي

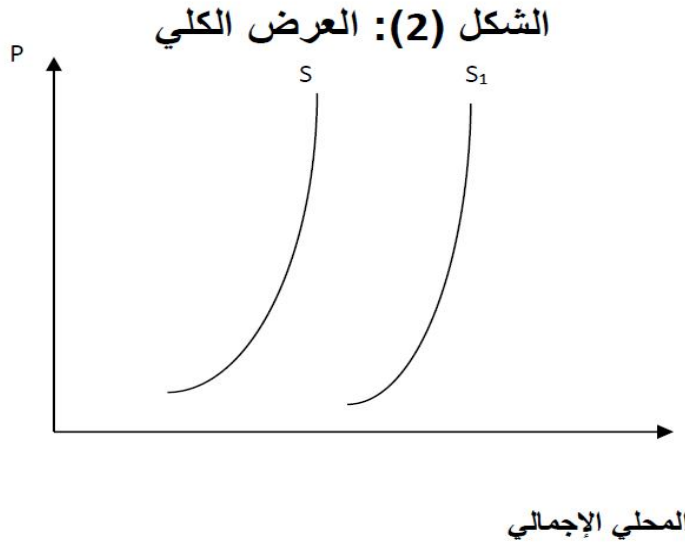

المرجع: توفيق ابراهيم أيوب، عبد الكريم النخالة وآخرون، مرجع سابق، ص 199.

يعكس انتقال شكل العرض الكلي إلى اليمين إلى مقدار الزيادة في حجم إنتاج الحقيقي للبلاد، والذي يمكن أن يتأثر بإحدى العاملين التاليين (زيادة كمية الموارد المتاحة، زيادة إنتاجية تلك الموارد).

تتأثر الإنتاجية بدرجة التقدم التكنولوجي، أي مدى تطور التقنيات المستعملة في الإنتاج وتقديم الخدمات، وحجم رأس المال المستخدم، بالإضافة إلى نوعية اليد العاملة وتخصصها، ومقدار الكفاءة في توزيع الموارد في المجالات الأكثر إنتاجية[1].

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى القومي (تحليل كلي)**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002، ص 273.

ومن خلال هذا التحليل الدور الرئيسي والأهمية التي يحتلها تراكم رأس المال عن طريق توفر ادخار بقدر كافي يوجه نحو استثمارات أكثر إنتاجية تؤدي إلى تحقيق مستويات مقبولة من النمو الاقتصادي، ومن هنا تظهر أهمية المؤسسات التي تعمل على توفير هذا التمويل ممثلة في النظام المالي والمصرفي[1].

المطلب الثالث: معايير النمو الاقتصادي

وتوجد ثلاث معاير لقياس التنمية أو النمو والتي سنتطرق إليها في هذه المطالب.

1/- معيار الدخل:

تعتبر معايير الدخل التي سنذكرها ونناقشها أن الدخل هو المؤشر الأساسي الذي يستخدم في قياس التنمية ودرجة التقدم الاقتصادي، ولا بد من التنمية في مطلع هذه الدراسة إلى ضعف الأجهزة الإحصائية في الدول النامية، وصعوبة تحديد مفهوم الدخل الحقيقي والاتفاق على البنود التي تحسب ضمن إجمالي الناتج القومي، واختلاف الدول فيما بينها بالنسبة لمعالجة بنود الدخل، كذلك فإن عدم ثبات أسعار الصرف الخارجية، واختلاف الأسعار الرسمية عن الأسعار الحقيقية من الأموال التي يتعين أن تؤخذ بالحسبان عند تقدير وتقييم تلك المؤشرات وتنطوي معايير الدخل على أربعة معايير فرعية، وسوف يتم تناولها على النحو التالي[2]:

أ/- **الدخل القومي الكلي**: يقترح ميد Meade قياس النمو الاقتصادي بالتعرف على الدخل القومي الكلي وليس متوسط نصيب الفرد من الدخل إلا أن هذا المقياس لم يقابل في الأوساط الاقتصادية بالقبول والترحاب وذلك لأن زيادة الدخل أو نقصه قد لا يؤدي إلى بلوغ نتائج إيجابية أو سلبية.

فزيادة الدخل القومي لا تعني نموا اقتصاديا عندما يزداد عدد السكان بمعدل أكبر ونقص الدخل القومي لا يعني تخلفا اقتصاديا، وعندما ينخفض عدد السكان كذلك يتعذر الإفادة من هذا المقياس حينما تنتشر الهجرة من وإلى الدولة[3].

---

[1]- توفيق إبراهيم أيوب، عبد الكريم النخالة وآخرون، مرجع سابق، ص 199.

[2]- د.واثق علي الموسوي، **موسوعة اقتصاديات التنمية**، دار الأيام للنشر والتوزيع، جزء 1، ط1، عمان، 2008، ص 57.

[3]-د.إيمان عطية ناصف، مرجع سابق، ص 88.

ب/- الدخل القومي الكلي المتوقع: يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي، فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة غنية كما يتوافر لها الإمكانات المختلفة للإفادة من ثرواتها الكامنة، إضافة إلى ما بلغته من تقدم تقني، في الحالة يوصي بعض الاقتصاديين أن تؤخذ في الاعتبار تلك المقومات عند قياس حجم الدخل، غير أن هذا المعيار توجه إليه نفس المأخذ الذي توجه للمعيار السابق،فضلاً عن صعوبة وتقدير وقياس تلك الثروات الكامنة والمتوقعة في المستقبل.

ج/- معايير متوسط الدخل: يعتبر نصيب الفرد من الدخل أكثر المعايير استخداما وأكثرها صدقا عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم دول العالم.

إلا أن هناك العديد من المشاكل والصعوبات التي تواجه الدول النامية للحصول على أرقام صحيحة تمثل الدخل الحقيقي للفرد، وقضية أخرى هي هل نقسم إجمالي الدخل القومي على جميع السكان أو نقسمه على السكان العاملين دون غيرهم.

فحساب الدخل لجميع السكان مفيد من نواحي الاستهلاك وحساب الدخل لقوة العمل مقيد من نواحي الإنتاج ويقاس النمو الاقتصادي مبدئيا باستخدام ما يسمى بمعدل النمو البسيط ويمكن الحصول عليه عن طريق المعادلة الآتية[1]:

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{الدخل الحقيقي في الفترة الحالية - الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}}{\text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}} \times 100$$

د/- معادلة سنجر للنمو الاقتصادي: عبر سنجر عن معادلة النمو بأنها دالة لثلاث عوامل:

أ- الادخار الصافي.

ب- إنتاجية رأس المال.

ج- معدل نمو السكان.

وتتخذ هذه الدالة الشكل التالي : $D = SP - R$

[1]- د.واثق علي الموسوي، مرجع سابق، ص 58.

D : و هي معدل النمو السنوي لدخل الفرد.

S : هي معدل الادخار الصافي.

P : هي إنتاجية رأس المال.

R : هي معدل نمو السكان السنوي .

معدل النمو السنوي لدخل الفرد = (معدل الادخار الصافي X إنتاجية الاستثمار الجديدة)- معدل نمو السكان

2/- المعايير الاجتماعية:

يقصد بالمعايير الاجتماعية العديد من المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التي تعايش الحياة اليومية لأفراد المجتمع وما يعبر بها من تغيرات، فهناك الجوانب الصحية والجوانب الخاصة بالتغذية والجوانب التعليمية والثقافية.[1]

أ/- **معيار الصحة**:من بين المعايير التي تستخدم لقياس مدى التقدم الصحي:

- عدد الوفيات لكل ألف من السكان، عدد الوفيات لكل ألف طفل من السكان فارتفاع الوفيات يعني عدم كفاية الخدمات الصحية وسوء التغذية وكل هذا من علامات التخلف.
- متوسط عمر الفرد فكلما زاد دل على درجة التقدم الاقتصادي وكلما انخفض دل على درجة التخلف الاقتصادي[2].
- وكذلك توجد مؤشرات أخرى نذكر من بينها عدد الأفراد لكل طبيب وعدد الأفراد لكل سرير بالمستشفيات.

ب/- معيار التعليم: من بين المعايير المستخدمة:

- نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة من الأفراد.

[1]- د.إيمان عطية ناصف، مرجع سابق، ص 91-98.

[2]-- د.واثق علي الموسوي، مرجع سابق، ص 61.

- نسبة المسجلين في مرحلة التعليم الأساسي وكذلك نسبة المسجلين في التعليم الثانوي من أفراد المجتمع.
- نسبة الإنفاق على التعليم بجميع مراحله إلى إجمالي الناتج المحلي، وكذلك إلى إجمالي الإنفاق الحكومي.

ج/- معيار التغذية: إن العديد من الدول النامية غير قادرة على توفير الغذاء الأساسي لسكانها مما يعرضها إلى نقص أو سوء التغذية والتي يترتب عليها ضعف قدرتها الإنتاجية ومن ثم انخفاض مستويات الدخول فيها.

د/- معيار نوعية الحياة المادية: هو معيار مركب أي يعتمد على أكثر من جانب من جوانب الحياة ويتكون من:

- توقع الحياة عند الميلاد.
- مؤشر صحي للكبار.
- معدل الوفيات بين الأطفال.
- مؤشر صحي للصغار.
- المعرفة بالقراءة و الكتابة[1].
- مؤشر تعليمي للكبار.

هـ/- دليل التنمية البشرية (معيار التقدم البشري): ويعتبر هذا المعيار محاولة الربط بين مفردات معيار نوعية الحياة المادية والناتج القومي المعدل بالقوة الشرائية ويركز هذا المعيار على ثلاث متغيرات:

- توقع الحياة عند الميلاد.

معيار التحصيل العلمي ويتكون من جزئين:

[1]- د.واثق علي الموسوي، مرجع سابق، ص 62-63.

- معرفة القراءة والكتابة متوسط عدد سنوات الدراسة في المؤسسات التعليمية.
- متوسط نصيب الفرد من الدخل المعدل بالقوة الشرائية[1].

3/- المعايير الهيكلية:

اتجهت الدول النامية إلى إحداث تغيرات هيكلية في بيئاتها الاقتصادية عن طريق الاتجاه نحو التصنيع وذلك لتوسيع قاعدة الإنتاج وتنويعه إضافة إلى تحقيق زيادة في الدخل ورفع مستويات المعيشة.

يترتب على هذا الاتجاه تغيرات واضحة في الأهمية بالنسبة لقطاعات الاقتصاد المختلفة كما أثر ذلك على هيكل الصادرات والواردات و على فرص العمل المختلفة وعلى توزيع السكان بين الريف و الحضر.

كل هذه المتغيرات يمكن اتخاذها كمؤشرات للدلالة على درجة النمو و التقدم الاقتصادي. و لعل أهم تلك المؤشرات:

- الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي إلى إجمالي الناتج المحلي.
- الأهمية النسبية للصادرات من السلع الصناعية إلى إجمالي الصادرات. [2]
- نسبة العمالة فيالقطا ع الصناعي إلى إجمالي العمالة.

ولا شك أن الاتجاه إلى التصنيع لا بد أن يؤدي إلى زيادة إجمالي الناتج المحلي نتيجة لإسهام الصناعات الجديدة. كما يؤدي إلى زيادة الصادرات وزيادة فرص العمل[3].

[1]- د.إيمان عطية ناصف، مرجع سابق، ص 108 .

[2]- د.واثق علي الموسوي، مرجع سابق، ص 64.

[3]- د.إيمان عطية ناصف، مرجع سابق، ص 109 .

المبحث الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي وصعوبة قياسه ومعوقاته

في هذا المبحث سنحاول الغوص في علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر مع النمو الاقتصادي مع كر الصعوبات قياسه ومعوقاته.

المطلب الأول: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي

1/- علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بنقل التكنولوجي:

إن تكنولوجية لا تتضمن العمليات، العلمية فحسب بل تشتمل، المعارف والخبرات والمهارات، اللازمة لتصنع منتج معين، وقد أصبح دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا له أولوية من أولويات صانعي، القرار في البلدان النامية.

وقد عرفت التكنولوجية على أنها حق المعرفة، لكل ما هو محل بيع وشراء، من عناصر مثل: براءات الاختراع العلامات التجارية النماذج الصناعية الآلات، الدراية العلمية والمعلومات، الفنية والتي تهدف إلى:

- خفض نفقة إنتاج سلعة، موجودة، باستخدام وحدات عمل ورأس مال أقل.
- نتاج سلعة أو خدمة جديدة.
- تحسين طريقة العمل باستخدام وسائل أسرع أو أساليب أحسن.
- رفع جودة الإنتاج[1].

ويمكن التفريق بين ثلاثة أنواع من التكنولوجيا وهي:

أ/- تكنولوجيا مادية: تتمثل في الأجهزة الأدوات والمواد.

ب/- تكنولوجيا المعلومات: تتمثل في المعرفة المسجلة، أو المسموعة والتصاميم المواصفات والإجراءات. الأساليب الخاصة بتطوير التكنولوجي، واستعمالها وتشغليها وإدارتها وتمويلها، والتدريب عليها.

[1]- د.عبد الرزاق حمد البوري، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية**، دار حامد، الطبعة الأولى، بيروت، 2014، ص79.

ج/- الخبرة الفنية: وتتمثل في الاستخدام السليم، للمعلومات وبالاتصالات اللازمة لتشخيص المشكلات وتقديم الحلول لها، وعند دراسة دور الاستثمار الأجنبي المباشر، في التكنولوجيا، إلى البلدان المضيفة يجب الأخذ بعين الاعتبار نقطتين أساسيتين:

- الأولى متعلقة بسلوك الشركات، الأجنبية وتحويل التكنولوجيا.
- الثانية مرتبطة بطبيعة التكنولوجية، التي تم نقلها وكذا تكلفتها.

أما في حالة الشركات المتعددة الجنسيات، نجد بأن محتوى عمليات نقل التكنولوجيا، من قبليها إلى أحد فروعها في البلدان المضيفة يتوقف، على جملة من جملة من العوامل من بينها:

الأولى متعلقة بمسالة تحويل التكنولوجيا من الشركات المتعددة الجنسيات:

- خصائص المجال الإنتاجي الذي يقع ضمنه الاستثمار.
- إستراتيجية الشركات الأم، التي تحكم مسار التطور التكنولوجي الذي تلتزم به.
- الثانية المتعلقة بطبيعة التكنولوجية، التي تم نقلها من الشركات المتعددة.
- عدم وجود سوق حرة تتمكن، من خلالها الدول النامية، من شراء نوع معين، من التكنولوجيا وذلك في ضوء قوى العرض والطلب.
- ارتفاع التكلفة الحدية الخاصة بتنمية، أو ابتكار أحد أنواع أو البدائل، الأخرى لتكنولوجيا.
- تهيئة بيئة معينة بحيث، توافق وطبيعة أي نوع من التكنولوجيا[1].

2/- العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والعمالة:

يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر، على توفي، فرص عمل للعمالة المحلية، وبالتالي التقليل من مستويات البطالة المنتشرة في البلدان النامية، عن طريق التوسع الأفقي، في مشاريع الاستثمار الأجنبي ذات الأحجام الكبيرة التي تحتاج إلى أيدي عاملة ماهرة، وبالتالي يشجع ذلك الشركات متعددة الجنسية،

[1]- د دلال بن سمينة، **الاستثمار الأجنبية المباشرة محدداتها آثارها وتوجهاتها**، دار النشر الأيام للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2017، ص 88

على فتح برامج لتدريب وتطوير مهارات الأيدي العمالة في اقتصاديات البلدان المضيفة، وذلك بتطوير رأس المال البشري، إن اكتساب العمال المحليين للخبرات والمهارات، الفنية والإدارية والعلمية يساعدهم، على نقلها واستخدامها في الشركات الوطنية عندما يلتحقون، بها ومن ناحية، أخرى يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر، في إعادة توزيع الدخول، في البلدان النامية، عن طريق استخدامه لفنون الإنتاج المتقدمة، كثيفة رأس المال وعمالة ماهرة وهذه الإعادة في توزيع الدخل، تكون لصالح الفئات المرتفعة الدخل، من الموظفين والعمالة المهرة، المستخدمين وهم في الأغلب محدودي العدد، ويبقى العمال غير المهرة يحصلون على دخول، منخفضة وما يزيد الأمور سوءا هو زيادة أعداد، الشركات الأجنبية كثيفة، رأس المال وحلولها محل الشركات الوطنية، كثيفة العمل، وهذا يعني تزايد معدلات البطالة، وحرمان عدد كبير من المواطنين، من الحصول على مستوى دخل، مستقر[1].

كما يتحدد المؤشر الحقيقي لمساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر، في الإنتاج والتوظيف، في الدول المضيفة بالدخل المتحقق من عناصر، الإنتاج الوطنية، أي القيمة المضافة المتحققة، وبذلك فدخل الشركة متعددة الجنسية ، المدفوع لعناصر إنتاج غير وطنية لا يمثل أي فائدة حقيقية للبلد المضيف، إلا الجزء المنفق منه في داخل البلد.

كما أن لجوء الشركات الأجنبية إلى استيراد جزء كبير، من مداخلاتها في العملية الإنتاجية من الشركة الأصلية، أو من الخارج، عندئذ تنخفض مساهمتها في الاقتصادية الوطني، وتصبح أرقام مبيعاتها مؤشر مضلل لتقدير، مساهمتها الاقتصاد الوطني من بين المساهمات، التي قدمتها العولمة ، في الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

- إزالة العقبات التي وضعت، في السباق لحماية السوق، المحلي ومن للشركات التوجه، للاستثمار واستيراد متطلبات الإنتاج دون عقبات تجارية.
- تهيئة المناخ بغرض، جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يؤدي إلى النمو الكبير، لهذا الأخير على المستوى العالمي.

[1]- د.عبد الرزاق حمد حسين الجبوري مرجع سابق، ص 77.

وفي الخير نستنتج بأن العولمة، والشركات متعددة الجنسيات زوجين، شديدي الارتباط فا الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل الممهد الرئيسي للعولمة، وفي نفس الوقت، فإن نموه السريع يأتي كنتيجة للعولمة والتحرر الاقتصادي[1].

3/- العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات:

العلاقة بين الاستثمار الأجنبي ميزان المدفوعات: يعرف ميزان المدفوعات لدولة، ما بأن عبارة عن سجل لكافة المعاملات الاقتصادية الخارجية، التي تتم بين المقيمين في دولة، والمقيمين في الخارج خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون، سنة واحدة وينقسم، ميزان المدفوعات إلى عدة موازين، فرعية أهمها الميزان التجاري الذي يسجل المعاملات، بين المقيمين وغير المقيمين في مجال، تبادل السلع أي الصادرة والواردات السلعية أو المنظور، يكون الميزان التجاري في صالح الدولة، إذا كانت قيمة الصادرات أكبر من قيمة الواردات، يكون الميزان التجاري في غير صالح الدولة، إذا كانت قيمة الواردات تفوق قيمة الصادرات والحكم على، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشر، على ميزان المدفوعات في البلدان المضيفة يستلزم إجراء تحليل ودراسة، شاملة لكل المتغيرات التي تؤثر عليه، وهذا يعني ضرورة النظر إلى كل العناصر من المتحصلات، أو المدفوعات تؤثر على ميزان المدفوعات بما فيها التصدير والوفرة في الواردات وأثر أسعار التحويل ...الخ، وبصفة عامة فإن دراسة وتقييم أثر الاستثمارات الأجنبية على ميزان المدفوعات، في الدول المضيفة يستلزم تحديد ودراسة ما يلي:

أ/- التدفقات الداخلية:

- مقدار مساهمة المستثمر الأجنبي، في المشروع الاستثماري.
- مقدار الوفرة من النقد الأجنبي الناتج ، عن الوفرة من الواردات، من السلع والخدمات.
- مقدر التدفق من النقد الأجنبي، نتيجة للتصدير.
- القروض التي تحصل، عليها الشركات الأجنبية من الخارج.

[1]- د.دلال بن سمينة، مرجع سابق، ص 17.

ب/- التدفقات الخارجة:

- مقدار التدفقات الخارجية من النقد ، الأجنبي لاستيراد مواد خام وأولية.
- مقدار الأجور والمرتبات والحوافز، لخاصة بالعاملين الأجانب المحولة للخارج.
- أما من حيث دراسة وتحليل العوامل، والمتغيرات والتي قد تؤثر بصورة، أو أخرى على ميزان المدفوعات.
- مدى مساهمة الشركات الاستثمارية الأجنبية، في دعم وإنشاء مراكز وأنشطة، البحوث والتنمية الاقتصادية والبشرية والفنية.
- نوع المشروع الاستثماري، وهل، هو يتصف بكثافة رأس المال أو كثافة العمالة.
- الضرائب والرسوم المربوطة، على الصادرات والواردات.
- فرق العملة ومعدلات التضخم وأسعار الفائدة[1].

المطلب الثاني: صعوبات قياس النمو الاقتصادي

تعتبر معايير الدخل أكثر المعايير استخداما لقياس مستوى النمو الاقتصادي لاقتصاد دولة ما، إلا أن الملفت للانتباه هو أن اتخاذ معيار الدخل كمؤثر لقياس مستوى التطور، تعترضه جملة من المشاكل تتعلق أساسا بحساب الناتج المحلي الخام.[2]

1/- إشكالية دمج السلع غير المسوقة:

وتتعلق أساسا بمشكلة الاستهلاك الذاتي و الإنتاج الذي لا يمر بالسوق حيث يتم قياس الناتج الكلي وفقا للصفقات التي عقدت ذاتيا خاصة في قطاع الزراعة حيث يستهلك المزارعون جزء كبير من

[1]- د.نزيه عبد المقصود محمد مبروك، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية كلية الشرعية والقانون بطنطا**، دار الفكر الجامعي، جامعة الأزهر، مصر، 2008، ص 143.

[2]- عزوز علي، **الضغط الضريبي وأثره على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1994 -2004**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2004، ص ص 97-98.

المحاصيل التي ينتجونها ولا يمكن تقديم تقدير دقيق لهذا الجزء من الاستهلاك الذاتي. مما يوحي أن الناتج الإجمالي يصبح مقدرا بأقل من قيمته الحقيقية بالإضافة إلى ذلك الانتشار الرهيب لظاهرة الأسواق الموازية التي تحتوي على العديد من المنتجات غير المدرجة عند حساب القيم المضافة.بالإضافة إلى الخدمات المقدمة من قبل ربات البيوت في منازلهم فرغم أن هذه الخدمات تعتبر إنتاجا حقيقيا إلا أنه ليس لها قيمة نقدية.

2/- إشكالية تقييم الترفيه:

إن تقدير حجم الناتج الوطني تعترضه مشكلة أخرى تتمثل أساسا في كون أن الأفراد لا ينتفعون من السلع و الخدمات فقط وإنما ايضا من أوقات الراحة والفراغ. فلا تشمل حسابات الدخل الوطني مقابلا لأوقات الفراغ حيث أثبتت الدراسات الحديثة أنه عندما يتمتع العمال والموظفون بفترات راحة أطول فإن حجم الإنتاج سيزيد.ومن هنا ندرك أن تقييمنا للناتج بالطر يقة التقليدية يهمل جانبا معتبرا و هو الترفيه وبذلك يعكس قيمة ناقصة عن قيمته الحقيقية.

3/- إشكالية الانتقال من الناتج الاسمي إلى الناتج الحقيقي:

يتم تقديم الناتج المحلي الإجمالي عادة إما بالأسعار الجارية و هذا ما يعكس القيمة الاسمية أو بالأسعار الحقيقية، وهذا ما يعكس القيمة الحقيقية. ففي دراسة النمو الاقتصادي يهمنا فقط السعر في الكميات، ولا يهمنا التغير في الأسعار، وعند الانتقال من القيم الاسمية إلى القيم الحقيقية تستخدم عادة الأرقام القياسية وأحسن مقياس لذلك هو مكمش الناتج المحلي الخام وفق العلاقة الرياضية التالية[1]:

$$PIB\ r = \frac{PIB\ n}{Deflateur\ du\ PIB}$$

حيث أن:

PIB r: يمثل الناتج المحلي الحقيقي.

PIB n: يمثل الناتج المحلي الاسمي.

[1]- عزوز علي، مرجع سابق، ص98.

Deflateur du pib: يمثل مكمش الناتج المحلي الخام.

لكن المشكلة الأساسية هي عدم توفر البيانات الإحصائية في الدول النامية والمتخلفة. التي تعتمد فقط على الأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك.

المطلب الثالث: معوقات النمو الاقتصادي

1/- النمو الديموغرافي:

يمثل العامل الديمغرافي أحد العوائق الأساسية التي تقف في طريق النمو الاقتصادي للدول المتخلفة إذ أن نمو السكان بمعدلات سريعة ومتزايدة في معظم هذه الدو ل يلغى أثر الزيادة في الإنتاج والدخل فلا يجني هؤلاء السكان ثمار الجهود المبذولة في مجال النمو الاقتصادي.

2/- مشكلة تكوين رأس المال:

يعتبر تكوين رأس المال العامل الرئيسي المحدد للنمو الاقتصادي. حيث يلاحظ أن كل من عنصري تكوين رأس المال وهما الادخار من جانب عرض رأس المال والاستثمار من جانب الطلب على رأس المال يشوبه الضعف والقصور في دول العالم الثالث، حيث أن جانب العرض ضعيف بسبب ضعف الدخل القومي، وبالتالي ضعف القدرة الادخارية، أما جانب الطلب على رأس المال، فإن الاستثمارات قاصرة على تحقيق النمو بالمعدلات السريعة، نظرا لصغر حجم السوق[1].

3/- التخلف التكنولوجي:

كل الدلائل تشير إلى هبوط مستوى التكنولوجيا في الدول المتخلفة وأن الهوة قد اتسعت بين هذه الدول والدول الصناعية المتقدمة، وذلك لأن الخبرة الفنية لم تمس إلا قطاعات قليلة ومعينة، بالإضافة إلى أن استيعاب الأساليب الفنية الجديدة عملية شاقة ومكلفة وتعترضها صعوبات عديدة.

[1]- د.حسين عمر، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، ص45-49.

4/- ضعف المستوى التعليمي:

مما لا شك فيه أن مستوى التعليم يرفع من كفاءة عنصر العمل بمختلف أنواعه ولهذا ينصح للدول النامية بالاستثمار في التعليم لما له من تأثير مباشر وكبير في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي، ذلك لأن النقص في التعليم بأنواعه المختلفة يشكل عائق خطير للنمو الاقتصادي.

5/- ضعف الخدمات الصحية وانتشار الأمراض:

لقد تبين أنه كلما تحسنت الأحوال الصحية للعمال كلما انخفض هدر الوقت من جهة وزاد الجهد المبذول من جانب الأفراد العاملين من جهة أخرى.

وعليه فإن انتشار الآفات والأمراض الفتاكة بكثرة في مجتمع من شأنه أن يعرقل حركة التطور الاقتصادي من خلال التأثير على معدلات النمو الاقتصادي.

6/- الفساد الإداري والمالي:

تشير الكثير من الدراسات إلى أنه للفساد الإداري والمالي أثار سلبية على النمو الاقتصادي، وذلك عبر قنوات متعددة أولى هذه القنوات هي خفض معدلات الاستثمار ومن ثم خفض حجم الطلب الكلي، ومن خلاله ينخفض معدل النمو الاقتصادي.أما القناة الثانية متعلقة بالتشوهات التي يحدثها الفساد الإداري في وجه النفقات الحكومية[1].

[1] - د.حسين عمر، مرجع سابق، ص 55

خلاصة الفصل:

تعمل جل الدول على تحسين معدلات النمو الاقتصادي من خلال جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية إليها، نظرا لما لها الأخير من دار كبير في توفير التكنولوجيا الحديثة الخبرات الفنية و تعويض نقص المدخرات المحلية و بالتالي التوسع في مشاريع الاستثمارات المحلية المساهمة في تأهيل رأس المال البشري.

كما أن الفكر الحديث قد بين أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي يتم من خلال تأثيره على التجارة الخارجية التي تصاحب الشركات متعددة الجنسيات إلى البلد المضيفو كذلك التكنولوجيا و الاستثمار المحلي و الموارد البشرية.

الفصل الثالث

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020 دراسة قياسية

تمهيد:

لقد تغيرت وجهة نظر الجزائر كغيرها من دول العالم النامية للاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك إدراكا منها لأهمية هذا النوع من الاستثمارات في دفع عجلة الاقتصاد الوطني وتحقيق النمو الاقتصادي، خاصة في ظل الإمكانيات الضخمة للاستثمار في الجزائر، وضعف جهاز الإنتاج المحلي، الأمر الذي جعلها تتسارع إلى تحسين البيئة الاستثمارية، وتهيئة المناخ الاستثماري الملائم قصد تشجيع جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، وتجلى ذلك في القيام بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية والتنظيمية، وإصدار العديد من النصوص التشريعية، التي تضمنت جملة من الحوافز والضمانات المقدمة للمستثمرين الأجانب.

ومن هذا المنطلق تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كما يلي:

المبحث الأول: واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020.

المبحث الثاني: دراسة قياسية لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020.

المبحث الأول: واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020.

سعت الجزائر إلى توفير المناخ الاستثماري الملائم للاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه بما يلاءم حاجياتها بعد إدراكها لأهمية هذا النوع من الاستثمار والذي يعتبر مصدر من مصادر التمويل وأداة لنقل التكنولوجيا والمهارات الإدارية والتسويقية وغيرها.

المطلب الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يعتبر واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في أي بلد انعكاسا لبيئتها الاستثمارية المتمثلة في لرمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسود في قطرها، والتي تسعى جاهدة إلى تهيئتها وتطويرها، فزيادة التدفقات الأجنبية المباشرة دليل على توفر مناخ استثماري مشجع على الاستثمار، وقد بذلت الجزائر مجهودات كبيرة لتحسين وتهيئة مناخ استثماري ملائم للاستثمارات سواء محلية أو أجنبية مباشرة بإصدار عدة قوانين وتشريعات وإصلاحات هيكلية محفزة على جذب الاستثمار، وقد خص قانون النقد والقرض رقم: 90/10 في المادة 183 على مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي، وفتح طريق للشراكة المالية من خلال إنشاء بنوك أجنبية بالجزائر.

كما جاء بعده القانون رقم: 93/12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية وتجسيد الاستثمار الوطني والأجنبي، حيث جاء فيما يلي:

- المساواة أمام القانون للمستثمرين المحلين والأجانب.
- إنشاء وكالة لترقية وتدعيم ومتابعة الاستثمارات (APSI).
- اقتصار تدخل الدولة على تشجيع وتحفيز الاستثمارات.

بالإضافة إلى حزمة الحوافز والضمانات والاعفاءات الضريبية التي تم وضعها خلال السنوات الأخيرة المشجعة للمستثمرين الأجانب لجذبهم وتحقيقها التوازنات الاقتصادية الكلية.

والجوانب الأخرى كالاستقرار السياسي والمالي ... الخ، لأن الإصلاحات الاقتصادية والمالية عوامل جد مهمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الجدول رقم 01: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر (2000-2020)

مليون دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	0.511221	2.033266	1.876239	0.939901	1.036824	1.120174	1.573137
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	1.249647	1.543039	2.001975	1.426964	1.285535	0.717693	0.806601
السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	0.702589	-0.32401	1.023696	0.72326	0.838207	0.804111	0.788859

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية

الشكل رقم 04: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر (2000-2020)

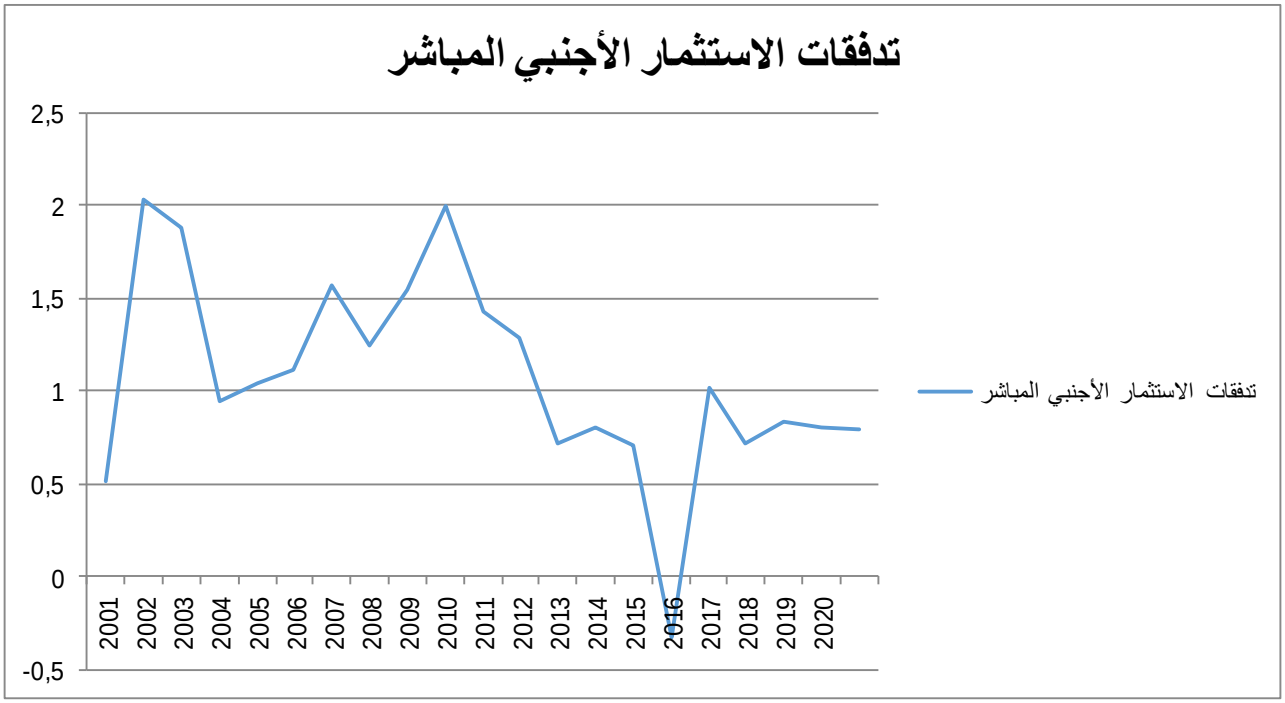

المصدر: من إعداد الطلبان الاعتماد على مخرجات EXCEL

عند تتبع حركة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2000-2020 نلاحظ أن هناك تذبذب كبير في هذه الحركة بين ارتفاع وانخفاض، حيث سجل في سنة 2009 ارتفاع لا بأس به بالمقارنة مع باقي السنوات رغم الأزمة المالية العالمية 2008، واستمر في التذبذب إلى أن سجل تراجع كبير بقيمة سالبة (324 مليون دولار) سنة 2015، ورغم إمكانيات الجزائر إلا أن التدفقات الاستثمارية تعتبر ضئيلة جدا.

المطلب الثاني: توزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

تتوزع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر على مجموعة من القطاعات الاقتصادية توزيعا متباينا غير متساوي، ويمكن توضيح ذالك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 02: أهم القطاعات المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة المئوية	القيمة بالمليار دينار جزائري	النسبة المئوية	مناصب الشغل	النسبة المئوية
الصناعة	560	61.9	2050290	81.3	87580	60.9
البناء والأشغال العمومية	150	15.7	199519	3.2	64071	17.9
الخدمات	145	15	130980	5.2	29842	10.3
النقل	34	2.8	21966	0.7	9510	1.8
السياحة	20	2.1	123650	5	9492	5.7
الزراعة	16	1.4	5780	0.2	8798	0.4
الصحة	8	0.6	13572	0.5	7196	1.66
الاتصالات	1	0.1	98441	3.5	6800	1.1
المجموع	934	100	2644198	100	23289	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وائتمان الصادرات 2024/04/28 www.andi.dz

من خلال الجدول السابق يتضح أن القطاع الصناعي يعد الأكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث قدر عدد المشاريع في هذا القطاع (560) مشروعا من إجمال (934) مشروعا بقيمة قدرت بـ 2050290 مليار دينار جزائري، الأمر الذي ساهم في خلق مناصب شغل بـ 81500 منصب شغل، ويرجع ذلك إلى توفر تكنولوجيا عالية في هذا القطاع، بالإضافة إلى تميزه بالمردودية العالية وخاصة في قطاع المحروقات، ويليه قطاع البناء والأشغال العمومية بـ 150 مشروعا بقيمة قدرت بـ 199519 مليار دينار جزائري، وتعد هذه القيمة ضئيلة بالمقارنة إلى التوجه الجزائري الرامي إلى استقطاب رأس المال الأجنبي وإشراكه في ترقية الهياكل القاعدية، والمساهمة في حل مشكلة السكن في الجزائر، وقد احتل قطاع الخدمات المرتبة الثالثة بـ (145) مشروعا بقيمة 130980 مليار دج.

ثم قطاع النقل بـ (34) مشروعا بقيمة 21966 مليار دج، في حين يلاحظ أن قطاع السياحة استقطب سوى (20) مشروعا بقيمة 123650 مليار دج، على الرغم من الإمكانيات السياحية الهامة التي تتمتع بها الجزائر، يليها قطاع الزراعة الذي لم يستقطب سوى (16) مشروعا بقيمة 5780 مليار دج، بالرغم من الإمكانيات المتاحة في هذا القطاع، ويرجع ذلك إلى ضعف الحوافز القانونية والاقتصادية المتعلقة بالمردودية، ثم قطاع الصحة ب (8) مشاريع بقيمة 13572 مليار دج، وهذه المشاريع قليلة، وذلك لأنها محصورة في الصناعة الصيدلانية، ليحتل قطاع الاتصالات المرتبة الأخيرة بمشروع واحد بقيمة 98441 مليار دج، نظرا لقلة التحفيز، مما أدى إلى عزوف المستثمرين عن الاستثمار في هذا القطاع.

المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة 2000-2020

الجدول رقم 03: أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

المنطقة	عدد المشاريع	المبلغ بالمليون دينار	عدد مناصب العمل
آسيا	404	404151	60044
أوربا والاتحاد الأوربي	54	144100	35046
الشركات المتعددة الجنسيات	10	660340	100
الدول العربية	04	30164	89
تركيا	04	14404	4011
إفريقيا	03	60004	141
أمريكا	02	31106	45
المجموع	481	607304	99476

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وائتمان الصادرات 2024/05/15 www.andi.dz

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن أوروبا ودول الاتحاد الأوروبي وغيرها تتصدر قائمة الدول المستثمرة في الجزائر بـ (481) مشروعا منها (404) مشروعا للآسيا، والتي خلقت أكبر من (60044) منصب عمل، وذلك لأن الجزائر تعتبر من أهم موردي هذه الدول خاصة من المحروقات وأهم المصدرين لذا من المواد الغذائية الصيدلانية وغيرها، كما قدرر عدد مشاريع الدول الأوربية بـ (54) مشروعا، مما ساهم في خلق أكثر من (35046) منصب عمل، أما الشركات متعددة الجنسيات قدر عدد مشاريعها بـ (10) مشاريع مما ساهم في خلق (100) منصب عمل، والدول العربية بلغت عدد مشاريعها في الجزائر (04) مشروعا والتي خلقت أكثر (89) منصب، أما تركية بلغت عدد مشاريعها (04) مشروعا والتي خلقت أكثر (4011) منصب عمل، وفيما يخص إفريقيا بلغت عدد مشاريعها (03) مشروعا والتي خلقت أكثر (141) منصب عمل، وأخيرا أمريكا بلغت عدد مشاريعها (02) مشروعا والتي خلقت أكثر (45) منصب عمل.

كما أنه من خلال الجدول أعلاه يتضح أن الصين احتلت المرتبة الأولى في مصادر المشاريع الواردة إلى الجزائر بتكلفة مقدرة بـ (404151) مليون دولار، واحتلت بعدها الشركات المتعددة الجنسيات المرتبة الثانية بتكلفة قدرت بـ (660340) مليون دولار تليها.

المطلب الرابع: واقع النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

لقد عرفت الجزائر تطورات هامة وعديدة طرأت على اقتصادها من مرحلة اقتصاد المخطط إلى مرحلة الانتقال نحو اقتصاد السوق الجدول الآتي يبين تطورات الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2020).

الجدول رقم 04: تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

الوحدة: مليون دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الناتج المحلي الإجمالي	3.8	3	5.6	7.2	4.3	5.9	1.7
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الناتج المحلي الإجمالي	3.4	2.4	1.6	3.6	2.9	3.4	2.8
السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الناتج المحلي الإجمالي	3.8	3.7	3.2	1.3	1.2	1	-5.1

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (مناخ الاستثمار في الدول العربية)

الشكل رقم 05: تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020.

الوحدة: مليون دولار

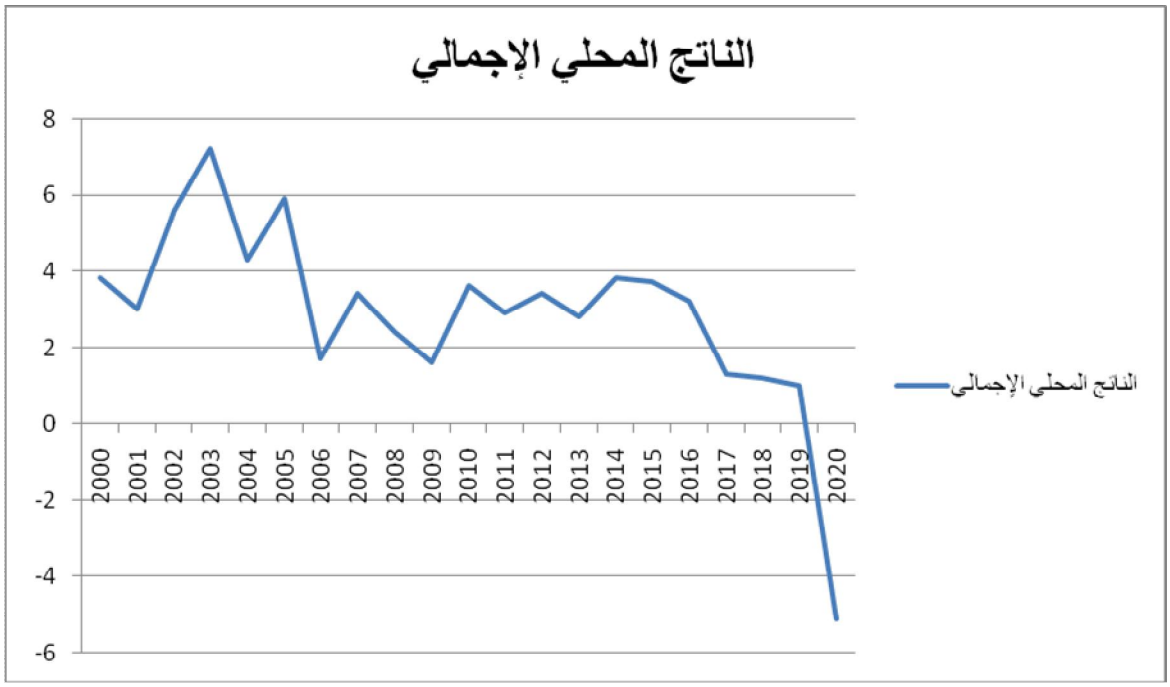

المصدر: من إعداد الطلبان الاعتماد على مخرجات EXCEL

من خلال الشكل البياني نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي (GDP) قد سجل أعلى قيمة في سنة 2003، حيث بلغت (7.2) مليون دولار وهذا بعد تطبيق مختلف الإصلاحات الاقتصادية التي عالجت الاختلال المتواجد في الاقتصاد الوطني والانتقال من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق ليشهد بعدها انخفاض طفيف سنة 2004 إلى (4.3) مليون دولار، وسجل في العام الموالي تحسن بلغ (5.9) مليون دولار سنة 2005، وكانت أقل قيمة سجلها الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في سنة 2019، حيث بلغت في سنة 2019 مليون دولار، وفي سنة 2020 بلغت (5.1) مليون دولار، وهذا بسبب أوضاع جائحة كوفيد 19 التي مر بها العالم والجزائر بصفة خاصة.

المبحث الثاني: دراسة قياسية لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

سنقوم في هذا المبحث بتوضيح أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي، وذلك من خلال تدفقات الاستثمارات الأجنبية، والناتج المحلي الإجمالي وهذا من خلال عرض النتائج وتحليلها.

المطلب الأول: توصيف البيانات ومنهجية الدراسة:

هذا المطلب يتضمن توصيف البيانات لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة والناتج المحلي الإجمالي للجزائر ومنهجية الدراسة لهذه الدراسة.

1/- توصيف البيانات:

لدراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، تم جمع سلاسل زمنية سنوية تغطي الفترة 2000-2020، وتم استخدام متغير مستقل الاستثمارات الأجنبية المباشرة ورمز له بـ (IDE)، وأيضا المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي بالرمز (GDB) تم جمع هاته البيانات الخاصة بهذه المتغيرات من المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

الجدول رقم 05: توصيف بيانات الدراسة

Mean	GDP	IDE
Median	3.400000	1.079949
Maximum	3.400000	1.023696
Minimum	7.200000	2.033266
Std. Dev.	1.000000	-0.324012
Skewness	1.632176	0.550356
Kurtosis	0.491642	-0.230923
	2.787576	3.512983
Jarque-Bera	0.885476	0.416897
Probability	0.642275	0.811843
Sum	71.40000	22.67893
Sum Sq. Dev.	53.28000	6.057840

Observations	21	21

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على برنامج (EVEIWS 10).

2/- منهجية الدراسة

ومن أجل قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، سنفترض أن الدالة تأخذ الشكل التالية:

GDB = F(IDE) ..... (1)

سيتم دراسة استقرارية السلاسل الزمنية المستعملة في الدراسة، ومن ثم إجراء اختبار التكامل المشترك، وتقدير النموذج في الأجل الطويل والقصير، ونستعين ببرنامج الاقتصاد القياسي (EVEIWS 10).

المطلب الثاني: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

يتم استخدام اختبار جذر الوحدة للتعرف على درجة تكامل السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة لمعرفة ما إذا كانت المتغيرات مستقرة أم لا.

1/- اختبار د فيلبس وبرون (Philips * Perron):

سوف نعتمد على اختبار د فيلبس وبيرون للتأكد من أن متغيرات الدراسة مستقرة أو لا.

الجدول رقم 06: نتائج اختبار جذر الوحدة بطريقة (PP)

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)			
	GDP		
-3.0728	-2.9342	t-Statistic	ثابت With Constant
0.0452	0.0591	Prob.	
-4.3700	-3.3582	t-Statistic	ثابت واتجاه With Constant & Trend
0.0129	0.0857	Prob.	بدون ثابت وتجاه Trend Without Constant &
**	*		
-0.8415	-0.9630	t-Statistic	
0.3388	0.2883	Prob.	
n0	n0		
		Difference At First	الفرق الأول

d(IDE)	d(GDP)		
-8.0767	-5.9457	t-Statistic	ثابت فقط With Constant
0.0000	0.0001	Prob.	
***	***		
-7.7500	-5.7283	t-Statistic	ثابت واتجاه With Constant & Trend
0.0000	0.0010	Prob.	
***	***		
-7.8317	-6.1479	t-Statistic	بدون ثابت واتجاهه Trend Without Constant &
0.0000	0.0000	Prob	
***	***		

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على نتائج برنامج (EVeiws 10)

من الجدول نلاحظ أن المتغيرين (IDE-GDB) قد استقرا عند الفرق الأول، وذلك نستنتج أن المتغيرين مستقرين ولا يعانيان من مشكلة جذر الوحدة، وهذا بعد معالجة البيانات بأخذ الفرق الأول.

بعد دراسة استقرارية السلاسل نلاحظ أن المنهجية الأنسب للدراسة هي منهجية (ARDL) سوف نقوم باختبار التكامل المشترك بعد تقدير النموذج بالاعتماد على فترات التباطؤ الأنسب.

2/- تقديم نموذج ARDL:

ينص مبدأ التكامل المشترك على أنه إذا كانت هناك علاقة طويلة بين متغيرين أو أكثر فإن الانحراف من التوازن طويل المدى يجب أن يكون محددا، وتكون المتغيرات متكاملة تكاملا مشتركا (johanned, et 1990) وهناك شرطان لكي تكون المتغيرات متكاملة تكاملا مشتركا.

الشرط الأول: يجب أن تكون للسلسلة نفس رتبة التكامل.

الشرط الثاني: يجب أن يكون هناك توليفة خطية (r) للمتغيرات والتي لها رتبة أقل بواحد من عدد المتغيرات الفردية (n) بمعنى (r=n).

3/- اختبار التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL):

خطوات تطبيق ARDL: تتمثل خطوات تطبيق ARDL فيما يلي:

- ✓ إجراء اختبارات السكون للسلاسل الزمنية.

- ✓ تقدير نموذج ARDL وتحديد رتبة النموذج حسب معيار AIC
- ✓ إجراء اختبار الحدود BOUND TEST.
- ✓ استخراج الاستجابة القصيرة الأجل ومعامل تصحيح الخطأ والعلاقة الطويلة الأجل.
- ✓ التأكد من سلامة النموذج من خلال الاختبارات القياسية المختلفة.

شروط تطبيق ARDL:

- إجراء اختبارات السكون للسلاسل الزمنية ويكن أن تكون السلاسل ساكنة عند المستوى (0) أو عند الفرق الأول 1 أو خليط بينهم.

- لا يفترض أن لا تكون أي سلسلة مستقرة من الفرق الثاني 2.

- حجم العينة ينبغي أن يكون بحدود (30) مشاهدة، لنموذج (ARDL) يعتمد على أن تكون فترات إبطاء متعددة للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة وهذا يعني تخفيض درجة حرية النموذج.

- ينبغي أن يكون معامل تصحيح الخطأ في لنموذج (ARDL) قصير الآجل سالب ومعنوي (ECM) بعد التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل من خلال اختبار الحدود.

- استخدام معايير تحديد فترات الإبطاء في تحديد رتبة النموذج منها (AIC) وخلافه، واعتماد القيمة الأقل في تحديد النموذج الملائم.

- إجراء الاختبارات القياسية لسلامة النموذج مثل اختبار (LM) الارتباط الذاتي واختبار عدم ثبات التجانس المتباين واختبار استقرارية الدالة.

المطلب الثالث: نتائج اختبارات الدراسة

1/- نتائج اختبار منهج الحدود:

يرتكز اختبار التكامل المشترك بمنهج (ARDL) على اختبار الفرضيتين التاليتين:

لا يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات $(H_0 = \delta_1 = \delta_2 = 0)$

يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات $H_1 ;\exists\delta\neq0$

وهو عبارة عن اختبار المعنوية المشتركة لمعلمات الأجل الطويل بواسطة اختبار (word)

أو إحصائية اختبار (f-statistic) وتحسب قيمة (f-statistic) على النحو التالي:

$$\frac{(sser - sseu)/m}{sseu/(n-k)} = F - statistIC$$

حيث أن:

(SSER) مجموعة مربعات البواقي للنموذج المقيد (تطبيق الفرضية العدمية)

(SSEU): مجموعة مربعات البواقي للنموذج غير المقيد (تطبيق الفرضية البديلة)

M: معلمات النموذج

N: عدد المشاهدات

ويتم مقارنة إحصائية (F) المحسوبة مع القيم الحرجة الجدولية (critical value bounds) والمحدد من قبل كل من (pasarane al 2001) ، بحيث وضع لهذا الغرض مجموعتين من القيم الحرجة المناسبة (k) وهي عدد المتغيرات المفسرة، وما إذا كان النموذج يحتوي على قاطع أو متجه زمني، وتفترض المجموعة الأولى أن جميع المتغيرات ساكنة في المستوى، في حين تفترض المجموعة الأخرى أنها ساكنة في الفروق، وهذا يفسر حدود تغطي جميع التصنيفات المحتملة للمتغيرات المستخدمة في الدرسة من I(1)، I(0)، فإذا كانت إحصائية (F) المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأعلى لقيمة (F) الجدولية فسوف يتم رفض الفرضية العدمية التي تنص على غياب علاقات التكامل المشترك بين المتغيرات، ومعنى ذلك وجود تكامل مشترك بين المتغيرات علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، أما إذا كانت إحصائية (F) المحسوبة أقل من الحد الأدنى لقيمة (F) الجدولية فيتم قبول فرضية العدم أي أنه لا يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات، وإذا كانت قيمة إحصائية (F) المحسوبة تقع بين قيمة الحد الأدنى وقيمة الحد الأعلى لقيمة (F) الجدولية فإن النتائج سوف تكون غير محددة، ويعني ذلك عدم القدرة على اتخاذ

قرار التحديد عما إذا كانت توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه، وفيما يلي نتائج اختبار منهج الحدود:

الجدول رقم 07: نتائج اختبار منهج الحدود

	ARDL Bounds Test		
	Date: 25/05/24 Time: 17:15		
	Sample: 2000- 2020		
	Included observations: 17		
Null Hypothesis: No long-run relationships exist			
	K	Value	Test Statistic
	1	4.740402	F-statistic
	Critical Value Bounds		
	I1 Bound	I0 Bound	Significance
	3.51	3.02	10%
	4.16	3.62	5%
	4.79	4.18	2.5%
	5.58	4.94	1%

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على نتائج برنامج (EVeiws10)

يبين الجدول أعلاه اختبار التكامل المشترك باستعمال منهجية اختبار الحدود (bound test) ، حيث تشير النتائج إلى أن القيمة المحسوبة (F-statistic) أكبر من الحد العلوي عند المستويات المعنوية 2.5%، 5%، 10%، ومنو نقبل الفرضية البديلة القائمة بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغير المستقل ونرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات.

2/- نتائج تقدير نموذج الخطأ غير المقيد (UECM)

يتم تقدير أنموذج (UESM-ARDL) لفترة إبطاء واحدة (R-Squared) لجميع المتغيرات وكانت نتائج التقدير، كما موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 08: نموذج (ARDL) وفق فترات الإبطاء المثلى

(UECM)			Test Equation: Dependent Variable: D(GDP) Method: Least Squares Date: 25/05/24 Time: 17:16 Sample: 2000- 2020 Included observations: 17	
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.2176	-1.325823	0.240368	-0.318686	D(GDP(-))1
0.1738	-1.476936	0.755156	-1.115317	D(IDE)
0.0354	-2.472955	1.021988	-2.527330	D(IDE(-))1
0.0878	-1.914532	0.907591	-1.737611	D(IDE(-))2
0.2483	-1.234529	0.597275	-0.737354	D(IDE(-))3
0.1505	1.571431	1.171595	1.841080	C
0.4294	0.827345	0.909941	0.752835	IDE(-)1
0.0060	-3.573349	0.274212	-0.979854	GDP(-)1
-0.123529 Mean dependent var			0.761025 R-squared	
1.957527 S.D. dependent var			0.575156 Adjusted R-squared	
3.630396 Akaike info criterion			1.275918 S.E. of regression	
4.022497 Schwarz criterion			14.65170 Sum squared resid	
3.669372 Hannan-Quinn criter.			-22.85837 Log likelihood	
1.629088 Durbin-Watson stat			4.094406 F-statistic	
			0.026917 Prob(F-statistic)	

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على نتائج برنامج(EVeiws10)

نلاحظ من مخرجات (EVeiws10) أن معلمات النموذج المناسب معنوية، وأما بالنسبة لجودة النموذج نلاحظ أن له جودة عالية، وذلك من اختبار (R-Squared) التي تبلغ قيمته (0.761025) وهذه القيمة تقترب من الواحد، وهذا يعني أن النموذج يفسر الظاهرة بنسبة (0.76)، وذلك معنوية اختبار جودة النموذج (F-Statistic) التي تظهر أنها معنوية عند القيمة الحرجة (1%).

3/- تشخيص البواقي:

لتشخيص بواقي النموذج يمكن استخدام الاختبارات التالية:

أ/- اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي احصائية (Jarque Bera) :

لاختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي نستعمل اختبار **Jarque Bera**، من خلال الشكل الموالي نجد أن قيمة الاحتمالية (0.458) وهي أكرب من مستوى معنوية (5%)، أي قبول فرضية العدم القائلة بأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

الشكل رقم 06: اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي إحصائية (Jarque Bera)

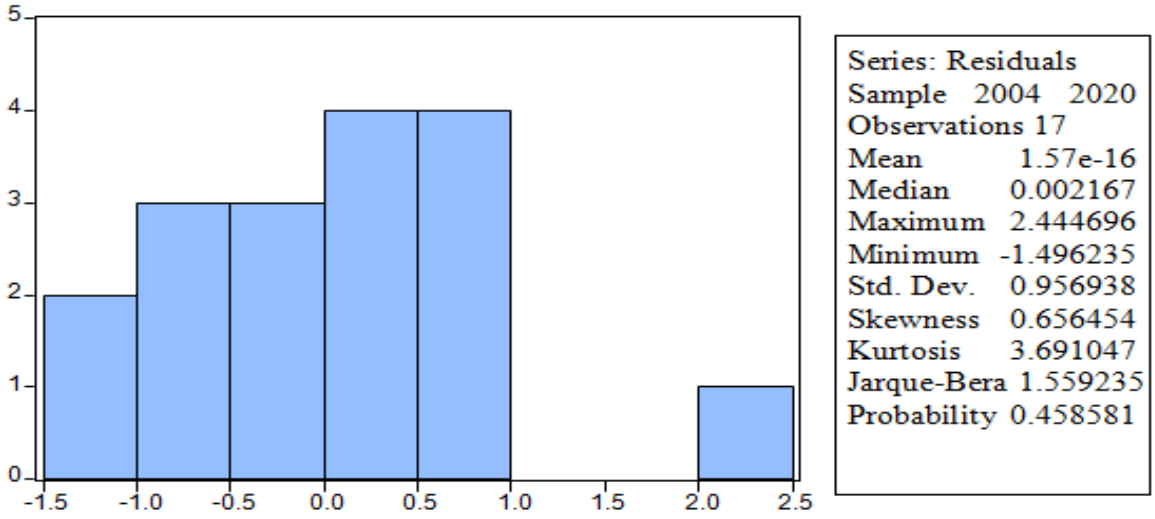

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على نتائج برنامج EVeiws10

ب/- اختبار الارتباط الذاتي لأخطاء اختبار (Serial correlation LM test) :

من أجل دراسة فرضية عدم ارتباط الأخطاء نلجأ إلى اختبار (LM Test)، ومن خلال الجدول الموالي نلاحظ أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء، حيث الاحتمالية تشير إلى (0.3797)، وهي أكبر من مستوى معنوية (5%) أي قبول فرضية العدم القائلة بعدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي لبواقي معادلة الانحدار الجدول:

الجدول رقم 09: اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.115707	Prob. F(2,7)	0.3797
Obs*R-squared	4.109233	(2) Prob. Chi-Square	0.1281

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على نتائج برنامج EVeiws10

ج/- اختبار اختلاف التباين (Heteroskedasticity) :

لاختبار وجود مشكلة اختلاف في تباين حد الخطأ، من خلال الجدول أدناه أن الاحتمال الموافق لإحصائية (F) يساوي (0.7375) وهو أكبر من مستوى معنوية (5%)، وبالتالي نقبل الفرضية الصفر القائل بأنه لا يوجد مشكلة اختلاف في تباين حد الخطأ.

الجدول رقم 10: اختبار اختلاف التباين

	Heteroskedasticity Test: ARCH		
0.4213	Prob. F123)	0.670381	F-statistic
0.4001	Prob. Chi-	0.708038	Obs*R-

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.608419	Prob. F(7,9)	0.7375
Obs*R-squared	5.460610	Prob. Chi-	0.6039
Scaled explained	2.059300	Prob. Chi-	0.9565

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على نتائج برنامج EVeiws10

د/- اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج:

لاختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج يتم من خلال اختبار (usem) الذي يتعلق بسلوك المجموع التراكمي للبواقي وأيضا اختبار (Cusumsq) الذي يتعلق بسلوك المجموع التراكمي لمربعات البواقي الذي تت اقتراحه من قبل (Brone.1975) .

يتضح من خلال الشكل الموالي أن هذين الاختبارين مجموع البواقي ومجموع مربعاتها تتحرك داخل حدود المعنوية (5%)، ومما يعني أن النموذج مستقر من الناحية الهيكلية وعليه توضح نتائج الاختبارات

السابقة ملائمة النموذج المستخدم، وأن نتائجه تتسم بجودة مرتفعة خلال فترة الدارسة، كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم 07: نتائج اختبار المجموع التراكمي المعاودة للبواقي

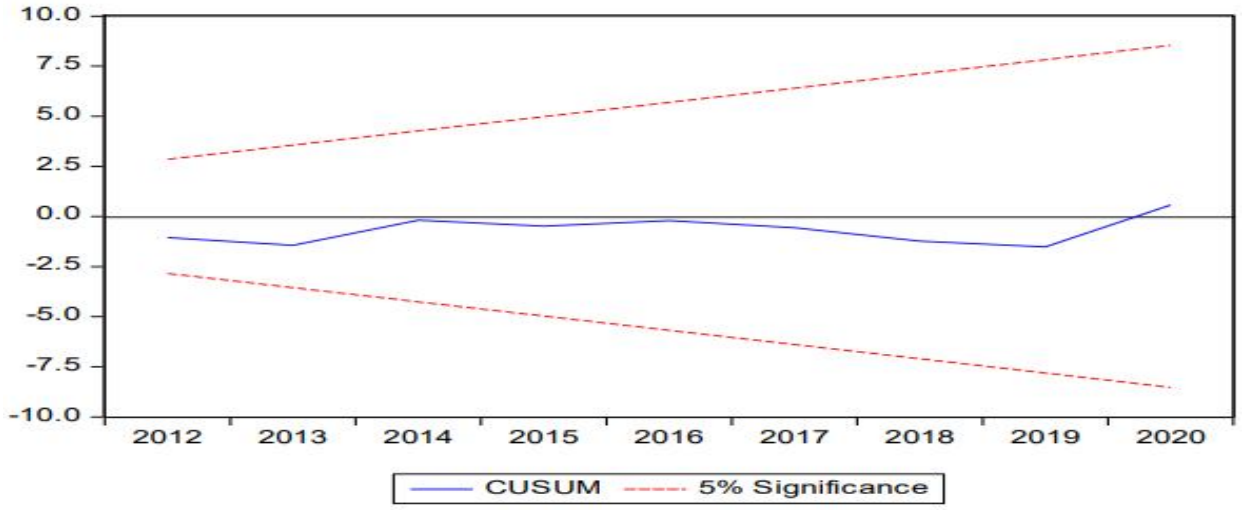

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على نتائج برنامج (EVeiws 10)

الشكل رقم 08: نتائج اختبار المجموع التراكمي المعاودة لمربعات البواقي (CUSUM of Squares)

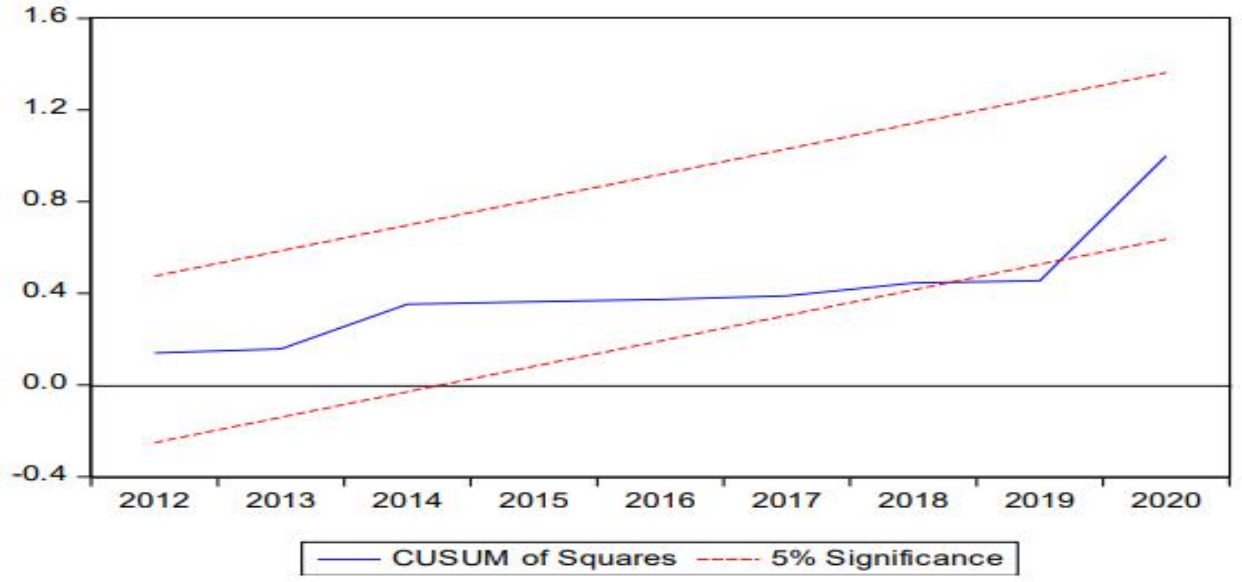

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على نتائج برنامج (EVeiws 10)

I4- تقدير معلمات الأجلين المدى القصير والمدى الطويل:

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، الآن نقوم بتقدير معلمات الأجلين القصيرة والطويلة الآجل ومعلمة تصحيح الخطأ.

الجدول رقم 11: العلاقة القصيرة الأجل

ARDL Cointegrating And Long Run Form ARDL Dependent Variable: GDP Selected Model: ARDL(2, 4) Date: 25/05/24 Time: 13:36 Sample: 2000 2020 Included observations: 17 Cointegrating Form				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.1524	-1.563334	0.203850	-0.318686	D(GDP(-))1
0.1119	-1.761998	0.632984	-1.115317	D(IDE)
0.0129	-3.089085	0.818148	-2.527330	D(IDE(-))1
0.0493	-2.270314	0.765362	-1.737611	D(IDE(-))2
0.1764	-1.467094	0.502595	-0.737354	D(IDE(-))3
0.0024	-4.169110	0.235027	-0.979854	CointEq(-)1
	Cointeq = GDP - (0.7683*IDE + 1.8789)			

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على نتائج برنامج (EVeiws 10)

نلاحظ من خلال نموذج تصحيح الخطأ أن المتغيرات معنوية إحصائية عند مستوى معنوية (5%)، مما يعني قوة أثر هذه المتغيرات على بعضها البعض في الأجل القصير.

أما فيما يخص معلمة حد تصحيح الخطأ (ECM-1) فقد ظهرت المعلمة بإشارة سالبة ومعنوي عند مستوى (5%) مما يؤكد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، وأن آلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج، حيث أن المعلمة (λ) تقيس سرعة العودة إلى وضع التوازن في الأجل الطويل.

الجدول رقم 12: العلاقة طويلة الأجل

Long Run Coefficients			
Prob.	Coefficient	Std. Errort-Statistic	Variable
0.4143	0.768313	0.8977510.855820	IDE
0.1015	1.8789331.823739	1.030264	C

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على نتائج برنامج (EVeiws 10)

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن هذا الاختبار يكشف عن وجود العلاقة الطويلة الأجل بين المتغيرات دائما لا يمكن أن تتجاوز عدد علاقات التكامل المشترك عدد المتغيرات في النموذج.

معلمات النموذج غير معنوية ومنه يمكن أن نقول انو لا يمكن تفسيره.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تطرقنا لمعرفة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وواقع النمو الاقتصادي في الجزائر ومدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، وذلك من خلال إجراء دراسة قياسية لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2000-2020 وصولا إلى العلاقة بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر بشكل سلبي وإيجابي على الاستثمارات المحلية، وذلك باختبار استقرارية السلاسل الزمنية وإجراء اختبار التكامل المشترك باختبار نموذج الاختبار الذاتي، واختبار التوزيع الطبيعي واختبار ديكي فولر الموسع (ADF) بين أثر الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير مستقل والنمو الاقتصادي كمتغير تابع.

خاتمة

إن الجزائر وباعتبارها من الدول النامية ذات الاقتصاد أحادي المورد والتي تركز خططها واستراتيجياتها الاقتصادية على القطاع النفطي الذي يساهم بالنسبة الأكبر في إيرادات البلد من العملة الأجنبية، أصبحت تولي الاستثمارات الأجنبية المباشرة أهمية معتبرة في توجهاتها الاقتصادية من خلال سن العديد من القوانين والتشريعات المتعلقة بالإطار التنظيمي والقانوني لتسيير الاستثمارات ولهيئة الأرضية الملائمة والمناسبة لها، غير أن المتتبع للتطور الزمني لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر يلاحظ تواضع حجمه ومحدوديته وتمركز غالبية هذه الاستثمارات في قطاع المحروقات، هذه الاستثمارات لم تتجاوز في أحسن الظروف حاجز السبعة مليون دولار أمريكي وهي نسبة ضئيلة جدا قياسا بالإمكانيات والمقومات المتوفرة، الشيء الذي يضيع فرص كثيرة كان بالإمكان استغلالها في تعزيز وتطوير الاقتصاد والمساهمة في دفع عجلة النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالبلد.

نتائج اختبار الفرضيات:

من خلال الإجابة على الفرضيات، وما تم دراسته في الجانب النظري والتطبيقي تمكنا من الوصول إلى النتائج التالية:

- ومن خلال هذه الدراسة الحالية تم التوصل إلا أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، وبالتالي تحققت صحة هذه الفرضية.
- اهتمام السلطات الجزائرية بتوفير مناخ استثماري ملائم من خلال القوانين والإصلاحات الهيكلية التي أصدرتها.
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر القلب النابض للاقتصاد.
- للاستثمار الأجنبي المباشر أعلية كبيرة لمساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية والتخفيف من أعبائها والتقليل من معدلات البطالة ونقل التكنولوجيا الحديثة.
- طبيعة الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد أحادي المورد، حيث الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنسبة للاقتصاد الجزائري تستهدف قطاع الصناعي خصتا المحروقات.
- أظهرت نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية أن المتغيرات تستقر في الفروق الأولى.

- بين اختبار جذر الوحدة بطريقة (pp) أن المتغيرين (IDE .GDP) مستقرين ولا يعانيان من مشكلة جذر الو حدة.

التوصيات:

بعد عرض النتائج المتوصل إليها والتحقق من مدى مطابقتها الفرضيات الموضوعة، نطرح الاقتراحات التالية:

- تحسين البيئة المؤسسية الملائمة لجذب المستثمرين، وذلك بتسهيل الإجراءات وتخفيف التكاليف وإلغاء الحواجز والعراقيل التي تقف حاجز أمام المستثمر الأجنبي.
- تنويع القطاعات الملائمة للاستثمار الأجنبي المباشر على غرار قطاع المحروقات فقط.
- تطوي وإصلاح القطاع المالي والمصرفي، من خلال العمل على عصرنته وتحسين آلية عمل الجهاز المصرفي، وتشجيع إنشاء بنوك متخصصة في الاستثمار.
- العمل على توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر للقطاعات الاقتصادية غير النفطية كالزراعة والصحة.
- محاربة الفساد والرشوة والبيروقراطية، والحرص على توفير الاستقرار السياسي والأمني في البلد.
- زيادة الإنفاق على البحث والتطوير، بهدف إنتاج تكنولوجيا ذاتية متقدمة تدعم الشكات المحلية وتحقق لها فرصة اكتساب مزايا تنافسية في الأسواق الخارجية.
- إعطاء أهمية أكبر للتكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال، من خلال برمج متكاملة استغلال ما يتوفر منها في ممارسات اقتصادية جديدة.
- في الأخير ما يمكن قوله أنو مهما تكن المعلومات والسياسات المقدمة والأدوات المستخدمة في التحليل والقياس، فهو ليس إلا جهد يبقى دائما قابل لتحسين في بيئة خالية من الفساد، ثم إن أي تقصير ورد في هذا العمل من شأنه أن يكون منطلقا لدراسات أخرى أكثر عمقا وأدق تحليلا.

أفاق الدراسة:

بعد عرض نتائج الدراسة، تبرز العديد من المواضيع الجديرة بالإثراء، والبحث مستقبلا، نذكر منها:

- دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في الجزائر؟
- مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في صناعة السيارات في الجزائر؟
- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري؟
- قياس وتحليل أثر التدفقات المالية الدولية على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب

أ/- العربية:

1. أبو قحف عبد السلام، **اقتصاديات الاستثمار الأجنبي**، المكتب العربي الحديث، لبنان، 1992.

2. أبو قحف عبد السلام، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2003.

3. أبو قحف عبد السلام، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001.

4. أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، الدار العلمية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2002.

5. برتال جيل، **الاستثمار الدولي**، ترجمة: علي مقلد، علي زيعور، منشورات عويدات، ط2، بيروت، 1982.

6. بكري كامل، **مبادئ الاقتصاد**، الدار الجامعية، بيروت، 1987.

7. توفيق إبراهيم أيوب، عبد الكريم النخالة وآخرون، **الاقتصاد**، إصدارات المجمع للمحاسبين القانونيين، مصر، 2001، ص194.

8. جيل برتان، **الاستثمار الدولي**، ترجمة: علي مقلد، عوديدات للنشر والطباعة، ط2، بيروت، 1982.

9. حاتم فارس الطعان، **الاستثمار أهدافه ودوافعه**، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2006.

10. حسين عمر، **التطور الاقتصادي**، دار الفكر العربي، ط 1، القاهرة، 1988.

11. حسين عمر، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية.

12. الحناوي محمد الصالح، **أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية**، الدار الجامعية، ط2، مصر، 1997.

13. دراز حامد عبد المجيد، **السياسات المالية، الإسكندرية**، الدار الجامعية، 2003/2002.

14. د.دلال بن سمينة، **الاستثمار الأجنبية المباشرة محدداتها آثارها وتوجهاتها**، دار النشر الأيام للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2017.

15. رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي وآخرون، **التمويل الدولي**، دار الراية، عمان، الأردن، 2012.

16. روب موريس، **النمو الاقتصادي والبلدان المتخلفة**، ترجمة هشام متولي الطبعة الثانية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1979.

17. زياد رمضان، **الاستثمار المالي والحقيقي**، دار وائل للنشر، ط 1، عمان، الأردن، 1998.

18. سعيد النجار، **آفاق الاستثمار في الوطن العربي**، اتحاد المصارف العربية، القاهرة، مصر، 1998.

19. صيام أحمد زكرياء، **مبادئ الاستثمار**، دار المناهج، عمان، 1997.

20. د.عبد الرزاق حمد البوري، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية**، دار حامد، الطبعة الأولى، بيروت، 2014.

21. عبد السلام أبو قحف، **السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989.

22. عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.

23. عبد القادر محمد، عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2017.

24. عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 2، بن عكنون، الجزائر، 2005.

25. عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى القومي (تحليل كلي)**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002.

26. عمر مصطفى، جبر إسماعيل، **ضمانات الاستثمار في الفقه والإسلام وتطبيقاته المعاصرة**، دار النقاش للنشر والتوزيع، د.س.ن.د.ب.ن.

27. فريد النجار، **الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.

28. فليح حسن خلق، **التمويل الدولي**، مؤسسة الوراق، عمان، 2019.

29. د.قدي عبد المجيد، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

30. ماجد أحمد عطا الله، **إدارة الاستثمار**، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2018.

31. محمد عبد العزيز عجيمية-وآخرون، **التنمية الاقتصادية – دراسة نظرية وتطبيقية-**، الناشر قسم الاقتصاد، الإسكندرية، مصر، 2003.

32. محمد مدحت مصطفى وآخرون، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2005.

33. المسير محمد زكي، **العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الثانية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1970.

34. الموسوي ضياء مجيد، **العولمة واقتصاد السوق الحرة، الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

35. موسى سعيد مطر وآخرون، **التمويل الدولي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2008.

36. نزيه عبد المقصود مبروك، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**، دار الفكر الجامعي، بدون طبعة، الإسكندرية، مصر، 2007.

37. د.نزيه عبد المقصود محمد مبروك، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية كلية الشرعية والقانون بطنطا**، دار الفكر الجامعي، جامعة الأزهر، مصر، 2008.

38. نزيهة عبد المقصود، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007.

39. هناء عبد الغفار، **الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية: الصين أنموذجا**، بيت الحكمة، بغداد، 2002.

40. هيكل عبد العزيز فهمي، **موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية**، بيروت، دار النهضة العربية، ط 2، 1985.

41. د.واثق علي الموسوي، **موسوعة اقتصاديات التنمية**، دار الأيام للنشر والتوزيع، جزء 1، ط1، عمان، 2008.

ب/- الأجنبية:

42. Boughba Abd Ellah, Analyse et évaluation de projet, Ed Berti, 1998.

43. Charles Jones ,Introduction to economic growth ,library of Congress, 1998.

44. Chritian Haberli les investissements étrangers en Afrique LGDJ Paris 1979.

45. Graham, Edward, Foreign direct investment in the world economy, staff studies of the world economic out look, IMF,sep.1995.

46. Josette peyrard, Gestion financière internationale, Se édition, Librairie, Paris, 1992, p190.

47. Louis LEGNANCE, La Croissance Economique, Presses Universitaires de France, 1980.

48. Raymand Bernard, économie financière International, Paris, EDPUF, 1997.

49. Saar Yousef Prof Jalousie Nausicaa July 2016 Les effets , de l'investissement direct étranger sur la croissance, économique: une étude standard, sur les pays Strategy and Development Rêviez Volume n ° 11 de 2016 page 144

ثانيا: الأطروحات والمذكرات

50. تومي عبد الرحمان، **واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2001/2000.

51. رفيق نزاري، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، غير منشورة، 2008.

52. زغدلو فريدة، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر، على النمو الاقتصادي في الجزائر 1990-2014، قسم العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي ومالي، جامعة أبي بكر بلقاي تلمسان، 2015.

53. شوقي جباري، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2015.

54. عادل بلجبل، **التجارب التنموية للاقتصاديات في بلدان جنوب شرق آسيا وإمكانية الاستفادة منها في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، الجزائر، 2017.

55. عبد الرحمان تومي، **واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2001/2000.

56. عبدالله بلوناس، **الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف التنمية الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.

57. عزوز علي، **الضغط الضريبي وأثره على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1994 -2004**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2004.

58. عصام عبد العزيز مصطفى، **الآثار الاقتصادية للسياسات التسويقية للشركات دولية النشاط: دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية**، أطروحة دكتوراه، جامعة حلوان، مصر، 1998.

59. عمار زودة، **محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، فرع الإدارة المالية، جامعة قسنطينة، 2008.

60. فارس فضيل، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 1998.

61. مقداد يسرى، **دور الإنفاق العام على قطاع التعليم في تعزيز النمو الاقتصادي**، دراسة قياسية ومقاربتيه الحالة الجزائر خلال فترة (2011/1970)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، تحليل الاقتصاد، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2014-2015.

62. وعيل ميلود، **المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها: حالة الجزائر، مصر، السعودية، دراسة مقارنة خلال الفترة 1990-2010**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2013-2014.

63. يبالة فريد، **الشركات المتعددة الجنسيات (علاقات- آثار- مواقف)**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير معهد العلوم الاقتصادية، تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995.

ثالثا: المجلات والمنشورات

64. بلعيد بلعوج، **الآثار المترتبة على الاستثمار الأجنبي على الشركة متعددة الجنسيات في ظل العولمة**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثالث، جامعة محمد خيضر، بسكرة، أكتوبر 2002.

65. رحمان حسن علي، **مروان شاكر، تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي في بيئة الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2017**، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادي والإدارية، مجلد 12، العدد 35، جامعة واسط، العراق، 2020.

66. رفيق نزاري،**أثر الاستثمار الأجنبي المباشر علي النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام اختبار منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 44، الجزائر، 2016

67. محمد عبد العزيز عجمية، **إيمان عطية، التنمية الاقتصادية "دراسات نظرية وتطبيقية"**، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، الإسكندرية، 2000.

68. مشتاق باركر، **الاستثمار الأجنبي المباشر وتجربة الشرق الأوسط**، المجلة الاقتصادية السعودية، مركز النشر الاقتصادي، العدد 09، الرياض، 1990.

69. المهران حسن، **الاستثمار الأجنبي المباشر وإمكانات تطويره في ضوء التطورات المحلية والإقليمية والدولية**، في المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، القاهرة، معهد التخطيط القومي، المجلد الثامن، العدد الأول، 2000.

رابعا: البحوث

70. تركي محجم الفواز، ال**استثمارات الأجنبية المباشرة، والنمو الاقتصادي في الأردن - دراسة تحليلية للفترة 2013/1980**، مجلد المنارة للبحوث والدراسات، المجلد 21، العدد 1، الأردن، 2015.

71. سعد محمود الكواز، عمر غازي العبادي، **مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة لعينة من الدول العربية**، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع (إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة)، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان، الأردن، 2007.

الملاحق

الملاحق

الملحق رقم01:ا نتقاء فترة الابطاء المثلى للنموذج:

VAR Lag Order Selection Criteria
En dogenous variables :LGDP LFDILGNE LEXPOLEX Ex ogenous variables: C
Date:25/05/24Time:17:15 Sample: 2000 2022Included observations: 20

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-43.93301	NA	2.97e-05	3.764077	4.006019	3.833748
1	101.1759	223.2445*	3.01e-09*	-5.475068*	-4.023418*	-5.057046*

*indicates la gord erse lacté dbythe criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion SC:
Schwa rzin formation criterion

الملحق رقم 02: نتائج تقدير نموذج ARDL المختار وفق فترات الإبطاء المثلى:

Dependent Variable: LGDP Method :ARDL
Date: 25/05/24Time: 17:16 Sample (adjusted): 2000 2020
Included observations: 20 after adjustments Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection) Model selection method : Akaike info criterion(AIC)
Dynamic regressors (1 lag, automatic): IDE LGNE LEXPO LEX Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 17 Selected Model: ARDL

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
D(GDP(-))1	-0.318686	0.240368	-1.325823	0.2176
D(IDE)	-1.115317	0.755156	-1.476936	0.1738
D(GDP(-))1	-2.527330	1.021988	-2.472955	0.0354
D(GDP(-))2	-1.737611	0.907591	-1.914532	0.0878
D(GDP(-))3	-0.737354	0.597275	-1.234529	0.2483
C	1.841080	1.171595	1.571431	0.1505
IDE(-)1	0.752835	0.909991	0.827345	0.4294
GDP(-)1	-0.979854	0.274212	-3.573349	0.0060

R-squared	0.761025	Mean dependent var	-0.123529
Adjusted R-squared	0.575156	S.D. dependent var	1.957527
S.E. of regression	1.275918	Akaike info criterion	3.630396
Sum squared resid	14.65170	Schwarz criterion	4.022497
Log likelihood	-22.85837	Hannan-Quinn criter.	3.669372
F-statistic	4.094406	Durbin-Watson stat	1.629088
Prob(F-statistic)	0.026917		

*Note: p-value san dany subsequent tests do not account for model selection.

الملحق رقم 03:نتائج اختبار منهج الحدود

ARDL Bounds Test
Date:25/05/24Time:17:15 Sample: 2000 2020Included observations: 17
Null Hypo thesis :No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	4.740402	1
Critical Value Bounds		
Significance	I0Bound	I1Bound
10%	3.02	3.51
5%	3.62	4.16
2.5%	4.18	4.79
1%	4.94	5.58

ملخص:

هدف من هذه الدراسة هو محاولة معرفة مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020، حيث أصبحت العديد من الدول سواء متقدمة أو نامية تسعى إلى تطوير آليات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، والجزائر واحدة من هاته الدول التي تحاول جاهدة في السعي لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن السياسات المعتمدة لا تكفي لجذبه، فهناك ما يعيق فعاليتها، ومن خلال تتبعنا لتطور متغيرات الدراسة، فقد توصلنا إلى أن ضعف حجم الاستثمارات في الجزائر، تؤثر في النمو الاقتصادي، وهذا من خلال نموذج (ARDL).

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي، نموذج (ARDL).

Abstract:

The aim of this study is to find out the extent of the impact of foreign direct investment on economic growth in Algeria between 2000-2020, so that many countries, whether developed or developing, are seeking to develop mechanisms to attract foreign direct investment, and Algeria is one of the countries that seek to attract foreign direct investment, but the policies adopted It is not enough to attract it, as there is something that hinders its effectiveness, and by tracking the development of each of the study variables, we have concluded that the volume of investments in Algeria is double, but it affects economic growth and this is through the ARDL model.

Keywords: FDI, economic growth, ARDL model

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماسترل.م.د تخصص مالية وتجارة دولية
الموسومة بـ:

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

إعداد الطالبان:
- حـوباد ســـــفيان
- بهلول عبد الصمد

إشراف الأستاذ:
♦ الدكتور: خراز لخضر

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ الدكتور:..... مغنية هواري .....رئيساً
الأستاذ الدكتور:..... خراز لخضر ..... مشرفا
الأستاذ الدكتور:..... بوعلي هشام ..... ممتحنا

السنة الجامعية: 2023-2024

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:

" من صنع إليكم معروفا فكافئوه ، فإن لم تجدوا ما تكافئونه فادعوا له

حتى تروا أنكم قد كافأتموه" رواه أبو داود.

بعد حمد الله على توفيقه لنا لإنجازنا هذا العمل

ليقودنا شرف الوفاء والاعتراف بجميل النبل بعد أن ختمنا مذكرتنا بتوفيق

من الرحمن.

تتسابق الكلمات وتتزاحم العباراتللتنظيم عقد الشكر والتقدير إلى

الدكتور الفاضل المشرف "خراز لخضر" عرفانا منا

بجهوده المتواصلة، نصحاً وتوجيهاً.

فله منا جزيل الشكر راجيين من المولى عز وجل أن يحفظه لأهله ويحفظ أهله

له.

كما يشرفنا أن نتقدم بجزيل الشكر إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية

والتجارية وعلوم التسيير وخاصة أساتذة قسم العلو م الاقتصادية.

و إلى من ساعدونا من بعيد أو قريب.

نتقدم بجزيل الشكر إلى أساتذتنا الكرام و إلى كل من ساهم في تعليمنا

وساعدنا من بعيد أو من قريب بكلمة أو بدعوة صالحة.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى اللجنة المناقشة.

الإهداء

الحمد الله الذي مهما حمدناه فلن نستوفي حمده، والصلاة والسلام على

الصادق الأمين محمد عليه أفضل الصلوات وأزكى التسليم.

اهدي هدا العمل إلى:

ينبوع العطاء الذي زرع في نفسي الطموح والمثابرة والدي العزيز أطال الله

في عمره.

و إلى نبع الحنان التي علمتني الاحترام والطاعة أمي الغالية حفظها الله لي

ورعاها.

إلى كل الأصدقاء والأحباب وخاصة صديق دربي ورفيقي في إعداد هذا

البحث أخي "عبدالصمد".

سفيان

الإهداء

الحمد لله الذي ما نجنا وما علونا ولا توفقنا إلا برضاه

الحمد لله الذي ما اجتزنا دربا ولا تخطينا جهدا إلا بفضله وإليه ينسب الفضل

والكمال والإكمال .

"وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين"

إلى صاحب السيرة العطرة والفكر المستنير فلقد كان له الفضل الأول في

بلوغي التعليم العالي أبي الغالي حفظه الله لي.

إلى من وضعتني على طريق الحياة وجعلتني رابط الجأش وراعتني حتى

صرت كبيرا حبيبتي الغالية أمي أطال الله في عمرها.

إلى أخواتي وإخوتي من كان لهم بالغ الأثر من العقبات والصعاب

إلى جميع أساتذتي الكرام ممن لم يتوانوا في مد يد العون لي

عبدالصمد

شكر وتقدير
شكر وعرفان
إهداء
فهرس المحتويات
فهرس الأشكال والجداول
مقدمة.....أ

الفصل الأول: مدخل إلى الاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد: 11
المبحث الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر.....12
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر 12
1/- تعريف الاستثمار:.....12
2/- تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر: 13
المطلب الثاني: نشأة الاستثمار الأجنبي المباشر 16
المطلب الثالث: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر.....18
المبحث الثاني: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر وأنواعه وأشكاله 20
المطلب الأول: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر.....20
المطلب الثاني: أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر 21
1/- الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الثروات الطبيعية: 21
2/- الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الأسواق:.....21
3/- الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الكفاءة في الأداء: 22
4/- الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن أصول إستراتيجية: 22
المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.....23
1/- الاستثمار المشترك:.....23
2/- الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي: 24
المبحث الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ونظرياته ومزاياه وعيوبه.....25
المطلب الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر 25
1/- المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر: 25
2/- المحددات السياسية والقانونية للاستثمار الأجنبي المباشر:.....27
المطلب الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر 28

1/- النظرية التقليدية المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر:.....28
2/- النظرية الحديثة المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر: 29
المطلب الثالث: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر.....32
1/- مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر: 32
2/- عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر: 33
خلاصة الفصل:.....35

الفصل الثاني: مدخل إلى النمو الاقتصادي

تمهيد: 37
المبحث الأول: مفهوم النمو الاقتصادي وأنواعه وأهم خصائص 38
المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي 38
المطلب الثاني: أنواع النمو الاقتصادي:.....40
1/- حسب درجة التخطيط من عدمه: 40
2/- حسب درجة حدة النمو: 41
المطلب الثالث: خصائص النمو الاقتصادي 42
المبحث الثاني: عناصر النمو الاقتصادي وعوامله ومعاييره 42
المطلب الأول: عناصر النمو الاقتصادي 42
1/- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني 42
2/- تحقيق زيادة حقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي: 43
3/- تحقيق زيادة مستمرة ومستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي: 44
المطلب الثاني: عوامل النمو الاقتصادي 44
1/- نوعية اليد العاملة: 44
2/- رأس المال: 44
3/- التقدم التقني والإبداع: 45
المطلب الثالث: معايير النمو الاقتصادي 48
1/- معيار الدخل:.....48
2/- المعايير الاجتماعية: 50
3/- المعايير الهيكلية: 52
المبحث الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي وصعوبة قياسه ومعوقاته 53

المطلب الأول: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي 53
1/- علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بنقل التكنولوجي: 53
2/- العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والعمالة: 54
3/- العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات: 56
المطلب الثاني: صعوبات قياس النمو الاقتصادي 57
1/- إشكالية دمج السلع غير المسوقة: 57
2/- إشكالية تقييم الترفيه: 58
3/- إشكالية الانتقال من الناتج الاسمي إلى الناتج الحقيقي: 58
المطلب الثالث: معوقات النمو الاقتصادي 59
1/- النمو الديموغرافي: 59
2/- مشكلة تكوين رأس المال: 59
3/- التخلف التكنولوجي: 59
4/- ضعف المستوى التعليمي: 60
5/- ضعف الخدمات الصحية وانتشار الأمراض: 60
6/- الفساد الإداري والمالي: 60
خلاصة الفصل: 61

الفصل الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020 دراسة قياسية

تمهيد: 63
المبحث الأول: واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020. 64
المطلب الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 64
المطلب الثاني: توزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000-2020) 66
المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة 2000-2020 68
المطلب الرابع: واقع النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020.....69
المبحث الثاني: دراسة قياسية لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي 71
المطلب الأول: توصيف البيانات ومنهجية الدراسة: 71
1/- توصيف البيانات: 71
2/- منهجية الدراسة.....72

المطلب الثاني: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية 72
1/- اختبار د فيلبس وبرون (Philips * perron):..... 72
2/- تقديم نموذج ARDL: 73
3/- اختبار التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL):..... 73
المطلب الثالث: نتائج اختبارات الدراسة..... 74
1/- نتائج اختبار منهج الحدود: 74
2/- نتائج تقدير نموذج الخطأ غير المقيد ($UECM$) 76
3/- تشخيص البواقي:..... 78
4/- تقدير معلمات الأجلين المدى القصير والمدى الطويل:..... 81
خلاصة الفصل:..... 83
خاتمة:..... 85
الملاحق 97
قائمة المصادر والمراجع..... 89

1/- قائمة الأشكال

الشكل رقم 01: المنافع المتبادلة بين المستثمر الأجنبي والدول المضيفة.....30
الشكل رقم 02: يوضح إمكانية إنتاج الدولة 46
الشكل رقم 03: العرض الكلي 47
الشكل رقم 04: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر (2000-2020) 65
الشكل رقم 05: تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020. 70
الشكل رقم 06: اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي إحصائية (Jarque Bera).....78
الشكل رقم 07: نتائج اختبار المجموع التراكمي المعاودة للبواقي (CUSUM) 80
الشكل رقم 08: نتائج اختبار المجموع التراكمي المعاودة لمربعات البواقي (CUSUM of Squares) 80

2/- قائمة الجداول

الجدول رقم 01: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر (2000-2020) 65
مليون دولار 65
الجدول رقم 02: أهم القطاعات المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020).....66
الجدول رقم 03: أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020) 68
الجدول رقم 04: تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020.....69
الجدول رقم 05: توصيف بيانات الدراسة 71
الجدول رقم 06: نتائج اختبار جذر الوحدة بطريقة (PP) 72
الجدول رقم 07: نتائج اختبار منهج الحدود 76
الجدول رقم 08: نموذج (ARDL) وفق فترات الإبطاء المثلى.....77
الجدول رقم 09: اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء 79
الجدول رقم 10: اختبار اختلاف التباين 79
الجدول رقم 11: العلاقة القصيرة الأجل 81
الجدول رقم 12: العلاقة طويلة الأجل 82

مقدمة

يعتبر الاستثمار من أهم الموضوعات والأشد إغراءا وجذبا وخاصة في ظل الظروف الواهنة في نظر المعنيين بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية... إلخ، كما أن التفاوت الموجود بين الدول السائرة في إطار النمو والدول المتقدمة قد ازداد عمقا وحدة منذ الثمانينات، وخاصة في السنوات الأخير في ظل توجد تكتلات اقتصادية جديدة تحاول السيطرة على الاقتصاد العالمي مما جلب عدة صراعات طبقية في كثير من تلك الدول المتخلفة، مما أثر سلبيا على الاختلالات الهيكلية الاقتصادية مثل البطالة، ميزان المدفوعات والمديونية، وغيرها.

بحيث أدى ذلك إلى جعل هذه الدول تغير من مسارها الاقتصادي المتبع وتطبيق عدة إجراءات فورية والتي من بينها وأهمها تحرير التجارة الخارجية، ودخول الشريك الأجنبي مع طرح فكرة الخوصصة وتحرير الأسعار هدفه تشجيع وتعميم مفهوم الاستثمار الأجنبي وتوفير كل الظروف لاستقطابه، والبحث عن الشراكة الدولية قوية تسمح لها بجلب العملة الصعبة والنهوض باقتصاد جديد يواكب التطورات التكنولوجيا الحديثة.

وإذا ما أردنا الحديث عن الاستثمار سواء كان استثمار محلي أو أجنبي، فلا بد لنا أن نفهم جوهر هذا النظام الدولي الجديد والآليات التي تتحكم فيه، وحتى المجتمعات لا تستطيع الصمود في ظل وجود القدرة على المنافسة ما لم تطبق عناصر الحضارة الجديدة من أجل سلوك الطريق الصحيح التي يتلاءم مع تطورات هذا العصر بنجاح، وحتى متغيرات العالم العاصفة والحادة، وما تمثله من تهديد اقتصادي مباشر للدول وطموحاتها التنموية وأوضاعها المستقبلية على خريطة القوة الاقتصادية العالمية.

وبالرغم من كل الأسباب التي أدت إلى البحث عن الشريك الأجنبي إلا أن هناك جدل قائم بين مؤيد ومعارض للاستثمار الأجنبي مما ينجر عنه خوصصة المؤسسات العمومية.

والجزائر كغيرها من الدول النامية عرفت عدة تقلبات واضطرابات اقتصادية حادة ترجع إلى ظروف داخلية وخارجية أبرزها المديونية التي تعتبر من أهم مشاكل التبعية، مما دفع بالحكومة الجزائرية إلى البحث عن حلول قد تكون ايجابية وسلبية في نفس الوقت.

وتماشيا مع هذه التحولات الكبرى تبنت سياسة الانفتاح نحو الخارج وتعديل قوانين سابقة تخص تشجيع الاستثمار أهمها المرسوم التشريعي رقم: 93-12 المؤرخ في: 1993/10/05 والمتعلق بترقية الاستثمارات ووضع جملة الإجراءات التحفيزية ومنح التسهيلات اللازمة لذلك.

ويعتبر النمو الاقتصادي أحد الأهداف السامية التي تسعى من أجلها كل دول العالم إلى تحقيقها، مهما كانت مستواها سواء متقدمة أو متخلفة، ويتصف النمو الاقتصادي بكونه حصيلة عملية معقدة ومتشابكة وخلاصة للجهود المبذولة في المجتمع، وهذا ما جعل الأدبيات الاقتصادية تعكف على دراسة وتحليل العديد من النماذج الاقتصادية على المستوى النظري والتطبيقي بغية تحديد العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي، والوصول إلى صياغة نماذج ذات قدرة تفسيرية لطبيعة، واتجاه العلاقة بين النمو الاقتصادي والمتغيرات الأخرى.

وبما أن معدل النمو الاقتصادي في الجزائر لم يحقق المستويات ودرجة الكفاءة المطلوبة، ذلك لأنه لازال يعاني من التأرجح والتذبذب بفعل العديد من المتغيرات الداخلية والخارجية، وفي ظل ما يعانيه الدول من الحروب الأخيرة كحرب أكرانا وروسيا، وما يقوم به المستعمر الغاشم الإسرائيلي على قطاع غزة، من إبادة جماعية وتجويع، بالمقابل ما يقوم به اليمنيون في البحر الأحمر غير الكثير من المعطيات في العلاقات الدولية الاقتصادية، وهذا ما جعل الجزائر تبحث عن حلفاء اقتصاديون جدد من أجل إنعاش الاقتصاد الدولي والرفع من المستوى المعيشي.

وانطلاقا من العرض السابق، تظهر لنا **إشكالية هذا البحث** والتي تمكن صياغتها في شكل التساؤل التالي:

1/- الإشكالية الرئيسية:

♦ **إلى أي مدى يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر؟**

2/- الأسئلة الفرعية:

لإبراز ملامح المشكلة بصورة أوضح يمكننا طرح بعض الأسئلة الفرعية وهي كالتالي:

- إذا كانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة من السمات البارزة والأكثر انتشارا في الدول النامية، فما المقصود بها؟

- ما هي الأشكال والسياسات المختلفة لها؟ وما هي عوامل (محددات) لاستقطابها؟

- ما مدى انعكاسات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الدول المضيفة والدول المستثمرة وعلى الاقتصاد العالمي؟

- مادامت الاستثمارات الأجنبية وخاصة المباشرة إحدى السمات الهامة للسياسات الاقتصادية للعديد من الدول، فما هو واقع على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

- وما هي المحددات التي تحكم استقطاب الاستثمار الأجنبي في الجزائر؟

3/- الفرضية العامة:

- يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي.

4/- الفرضيات الفرعية الدراسة:

انطلاقا من الإشكالية المطروحة، وقصد تسهيل الإجابة على الأسئلة المطروحة ارتأينا طرح الفرضيات التالية التي تكون منطلقا لدراستنا:

- يعتبر المناخ الاستثماري الجزائري من بين المحفزات على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر يتطلب وجود هياكل وتنظيمات مستحدثة بالإضافة إلى ترقية وتأهيل المؤسسات المحلية؟

- استقدام الاستثمار الأجنبي المباشر مرتبط بتسهيل الإجراءات القانونية والإدارية وبعوامل الاستقرار النقدي والاقتصادي والسياسي.

- إن الاستثمار الأجنبي وسيلة من وسائل تحقيق المصالح المشتركة بين الدول النامية والدول المتقدمة.

- تأثيرات ونتائج الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المضيفة هي إيجابية من الناحية النظرية وسلبية من الناحية الواقعية.

5/- أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذا البحث خاصة عندما نعرف أنه لا يمكن لأهداف التنمية الاقتصادية أن تكون ذات دلالة ما لم توفر لها الوسائل والأدوات اللازمة لتحقيقها، وبالرغم من تفاوت هذه الوسائل والأهداف في أهميتها يبقى الاستثمار الأجنبي المباشر هو الأداة والوسيلة الأساسية في كل عملية تنمية وانعكاسها على هيكلة الاقتصاد الوطني.

كما أن الجزائر قامت بإرساء حزمة من القوانين والتشريعات المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك إنشاء عديد الهيئات والمؤسسات التي تسهر على تقديم الدعم والمساندة للمستثمرين الأجانب لتوفير المناخ الاستثماري الملائم، وهذا من أجل مواكبة التطورات الاقتصادية على الصعيد الدولي وإدراكا للدور الهام الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز عجلة الاقتصاد والتنمية في أي دولة كانت.

6/- أهداف البحث:

بناء على إشكالية البحث وفرضياته فإن هذه الدراسة ترمي إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على أهم المحددات المؤثرة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- إدراك وفهم طبيعة العلاقة التي تربط الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.
- معرفة واقع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر من حيث حجمها وتوزيعها على مختلف القطاعات وموقع الجزائر بين البلدان الشقيقة وإفريقيا من حيث استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- إلقاء الضوء على الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد أهم الأدوات الاقتصادية التي تحاول غالبية الدول وبالأخص النامية جذبه والاستفادة منه.
- إبراز المزايا التي تقدمها قوانين الاستثمار في الجزائر للمستثمر الأجنبي ومعرفة العراقيل التي تواجهه.
- دراسة أساليب جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتوطينه في الجزائر.
- رفع مستوى كفاءتنا العلمية وذلك الأساليب الحديثة وأدوات البحث العلمي.

- التعرف على بنية أهم القطاعات المستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر ومدى تأثيرها على النمو الاقتصادي في الجزائر.

- تحديد العلاقة التفاعلية بين الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير مستقل والنمو الاقتصادي كمتغير تابع ودرجة تأثيرهما على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

- تحديد أهم السياسات التي تمكن صانعي القرار من تفادي المشاكل المعرقلة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

I7- أسباب اختيار الموضوع:

توجد عدة أسباب أدت لاختيار هذا الموضوع وتتمثل فيما يلي:

– أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر المتزايدة والتي حظي بها من طرف الدول سواء كانت متقدمة أو نامية وحتى الاقتصاديين، حيث أن الدول النامية تسعى جاهدة في عدة محاولات لتوفير البيئة والمناخ الملائم لجذب واستقطاب وترقية الاستثمار الأجنبي المباشر وكذا ترقيته وتطوير اقتصادها، من أجل تدارك الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة.

– الغوص في دراسة طبيعة العلاقة النظرية والتحليلية التي تربط الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

– ومن أهم الأسباب هو مساهمتنا في إثراء الأبحاث والدراسات الأكاديمية، خاصة في الجوانب القياسية والمتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

I8- أدوات ومنهج البحث:

نظرا لأهمية هذا البحث ولطبيعة خصوصيته والمتمثلة في إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ارتأينا الاعتماد على الأدوات التالية:

- الإحصاءات المتعلقة بواقع الاقتصاد الجزائري.

- التقارير، الدوريات، المنشورات المتعلقة بموضوع البحث.

- أدوات التحليل الاقتصادي نظرا لصيغة الموضوع الكلية.

- الأدوات الإحصائية لحساب النسب ومعدلات النمو والمؤشرات الاقتصادية الأخرى.

أما من ناحية المنهج فقد تم التعامل مع عدة مناهج بطريقة متكاملة، حيث تعلق المنهج الوصفي باستعراض مناخ الاستثمار في الجزائر (محفزاته ومعوقاته...)، أما المنهج التحليلي فقد انصب على محاولة فهم وتحليل عيوب ونقاط ضعف سياسة الجزائر الرامية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا لإظهار أو استنباط نقاط ضعف الجزائر في سياستها الرامية لجذب المستثمر الأجنبي، كما اعتمدنا كذلك على المنهج التاريخي من خلال استعراض الخلفية التاريخية لمسار وتطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

9/- الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: دراسة تركي محجم الفواز

بعنوان "طبيعة العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة والنمو الاقتصادي خلال الفترة 1980-2013"، في الأردن سنة 2015.

هدفت الدراسة إلى إيجاد العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

تمثلت عينتها في الاستثمار ات الأجنبية المباشرة والتضخم، وقد استخدمت أداة تحليل التكامل المشترك.

من أهم النتائج المتوصل إليها هي:

وجود علاقة سالبة بين الاستثمار الأجنبي والتضخم وبين النمو الاقتصادي وقد بلغت قيمة، معامل تصحيح الخطأ لنموذج الدراسة (9.78%) بمعنى أن هناك ما نسبته (9.78%) من الانحرافات في التوازن على المدى الطويل يمكن تعديلها خلال فترة زمنية تساوي سنة[1].

[1]- تركي محجم الفواز، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والنمو الاقتصادي في الأردن - دراسة تحليلية للفترة 2013/1980**، مجلد المنارة للبحوث والدراسات، المجلد 21، العدد 1، الأردن، 2015.

الدراسة الثانية: دراسة Alkhasawneh

جاءت تحت عنوان "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي خلال الفرتة 1970-2010"، في قطر، سنة 2013.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد اتجاه العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر، و نسبة التدفقات إلى الناتج المحلي الإجمالي، والنمو الاقتصادي، و معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

تمثلت الدراسة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، نسبة التدفقات إلى الناتج المحلي الإجمالي واستخدمت ، أداة التكامل المشترك لـ (Johannsen)، وسببية (Granger).

من أبرز نتائجها ما يلي:

- وجود علاقة توازنية إيجابية على المدى الطويل بين المتغيرين.
- أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تتأثر بالناتج المحلي الإجمالي على المدى القصير[1].

الدراسة الثالثة: دراسة كريمة قويدري

بعنوان: "الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1991-2008". في الجزائر سنة 2010.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي.

تمثلت عينتها في الناتج محلي إجمالي واستخدمت أداة التحليل الإحصائي (tab15 Mini).

وكان من أبرز نتائجها وجود علاقة بين للاستثمار المحلي والواردات على الناتج الإجمالي في الجزائر خلال فترة 1991-2008[2].

[1]- Saar Yousef Prof Jalousie Nausicaa July 2016 Les effets , de l'investissement direct étranger sur la croissance économique : une étude standard sur les pays Strategy, and Development Rêviez Volume n ° 11 de 2016 page 145

[2]- زغدلو فريدة، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر، على النمو الاقتصادي في الجزائر 1990-2014**، قسم العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي ومالي، جامعة أبي بكر بلقاي تلمسان، 2015.

الدراسة الرابعة: دراسة رفيق نزاري

بعنوان: "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر علي النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام اختبار منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)" في الجزائر سنة 2016.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر بالاعتماد على سلسلة زمنية تشمل الفترة 1980-2012، ولتحقيق هذا الهدف، تم استخدام منهجية قياسية حديثة معروفة باسم (ARDL).

اختبار العلاقة التفاعلية بين تطور أحجام الاستثمار الأجنبي ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، لمعرفة مدى ودرجة تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

تقييم التأثيرات المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر على استقرار معدلات النمو في الجزائر.

من أبرز نتائجها أن متغير النمو الاقتصادي ارتبط بعلاقة تكاملية مشتركة مع الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، ولذلك تم تقدير العلاقة باستخدام نموذج تصحيح الخطأ يوضح معامل تصحيح الخطأ (-0.759)معانحراف (GDP) في المدى القصير في الفترة (t-1) عن قيمته التوازنية في المدى الطويل، وهي تعني الإشارة الموجبة لمعامل الاستثمار الأجنبي المباشر، أنه عند زيادته بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة معدل التغير في الناتج المحلي الخام الحقيقي بمقدار (0.05%)، يمكن تفسير ذلك من خلال ضعف التدفقات الرأسمالية الواردة إلى الجزائر خلال فترة الدراسة 1980-2012[1].

10/- خطة وهيكل البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة ومن ثم اختبار الفرضيات المطروحة، تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول، تسقهما مقدمة ملمة بالموضوع من حيث الإشكالية والفرضيات وأهداف... إلخ.

[1]- **دراسة رفيق نزاري**، "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر علي النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام اختبار منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)"، **مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 44، الجزائر، 2016**

أما الفصل الأول فكان بعنوان مدخل إلى الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال ثلاث مباحث تضمن في مجملها مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، نشأته، أهميته، خصائصه، وأنواعه وأشكاله، محدداته ونظرياته ومزاياه وعيوبه.

أما الفصل الثاني فقد كان بعنوان مدخل إلى النمو الاقتصادي وذلك من خلال ثلاث مباحث تناولت في طياتها مفهوم النمو الاقتصادي وأنواعه وأهم خصائص،عناصره وعوامله ومعاييره وعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي وصعوبة قياسه ومعوقاته.

بينما الفصل الثالث فقد كان بعنوان دور الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020 كدراسة قياسية، والذي تطرقنا فيه إلى واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020 في أربع مطالب، وكذلك دراسة قياسية لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في أربع مطالب.

لنختتم هذا البحث بخاتمة ملمة بما تحصلنا عليه من نتائج واقتراحات وتوصيات، تليها قائمة بأهم المصادر والمراجع.

الفصل الأول

مدخل إلى الاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد:

لقد نال موضوع الاستثمار الأجنبي اهتمام العديد من الدول وخاصة الدول النامية وهذا خلال مطلع القرن العشرين، وأصبح محل اهتمام كبير لما له من دور فعالة في العلاقات الاقتصادية الدولية والسياسية، وأصبح هناك البحوث كثرة في هذا الموضوع من أجل إيجاد حلول كفيلة والمرضية للطرفين (بين المستثمر الأجنبي والدول المستثمرة فيها) على حد سواء، ومواكبة العصر الجديد (العولمة) من أوسع أبوابها.

ونظرا للأهمية هذا الموضوع وهو الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد ارتأينا في هذا الفصل دراسة مختصرة له من عدة جوانب.

المبحث الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر تدفق الأموال الدولية من أهم مظاهر التي توليها الدول أهمية كبيرة في ظل التطور التكنولوجي والعولمة السريعة على وجه أوسع وأشمل، وقد أدى ذلك إلى ظهور تنافس شديد بين الدول من أجل استقطاب أكبر قدر ممكن من هذه التدفقات، والاستثمار الأجنبي المباشر هو أحد أهم أشكال دفق الأموال الدولية التي توليه الدول أهمية بالغة جدا، كما أن الاستثمار الأجنبي ما هو إلا وسيلة ذات أهمية كبيرة تساهم في تطوير عملية التنمية الاقتصادي وزيادة الدخل الوطني لأي دولة.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

إن الاستثمار بكل أنواه ما هو إلا وسيلة وأداة أساسية تحقيق التنمية الاقتصادية لأي دول كانت، وقد كان لمصطلح الاستثمار، الحظ الوفير في الدراسات والكتابات الاقتصادية عبر التاريخ الاقتصادي.

1/- تعريف الاستثمار:

إن هذا المصطلح يتميز بعدة تعريفات وذلك على حسب المحللين الاقتصاديين والباحثين والبحوث العلمية لكن سنتناول أهما وهي:

فقد عرف الاستثمار على أنه: "الإضافة إلى رصيد المجتمع من رأس المال كتشييد مباني سكنية جديدة مصانع جديدة، آلات جديدة، فضلا عن أنه إضافة إلى المخزون من المواد الأولية والسلع التامة الصنع أو نصف المصنعة، فالاستثمار الإضافات إلى المخزون، فضلا عن رأس المال الثابت"[1].

كما عرف بأنه: مجموعة أموال وحقوق ومصالح تعتبرها الدولة المستضيفة لرؤوس الأموال كذلك"[2].

ومن جهة عرف بأنه: "التضحية بأموال حالية في سبيل الحصول على أموال مستقبلية"[3].

ويعرف فهمي هيكل الاستثمار على أنه:" الإنفاق على الأصول الرأسمالية خلال فترة زمنية معينة، بمعنى الإضافة إلى أصول المؤسسة وتشمل المعدات، الآلات، ... والإصلاحات الجوهرية التي تؤدي إلى

1- بكري كامل، **مبادئ الاقتصاد**، الدار الجامعية، بيروت، 1987، ص295

2- Chritian Haberli les investissements étrangers en Afrique LGDJ Paris 1979, p 10.

3- الحناوي محمد الصالح، **أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية**، الدار الجامعية، ط2، مصر، 1997، ص02.

إطالة عمر الآلة وغيرها من الأصول أو زيادتها، وبالتالي فهو بذلك يعتبر الزيادة الصافية في رأس المال الحقيقي للمجتمع"[1].

يعرف الاستثمار على أنه: "قيام شخص طبيعي أو معنويا باستخدام خبراته أو جهوده أو أمواله في القيام بمشروعات اقتصادية سواء كان بمفرده أو بالمشاركة مع شخص طبيعي أو معنوي محلي أو أجنبي أو مع الدولة أو مع مواطنيها في إنشاء مشروع أو مشروعات مشتركة"[2].

كما يعرف من ناحية أخرى على أنه: تحويل رأس المال السائل (النقدي) إلى رأس مال ثابت عن طريق التمويل".[3]

كما عرف على أنه: كل تضحية بالموارد في الوقت الحاضر لغرض الحصول مستقبلا على نتائج أو إيرادات بأقساط جامدة عبر الوقت ولكن بمبلغ إجمالي أكبر من النفقات الأولية"[4].

ومن خلال هذه التعاريف يتبين لنا أن الاستثمار هو مجموعة التضحيات التي من شأنها زيادة الدخل وتحقيق الإضافة الفعلية إلى رأس المال الأصلي من خلال امتلاك الأصول التي تولد العوائد، نتيجة تضحية الفرد بمنفعة حالية للحصول عليها مستقبلا بشكل أكبر من خلال الحصول على تدفقات مالية مستقبلية أخذا بعين الاعتبار عنصري العائد والمخاطرة.[5]

2/- تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

فيما يخص تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر فقد تعدد تعاريف وسنتطرف لأهمها.

فقد عرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "عملية يقوم بها المستثمر المتواجد في بلد ما (البلد الأم)، حيث يستعمل أصوله في بلدان أخرى (الدول المضيفة) مع نية تسييرها"[6].

---

[1]- هيكل عبد العزيز فهمي، **موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية**، بيروت، دار النهضة العربية، ط 2، 1985، ص956

[2]- حاتم فارس الطعان، **الاستثمار أهدافه ودوافعه**، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2006، ص 5.

[3]- عمر مصطفى، جبر إسماعيل، **ضمانات الاستثمار في الفقه والإسلام وتطبيقاته المعاصرة**، دار النقاش للنشر والتوزيع، د.س.ن.د.ب.ن، ص 22 .

[4]-Boughba Abd Ellah, Analyse et évaluation de projet, Ed Berti, 1998, P07

1- صيام أحمد زكرياء، **مبادئ الاستثمار**، دار المناهج، عمان، 1997، ص19.

[6]- عبد الرحمان تومي، **واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2001/2000، ص 41.

ويكون الاستثمار الأجنبي استثمارا مباشرا إذا كان المستثمر الأجنبي يملك **10%** فيها أكثر من الأسهم العادية في حقوق التصويت داخل المؤسسة، وهذا المقياس تم اختياره لأنه يقدر على أن تلك المساهمة هي استثمارا طويل المدى يسمح لمالكه لممارسة تأثير على قرارات تسير المؤسسة[1].

وهناك من قال بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يعبر عن مساهمة رأسمال مؤسسة في مؤسسة أخرى، يتم ذلك بإنشاء فرع لها في الخارج أو الرفع من رأسمالها، أو قيام مؤسسة أجنبية رفقة شركاء أجانب، أو هو وسيلة تحويل الموارد الحقيقية ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، وخاصة عند الابتدائية عند إنشاء المؤسسة".[2]

وقد عرفه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) على أنه: "الاستثمار الذي ينطوي على العلاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين شركتين في البلد الأم وشركة أو وحدة إنتاجية في دولة أخرى لأغراض هذا التعريف تعرف الشركة الأم على أنها تلك الشركة التي تمتلك أصولا في الشركة أو و حدة إنتاجية تابعة لدولة أخرى غير الدولة ألام، وعادة ما تأخذ الملكية شكل حصة في رأس مال الشركة التابعة للدولة المستقلة للاستثمار، حيث تعتبر حصة تساوي أو تفوق 10% من الأسهم العادية أو القوة التصويتية في مجلس الإدارة للشركة المسجلة، أو يعادلها في الشركات الأخرى وهو حدا فاصلا لأغراض تعريف الاستثمار الأجنبي[3].

كما أن صندوق النقد الدولي (FMI) عرفه بأنه: "نوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتنطوي

---

[1]- يبالة فريد، **الشركات المتعددة الجنسيات (علاقات- آثار- مواقف)**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير معهد العلوم الاقتصادية، تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995، ص 122.

[2]- Raymand Bernard, économie financière International, Paris, EDPUF, 1997, P 91.

[3]- عمار زودة، **محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، فرع الإدارة المالية، جامعة قسنطينة، 2008، ص 31.

هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر الأجنبي المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة[1].

كما عرف الباحثون بأن الاستثمار الأجنبي المباشر هو: "تلك الاستثمارات التي يملكها و يديرها المستثمر الأجنبي، إما بسبب ملكيته الكاملة لها، أو ملكية لنصيب منها يكفل له حق الإدارة"[2].

عرف الاستثمار الأجنبي حسب صندوق النقد الدولي على أنه: "ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة".[3]

ويرى جيل برتان الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه:" يستلزم السيطرة (الإشراف) على المشروع بحيث يأخذ هذا الاستثمار بشكل إنشاء مؤسسة من قبل المستثمر وحده أو بالمشاركة المتساوية أو غير المتساوية، كما أنه يأخذ شكل إعادة شراء كلي أو جزئي لمشروع قائم".[4]

ويعبر الاستثمار الأجنبي المباشر حسب **(Rymand)** عن مساهمة رأسمال مؤسسة في مؤسسة أخرى، يتم ذلك بإنشاء فرع لها في الخارج أو الرفع من رأسمالها، أو قيام مؤسسة أجنبية رفقة شركاء أجانب، أو هو وسيلة تحويل الموارد الحقيقية ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، وخاصة عند الابتدائية عند إنشاء المؤسسة".[5]

---

[1]- عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 2، بن عكنون، الجزائر، 2005، ص 251.

[2]- نزيه عبد المقصود مبروك، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**، دار الفكر الجامعي، بدون طبعة، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 31.

[3]- تومي عبد الرحمان، **واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2001/2000، ص41

[4]- جيل برتان، **الاستثمار الدولي**، ترجمة: علي مقلد، عوديدات للنشر والطباعة، ط2، بيروت، 1982، ص11.

[5]- Raymand Bernard, économie financière International, Paris, EDPUF, 1997, P 91.

ويرى عبد العزيز هيكل الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "استثمار شركات مقيمة في إحدى الدول في شركات أخرى مقيمة في دول أخرى بشراء هذه الشركات، أو بإنشاء شركات جديدة وتزويدها برأس مالها الأساسي أو بزيادة رأسمال شركات موجودة أصلا، ويتضمن هذا المعنى إشراف المستثمر وتدخله في إدارة الشركات التي يستثمر فيها أمواله"[1].

وغالبا ما تفضل الحكومات هذا النوع من الاستثمار، حيث أنه يتضمن في الغالب تزويد الشركات المستثمر فيها بالمستلزمات (المدخلات) التكنولوجية.

ومن خلال ما تم تقديمه من تعاريف شاملة حول الاستثمار الأجنبي المباشر يمكننا أن نستخلص التعريف له وهو "قيام طرف أجنبي بالاستثمار في الموجودات في دول أخرى ويكون للمستثمر دور فعال في إدارة موجوداته من خلال تأسيس الشركات أو المشاركات أو الاندماج مع شركة وطنية ...الخ، أي بمعنى آخر هناك موجودات للشركة الأم في الدول المضيفة ويدخل أيضا ضمن هذا النشاط عملية الخوصصة أي شراء الأجانب لشركات أو جزء منها في الدول المضيفة".

فالاستثمار الأجنبي المباشر يكون بواسطة الشركات المتعددة الجنسيات لأنها تمتلك البنى والهياكل التي تقوم بعملية الاستثمار في الخارج، وقد يتم تمويل هذه الاستثمارات من الأموال المملوكة والأرباح المحتجزة والقروض التي تحصل عليها سواء من الشركات الأم أو المؤسسات الأجنبية والمحلية.

المطلب الثاني: نشأة الاستثمار الأجنبي المباشر

إذا ما رجعنا إلى التاريخ فإننا نجد أن الحضارات القديمة (كالحضارة المصرية الإغريقية والحضارة الإسلامية) في عدة مراحل مختلفة أنه كانت عدة نشاطات مختلفة وعلى مستوى دولي[2].

[1]- هيكل عبد العزيز فهمي، مرجع سابق، ص 246.

[2]- أبو قحف عبد السلام، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001، ص07.

فالاستثمار الأجنبي المباشر ليس وليد هذا العصر إذا ما رجعنا إلى التاريخ، فمثال ذلك شركة الهند الشرقية والتي كانت عبارة عن شركة عابرة للقوميات، والتي أجيز عقدها في لندن عام 1600م[1].

كما أن الازدهار الحقيقي للاستثمار الأجنبي المباشر يعود إلى سنة 1865م أي أثناء قيام الثورة الصناعية، حيث أنه في تلك الحقبة أقام الألماني فريدريك باير مصنعا في ولاية نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية، ومن بعده شركة –سنجر– الأمريكية التي أقامت أول مصنع في جلاسجو بأسكتلندا وذلك سنة 1867م[2].

وخلال القرن 19 م ظهرت فلسفة اقتصادية جديدة والتي دعت إلى الحرية الاقتصادية، ساعدت على تسهيل حركة رؤوس الأموال دوليا، سواء كان ذلك بين الدول القوية مع بعضها البعض أو بين هذه الدول القوية والدول المستعمرة والضعيفة، حيث أن في تلك الحقبة كانت أوربا هي المنشأ الرئيس للاستثمارات، وكان الدولة البريطانية في طليعتها، لكونها التاجر العالمي الأول ولديها شبكة عالمية من المواصلات والمصارف، وتفوقت صناعتها واحتكاراتها، وكان الجنيه الإسترليني العملة الدولية في أسواق رأس المال الرئيسة[3].

كما أن الاستثمارات البريطانية مجملها كان خاص بقطاعات التصدير، لكن الهدف الرئيسي من وراء هذا الاستثمار كان استصلاح بلدان جديدة، بحيث أن هذه الاستثمارات تمت في بلدان تلقت أفواج المهاجرين الأوربيين، والجزء الآخر انصب على البنية الأساسية من أجل استغلال الثروات الطبيعية[4].

---

[1]- هناء عبد الغفار، **الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية: الصين أنموذجا**، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص ص 23-24.

[2]- عصام عبد العزيز مصطفى، **الآثار الاقتصادية للسياسات التسويقية للشركات دولية النشاط: دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية**، أطروحة دكتوراه، جامعة حلوان، مصر، 1998، ص 6.

[3]- المسير محمد زكي، **العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الثانية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1970، ص ص 86-87.

[4]- Graham, Edward, Foreign direct investment in the world economy, staff studies of the world economic out look, IMF,sep.1995, P 123.

حيث أنه تم تطوير المواصلات بشتى أنواعها من أجل النقل لغرض التصدير والاستيراد، وقد بدأ الاستثمار الأجنبي المباشر مبكرا في مجال الاستخراج، ولاسيما البترول في بعض بلدان الشرق الأوسط[1].

وقد عملت السياسة الاقتصادية للدولالمستعمِرة جاهدة على نهب ثروات الدول المستعمرة وتفقيرها وحرمانها من امتلاك أسباب وعوامل النهوض والانطلاق من جديد وأهمها العلم، وهذا الوضع أنتج دول قوية تمتلك عوامل زيادة القوة، ودول ضعيفة ومستعمرة.

وقد هذا تزامنا مع قيام الثور الصناعية في أوربا، والذي سهل عملية نهب ثروة الدولة المستعمرة واستغلالها، حيث عملت الدول المستعمرة على إقامة مؤسسات ومشاريع في مستعمراتها بهدف استغلال الموارد الطبيعية والأولية وتلبية حاجة صناعاتها في بلدانها وهو ما نسميه حاليا بالاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الثالث: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمارات الأجنبية مباشرة أهمية بالغة في سواء على المستثمر الأجنبي أو على البلد المضيف ومن أهمها ما يلي:

الاستثمارات الأجنبية المباشرة تساهم وتسهل حركة رؤوس الأموال التي تستثمر في شتى القطاعات سواء كانت صناعية، أو إنتاجية وفي البلدان المضيفة، وهذا ما يقلص من حجم التمويلات المحلية الناتجة عن انخفاض المدخرات المحلية[2].

تساهم وتساعد الاستثمارات في فتح أسواق جديدة للتصدير.

تساعد في زيادة الإرادات للدولة في عدة أشكال منها الرسوم وضرائب والتي تفرض على المشاريع المستثمرة عند القيام بعملية الإنتاج والتسويق والتصدير، وهذا ما يساعد على التخفيف من عجز ميزانية الدول النامية.

---

[1]- برتال جيل، **الاستثمار الدولي**، ترجمة: علي مقلد، علي زيعور، منشورات عويدات، ط2، بيروت، 1982، ص 15-19.

[2]- بلعيد بلعوج، **الآثار المترتبة على الاستثمار الأجنبي على الشركة متعددة الجنسيات في ظل العولمة**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثالث، جامعة محمد خيضر، بسكرة، أكتوبر 2002، ص ص 62-63.

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم الوسائل التي تمد الدول بالموارد المالية من أجل تلبية رغباتها في تنفيذ مخططاتها التنموية، وأداة فاعلة في جعل الدول المضيفة أكثر تطلعا لأهدافها الإستراتيجية.

إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعد حلا للعديد من الظواهر المتمثلة في هجرة الأدمغة، البطالة عن طريق تحقيق وفرات اقتصادية للعمال تتمثل أساسا في ارتفاع أجورهم وزيادة قدراتهم الإنتاجية.

الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعتبر مصدر جيد للحصول على العملات أو رؤوس الأموال الأجنبية، التي تمثل محور أساسيا لأي برنامج تنموي في الدول النامية[1].

تساعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تدريب واستغلال الموارد البشرية وليس فقط في خلق فرص جديدة للعمل.

يخفف الاستثمار الأجنبي المباشر من حدة التضخم الذي تعاني منه الدول النامية، وهذا بتوفير السلع والخدمات المنتجة وطنيا وبأسعار معقولة كانت في السابق غير متوفرة وتستورد بأسعار مرتفعة.

تعتبر مصدر فعالا لنقل التقنيات التكنولوجية الحديثة والمتطورة إلى الدول المضيفة، وهذا نظرا لما لها من قدرة على التحكم في التكنولوجيا العالية التي تعجز الدول النامية عن مسايرتها، نظرا لما تطلبه من موارد مالية ضخمة[2].

[1]- عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 99.

[2]- نفس المرجع، ص 100.

المبحث الثاني: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر وأنواعه وأشكاله

المطلب الأول: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

- إن الاستثمار الأجنبي المباشر في طبيعته استثمار منتج، ما يعني استغلال محكم وأمثل في استعمال الموارد، كما أن المستثمرين الأجنبيين لا يخاطرون بتقديم أموالهم في أي دول يريدون الاستثمار فيها إلا بعد إجراء دراسات معمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع، ودراسة كافة بدائله التكتيكية والفنية المتاحة، وحتى مخاطر سواء على المدى القريب أو البعيد.[1]

- كذلك من أهم خصائصه أنه يساهم عمليات التنمية الاقتصادية زيادة الدخل، والرفع من المستوى المعيشي، وذلك من خلال الوفرات الاقتصادية والمنافع الاجتماعية التي تحقق نتيجة لتواجده.

- وهو يعتبر من أهم الوسائل التي تساهم في خفض مستوى البطالة لما يوفره من مناصب عمل، وكذا توسيع نطاق السوق المحلية ومن جهة أخرى يساهم في نقل التكنولوجيا إلى البلد المضيف[2].

- إن الاستثمار الأجنبي يدعم مبادلات التجارة الخارجية، من خلال اتجاهه للاستثمار في صناعات التصدير، خاصة في تلك التي يتمتع فيها البلد المضيف بميزة نسبية مقارنة ببلد المنشأ[3].

- يتصف الاستثمار الأجنبي المباشر بالتغير، حيث يتميز بتحركاته جريا وراء الربح والفائدة وبذلك فهو ينتقل إلى الأماكن التي توفر له أعلى الأرباح، أين توجد التسهيلات والإعفاءات واليد العاملة الرخيصة.

- يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن كل من القروض التجارية والمساعدات الإنمائية الرسمية (التي أصبحت شديدة المشروطية) في أن تحويل الأرباح المترتبة عليه يرتبط بمدى النجاح الذي تحققه

---

[1]- دراز حامد عبد المجيد، **السياسات المالية، الإسكندرية**، الدار الجامعية، 2003/2002، ص214.

2- د.قدي عبد المجيد، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص ص 253 - 254.

[3]- الموسوي ضياء مجيد، **العولمة واقتصاد السوق الحرة، الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 129.

المشروعات المحولة عن طريق هذا الاستثمار، بينما لا يوجد أي ارتباط بين خدمة الديون ومدى نجاح المشروعات التي تستخدم فيه[1].

- يتجه الاستثمار المباشر إلى الدولة المضيفة التي يحقق فيها أكبر عائد صافي بعد طرح أو خصم المخاطر والتكاليف، وبذلك فهو يتجه بكثرة إلى الدول ذات مناخ الاستثمار الملائم والمناسب.

المطلب الثاني: أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر

الاستثمار الأجنبي المباشر له عدة أنواع وذلك حسب الهدف والغاية منه و التي يرغب المستثمر الأجنبي في تحقيقها وسنتطرق إلى هذه الأنواع فيما يلي:

1/- الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الثروات الطبيعية:

يعتبر هذا النوع من أنواع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأكثر انتشارا وخاصة في الدول النامية منها، لأن جل الدول تسعى جاهدة للاستفادة من الموارد الطبيعية وخاصة الخامة منها، كما هو الشأن في القارة السمراء، حيث أصبح تدفق الدول الغربية عليها لما لها من أهمية ولما تحتويه أراضيها من مواد خام مثل الذهب والماس والبترول والغاز.... إلخ، وأصبحت هناك عدة مصانع كبرى خاصة بالصناعات الاستخراجية، وهذا النوع يشجع زيادة الصادرات من المواد الأولية وزيادة الواردات من السلع الرأسمالية ومدخلات الإنتاج الوسيطة والمواد الاستهلاكية[2].

2/- الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الأسواق:

خلال السنوات الستينيات والسبعينيات فقد ساد هذا النوع من الاستثمار في قطاع خاصة في القطاعات الصناعية التحويلية وبالضبط في الدول النامية، كما أن هذا النوع من الاستثمارات جاء من أجل أن يعوض التصدير من البلد المصدر للاستثمار ووجوده في البلد المضيف بسبب القيود المفروضة على الواردات.

---

[1]- المهران حسن، **الاستثمار الأجنبي المباشر وإمكانات تطويره في ضوء التطورات المحلية والإقليمية والدولية**، في المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، القاهرة، معهد التخطيط القومي، المجلد الثامن، العدد الأول، 2000، ص07.

[2]- سعد محمود الكواز، عمر غازي العبادي، **مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة لعينة من الدول العربية**، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع (إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة)، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان، الأردن، 2007، ص 4.

كما أن السبب الذي جاء من أجله هذا الاستثمار هو ارتفاع تكلفة النقل في البلد المضيف، وهذا ما يجعل الاستثمار فيه أكثر جدوى من التصدير إليه، ولا يؤثر هذا النوع من الاستثمار على الإنتاج لأنه لا يحل محل الصادرات، وإنما له آثار ايجابية على الاستهلاك وآثار ايجابية غير مباشرة على التجارة، فهو يسهم في ارتفاع معدلات النمو في البلد المضيف للاستثمار عن طريق زيادة رصيد رأس المال فيه، وله آثار توسعية على التجارة في مجالي الإنتاج والاستهلاك، وذلك بزيادة صادرات البلد المضيف وزيادة وارداته من مدخلات الإنتاج والسلع الواردة إليه من الدول المصدرة للاستثمار.

3/- الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الكفاءة في الأداء:

يظهر هذا الاستثمار عندما تقوم الشركات الأجنبية المستثمرة على هدف التركيز على الربحية فقط في البلد المستثمر فيه، لأن ارتفاع مستويات الأجور في الدول الصناعية مثل (فرنسا، أمريكا، بريطانيا... إلخ) إلى الاستثمار في عديد من الدول النامية، لكن هذا النوع من الاستثمار له أثار توسعية على تجارة البلد المضيف، مما يؤدي إلى تنويع صادراتها فضلا عن آثاره التوسعية على الاستهلاك عن طريق استيراد العديد من مدخلات الإنتاج.

4/- الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن أصول إستراتيجية:

يكون هذا الاستثمار عندما تقوم الشركات بالاستثمار في مجال البحوث العلمية والتطوير في إحدى الدول النامية أو المتقدمة وهذا من أجل تعظيم الربحية، ويعد هذا النوع من الاستثمار ذا أثر توسعي على التجارة من جانبي الإنتاج والاستهلاك، كما أنه يعتبر بمثابة لتصدير العمالة الماهرة من الدول النامية ويزيد من صادرات الخدمات والمعدات من البلد المصدر للاستثمار[1].

[1]- سعد محمود الكواز، عمر غازي العبادي، **مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة لعينة من الدول العربية**، مرجع سابق، ص5.

المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكننا تقسيم الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى استثمارات مشتركة، أو استثمارات مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي.

1/- الاستثمار المشترك:

المقصود به أن يكون الاستثمار مشروع يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، كما أن المشركة في هذا الشكل لا تقتصر على حصة رأس المال فقط، بل تمتد أيضا إلى إدارة المشروع، وهنا يمكنان القول أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي عل عدة جوانب منها:

- يجب أن يكون هذه الاتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين، (طرف وطني وآخر أجنبي) من أجل ممارسة نشاط إنتاجي داخل حدود دولة الطرف المضيف.
- كما يمكن للطرف الوطني أن يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص[1].
- يستطيع أحد المستثمرين الأجانب أن يقوم بشراء حصة في شركة استثمار مشترك[2].
- إن المشاركة في الاستثمار ليس بالضرورة تقديم حصة في رأس المال فقط، كما أنها يمكن أن تكون تقديم الخبرة، أو العمل أو التكنولوجيا بصفة عامة.

وما نلاحظه في الدول النامية خصوصا في ظل التطورات التكنولوجية الحدية، فإن هذه الدول قد لجأت إلى إنشاء هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، نظرا لكونه وسيلة مراقبة على المؤسسة متعددة الجنسيات التي تعمل في إقليمها، كما أن الدول الاشتراكية سابقا كانت تسمح بشكل وحيد من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر بمساهمة أجنبية لا تتعدى 49% من قيمة المشروع[3].

---

[1]- ماجد أحمد عطا الله، **إدارة الاستثمار**، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2018، ص 101.

[2]- عبد السلام أبو قحف، **السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989، ص ص 34-35.

[3]- فارس فضيل، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 1998، ص75.

2/- الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:

هذا النوع من الاستثمارات هو الأكثر تفضيلا من طرف الشركات متعددة الجنسيات، وتجدر الإشارة هنا إلى أن اكتساب الحيازة لا يتحقق إلا بعد الوصول إلى حد حق المراقبة[1].

لكن هذا التفضيل لهذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة يقابله في الواقع تردد وأحيانا رفض تام من طرف الدول النامية المضيفة، لأنها لا تقبل بالترخيص الكامل لملكية المشروع الاستثماري، بسبب خوفها من التبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من آثار سياسية على الصعيدين المحلي و الدولي، إلى جانب الحذر من احتمالات الوقوع في حالة احتكار الشركات متعددة الجنسيات لأسواقها[2].

لكن هناك بعض الدول النامية في شرق آسيا، وأمريكا اللاتينية، وحتى في إفريقيا تمنح فرصا للشركات متعددة الجنسيات بالتملك المطلق للمشروع الاستثماري، كوسيلة تمكنها من جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الكثير من مجالات النشاط الاقتصادي[3].

إن حالة التردد والخوف لدى الدول النامية الأخرى لم تؤيد لحد الآن بدلائل علمية وعملية بشأن الآثار السياسية والاقتصادية السلبية الناجمة عن ترخيص الملكية المطلقة المتعلقة بالمشروع الاستثماري للشركات متعددة الجنسيات، وإنما درجة تحكم الدولة المضيفة في وضع عدد من الضوابط والنظم والتوجيه الجيد للاستثمارات الأجنبية مهما كان نوعها، هو الذي بإمكانه التخفيف من حدة الآثار السلبية، بالإضافة إلى تعظيم العوائد المتوقعة لهذه الدول من وراء الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

---

[1]- عبد السلام أبو قحف، **السياسات و الأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية**، مرجع سابق، ص 35.

[2]- موسى سعيد مطر وآخرون، **التمويل الدولي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2008، ص 33.

[3]- رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي وآخرون، **التمويل الدولي**، دار الراية، عمان، الأردن، 2012، ص152.

المبحث الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ونظرياته ومزاياه وعيوبه

في هذا المبحث سنحاول أن نعالج الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال التطرق إلى محدداته، وأهم النظريات المفسرة له، وما له من عيوب ومزايا.

المطلب الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

من البديهي أن أي طلب كان لمستثمر أجنبي في بلد مضيف يتحدد بمجموعة من العوامل الاقتصادي وأخرى سياسية أو قانونية وحتى عوامل اجتماعية مما تشكل هذه العوامل ما يسمى بالمناخ الاستثماري، وهذه العوامل لها دور كبير ومتميز إذ أنها متكاملة ومشتبكة فيما بينها، وهذا ما يعب علينا حصرها وحتى قياس بعضها أحيانا، لأن بعض هذه العوامل يرتبط بسلوك المستثمر في حد ذاته، فقد تحكمه دوافع مختلفة تكون سياسية، أو اجتماعية أو حضارية، وبعضها يرتبط بمزايا الدولة المضيفة، أو بما تتمتع به من مناخ استثماري مما يجعلها دولة قادرة على اجتذاب الأموال الأجنبية أو طردها، ومن بين المحددات الرئيسية للاستثمار المباشر نذكر ما يلي:

1/- المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر:

إن هذا النوع من المحددات له دورا كبيرا في توجيه الاستثمارات واستفادة الدول المضيفة منه وأهم محدداته ما يلي[1]:

أ/- درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي: إن الاستثمار الأجنبي المباشر كغيره من الاستثمارات الأجنبية فهو يبحث عن أشكال الخروج والتوجه للاقتصاديات المفتوحة، واتجاه الاقتصاد للتعامل مع العالم الخارجي، بمعنى التحرر من قيود الحركة التبادلية التجاري أو عناصر الإنتاج، وهذا ما يضمن حسن الكفاءة الاقتصادية في توجيهها، وعدم وجود أية اختلالات في هذه الأسواق (عناصر الإنتاج)، وبما أن المستثمر الأجنبي يسعى لتحقيق أفضل ربحية ممكنة فإنه يهتم بالكفاءة الاقتصادية وبعيدا عن فرض القيود[2].

---

[1]- نزيهة عبد المقصود، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007، ص87

[2]- فريد النجار، **الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 23

ب/- القوة التنافسية للاقتصاد القومي: مما يميز الاستثمار الأجنبي المباشر كغيره من الاستثمارات هو الصيغة التنافسية وخاصة في ظل الاقتصاد القومي، والذي يعتبر أحد المحددات الرئيسية في جذب الاستثمارات الأجنبية، لأنه كلما تحسن المركز التنافسي للاقتصاد القومي، كان ذلك مدعاة للمزيد من الاستثمارات الأجنبية والعكس صحيح[1].

ج/- القدرة على الإدارة الاقتصادية: يعتبر وجود وبقاء الاستثمارات واستمراره للمدى الطويل، مرهون بطريقة تسيير إدارة الاقتصاد والقدرة على مواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة، ونجاح ذلك نراه من خلال عدة مؤشرات أهمها:

- قيمة الاحتياطيات ومعدلات التغير به.
- نسبة الدين الخارجي وخدمته إلى الناتج القومي.
- عدد شهور تغطية الواردات.
- شروط التجارة وقوة اتجاهاتها[2].

د/- السياسات المختلفة لمعالجة هذه الاستثمارات: لكي يكون استقطاب وجدب للاستثمارات الأجنبية المباشرة، يجب أن تكون هناك منافسة على منح التسهيلات المختلفة، وعلى العكس فإن التعقيدات والقيود المختلفة قد تكون سببا في هروبه من دولة أخرى ومن هذه السياسات[3]:

- الإعفاءات الضريبية.
- القيود على التحويلات والأرباح والفوائد.
- الامتيازات المختلفة لتشجيع الاستثمار الخاص.

هـ/- السياسات الاقتصادية الكمية: إن هذا السياسيات الاقتصادية كلما كانت متحررة ومرنة وواضحة ومستقرة غير متضاربة في الأهداف، وتتسم بالكفاءة والفعالية، مواكبة لكل التغيرات

[1]- فليح حسن خلق، **التمويل الدولي**، مؤسسة الوراق، عمان، 2019، ص 101.

[2]- Josette peyrard, Gestion financière internationale, Se édition, Librairie, Paris, 1992, p190.

[3]- عبد السلام أبو قحف اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مرجع سابق، ص 323

والتحولات الاقتصادية سواء ذلك على مستوى الاقتصاد الوطني أو على مستوى التحولات العالمية، كلما زادت في مجملها إلى جذبة الاستثمار الأجنبي المباشر[1].

2/- المحددات السياسية والقانونية للاستثمار الأجنبي المباشر:

أ/- المحددات السياسة: ما يؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر هو الاستقرار السياسي للبلد المضيف، وهي منت العوامل التي تستطيع أن توجه الاستثمار إلى بلد دون أخر، وتتكون البيئة السياسة من الاستقرار السياسي المحلي، المخاطر الإقليمية، العلاقات الدولية[2].

ب/- المحددات القانونية: تتعلق المحددات القانونية بدرجة استقرار التشريعات الحاكمة لهذا النوع من الاستثمار في الدول المضيفة، والتي توضح مدى الترحيب بالاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الحوافز المقدمة، ومدى التسهيلات في إجراءات الاستثمار والخدمات المقدمة له، كذلك مدى قدرة التشريعات الحاكمة على القضاء على الاحتكارات القائمة خاصة فيما يتعلق بملكية الدولة سواء كانت بالنسبة للمشروعات أو البنوك ، إضافة إلى مدى تعددية التشريعات المنظمة للاستثمار، والتي تنعكس على درجة شفافية ووضوح تلك التشريعات أمام المستثمرين فضلا عن مدى وجود القوانين المتعلقة بحقوق الملكية، والقوانين التنظيم المنافسة وتمنع الاحتكار.

كذلك الطريقة التي يتم بها تطبيق القوانين التي تحكم الاستثمارات الأجنبية، ودرجة الكفاءة (أو التأخير والتعقيد) في التطبيق، وكيفية حل المنازعات التي يمكن أن تنشأ بين المستثمرين والجهات الحكومية، ذلك أن من أكثر الأشياء التي تجعل المستثمر يحجم عن استثمار أمواله في دولة ما، عدم توافر حماية كافية في القانون أو الواقع لحقوق الملكية وللعقود، والإسراف في التعقيدات الإدارية والتباطؤ الشديد في إجراءات التقاضي[3].

---

[1]- عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص 13.

[2]- ماجد أحمد عطا الله، إدارة الاستثمار، مرجع سابق، ص 13.

[3]- نزيهة عبد المقصود، مرجع سابق، ص 92.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

فسر الاستثمار الأجنبي المباشر بنظريتين أساسيتين وهما:

1/- النظرية التقليدية المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر:

في هذا الصدد فإن الشركات المتعددة الجنسيات تعتبر من أكثر الشركات حصتا من حيث لما تجنيه من نتائج أكثر مما تمنح، ومن أهم ابرز النظريات الاقتصادية والتي سنتناولها في هذا الموضوع.

أ/- إسهامات بالبجا: لقد ساهم بالبجا في تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن الإشارة إلى نقاط أهمها:

- أن الدول النامية لها المصادر كثيرة للأول للمواد الأولية، والتي يمكن جعلها تحت استخدام الدول المتقدمة[1].

- فرص الاستثمار متوفرة ومتعددة في الدول النامية مقابل حجم الإنتاج والتسويق، مما يجعلها تمثل أسواق ذو مردودية كبيرة[2].

- مساهمة المستثمر الوطني في المشاريع الاستثمارية الأجنبية مع استغلال الفرص المتعددة للاستثمار والاحتفاظ الشركة الأجنبية بحق الإدارة والرقابة[3].

- خفض الأسعار المدفوعة مقابل هذه الخدمة المقدمة.

- وأن تحديد وقت تنفيذ المشاريع يستوجب أن تكون حصة المستثمر الأجنبي أكبر من حصة المضيف للمشروع[4].

ب/- إسهامات فرانك: من منظور فرانك أن أهم عنصر في العلاقة بين طرفي (المستثمر الأجنبي أو المضيف) هو ركن الاستغلال الأمثل، وكذلك وضع المشاريع في مجالات الصناعة الإستراتجية والتي تدير

---

[1]- أبو قحف عبد السلام، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2003، ص 4.

[2]- جيل برتان، **الاستثمار الدولي**، ترجمة على مقلد وعلي زيعور، منشورات عويدات، لبنان، 1981، ص 7.

[3]- أبو قحف عبد السلام، **اقتصاديات الاستثمار الأجنبي**، المكتب العربي الحديث، لبنان، 1992، ص220.

[4]- أبو قحف عبد السلام، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، مرجع سابق، ص 419

السوق وتحكم الاقتصاد المحلي، وهذه الصناعات لا تساعد فقط على خلق علاقة تكاملية بين البلد المتقدم والنشاط الاقتصادي في المجتمع المضيف، فهي تؤدي كذلك إلى خلق أو فرض أنماط للتنمية من شأنها أن ترفع درجة احتكاك الدول المضيفة مع الدول المتقدمة والاعتماد الأولى على الأخيرة.

وكمثال على ذلك ما نلاحظه في السوق أن أسعار تصدير المواد الأولية تكون معظمها أقل بكثير من أسعار السلع المصنوعة والمستوردة، مما يجعل الدول الغنية ترفع من معدل العائد على الاستثمار والحصول على المواد الخامة والمواد الأولية اللازمة للصناعة بأرخص الأسعار.

لكن هذه النظرية لها عدة تفسيرات يمكن طرحها فيما يلي:

- إمكانية عدم اعتبار أن الاستثمار الأجنبي مثاليا في سلوكاته في الدول النامية أو أن هدفه هو السعي لتحقيق أهداف الدول المضيفة على حساب أهدافها.

- أن الاستثمار الأجنبي هدفه استغلال الصناعات الإستراتيجية والاستحواذ الكامل للمواد الأولية للبلد المضيف من أجل ضمان الاستمرارية في الإنتاج.

- وأن الشركات المتعددة الجنسيات المستثمرة تهيمن على إدارة المشاريع الاستثمارية، وأن لها رغبة في تحقيق الأهداف المسطرة بفرض استثمارات مباشرة يؤدي بتدخل البلد الأم في الشؤون الداخلية للبلد المضيف.

- كما أن المستثمر الأجنبي خصص 50% من مشاركته أو امتلاكه للمشروع، بحجة خوفه من مصادرة الملكية أو مخاطر التأمين في بعض من الدول النامية، والذي يؤدي إلى تراجع مستوى تحقيق الرفاهية[1].

2/- النظرية الحديثة المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر:

فيما يخص الاستثمارات الأجنبية فإن النظرية الحديثة قامت أساسا لتعارض النظرية الكلاسيكية في هذا الشأن من أجل دفع عجلة التنمية، عكس ما جاءت به النظرية التقليدية فالنظرية الحديثة تفرض أن الاستثمارات الأجنبية تحكمها مصالح مشتركة بين الطرفين (دول مضيفة والشركات المستثمرة)[2]، ومن أهم أبرز رواد هذا المذهب:

---

[1]- أبو قحف عبد السلام، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، مرجع سابق، ص 420.

[2]- سعيد النجار، **آفاق الاستثمار في الوطن العربي، اتحاد المصارف العربية**، القاهرة، مصر، 1998، ص 78.

أ/- **إسهامات كار**: لقد جاء اعتقاد كار على أساس الاشتراك كل من المستثمر الأجنبي والدول المضيفة في الاستثمار من أجل تحقيق الكثير من العوائد والنافع، ومنه فإنه يتفق مع "هيمر" و"كيفز" في الأهداف التي يحققها كل طرف التي ترجع إلى انتقال بعض الأصول الخاصة، والشكل التالي يوضح المنافع المتبادلة بين الطرفين.

الشكل رقم 01: المنافع المتبادلة بين المستثمر الأجنبي والدول المضيفة

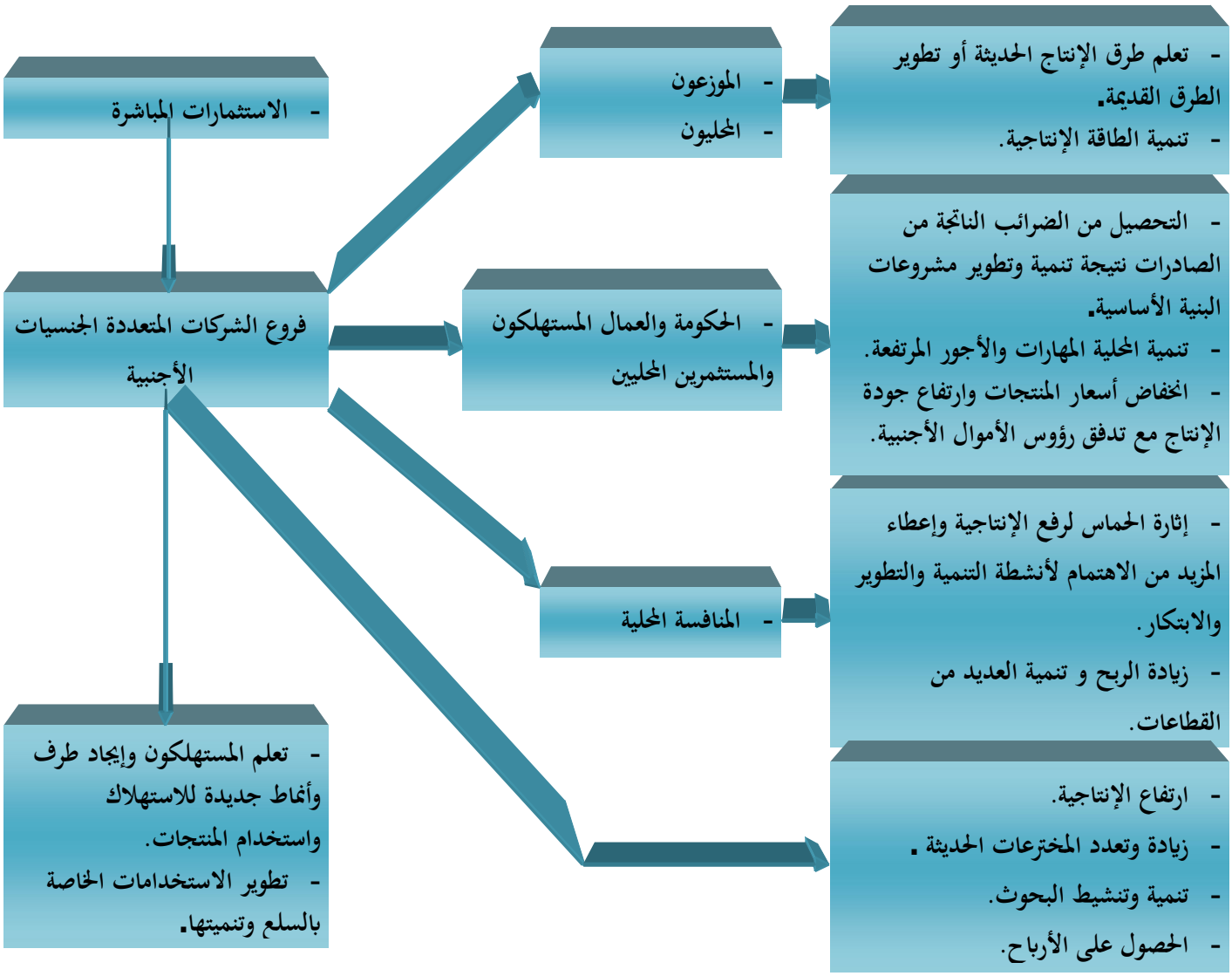

المرجع: عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مرجع سابق، ص425.

ب/- **إسهامات استو يفر:** يرى استو يفر بأن الاستثمار الأجنبي المباشر من بين الوسائل التي تساهم وبشكل كبير في زيادة رأسمال الدول المضيفة، وهذا على حسب عدد المشاريع الإنتاجية، وترسيخ البنية الأساسية من تحسين وتنمية المنطقة البيئية مثل: الخدمات، السكن، المستشفيات، تعبيد الطرقات،

وإنشاء وسائل اتصال سلكية واللاسلكية، هذا ما يرفع من معدلات الناتج القومي، وبالتالي خلق فرص العمالة والحد من البطالة، وتنمية موارد بشرية واستغلالها الجيد.[1]

كما أنها تحسن من تحسين ميزان المدفوعات وذلك عن طريق زيادة فرص التصدير وتقليل الواردات وتدفق رؤوس الأموال.

لكن هناك نقاط مهمة ترتكز عليها النظريات الحديثة في تفسيرات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهي الأهمية الكبير التي تستفيد منها عن طريق توظيف المهارات في التنمية الاستثمارات، وزيادة في الترسيخ الاقتصادي، واكتساب الخبرة، مع الأخذ بعين الاعتبار الآثار الايجابية والسلبية التي لا يمكن تجاهلها والتي يمكننا استنتاجها في النقط التالية:

- لا يمكننا أن نحكم بأن الدول المتقدمة والمتطورة جاءت من أجل الاستثمارات الأجنبية، وأنها متخلفة بعدم وجودها.

- يجب على الدولة المستضيفة للاستثمار أن توفر الإجراءات السهلة التي من خلالها يمكن استقطاب رؤوس الأموال، وجعل الاستثمارات الأجنبية ملائمة مع المناخ السائد، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحسين العلاقات السياسية الخارجية.

- لا يجب أن تتجاهل هذه الدول النتائج المحققة زيادة على عرضه لتيار الكلاسيكي والذي يؤكد أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق الرفاهية.

من خلال كل هذا يمكننا القول بأن الاستثمارات الأجنبية جلها تدعم المصالح المشتركة بين الدولة المستضيفة والمستثمر، خاصة من جانب العائد الاستثماري لكلاهما، كما أن أي استثمار مهما كان لا يخلوا من جوانب سلبية، كما أنه يمكن الحد من هذه السلبيات عن طريق وضع قوانين وإجراءات تمس بالدرجة الأولى طبيعة الاستثمار، وجعل الثقة متبادلة بين المستثمر المحلي والأجنبي والاستفادة بأكبر قدر ممكن[2].

[1]- أبو قحف عبد السلام، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الأجنبي**، مرجع سابق، ص235.

[2]- نفس المرجع، ص 236.

المطلب الثالث: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

الاستثمار الأجنبي المباشر يتميز بالتدفق المالي من كلتا المحيطين (الداخلي والخارجي)، لكن هذا لا يمنع أن يكون له مزايا إيجابية وأخرى سلبية (عيوب) ونذكرها فيما يلي:

1/- مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي من أهم الموارد الخاصة بنقل التكنولوجيا وطرق ومناهج التسويقية، وذلك بواسطة بناء وإنشاء شركات الفرعية في البلد أخرى، واحتكاكها مع المؤسسات المحلية من أجل اكتساب معلومات تقنية.

أ/- مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة الدول المضيفة

- تحسن من ميزان المدفوعات، وهذا عن طريق زيادة حجم الصادرات خارج مجال الطاقة أو غيرها.
- يساهم في تطوير نظرة البلدان النامية إلى حجم توسع المناطق الحرة وترقيتها.
- يخلق مناصب جديدة .
- يساهم في زيادة حجم المنافسة بين الشركات أو المؤسسات ويحرر التجارة الخارجية[1].
- ومن أهم مزاياها أنها تساهم في زيادة التدفق الأموال، وبالتالي زيادة النشاط أو الحركة المالية مما يسمح بتطوير المؤسسات المالية.

ب/- من وجهة نظر الشركات المستثمرة:

- اعتبار الاستثمار الأجنبي أهم مصدرا لتحول المواد الخامة إلى شركة الأم.
- إمكانية الاستفادة من القروض المحلية في توسيع النشاط[2].
- انخفاض تكلفة عوامل الإنتاج المتوقعة يعظم من حجم الأرباح العائدة من المشروع الاستثماري.

---

[1]- مشتاق باركر، **الاستثمار الأجنبي المباشر وتجربة الشرق الأوسط**، المجلة الاقتصادية السعودية، مركز النشر الاقتصادي، العدد 09، الرياض، 1990، ص 136.

[2]- أبو قحف عبد السلام، **اقتصاديات الاستثمار الدولي**، المكتب العربي الحديث، بيروت، 1992، ص368-366

- يعتبر الاستثمار الأجنبي من الوسائل التغلب على القيود الجمركية المفروضة بالدول المضيفة.

2/- عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر:

تنتج هذه الآثار من التركيبة أو توجه الاستثمار الأجنبي من حيث النشاط، وكذلك المنافسة البيئة كما يمكن تصنيف الآثار على النحو الأتي:

أ/- وجهة نظر البلدان المضيفة:

- ارتفاع درجة المخاطر المتعلقة بتغير الظروف السياسية.

- قد يكون لها تأثير على الإنماء الوطني للمستثمر لأنه سيسعى وراء مصالحه في الخارج بدلا من استثمار أمواله في الوطن.

- إن مساهمة مشروعات الاستثمار في تحقيق الأهداف الدول النامية الخاصة بتوفير رأسمال أجنبي ولتحسين ميزان مدفوعاتها اقل بكثير بالمقارنة مع المشروعات المملوكة ملكية مطلقة من طرف المستثمر الأجنبي.

- الهيمنة الاقتصادية والسياسية للشركات الأجنبية والتدخل في الشؤون الداخلية للبلد المضيف.

- نظرا للاحتمال انخفاض القدرة المالية للمستثمر الوطني، فقد يؤدي إلى صغر حجم المشروع، وبالتالي تقليل من إسهاماتها في تحقيق أهداف الدولة، خاصة في ما يخص زيادة فرص التوظيف والتحديث التكنولوجي وإشباع حاجات السوق المحلية من المنتجات وانخفاض معدل العملات الأجنبية[1].

ب/- وجهة نظر الشركات الأجنبية:

- قيمة المشروع وحجمه واحتياجه إلى رأسمال كبير[2].

[1]- زياد رمضان، **الاستثمار المالي والحقيقي**، دار وائل للنشر، ط 1، عمان، الأردن، 1998، ص 37.

[2]- أبو قحف عبد السلام، مرجع سابق، ص370

- قد يسعى الطرف الوطني بعد فترة زمنية إلى إقصاء الطرف الأجنبي من المشروع مما يؤدي إلى ارتفاع درجة الخطر غير التجاري، وهذا يتنافى مع أهداف المستثمر الأجنبي في البقاء والنمو والاستقرار في السوق.

- تأثير انخفاض قدرات المستثمر الوطني المالية والفنية سلبا على فعالية مشروع الاستثمار في تحقيق الأهداف الطويلة والقصيرة الأجل.

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل أهم المفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال مبحثين، وقد استخلصنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر ما هو إلا وسيلة من الوسائل التمويلية الهامة التي تساهم في التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال الامتيازات التي يخلقها (قيمة مضافة، تحديث البنية الاقتصادية)، وقد أصبح من أهم المحركات الرئيسية التي تزيد من عجلة النمو الاقتصادي، فهو من جهة ذو بعد ومنفعة في المستقبل، ومن جهة له أهمية في استغلال المصادر الهامة والطاقات والقدرات وتوظيفها في الاقتصاد.

وقد حظي وخاصة في الآونة الأخير باهتمام كبير ومتزايد خاصة في الدول النامية من جهة والمتقدمة من جهة أخرى على حد السواء، بل أنه أصبح موضوع اهتمام دولي بحكم الدور المتعاظم والمتزايد الذي أصبح يحتله في التنمية الاقتصادية والتجارة الدولية والاقتصاد العالمي ككل.

الفصل الثاني

مدخل إلى النمو الاقتصادي

تمهيد:

النمو الاقتصادي من المواضيع التي نحتل أهمية كبيرة في مختلف دول العالم سواء كانت نامية أو متقدمة، حيث يعتبر أحد أهم معايير تصنيف الدول ومن بين أهم الأهداف الإستراتيجية التي تحاول الدول تحقيقها من خلال سياساتها وبرامجها الاقتصادية، فتحقيق معدلات نمو موجبة سينعكس على أداها الاقتصادي، ويساهم في تحسين المستوى المعيشي للأفراد.

المبحث الأول: مفهوم النمو الاقتصادي وأنواعه و أهم خصائص

يعتبر النمو الاقتصادي في أي بلاد ذو أهمية بالغة في الارتفاع بمستوى الناتج (الدخل)، وبالتالي رفع المستويات المعيشية للجماعات الفقيرة في دولة ما فهذا النمو هو نعمة كبرى للبلد الذي يعتبره هدفا أساسيا للسياسة، ومنه فالنمو الاقتصادي يعتبر أيضا أحد أهم مواضيع العصر التي لابد من الوقوف عليها.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

لقد تعدت التعاريف الخاصة بمفهوم النمو الاقتصادي ومن بينها:

يعد النمو الاقتصادي مصطلحا جديدا نسبيا في التاريخ البشري، اقترن بظهور الرأسمالية وقدرتها الآلية وإنتاجها الصناعي، وما صاحبها من تغيرات تقنية مستمرة وتراكم رأس المال التي أدت إلى تحولات جوهرية للمجتمعات، كانت قبل هذا النظام مجتمعات بدائية تسعى للحصول على وسائل العيش والبقاء ولم تهتم بمقدار أو وتيرة الزيادة فيها.[1]

عرف النمو الاقتصادي على أنه: "الزيادة المستمرة خلال فترة أو عدة فترات طويلة لبلد ما لمؤشر الإنتاج الكلي الخام أو صافي"[2].

كما عرف على أنه: "نمو الإنتاج أكثر عن طريق التوسع في استخدام المدخلات وتغير التوليفات التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج".[3]

---

[1]- روب موريس، **النمو الاقتصادي والبلدان المتخلفة**، ترجمة هشام متولي الطبعة الثانية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1979، ص09.

[2]- محمد مدحت مصطفى وآخرون، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2005، ص40.

3- عزوز علي، **الضغط الضريبي وأثره على النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1994-2004)**"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الشلف، الجزائر، 2007، ص56.

يعرف النمو الاقتصادي على أنه: "الزيادة الحقيقية في حصة الفرد من الناتج الوطني خلال فترة زمنية محددة"[1].

في حين هناك من رأى بأن النمو الاقتصادي هو عبارة عن: "عملية توسع اقتصادي تلقائية، تقاس بتغيرات كمية حادثة"[2].

كما عرف بأنه: "حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي"[3].

وفي تعريف آخر له هو "قدرة الأمة على عرض مختلف لسكان بشكل متزايد، وتكون هذه القدرة مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات الأيديولوجية والمؤسسة التي يتطلبها ذالك النمو"[4].

ومن هنا نلاحظ أن النمو الاقتصادي يتطلب:

- تغيرات إيديولوجية ومؤسسية تساند النمو.
- التقدم التكنولوجي.
- زيادة مستمرة في الناتج القومي.

بذلك فإن النمو الاقتصادي هو متغير كمي يقيس التغير النسبي في حجم الناتج الحقيقي الخام ويعبر عن التوسع الاقتصادي، ولهذا ارتبط التعريف بالناتج الحقيقي الخام الذي يعبر فعلا عن المقدرة الاقتصادية والتوسع الاقتصادي النمو.

وهناك تعريف عام للنمو الاقتصادي وهو زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني مما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.[5]

---

[1] - Charles Jones ,Introduction to economic growth ,library of Congress, 1998,p:3.

[2] - مقداد يسرى، **دور الإنفاق العام على قطاع التعليم في تعزيز النمو الاقتصادي**، دراسة قياسية ومقاربتيه الحالة الجزائر خلال فترة (2011/1970)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، تحليل الاقتصاد، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2014-2015، ص 81-83.

[3]- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة للتنمية**، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2003، ص 11.

[4] - Charles Jones,Opcit ,p:3.

[5]- محمد عبد العزيز عجيمية-وآخرون، **التنمية الاقتصادية – دراسة نظرية وتطبيقية-**، الناشر قسم الاقتصاد، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 71.

كما أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن ظاهرة كمية تتمثل في زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من فترة إلى فترة أخرى (عادتا ما تكون سنة) وزيادة نصيب الفرد منه، ويأخذ معدل النمو الاقتصادي عموما ثلاث حالات: [1]

- **معدل نمو ثابت:** أي نمو منتظم عبر الزمن.
- **معدل نمو متزايد:** أي يتزايد عبر الزمن.
- **معدل نمو متناقص:** أي يتناقص عبر الزمن (أزمة).

بما أن النمو يعبر عن الزيادة الحاصلة في الإنتاج، فإنه يأخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من الناتج أي معدل نمو دخل الفرد، وفقا لما سبق فإن النمو الاقتصادي يتجلى في:

تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي.

أن تكون الزيادة في متوسط دخل الفرد حقيقية وليست نقدية.

أن تتسم الزيادة في متوسط دخل الفرد بصفة الاستمرارية[2].

المطلب الثاني: أنواع النمو الاقتصادي:

هناك العديد من المعايير المتبعة لتحديد أنواع النمو الاقتصادي ومن ضمنها يوجد معيارين مهمين وهما:

1/- حسب درجة التخطيط من عدمه:

ويقسم النمو الاقتصادي وفق هذا المعيار إلى:

أ/- **النمو الطبيعي أو التلقائي:** وهو ذلك النوع الذي يحدث تلقائيا ويحتاج إلى مرونة كبيرة في الهيكل الاقتصادي حتى تتفاعل جميع المتغيرات الاقتصادية في الدولة، وهذا بشكل عفوي دون الاعتماد على

[1]- وعيل ميلود، **المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها: حالة الجزائر، مصر، السعودية، دراسة مقارنة خلال الفترة 1990-2010**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2013-2014، ص ص 71-72.

[2]- عبد القادر محمد، عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2017، ص 11

الخطط الاقتصادية، وهو النوع الذي سارت عليه الدولالر أسمالية المتقدمة منذ الثروة الصناعية، بحيث أن شر ارة النمو تنتقل بسرعة كبيرة من قطاع إلى آخر من خلال أثر المضاعف أو المعجل[1].

ب/- النمو الطارئ: هذا النوع من النمو غير مستقر لا يمتلك صفةالاستمر ارية ويحدث نتيجة ظروف عابرة مؤقتة عادة ما تكون عوامل خارجية، ويحدث في إطار بنى اجتماعية وثقافية جامدة كما أنه غير قادر على خلق الكثير من اثر المضاعف ،وهو الأمر الذي يؤدي إلى تكريس ظاهرة النمو بلا تنمية وهو الشيء الذي يميز الدول النامية على وجه الخصوص[2].

ج/- النمو المخطط: يحدث هذا النوع من النمو نتيجة عملية تخطيط شاملة للموارد ومتطلبات المجتمع وترتبط بقوة وفاعلية هذا النوع ارتباطا وثيقابقدر ات المخططين وواقعية الخطط المرسومة، كما ترتبط أيضا بفعالية التنفيذ والمتابعة والمشاركة في عملية التخطيط على كافة مستوياته[3].

2/- حسب درجة حدة النمو:

يصنف النمو الاقتصادي حسب هذا المعيار إلى نوعين وهما:

أ/- النمو الموسع: يتميز هذا النوع من النمو بزيادة كمية في عامل أو أكثر من عوامل الإنتاج للرفع من الناتج المحلي الإجمالي دون الأخذ بعين الاعتبار استغلال التكنولوجيا الحديثة والاعتماد على اليد العاملة الأكثر مهارة في عملية الإنتاج.

ب/- النمو المكثف: وهو النوع الذي يهتم بدرجة كبيرة بالجانب النوعي في عوامل الإنتاج عبر استعمال المعدات الحديثة فائقة الدقة وأساليب وتقنيات فعالة للتحكم في تكلفة الإنتاج وغيرها من العوامل المساهمة في تحسين عوامل الإنتاج.

---

[1]- رحمان حسن علي، **مروان شاكر، تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي في بيئة الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2017**، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادي والإدارية، مجلد 12، العدد 35، جامعة واسط، العراق، 2020، ص 191.

[2]- عادل بلجبل، **التجارب التنموية للاقتصاديات في بلدان جنوب شرق آسيا وإمكانية الاستفادة منها في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، الجزائر، 2017، ص 16

[3]- شوقي جباري، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2015، ص 93.

المطلب الثالث: خصائص النمو الاقتصادي

- النمو الاقتصادي لا يهتم بتوزيع عوائده، أي لا يهتم بمن يستفيد من ثمار النمو الاقتصادي.
- النمو الاقتصادي يحدث تلقائيا، ولذلك لا يحتاج إلى تدخل من جانب الدولة.
- التنمية الاقتصادية أوسع وأكثر شمولا من النمو الاقتصادي.
- النمو الاقتصادي ذو طبيعة تراكمية، فلو أن دولة ما، تنمو بمعدل أسرع من غيرها، فإن الفجوة بين المستويات في كل منهما تتسع باطراد.
- يؤدي النمو الاقتصادي إلى رفع المستويات المعيشية على المدى الطويل، ويتناول كذلك سياسات إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع بصورة أكثر يسرا وسهولة.
- النمو الاقتصادي يؤدي إلى خلق الكثير من فرص الاستثمار
- يلعب النمو الاقتصادي دورا ذا أهمية خاصة في الأمن الوطني[1].

المبحث الثاني: عناصر النمو الاقتصادي وعوامله ومعاييره

في هذا الجانب سنحاول دراسة النمو الاقتصادية من جانب عوامله ومعاييره.

المطلب الأول: عناصر النمو الاقتصادي

1/- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني

ويقاس متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني عن طريق (الدخل الوطني، عدد السكان)، ويتطلب حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني أن يكون معدل الزيادة في الدخل الوطني أكبر من معدل الزيادات في عدد السكان.

متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني=	الدخل الوطني / عدد السكان	=	الناتج الوطني الإجمالي / عدد السكان

[1]- عبدالله بلوناس، **الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف التنمية الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص 27.

فإذا كانت النسبة تساوي 1 فهذا يعني أنه على الرغم من زيادة الدخل الوطني إلا أن نصيب الفرد منه يضل ثابت بسبب زيادة عدد السكان بنفس النسبة[1].

وإذا كانت النسبة أقل من 1 فهذا يعني أن متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني ينخفض رغم زيادة الدخل الوطني وذلك لأن معدل النمو في عدد السكان يزيد عن معدل النمو في الدخل الوطني.

$$\frac{\text{معدل الزيادة في الدخل الوطني}}{\text{معدل الزيادة في عدد السكان}} < 1$$

2/- تحقيق زيادة حقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي:

أي تحقيق زيادة حقيقية في مقدرة الأفراد على شراء السلع والخدمات المختلفة.

$$\text{الدخل الحقيقي} = \frac{\text{الدخل النقدي (الاسمي)}}{\text{المستوى العام للأسعار}}$$

لذلك فإن تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي يتطلب أن يكون معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني أكبر من معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار "التضخم" ويعني ذلك أن حدوث الزيادة زيادة حقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني يتطلب أن يكون، فإذا كانت هذه النسبة 1 فهذا يعني أن نصيب الفرد من الدخل الحقيقي "قدرته على الشراء" تظل ثابتة على الرغم من زيادة دخله النقدي بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار بنفس النسبة.

$$\frac{\text{معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني}}{\text{معدل الزيادة في المتوسط العام للأسعار}} < 1$$

وإذا كانت هذه النسبة 1 فهذا يعني أن القوة الشرائية لمتوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني انخفضت على الرغم من زيادته بسبب ارتفاع المستوى العام بنسبة أكبر[2].

---

[1]- رفيق نزاري، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، غير منشورة، 2008، ص 74.

[2]- رفيق نزاري، مرجع سابق، ص ص 75-76.

3/- تحقيق زيادة مستمرة و مستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي:

والزيادة المستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي تتطلب أن تكون هذه الزيادة ناتجة عن زيادة حقيقية في مستوى النشاط الاقتصادي، أي أنها لا تحدث بسبب ظروف طارئة قد تكون بسبب حصول الدولة على إعانة من الخارج لفترة معينة أو بسبب ارتفاع مفاجئ في أسعار السلع التي تقوم بتصديرها الخارج بسبب ظروف طارئة لا تلبث أن تزول، كما حدث في حالة ارتفاع أسعار النفط عام 1973، حيث أدت إلى زيادة كبيرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيق في الدول المصدرة للنفط لم تلبث أن اختفى مع انخفاض أسعار النفط مرة أخرى في الثمانينات فهذا النمو يعتبر نمو عابر لا يلبث أن يزول.

ومن ناحية أخرى فهذه الزيادة لا بد وأن تكون مستقرة بمعنى أن لا تتعرض للتقلب الشديد في معدلها من فترة زمنية لأخرى.

المطلب الثاني: عوامل النمو الاقتصادي

هناك ثلاث عوامل رئيسية للنمو الاقتصادي وهي كما يلي:

1/- نوعية اليد العاملة:

يحدد كل من عدد السكان والإدارة في العمل لدى أفراد المجتمع، عرض العمل، والعنصر الأهم في كل هذا هو نوعية اليد العاملة سواء تعلق الأمر بحالتها الصحية أو بمستواها التكويني وكفاءته[1].

2/- رأس المال:

يعرف رأس المال في الفكر الاقتصادي كسلعة تستعمل لإنتاج سلع وخدمات أخرى، كما يعتبر العديد من الاقتصاديين أن الاستثمار وتراكم رأس المال عنصران أساسيان وضروريان للنمو الاقتصادي، كما تركز التحليل الاقتصادي حول العلاقة السببية الطردية القوية بين معدل تراكم رأس المال المادي

[1]- أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، الدار العلمية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2002، ص74.

ومعدل النمو الاقتصادي أي أن رأس المال أصبح يمثل المتغير الاستراتيجي المهيمن على تحقيق كل من النمو والتنمية الاقتصادية.

كما أن توفر أكبر حجم من الموارد الادخارية واستثمارها يمكن البلدان النامية من كسر حواجز التخلف الاقتصادي والانطلاق نحو النمو الاقتصادي[1].

3/- التقدم التقني والإبداع:

إن المعارف العلمية والتقنية الحديثة مساهمة كبيرة في نمو الناتج الوطني، كما أن الإبداعات تخلق فرصا جديدة للاستثمار، وتغير طبيعة السلع والخدمات المتاحة للمجتمع[2].

وقد زادت حديثا أهمية التقدم التقني خاصة في ميدان البحث الاقتصادي، كما تم إدماجه في النماذج الحديثة للنمو الاقتصادي، ويتمثل التقدم التقني في تلك التغيرات ذات الطابع التكنولوجي في وسائل وعمليات الإنتاج والتي تسمح بزيادة و نمو حجم الإنتاج، كما أن التقدم التكنولوجي يمكن من إنتاج سلع جديدة وذات نوعية جيدة ويؤدي هذا غلى تطو ر النظام الاقتصادي ككل[3].

وفي ظل هذه الشروط، وإذا اتسم تصرف الأفراد بالعقلانية، فلابد من وجود علاقة ثابتة بين حجم الإنتاج الحقيقي (Y)، ومخزون رأس المال (K) حجم العمل المستخدم (L) والتكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج (T)، ويمكن كتابة هذه العلاقة كما يلي:

$$Y= (K ,L, T)$$

وتعبر هذه الصيغة الرياضية عن الدالة الكلية للإنتاج.

وهناك من يرى أن هناك أسباب مرتبطة بجانب العرض وأخرى مرتبطة بجانب الطلب[4]:

---

[1]- محمد عبد العزيز عجمية، **إيمان عطية، التنمية الاقتصادية "دراسات نظرية وتطبيقية"**، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، الإسكندرية، 2000 ، ص 105

[2]- توفيق إبراهيم أيوب، عبد الكريم النخالة وآخرون، **الاقتصاد**، إصدارات المجمع للمحاسبين القانونيين، مصر، 2001، ص194.

[3]- حسين عمر، **التطور الاقتصادي**، دار الفكر العربي، ط 1، القاهرة، 1988، ص 213.

[4]- Louis LEGNANCE, La Croissance Economique, Presses Universitaires de France, 1980, p158.

من جانب العرض لدينا (كمية ونوعية الموارد الطبيعية، كمية ونوعية الموارد البشرية، المتوفر من السلع الرأسمالية، التكنولوجيا)، بحيث كلما زادت كمية ونوعية كل من الموارد الطبيعية، وكذلك اليد العاملة المؤهلة، بالإضافة إلى توفر قدر كافي من عرض الموارد المالية ممثلا في الادخار، وتكنولوجيا متطورة، فإن هذا يؤدي إلى مزيد من الإنتاج الحقيقي وبالتالي إلى زيادة مستوى النمو الاقتصادي، وبالإضافة إلى هذه العوامل، فإن هناك عاملان آخران يساهمان في النمو الاقتصادي، ويرتبطان بجانب الطلب وهما[1]:

أ/- تزايد الطلب الكلي: حيث أن ارتفاع حجم الطلب الكلي يؤدي إلى التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج، وبالتالي استعمال كل قدرات الإنتاج المتاحة في المجتمع، مما يزيد من حجم الناتج القومي الإجمالي.

ب/- الاستخدام الأفضل للموارد: إن الاستخدام الكامل للموارد قد لا يكفي وحده لتحقيق الزيادة في الإنتاج، لهذا ينبغي أيضا تحقيق التخصيص الأمثل للموارد، وهذا بتوجيه الموارد الاقتصادية والمالية بالطريقة التي تسمح بتحقيق مستويات أكبر في الإنتاج.

الشكل رقم 02: يوضح إمكانية إنتاج الدولة

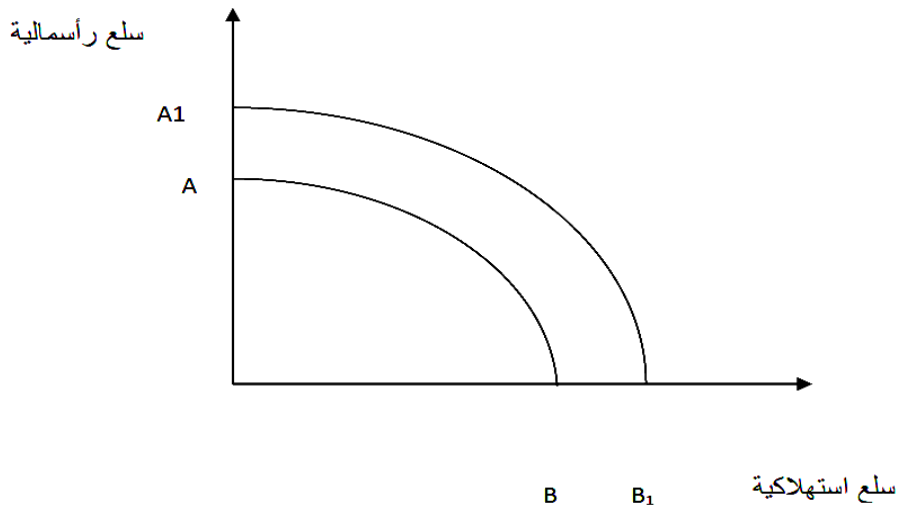

المرجع: توفيق ابراهيم أيوب، عبد الكريم النخالة وآخرون، مرجع سابق، ص 199.

[1]- توفيق ابراهيم أيوب، عبد الكريم النخالة و آخرون، مرجع سابق، ص 194.

يعبر الخط (AB) إمكانيات إنتاج الدولة والذي يمثل البدائل المختلفة التي يمكن إنتاجها بالموارد المتاحة، والتي تحقق كل من شرطي التوظيف الكامل والاستخدام التام لعوامل الإنتاج، والنمو الاقتصادي في هذه الحالة يمثله انتقال منحنى خط إمكانيات الإنتاج إلى جهة اليمين وإلى الأعلى أي الانتقال من (AB) إلى (A_1B_1) والذي يعكس زيادة حجم الإنتاج الحقيقي.

الشكل رقم 03: العرض الكلي

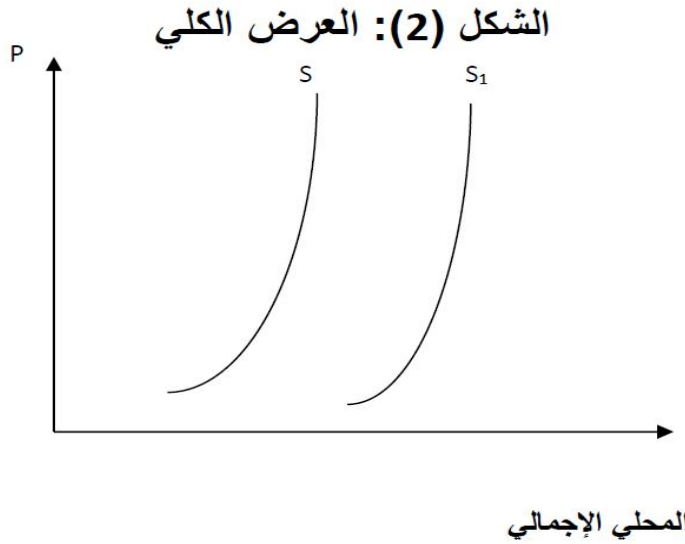

المرجع: توفيق ابراهيم أيوب، عبد الكريم النخالة وآخرون، مرجع سابق، ص 199.

يعكس انتقال شكل العرض الكلي إلى اليمين إلى مقدار الزيادة في حجم إنتاج الحقيقي للبلاد، والذي يمكن أن يتأثر بإحدى العاملين التاليين (زيادة كمية الموارد المتاحة، زيادة إنتاجية تلك الموارد).

تتأثر الإنتاجية بدرجة التقدم التكنولوجي، أي مدى تطور التقنيات المستعملة في الإنتاج وتقديم الخدمات، وحجم رأس المال المستخدم، بالإضافة إلى نوعية اليد العاملة وتخصصها، ومقدار الكفاءة في توزيع الموارد في المجالات الأكثر إنتاجية[1].

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى القومي (تحليل كلي)**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002، ص 273.

ومن خلال هذا التحليل الدور الرئيسي والأهمية التي يحتلها تراكم رأس المال عن طريق توفر ادخار بقدر كافي يوجه نحو استثمارات أكثر إنتاجية تؤدي إلى تحقيق مستويات مقبولة من النمو الاقتصادي، ومن هنا تظهر أهمية المؤسسات التي تعمل على توفير هذا التمويل ممثلة في النظام المالي والمصرفي[1].

المطلب الثالث: معايير النمو الاقتصادي

وتوجد ثلاث معاير لقياس التنمية أو النمو والتي سنتطرق إليها في هذه المطالب.

1/- معيار الدخل:

تعتبر معايير الدخل التي سنذكرها ونناقشها أن الدخل هو المؤشر الأساسي الذي يستخدم في قياس التنمية ودرجة التقدم الاقتصادي، ولا بد من التنمية في مطلع هذه الدراسة إلى ضعف الأجهزة الإحصائية في الدول النامية، وصعوبة تحديد مفهوم الدخل الحقيقي والاتفاق على البنود التي تحسب ضمن إجمالي الناتج القومي، واختلاف الدول فيما بينها بالنسبة لمعالجة بنود الدخل، كذلك فإن عدم ثبات أسعار الصرف الخارجية، واختلاف الأسعار الرسمية عن الأسعار الحقيقية من الأموال التي يتعين أن تؤخذ بالحسبان عند تقدير وتقييم تلك المؤشرات وتنطوي معايير الدخل على أربعة معايير فرعية، وسوف يتم تناولها على النحو التالي[2]:

أ/- **الدخل القومي الكلي**: يقترح ميد Meade قياس النمو الاقتصادي بالتعرف على الدخل القومي الكلي وليس متوسط نصيب الفرد من الدخل إلا أن هذا المقياس لم يقابل في الأوساط الاقتصادية بالقبول والترحاب وذلك لأن زيادة الدخل أو نقصه قد لا يؤدي إلى بلوغ نتائج إيجابية أو سلبية.

فزيادة الدخل القومي لا تعني نموا اقتصاديا عندما يزداد عدد السكان بمعدل أكبر ونقص الدخل القومي لا يعني تخلفا اقتصاديا، وعندما ينخفض عدد السكان كذلك يتعذر الإفادة من هذا المقياس حينما تنتشر الهجرة من وإلى الدولة[3].

---

[1]- توفيق إبراهيم أيوب، عبد الكريم النخالة وآخرون، مرجع سابق، ص 199.

[2]- د.واثق علي الموسوي، **موسوعة اقتصاديات التنمية**، دار الأيام للنشر والتوزيع، جزء 1، ط1، عمان، 2008، ص 57.

[3]-د.إيمان عطية ناصف، مرجع سابق، ص 88.

ب/- الدخل القومي الكلي المتوقع: يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي، فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة غنية كما يتوافر لها الإمكانات المختلفة للإفادة من ثرواتها الكامنة، إضافة إلى ما بلغته من تقدم تقني، في الحالة يوصي بعض الاقتصاديين أن تؤخذ في الاعتبار تلك المقومات عند قياس حجم الدخل، غير أن هذا المعيار توجه إليه نفس المأخذ الذي توجه للمعيار السابق،فضلاً عن صعوبة وتقدير وقياس تلك الثروات الكامنة والمتوقعة في المستقبل.

ج/- معايير متوسط الدخل: يعتبر نصيب الفرد من الدخل أكثر المعايير استخداما وأكثرها صدقا عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم دول العالم.

إلا أن هناك العديد من المشاكل والصعوبات التي تواجه الدول النامية للحصول على أرقام صحيحة تمثل الدخل الحقيقي للفرد، وقضية أخرى هي هل نقسم إجمالي الدخل القومي على جميع السكان أو نقسمه على السكان العاملين دون غيرهم.

فحساب الدخل لجميع السكان مفيد من نواحي الاستهلاك وحساب الدخل لقوة العمل مقيد من نواحي الإنتاج ويقاس النمو الاقتصادي مبدئيا باستخدام ما يسمى بمعدل النمو البسيط ويمكن الحصول عليه عن طريق المعادلة الآتية[1]:

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{الدخل الحقيقي في الفترة الحالية - الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}}{\text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}} \times 100$$

د/- معادلة سنجر للنمو الاقتصادي: عبر سنجر عن معادلة النمو بأنها دالة لثلاث عوامل:

أ- الادخار الصافي.

ب- إنتاجية رأس المال.

ج- معدل نمو السكان.

وتتخذ هذه الدالة الشكل التالي : $D = SP - R$

[1]- د.واثق علي الموسوي، مرجع سابق، ص 58.

D : و هي معدل النمو السنوي لدخل الفرد.

S : هي معدل الادخار الصافي.

P : هي إنتاجية رأس المال.

R : هي معدل نمو السكان السنوي .

معدل النمو السنوي لدخل الفرد = (معدل الادخار الصافي X إنتاجية الاستثمار الجديدة)- معدل نمو السكان

2/- المعايير الاجتماعية:

يقصد بالمعايير الاجتماعية العديد من المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التي تعايش الحياة اليومية لأفراد المجتمع وما يعبر بها من تغيرات، فهناك الجوانب الصحية والجوانب الخاصة بالتغذية والجوانب التعليمية والثقافية.[1]

أ/- **معيار الصحة**:من بين المعايير التي تستخدم لقياس مدى التقدم الصحي:

- عدد الوفيات لكل ألف من السكان، عدد الوفيات لكل ألف طفل من السكان فارتفاع الوفيات يعني عدم كفاية الخدمات الصحية وسوء التغذية وكل هذا من علامات التخلف.
- متوسط عمر الفرد فكلما زاد دل على درجة التقدم الاقتصادي وكلما انخفض دل على درجة التخلف الاقتصادي[2].
- وكذلك توجد مؤشرات أخرى نذكر من بينها عدد الأفراد لكل طبيب وعدد الأفراد لكل سرير بالمستشفيات.

ب/- معيار التعليم: من بين المعايير المستخدمة:

- نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة من الأفراد.

[1]- د.إيمان عطية ناصف، مرجع سابق، ص 91-98.

[2]-- د.واثق علي الموسوي، مرجع سابق، ص 61.

- نسبة المسجلين في مرحلة التعليم الأساسي وكذلك نسبة المسجلين في التعليم الثانوي من أفراد المجتمع.
- نسبة الإنفاق على التعليم بجميع مراحله إلى إجمالي الناتج المحلي، وكذلك إلى إجمالي الإنفاق الحكومي.

ج/- معيار التغذية: إن العديد من الدول النامية غير قادرة على توفير الغذاء الأساسي لسكانها مما يعرضها إلى نقص أو سوء التغذية والتي يترتب عليها ضعف قدرتها الإنتاجية ومن ثم انخفاض مستويات الدخول فيها.

د/- معيار نوعية الحياة المادية: هو معيار مركب أي يعتمد على أكثر من جانب من جوانب الحياة ويتكون من:

- توقع الحياة عند الميلاد.
- مؤشر صحي للكبار.
- معدل الوفيات بين الأطفال.
- مؤشر صحي للصغار.
- المعرفة بالقراءة و الكتابة[1].
- مؤشر تعليمي للكبار.

هـ/- دليل التنمية البشرية (معيار التقدم البشري): ويعتبر هذا المعيار محاولة الربط بين مفردات معيار نوعية الحياة المادية والناتج القومي المعدل بالقوة الشرائية ويركز هذا المعيار على ثلاث متغيرات:

- توقع الحياة عند الميلاد.

معيار التحصيل العلمي ويتكون من جزئين:

[1]- د.واثق علي الموسوي، مرجع سابق، ص 62-63.

- معرفة القراءة والكتابة متوسط عدد سنوات الدراسة في المؤسسات التعليمية.
- متوسط نصيب الفرد من الدخل المعدل بالقوة الشرائية[1].

3/- المعايير الهيكلية:

اتجهت الدول النامية إلى إحداث تغيرات هيكلية في بيئاتها الاقتصادية عن طريق الاتجاه نحو التصنيع وذلك لتوسيع قاعدة الإنتاج وتنويعه إضافة إلى تحقيق زيادة في الدخل ورفع مستويات المعيشة.

يترتب على هذا الاتجاه تغيرات واضحة في الأهمية بالنسبة لقطاعات الاقتصاد المختلفة كما أثر ذلك على هيكل الصادرات والواردات و على فرص العمل المختلفة وعلى توزيع السكان بين الريف و الحضر.

كل هذه المتغيرات يمكن اتخاذها كمؤشرات للدلالة على درجة النمو و التقدم الاقتصادي. و لعل أهم تلك المؤشرات:

- الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي إلى إجمالي الناتج المحلي.
- الأهمية النسبية للصادرات من السلع الصناعية إلى إجمالي الصادرات. [2]
- نسبة العمالة فيالقطا ع الصناعي إلى إجمالي العمالة.

ولا شك أن الاتجاه إلى التصنيع لا بد أن يؤدي إلى زيادة إجمالي الناتج المحلي نتيجة لإسهام الصناعات الجديدة. كما يؤدي إلى زيادة الصادرات وزيادة فرص العمل[3].

[1]- د.إيمان عطية ناصف، مرجع سابق، ص 108 .

[2]- د.واثق علي الموسوي، مرجع سابق، ص 64.

[3]- د.إيمان عطية ناصف، مرجع سابق، ص 109 .

المبحث الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي وصعوبة قياسه ومعوقاته

في هذا المبحث سنحاول الغوص في علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر مع النمو الاقتصادي مع كر الصعوبات قياسه ومعوقاته.

المطلب الأول: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي

1/- علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بنقل التكنولوجي:

إن تكنولوجية لا تتضمن العمليات، العلمية فحسب بل تشتمل، المعارف والخبرات والمهارات، اللازمة لتصنع منتج معين، وقد أصبح دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا له أولوية من أولويات صانعي، القرار في البلدان النامية.

وقد عرفت التكنولوجية على أنها حق المعرفة، لكل ما هو محل بيع وشراء، من عناصر مثل: براءات الاختراع العلامات التجارية النماذج الصناعية الآلات، الدراية العلمية والمعلومات، الفنية والتي تهدف إلى:

- خفض نفقة إنتاج سلعة، موجودة، باستخدام وحدات عمل ورأس مال أقل.
- نتاج سلعة أو خدمة جديدة.
- تحسين طريقة العمل باستخدام وسائل أسرع أو أساليب أحسن.
- رفع جودة الإنتاج[1].

ويمكن التفريق بين ثلاثة أنواع من التكنولوجيا وهي:

أ/- تكنولوجيا مادية: تتمثل في الأجهزة الأدوات والمواد.

ب/- تكنولوجيا المعلومات: تتمثل في المعرفة المسجلة، أو المسموعة والتصاميم المواصفات والإجراءات. الأساليب الخاصة بتطوير التكنولوجي، واستعمالها وتشغليها وإدارتها وتمويلها، والتدريب عليها.

[1]- د.عبد الرزاق حمد البوري، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية**، دار حامد، الطبعة الأولى، بيروت، 2014، ص79.

ج/- الخبرة الفنية: وتتمثل في الاستخدام السليم، للمعلومات وبالاتصالات اللازمة لتشخيص المشكلات وتقديم الحلول لها، وعند دراسة دور الاستثمار الأجنبي المباشر، في التكنولوجيا، إلى البلدان المضيفة يجب الأخذ بعين الاعتبار نقطتين أساسيتين:

- الأولى متعلقة بسلوك الشركات، الأجنبية وتحويل التكنولوجيا.
- الثانية مرتبطة بطبيعة التكنولوجية، التي تم نقلها وكذا تكلفتها.

أما في حالة الشركات المتعددة الجنسيات، نجد بأن محتوى عمليات نقل التكنولوجيا، من قبليها إلى أحد فروعها في البلدان المضيفة يتوقف، على جملة من جملة من العوامل من بينها:

الأولى متعلقة بمسالة تحويل التكنولوجيا من الشركات المتعددة الجنسيات:

- خصائص المجال الإنتاجي الذي يقع ضمنه الاستثمار.
- إستراتيجية الشركات الأم، التي تحكم مسار التطور التكنولوجي الذي تلتزم به.
- الثانية المتعلقة بطبيعة التكنولوجية، التي تم نقلها من الشركات المتعددة.
- عدم وجود سوق حرة تتمكن، من خلالها الدول النامية، من شراء نوع معين، من التكنولوجيا وذلك في ضوء قوى العرض والطلب.
- ارتفاع التكلفة الحدية الخاصة بتنمية، أو ابتكار أحد أنواع أو البدائل، الأخرى لتكنولوجيا.
- تهيئة بيئة معينة بحيث، توافق وطبيعة أي نوع من التكنولوجيا[1].

2/- العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والعمالة:

يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر، على توفي، فرص عمل للعمالة المحلية، وبالتالي التقليل من مستويات البطالة المنتشرة في البلدان النامية، عن طريق التوسع الأفقي، في مشاريع الاستثمار الأجنبي ذات الأحجام الكبيرة التي تحتاج إلى أيدي عاملة ماهرة، وبالتالي يشجع ذلك الشركات متعددة الجنسية،

[1]- د دلال بن سمينة، **الاستثمار الأجنبية المباشرة محدداتها آثارها وتوجهاتها**، دار النشر الأيام للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2017، ص 88

على فتح برامج لتدريب وتطوير مهارات الأيدي العمالة في اقتصاديات البلدان المضيفة، وذلك بتطوير رأس المال البشري، إن اكتساب العمال المحليين للخبرات والمهارات، الفنية والإدارية والعلمية يساعدهم، على نقلها واستخدامها في الشركات الوطنية عندما يلتحقون، بها ومن ناحية، أخرى يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر، في إعادة توزيع الدخول، في البلدان النامية، عن طريق استخدامه لفنون الإنتاج المتقدمة، كثيفة رأس المال وعمالة ماهرة وهذه الإعادة في توزيع الدخل، تكون لصالح الفئات المرتفعة الدخل، من الموظفين والعمالة المهرة، المستخدمين وهم في الأغلب محدودي العدد، ويبقى العمال غير المهرة يحصلون على دخول، منخفضة وما يزيد الأمور سوءا هو زيادة أعداد، الشركات الأجنبية كثيفة، رأس المال وحلولها محل الشركات الوطنية، كثيفة العمل، وهذا يعني تزايد معدلات البطالة، وحرمان عدد كبير من المواطنين، من الحصول على مستوى دخل، مستقر[1].

كما يتحدد المؤشر الحقيقي لمساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر، في الإنتاج والتوظيف، في الدول المضيفة بالدخل المتحقق من عناصر، الإنتاج الوطنية، أي القيمة المضافة المتحققة، وبذلك فدخل الشركة متعددة الجنسية ، المدفوع لعناصر إنتاج غير وطنية لا يمثل أي فائدة حقيقية للبلد المضيف، إلا الجزء المنفق منه في داخل البلد.

كما أن لجوء الشركات الأجنبية إلى استيراد جزء كبير، من مداخلاتها في العملية الإنتاجية من الشركة الأصلية، أو من الخارج، عندئذ تنخفض مساهمتها في الاقتصادية الوطني، وتصبح أرقام مبيعاتها مؤشر مضلل لتقدير، مساهمتها الاقتصاد الوطني من بين المساهمات، التي قدمتها العولمة ، في الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

- إزالة العقبات التي وضعت، في السباق لحماية السوق، المحلي ومن للشركات التوجه، للاستثمار واستيراد متطلبات الإنتاج دون عقبات تجارية.
- تهيئة المناخ بغرض، جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يؤدي إلى النمو الكبير، لهذا الأخير على المستوى العالمي.

[1]- د.عبد الرزاق حمد حسين الجبوري مرجع سابق، ص 77.

وفي الخير نستنتج بأن العولمة، والشركات متعددة الجنسيات زوجين، شديدي الارتباط فا الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل الممهد الرئيسي للعولمة، وفي نفس الوقت، فإن نموه السريع يأتي كنتيجة للعولمة والتحرر الاقتصادي[1].

3/- العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات:

العلاقة بين الاستثمار الأجنبي ميزان المدفوعات: يعرف ميزان المدفوعات لدولة، ما بأن عبارة عن سجل لكافة المعاملات الاقتصادية الخارجية، التي تتم بين المقيمين في دولة، والمقيمين في الخارج خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون، سنة واحدة وينقسم، ميزان المدفوعات إلى عدة موازين، فرعية أهمها الميزان التجاري الذي يسجل المعاملات، بين المقيمين وغير المقيمين في مجال، تبادل السلع أي الصادرة والواردات السلعية أو المنظور، يكون الميزان التجاري في صالح الدولة، إذا كانت قيمة الصادرات أكبر من قيمة الواردات، يكون الميزان التجاري في غير صالح الدولة، إذا كانت قيمة الواردات تفوق قيمة الصادرات والحكم على، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشر، على ميزان المدفوعات في البلدان المضيفة يستلزم إجراء تحليل ودراسة، شاملة لكل المتغيرات التي تؤثر عليه، وهذا يعني ضرورة النظر إلى كل العناصر من المتحصلات، أو المدفوعات تؤثر على ميزان المدفوعات بما فيها التصدير والوفرة في الواردات وأثر أسعار التحويل ...الخ، وبصفة عامة فإن دراسة وتقييم أثر الاستثمارات الأجنبية على ميزان المدفوعات، في الدول المضيفة يستلزم تحديد ودراسة ما يلي:

أ/- التدفقات الداخلية:

- مقدار مساهمة المستثمر الأجنبي، في المشروع الاستثماري.
- مقدار الوفرة من النقد الأجنبي الناتج ، عن الوفرة من الواردات، من السلع والخدمات.
- مقدر التدفق من النقد الأجنبي، نتيجة للتصدير.
- القروض التي تحصل، عليها الشركات الأجنبية من الخارج.

[1]- د.دلال بن سمينة، مرجع سابق، ص 17.

ب/- التدفقات الخارجة:

- مقدار التدفقات الخارجية من النقد ، الأجنبي لاستيراد مواد خام وأولية.
- مقدار الأجور والمرتبات والحوافز، لخاصة بالعاملين الأجانب المحولة للخارج.
- أما من حيث دراسة وتحليل العوامل، والمتغيرات والتي قد تؤثر بصورة، أو أخرى على ميزان المدفوعات.
- مدى مساهمة الشركات الاستثمارية الأجنبية، في دعم وإنشاء مراكز وأنشطة، البحوث والتنمية الاقتصادية والبشرية والفنية.
- نوع المشروع الاستثماري، وهل، هو يتصف بكثافة رأس المال أو كثافة العمالة.
- الضرائب والرسوم المربوطة، على الصادرات والواردات.
- فرق العملة ومعدلات التضخم وأسعار الفائدة[1].

المطلب الثاني: صعوبات قياس النمو الاقتصادي

تعتبر معايير الدخل أكثر المعايير استخداما لقياس مستوى النمو الاقتصادي لاقتصاد دولة ما، إلا أن الملفت للانتباه هو أن اتخاذ معيار الدخل كمؤثر لقياس مستوى التطور، تعترضه جملة من المشاكل تتعلق أساسا بحساب الناتج المحلي الخام.[2]

1/- إشكالية دمج السلع غير المسوقة:

وتتعلق أساسا بمشكلة الاستهلاك الذاتي و الإنتاج الذي لا يمر بالسوق حيث يتم قياس الناتج الكلي وفقا للصفقات التي عقدت ذاتيا خاصة في قطاع الزراعة حيث يستهلك المزارعون جزء كبير من

[1]- د.نزيه عبد المقصود محمد مبروك، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية كلية الشرعية والقانون بطنطا**، دار الفكر الجامعي، جامعة الأزهر، مصر، 2008، ص 143.

[2]- عزوز علي، **الضغط الضريبي وأثره على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1994 -2004**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2004، ص ص 97-98.

المحاصيل التي ينتجونها ولا يمكن تقديم تقدير دقيق لهذا الجزء من الاستهلاك الذاتي. مما يوحي أن الناتج الإجمالي يصبح مقدرا بأقل من قيمته الحقيقية بالإضافة إلى ذلك الانتشار الرهيب لظاهرة الأسواق الموازية التي تحتوي على العديد من المنتجات غير المدرجة عند حساب القيم المضافة.بالإضافة إلى الخدمات المقدمة من قبل ربات البيوت في منازلهم فرغم أن هذه الخدمات تعتبر إنتاجا حقيقيا إلا أنه ليس لها قيمة نقدية.

2/- إشكالية تقييم الترفيه:

إن تقدير حجم الناتج الوطني تعترضه مشكلة أخرى تتمثل أساسا في كون أن الأفراد لا ينتفعون من السلع و الخدمات فقط وإنما ايضا من أوقات الراحة والفراغ. فلا تشمل حسابات الدخل الوطني مقابلا لأوقات الفراغ حيث أثبتت الدراسات الحديثة أنه عندما يتمتع العمال والموظفون بفترات راحة أطول فإن حجم الإنتاج سيزيد.ومن هنا ندرك أن تقييمنا للناتج بالطر يقة التقليدية يهمل جانبا معتبرا و هو الترفيه وبذلك يعكس قيمة ناقصة عن قيمته الحقيقية.

3/- إشكالية الانتقال من الناتج الاسمي إلى الناتج الحقيقي:

يتم تقديم الناتج المحلي الإجمالي عادة إما بالأسعار الجارية و هذا ما يعكس القيمة الاسمية أو بالأسعار الحقيقية، وهذا ما يعكس القيمة الحقيقية. ففي دراسة النمو الاقتصادي يهمنا فقط السعر في الكميات، ولا يهمنا التغير في الأسعار، وعند الانتقال من القيم الاسمية إلى القيم الحقيقية تستخدم عادة الأرقام القياسية وأحسن مقياس لذلك هو مكمش الناتج المحلي الخام وفق العلاقة الرياضية التالية[1]:

$$PIB\ r = \frac{PIB\ n}{Deflateur\ du\ PIB}$$

حيث أن:

PIB r: يمثل الناتج المحلي الحقيقي.

PIB n: يمثل الناتج المحلي الاسمي.

[1]- عزوز علي، مرجع سابق، ص98.

Deflateur du pib: يمثل مكمش الناتج المحلي الخام.

لكن المشكلة الأساسية هي عدم توفر البيانات الإحصائية في الدول النامية والمتخلفة. التي تعتمد فقط على الأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك.

المطلب الثالث: معوقات النمو الاقتصادي

1/- النمو الديموغرافي:

يمثل العامل الديمغرافي أحد العوائق الأساسية التي تقف في طريق النمو الاقتصادي للدول المتخلفة إذ أن نمو السكان بمعدلات سريعة ومتزايدة في معظم هذه الدو ل يلغى أثر الزيادة في الإنتاج والدخل فلا يجني هؤلاء السكان ثمار الجهود المبذولة في مجال النمو الاقتصادي.

2/- مشكلة تكوين رأس المال:

يعتبر تكوين رأس المال العامل الرئيسي المحدد للنمو الاقتصادي. حيث يلاحظ أن كل من عنصري تكوين رأس المال وهما الادخار من جانب عرض رأس المال والاستثمار من جانب الطلب على رأس المال يشوبه الضعف والقصور في دول العالم الثالث، حيث أن جانب العرض ضعيف بسبب ضعف الدخل القومي، وبالتالي ضعف القدرة الادخارية، أما جانب الطلب على رأس المال، فإن الاستثمارات قاصرة على تحقيق النمو بالمعدلات السريعة، نظرا لصغر حجم السوق[1].

3/- التخلف التكنولوجي:

كل الدلائل تشير إلى هبوط مستوى التكنولوجيا في الدول المتخلفة وأن الهوة قد اتسعت بين هذه الدول والدول الصناعية المتقدمة، وذلك لأن الخبرة الفنية لم تمس إلا قطاعات قليلة ومعينة، بالإضافة إلى أن استيعاب الأساليب الفنية الجديدة عملية شاقة ومكلفة وتعترضها صعوبات عديدة.

[1]- د.حسين عمر، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، ص45-49.

4/- ضعف المستوى التعليمي:

مما لا شك فيه أن مستوى التعليم يرفع من كفاءة عنصر العمل بمختلف أنواعه ولهذا ينصح للدول النامية بالاستثمار في التعليم لما له من تأثير مباشر وكبير في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي، ذلك لأن النقص في التعليم بأنواعه المختلفة يشكل عائق خطير للنمو الاقتصادي.

5/- ضعف الخدمات الصحية وانتشار الأمراض:

لقد تبين أنه كلما تحسنت الأحوال الصحية للعمال كلما انخفض هدر الوقت من جهة وزاد الجهد المبذول من جانب الأفراد العاملين من جهة أخرى.

وعليه فإن انتشار الآفات والأمراض الفتاكة بكثرة في مجتمع من شأنه أن يعرقل حركة التطور الاقتصادي من خلال التأثير على معدلات النمو الاقتصادي.

6/- الفساد الإداري والمالي:

تشير الكثير من الدراسات إلى أنه للفساد الإداري والمالي أثار سلبية على النمو الاقتصادي، وذلك عبر قنوات متعددة أولى هذه القنوات هي خفض معدلات الاستثمار ومن ثم خفض حجم الطلب الكلي، ومن خلاله ينخفض معدل النمو الاقتصادي.أما القناة الثانية متعلقة بالتشوهات التي يحدثها الفساد الإداري في وجه النفقات الحكومية[1].

[1] - د.حسين عمر، مرجع سابق، ص 55

خلاصة الفصل:

تعمل جل الدول على تحسين معدلات النمو الاقتصادي من خلال جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية إليها، نظرا لما لها الأخير من دار كبير في توفير التكنولوجيا الحديثة الخبرات الفنية و تعويض نقص المدخرات المحلية و بالتالي التوسع في مشاريع الاستثمارات المحلية المساهمة في تأهيل رأس المال البشري.

كما أن الفكر الحديث قد بين أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي يتم من خلال تأثيره على التجارة الخارجية التي تصاحب الشركات متعددة الجنسيات إلى البلد المضيفو كذلك التكنولوجيا و الاستثمار المحلي و الموارد البشرية.

الفصل الثالث

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020 دراسة قياسية

تمهيد:

لقد تغيرت وجهة نظر الجزائر كغيرها من دول العالم النامية للاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك إدراكا منها لأهمية هذا النوع من الاستثمارات في دفع عجلة الاقتصاد الوطني وتحقيق النمو الاقتصادي، خاصة في ظل الإمكانيات الضخمة للاستثمار في الجزائر، وضعف جهاز الإنتاج المحلي، الأمر الذي جعلها تتسارع إلى تحسين البيئة الاستثمارية، وتهيئة المناخ الاستثماري الملائم قصد تشجيع جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، وتجلى ذلك في القيام بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية والتنظيمية، وإصدار العديد من النصوص التشريعية، التي تضمنت جملة من الحوافز والضمانات المقدمة للمستثمرين الأجانب.

ومن هذا المنطلق تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كما يلي:

المبحث الأول: واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020.

المبحث الثاني: دراسة قياسية لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020.

المبحث الأول: واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020.

سعت الجزائر إلى توفير المناخ الاستثماري الملائم للاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه بما يلاءم حاجياتها بعد إدراكها لأهمية هذا النوع من الاستثمار والذي يعتبر مصدر من مصادر التمويل وأداة لنقل التكنولوجيا والمهارات الإدارية والتسويقية وغيرها.

المطلب الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يعتبر واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في أي بلد انعكاسا لبيئتها الاستثمارية المتمثلة في لرمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسود في قطرها، والتي تسعى جاهدة إلى تهيئتها وتطويرها، فزيادة التدفقات الأجنبية المباشرة دليل على توفر مناخ استثماري مشجع على الاستثمار، وقد بذلت الجزائر مجهودات كبيرة لتحسين وتهيئة مناخ استثماري ملائم للاستثمارات سواء محلية أو أجنبية مباشرة بإصدار عدة قوانين وتشريعات وإصلاحات هيكلية محفزة على جذب الاستثمار، وقد خص قانون النقد والقرض رقم: 90/10 في المادة 183 على مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي، وفتح طريق للشراكة المالية من خلال إنشاء بنوك أجنبية بالجزائر.

كما جاء بعده القانون رقم: 93/12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية وتجسيد الاستثمار الوطني والأجنبي، حيث جاء فيما يلي:

- المساواة أمام القانون للمستثمرين المحلين والأجانب.
- إنشاء وكالة لترقية وتدعيم ومتابعة الاستثمارات (APSI).
- اقتصار تدخل الدولة على تشجيع وتحفيز الاستثمارات.

بالإضافة إلى حزمة الحوافز والضمانات والاعفاءات الضريبية التي تم وضعها خلال السنوات الأخيرة المشجعة للمستثمرين الأجانب لجذبهم وتحقيقها التوازنات الاقتصادية الكلية.

والجوانب الأخرى كالاستقرار السياسي والمالي ... الخ، لأن الإصلاحات الاقتصادية والمالية عوامل جد مهمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الجدول رقم 01: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر (2000-2020)

مليون دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	0.511221	2.033266	1.876239	0.939901	1.036824	1.120174	1.573137
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	1.249647	1.543039	2.001975	1.426964	1.285535	0.717693	0.806601
السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	0.702589	-0.32401	1.023696	0.72326	0.838207	0.804111	0.788859

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية

الشكل رقم 04: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر (2000-2020)

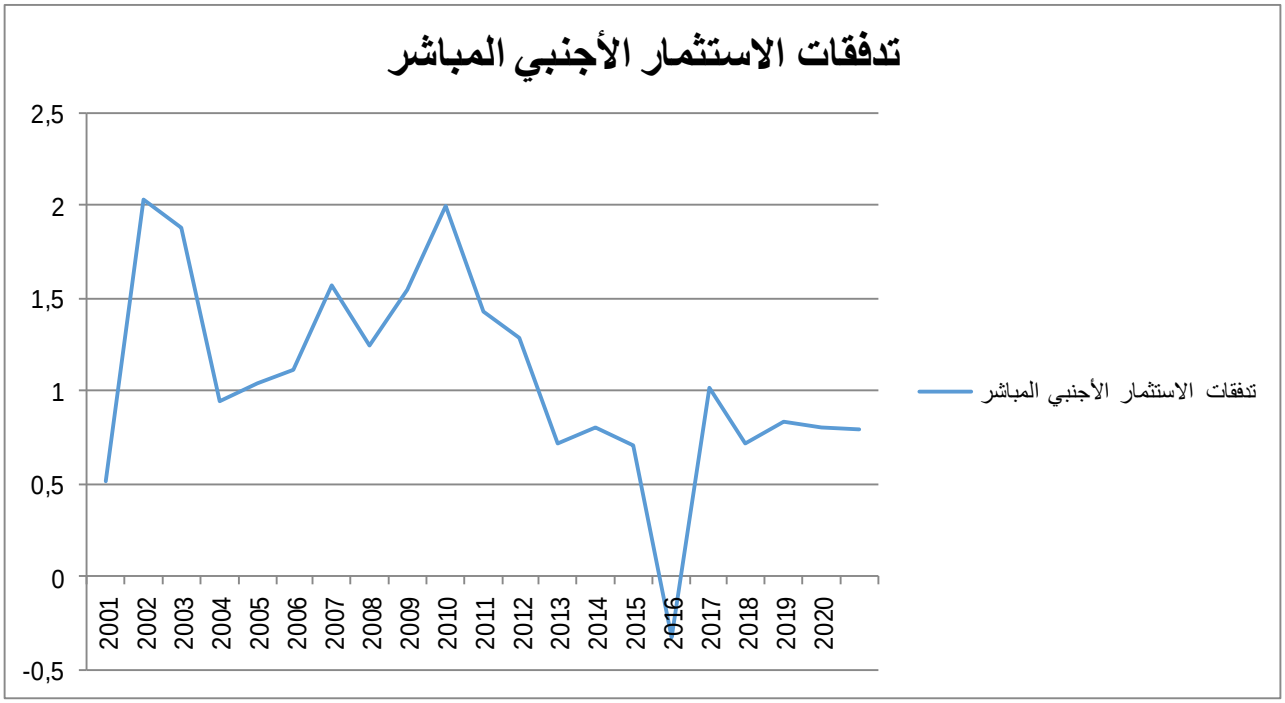

المصدر: من إعداد الطلبان الاعتماد على مخرجات EXCEL

عند تتبع حركة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2000-2020 نلاحظ أن هناك تذبذب كبير في هذه الحركة بين ارتفاع وانخفاض، حيث سجل في سنة 2009 ارتفاع لا بأس به بالمقارنة مع باقي السنوات رغم الأزمة المالية العالمية 2008، واستمر في التذبذب إلى أن سجل تراجع كبير بقيمة سالبة (324 مليون دولار) سنة 2015، ورغم إمكانيات الجزائر إلا أن التدفقات الاستثمارية تعتبر ضئيلة جدا.

المطلب الثاني: توزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

تتوزع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر على مجموعة من القطاعات الاقتصادية توزيعا متباينا غير متساوي، ويمكن توضيح ذالك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 02: أهم القطاعات المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة المئوية	القيمة بالمليار دينار جزائري	النسبة المئوية	مناصب الشغل	النسبة المئوية
الصناعة	560	61.9	2050290	81.3	87580	60.9
البناء والأشغال العمومية	150	15.7	199519	3.2	64071	17.9
الخدمات	145	15	130980	5.2	29842	10.3
النقل	34	2.8	21966	0.7	9510	1.8
السياحة	20	2.1	123650	5	9492	5.7
الزراعة	16	1.4	5780	0.2	8798	0.4
الصحة	8	0.6	13572	0.5	7196	1.66
الاتصالات	1	0.1	98441	3.5	6800	1.1
المجموع	934	100	2644198	100	23289	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وائتمان الصادرات 2024/04/28 www.andi.dz

من خلال الجدول السابق يتضح أن القطاع الصناعي يعد الأكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث قدر عدد المشاريع في هذا القطاع (560) مشروعا من إجمال (934) مشروعا بقيمة قدرت بـ 2050290 مليار دينار جزائري، الأمر الذي ساهم في خلق مناصب شغل بـ 81500 منصب شغل، ويرجع ذلك إلى توفر تكنولوجيا عالية في هذا القطاع، بالإضافة إلى تميزه بالمردودية العالية وخاصة في قطاع المحروقات، ويليه قطاع البناء والأشغال العمومية بـ 150 مشروعا بقيمة قدرت بـ 199519 مليار دينار جزائري، وتعد هذه القيمة ضئيلة بالمقارنة إلى التوجه الجزائري الرامي إلى استقطاب رأس المال الأجنبي وإشراكه في ترقية الهياكل القاعدية، والمساهمة في حل مشكلة السكن في الجزائر، وقد احتل قطاع الخدمات المرتبة الثالثة بـ (145) مشروعا بقيمة 130980 مليار دج.

ثم قطاع النقل بـ (34) مشروعا بقيمة 21966 مليار دج، في حين يلاحظ أن قطاع السياحة استقطب سوى (20) مشروعا بقيمة 123650 مليار دج، على الرغم من الإمكانيات السياحية الهامة التي تتمتع بها الجزائر، يليها قطاع الزراعة الذي لم يستقطب سوى (16) مشروعا بقيمة 5780 مليار دج، بالرغم من الإمكانيات المتاحة في هذا القطاع، ويرجع ذلك إلى ضعف الحوافز القانونية والاقتصادية المتعلقة بالمردودية، ثم قطاع الصحة ب (8) مشاريع بقيمة 13572 مليار دج، وهذه المشاريع قليلة، وذلك لأنها محصورة في الصناعة الصيدلانية، ليحتل قطاع الاتصالات المرتبة الأخيرة بمشروع واحد بقيمة 98441 مليار دج، نظرا لقلة التحفيز، مما أدى إلى عزوف المستثمرين عن الاستثمار في هذا القطاع.

المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة 2000-2020

الجدول رقم 03: أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

المنطقة	عدد المشاريع	المبلغ بالمليون دينار	عدد مناصب العمل
آسيا	404	404151	60044
أوربا والاتحاد الأوربي	54	144100	35046
الشركات المتعددة الجنسيات	10	660340	100
الدول العربية	04	30164	89
تركيا	04	14404	4011
إفريقيا	03	60004	141
أمريكا	02	31106	45
المجموع	481	607304	99476

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وائتمان الصادرات 2024/05/15 www.andi.dz

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن أوروبا ودول الاتحاد الأوروبي وغيرها تتصدر قائمة الدول المستثمرة في الجزائر بـ (481) مشروعا منها (404) مشروعا للآسيا، والتي خلقت أكبر من (60044) منصب عمل، وذلك لأن الجزائر تعتبر من أهم موردي هذه الدول خاصة من المحروقات وأهم المصدرين لذا من المواد الغذائية الصيدلانية وغيرها، كما قدرر عدد مشاريع الدول الأوربية بـ (54) مشروعا، مما ساهم في خلق أكثر من (35046) منصب عمل، أما الشركات متعددة الجنسيات قدر عدد مشاريعها بـ (10) مشاريع مما ساهم في خلق (100) منصب عمل، والدول العربية بلغت عدد مشاريعها في الجزائر (04) مشروعا والتي خلقت أكثر (89) منصب، أما تركية بلغت عدد مشاريعها (04) مشروعا والتي خلقت أكثر (4011) منصب عمل، وفيما يخص إفريقيا بلغت عدد مشاريعها (03) مشروعا والتي خلقت أكثر (141) منصب عمل، وأخيرا أمريكا بلغت عدد مشاريعها (02) مشروعا والتي خلقت أكثر (45) منصب عمل.

كما أنه من خلال الجدول أعلاه يتضح أن الصين احتلت المرتبة الأولى في مصادر المشاريع الواردة إلى الجزائر بتكلفة مقدرة بـ (404151) مليون دولار، واحتلت بعدها الشركات المتعددة الجنسيات المرتبة الثانية بتكلفة قدرت بـ (660340) مليون دولار تليها.

المطلب الرابع: واقع النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

لقد عرفت الجزائر تطورات هامة وعديدة طرأت على اقتصادها من مرحلة اقتصاد المخطط إلى مرحلة الانتقال نحو اقتصاد السوق الجدول الآتي يبين تطورات الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2020).

الجدول رقم 04: تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

الوحدة: مليون دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الناتج المحلي الإجمالي	3.8	3	5.6	7.2	4.3	5.9	1.7
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الناتج المحلي الإجمالي	3.4	2.4	1.6	3.6	2.9	3.4	2.8
السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الناتج المحلي الإجمالي	3.8	3.7	3.2	1.3	1.2	1	-5.1

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (مناخ الاستثمار في الدول العربية)

الشكل رقم 05: تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020.

الوحدة: مليون دولار

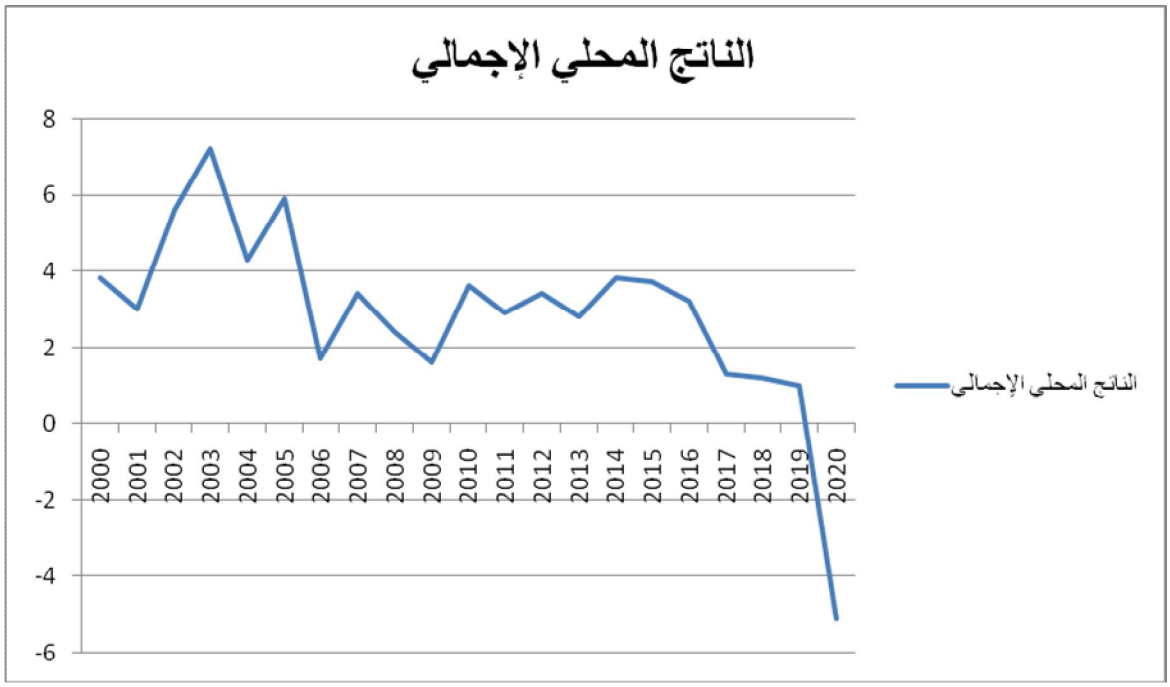

المصدر: من إعداد الطلبان الاعتماد على مخرجات EXCEL

من خلال الشكل البياني نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي (GDP) قد سجل أعلى قيمة في سنة 2003، حيث بلغت (7.2) مليون دولار وهذا بعد تطبيق مختلف الإصلاحات الاقتصادية التي عالجت الاختلال المتواجد في الاقتصاد الوطني والانتقال من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق ليشهد بعدها انخفاض طفيف سنة 2004 إلى (4.3) مليون دولار، وسجل في العام الموالي تحسن بلغ (5.9) مليون دولار سنة 2005، وكانت أقل قيمة سجلها الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في سنة 2019، حيث بلغت في سنة 2019 مليون دولار، وفي سنة 2020 بلغت (5.1) مليون دولار، وهذا بسبب أوضاع جائحة كوفيد 19 التي مر بها العالم والجزائر بصفة خاصة.

المبحث الثاني: دراسة قياسية لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

سنقوم في هذا المبحث بتوضيح أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي، وذلك من خلال تدفقات الاستثمارات الأجنبية، والناتج المحلي الإجمالي وهذا من خلال عرض النتائج وتحليلها.

المطلب الأول: توصيف البيانات ومنهجية الدراسة:

هذا المطلب يتضمن توصيف البيانات لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة والناتج المحلي الإجمالي للجزائر ومنهجية الدراسة لهذه الدراسة.

1/- توصيف البيانات:

لدراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، تم جمع سلاسل زمنية سنوية تغطي الفترة 2000-2020، وتم استخدام متغير مستقل الاستثمارات الأجنبية المباشرة ورمز له بـ (IDE)، وأيضا المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي بالرمز (GDB) تم جمع هاته البيانات الخاصة بهذه المتغيرات من المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

الجدول رقم 05: توصيف بيانات الدراسة

Mean	GDP	IDE
Median	3.400000	1.079949
Maximum	3.400000	1.023696
Minimum	7.200000	2.033266
Std. Dev.	1.000000	-0.324012
Skewness	1.632176	0.550356
Kurtosis	0.491642	-0.230923
	2.787576	3.512983
Jarque-Bera	0.885476	0.416897
Probability	0.642275	0.811843
Sum	71.40000	22.67893
Sum Sq. Dev.	53.28000	6.057840

Observations	21	21

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على برنامج (EVEIWS 10).

2/- منهجية الدراسة

ومن أجل قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، سنفترض أن الدالة تأخذ الشكل التالية:

GDB = F(IDE) ..... (1)

سيتم دراسة استقرارية السلاسل الزمنية المستعملة في الدراسة، ومن ثم إجراء اختبار التكامل المشترك، وتقدير النموذج في الأجل الطويل والقصير، ونستعين ببرنامج الاقتصاد القياسي (EVEIWS 10).

المطلب الثاني: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

يتم استخدام اختبار جذر الوحدة للتعرف على درجة تكامل السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة لمعرفة ما إذا كانت المتغيرات مستقرة أم لا.

1/- اختبار د فيلبس وبرون (Philips * Perron):

سوف نعتمد على اختبار د فيلبس وبيرون للتأكد من أن متغيرات الدراسة مستقرة أو لا.

الجدول رقم 06: نتائج اختبار جذر الوحدة بطريقة (PP)

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)			
	GDP		
-3.0728	-2.9342	t-Statistic	ثابت With Constant
0.0452	0.0591	Prob.	
-4.3700	-3.3582	t-Statistic	ثابت واتجاه With Constant & Trend
0.0129	0.0857	Prob.	بدون ثابت وتجاه Trend Without Constant &
**	*		
-0.8415	-0.9630	t-Statistic	
0.3388	0.2883	Prob.	
n0	n0		
		Difference At First	الفرق الأول

d(IDE)	d(GDP)		
-8.0767	-5.9457	t-Statistic	ثابت فقط With Constant
0.0000	0.0001	Prob.	
***	***		
-7.7500	-5.7283	t-Statistic	ثابت واتجاه With Constant & Trend
0.0000	0.0010	Prob.	
***	***		
-7.8317	-6.1479	t-Statistic	بدون ثابت واتجاهه Trend Without Constant &
0.0000	0.0000	Prob	
***	***		

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على نتائج برنامج (EVeiws 10)

من الجدول نلاحظ أن المتغيرين (IDE-GDB) قد استقرا عند الفرق الأول، وذلك نستنتج أن المتغيرين مستقرين ولا يعانيان من مشكلة جذر الوحدة، وهذا بعد معالجة البيانات بأخذ الفرق الأول.

بعد دراسة استقرارية السلاسل نلاحظ أن المنهجية الأنسب للدراسة هي منهجية (ARDL) سوف نقوم باختبار التكامل المشترك بعد تقدير النموذج بالاعتماد على فترات التباطؤ الأنسب.

2/- تقديم نموذج ARDL:

ينص مبدأ التكامل المشترك على أنه إذا كانت هناك علاقة طويلة بين متغيرين أو أكثر فإن الانحراف من التوازن طويل المدى يجب أن يكون محددا، وتكون المتغيرات متكاملة تكاملا مشتركا (johanned, et 1990) وهناك شرطان لكي تكون المتغيرات متكاملة تكاملا مشتركا.

الشرط الأول: يجب أن تكون للسلسلة نفس رتبة التكامل.

الشرط الثاني: يجب أن يكون هناك توليفة خطية (r) للمتغيرات والتي لها رتبة أقل بواحد من عدد المتغيرات الفردية (n) بمعنى (r=n).

3/- اختبار التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL):

خطوات تطبيق ARDL: تتمثل خطوات تطبيق ARDL فيما يلي:

- ✓ إجراء اختبارات السكون للسلاسل الزمنية.

- ✓ تقدير نموذج ARDL وتحديد رتبة النموذج حسب معيار AIC
- ✓ إجراء اختبار الحدود BOUND TEST.
- ✓ استخراج الاستجابة القصيرة الأجل ومعامل تصحيح الخطأ والعلاقة الطويلة الأجل.
- ✓ التأكد من سلامة النموذج من خلال الاختبارات القياسية المختلفة.

شروط تطبيق ARDL:

- إجراء اختبارات السكون للسلاسل الزمنية ويكن أن تكون السلاسل ساكنة عند المستوى (0) أو عند الفرق الأول 1 أو خليط بينهم.

- لا يفترض أن لا تكون أي سلسلة مستقرة من الفرق الثاني 2.

- حجم العينة ينبغي أن يكون بحدود (30) مشاهدة، لنموذج (ARDL) يعتمد على أن تكون فترات إبطاء متعددة للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة وهذا يعني تخفيض درجة حرية النموذج.

- ينبغي أن يكون معامل تصحيح الخطأ في لنموذج (ARDL) قصير الآجل سالب ومعنوي (ECM) بعد التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل من خلال اختبار الحدود.

- استخدام معايير تحديد فترات الإبطاء في تحديد رتبة النموذج منها (AIC) وخلافه، واعتماد القيمة الأقل في تحديد النموذج الملائم.

- إجراء الاختبارات القياسية لسلامة النموذج مثل اختبار (LM) الارتباط الذاتي واختبار عدم ثبات التجانس المتباين واختبار استقرارية الدالة.

المطلب الثالث: نتائج اختبارات الدراسة

1/- نتائج اختبار منهج الحدود:

يرتكز اختبار التكامل المشترك بمنهج (ARDL) على اختبار الفرضيتين التاليتين:

لا يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات $(H_0 = \delta_1 = \delta_2 = 0)$

يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات $H_1 ;\exists\delta\neq0$

وهو عبارة عن اختبار المعنوية المشتركة لمعلمات الأجل الطويل بواسطة اختبار (word)

أو إحصائية اختبار (f-statistic) وتحسب قيمة (f-statistic) على النحو التالي:

$$\frac{(sser - sseu)/m}{sseu/(n-k)} = F - statistIC$$

حيث أن:

(SSER) مجموعة مربعات البواقي للنموذج المقيد (تطبيق الفرضية العدمية)

(SSEU): مجموعة مربعات البواقي للنموذج غير المقيد (تطبيق الفرضية البديلة)

M: معلمات النموذج

N: عدد المشاهدات

ويتم مقارنة إحصائية (F) المحسوبة مع القيم الحرجة الجدولية (critical value bounds) والمحدد من قبل كل من (pasarane al 2001) ، بحيث وضع لهذا الغرض مجموعتين من القيم الحرجة المناسبة (k) وهي عدد المتغيرات المفسرة، وما إذا كان النموذج يحتوي على قاطع أو متجه زمني، وتفترض المجموعة الأولى أن جميع المتغيرات ساكنة في المستوى، في حين تفترض المجموعة الأخرى أنها ساكنة في الفروق، وهذا يفسر حدود تغطي جميع التصنيفات المحتملة للمتغيرات المستخدمة في الدرسة من I(1)، I(0)، فإذا كانت إحصائية (F) المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأعلى لقيمة (F) الجدولية فسوف يتم رفض الفرضية العدمية التي تنص على غياب علاقات التكامل المشترك بين المتغيرات، ومعنى ذلك وجود تكامل مشترك بين المتغيرات علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، أما إذا كانت إحصائية (F) المحسوبة أقل من الحد الأدنى لقيمة (F) الجدولية فيتم قبول فرضية العدم أي أنه لا يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات، وإذا كانت قيمة إحصائية (F) المحسوبة تقع بين قيمة الحد الأدنى وقيمة الحد الأعلى لقيمة (F) الجدولية فإن النتائج سوف تكون غير محددة، ويعني ذلك عدم القدرة على اتخاذ

قرار التحديد عما إذا كانت توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه، وفيما يلي نتائج اختبار منهج الحدود:

الجدول رقم 07: نتائج اختبار منهج الحدود

	ARDL Bounds Test		
	Date: 25/05/24 Time: 17:15		
	Sample: 2000- 2020		
	Included observations: 17		
Null Hypothesis: No long-run relationships exist			
	K	Value	Test Statistic
	1	4.740402	F-statistic
	Critical Value Bounds		
	I1 Bound	I0 Bound	Significance
	3.51	3.02	10%
	4.16	3.62	5%
	4.79	4.18	2.5%
	5.58	4.94	1%

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على نتائج برنامج (EVeiws10)

يبين الجدول أعلاه اختبار التكامل المشترك باستعمال منهجية اختبار الحدود (bound test) ، حيث تشير النتائج إلى أن القيمة المحسوبة (F-statistic) أكبر من الحد العلوي عند المستويات المعنوية 2.5%، 5%، 10%، ومنو نقبل الفرضية البديلة القائمة بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغير المستقل ونرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات.

2/- نتائج تقدير نموذج الخطأ غير المقيد (UECM)

يتم تقدير أنموذج (UESM-ARDL) لفترة إبطاء واحدة (R-Squared) لجميع المتغيرات وكانت نتائج التقدير، كما موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 08: نموذج (ARDL) وفق فترات الإبطاء المثلى

(UECM)			Test Equation: Dependent Variable: D(GDP) Method: Least Squares Date: 25/05/24 Time: 17:16 Sample: 2000- 2020 Included observations: 17	
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.2176	-1.325823	0.240368	-0.318686	D(GDP(-))1
0.1738	-1.476936	0.755156	-1.115317	D(IDE)
0.0354	-2.472955	1.021988	-2.527330	D(IDE(-))1
0.0878	-1.914532	0.907591	-1.737611	D(IDE(-))2
0.2483	-1.234529	0.597275	-0.737354	D(IDE(-))3
0.1505	1.571431	1.171595	1.841080	C
0.4294	0.827345	0.909941	0.752835	IDE(-)1
0.0060	-3.573349	0.274212	-0.979854	GDP(-)1
-0.123529 Mean dependent var			0.761025 R-squared	
1.957527 S.D. dependent var			0.575156 Adjusted R-squared	
3.630396 Akaike info criterion			1.275918 S.E. of regression	
4.022497 Schwarz criterion			14.65170 Sum squared resid	
3.669372 Hannan-Quinn criter.			-22.85837 Log likelihood	
1.629088 Durbin-Watson stat			4.094406 F-statistic	
			0.026917 Prob(F-statistic)	

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على نتائج برنامج(EVeiws10)

نلاحظ من مخرجات (EVeiws10) أن معلمات النموذج المناسب معنوية، وأما بالنسبة لجودة النموذج نلاحظ أن له جودة عالية، وذلك من اختبار (R-Squared) التي تبلغ قيمته (0.761025) وهذه القيمة تقترب من الواحد، وهذا يعني أن النموذج يفسر الظاهرة بنسبة (0.76)، وذلك معنوية اختبار جودة النموذج (F-Statistic) التي تظهر أنها معنوية عند القيمة الحرجة (1%).

3/- تشخيص البواقي:

لتشخيص بواقي النموذج يمكن استخدام الاختبارات التالية:

أ/- اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي احصائية (Jarque Bera) :

لاختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي نستعمل اختبار **Jarque Bera**، من خلال الشكل الموالي نجد أن قيمة الاحتمالية (0.458) وهي أكرب من مستوى معنوية (5%)، أي قبول فرضية العدم القائلة بأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

الشكل رقم 06: اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي إحصائية (Jarque Bera)

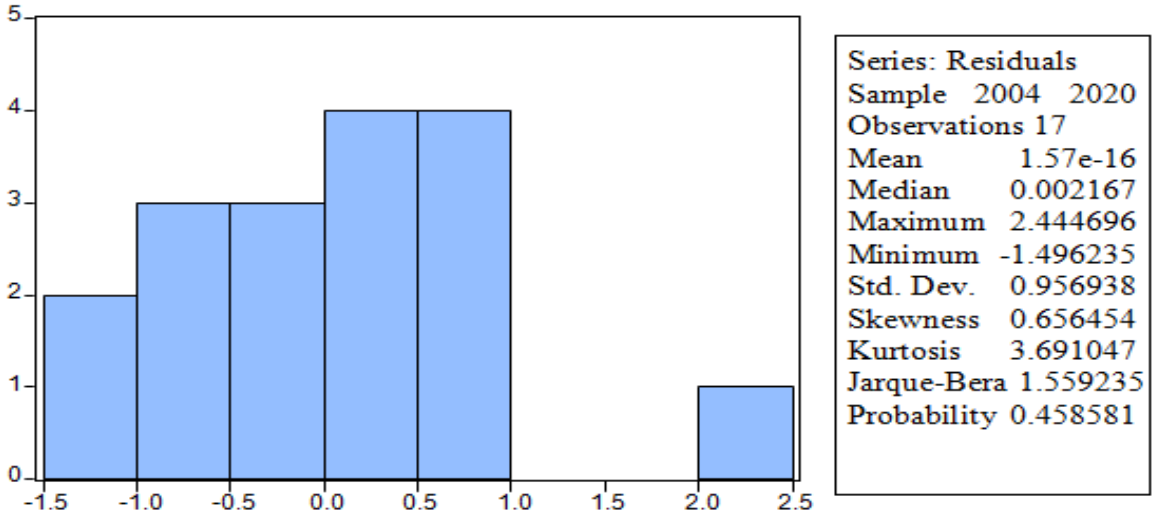

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على نتائج برنامج EVeiws10

ب/- اختبار الارتباط الذاتي لأخطاء اختبار (Serial correlation LM test) :

من أجل دراسة فرضية عدم ارتباط الأخطاء نلجأ إلى اختبار (LM Test)، ومن خلال الجدول الموالي نلاحظ أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء، حيث الاحتمالية تشير إلى (0.3797)، وهي أكبر من مستوى معنوية (5%) أي قبول فرضية العدم القائلة بعدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي لبواقي معادلة الانحدار الجدول:

الجدول رقم 09: اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.115707	Prob. F(2,7)	0.3797
Obs*R-squared	4.109233	(2) Prob. Chi-Square	0.1281

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على نتائج برنامج EVeiws10

ج/- اختبار اختلاف التباين (Heteroskedasticity) :

لاختبار وجود مشكلة اختلاف في تباين حد الخطأ، من خلال الجدول أدناه أن الاحتمال الموافق لإحصائية (F) يساوي (0.7375) وهو أكبر من مستوى معنوية (5%)، وبالتالي نقبل الفرضية الصفر القائل بأنه لا يوجد مشكلة اختلاف في تباين حد الخطأ.

الجدول رقم 10: اختبار اختلاف التباين

	Heteroskedasticity Test: ARCH		
0.4213	Prob. F123)	0.670381	F-statistic
0.4001	Prob. Chi-	0.708038	Obs*R-

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.608419	Prob. F(7,9)	0.7375
Obs*R-squared	5.460610	Prob. Chi-	0.6039
Scaled explained	2.059300	Prob. Chi-	0.9565

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على نتائج برنامج EVeiws10

د/- اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج:

لاختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج يتم من خلال اختبار (usem) الذي يتعلق بسلوك المجموع التراكمي للبواقي وأيضا اختبار (Cusumsq) الذي يتعلق بسلوك المجموع التراكمي لمربعات البواقي الذي تت اقتراحه من قبل (Brone.1975) .

يتضح من خلال الشكل الموالي أن هذين الاختبارين مجموع البواقي ومجموع مربعاتها تتحرك داخل حدود المعنوية (5%)، ومما يعني أن النموذج مستقر من الناحية الهيكلية وعليه توضح نتائج الاختبارات

السابقة ملائمة النموذج المستخدم، وأن نتائجه تتسم بجودة مرتفعة خلال فترة الدارسة، كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم 07: نتائج اختبار المجموع التراكمي المعاودة للبواقي

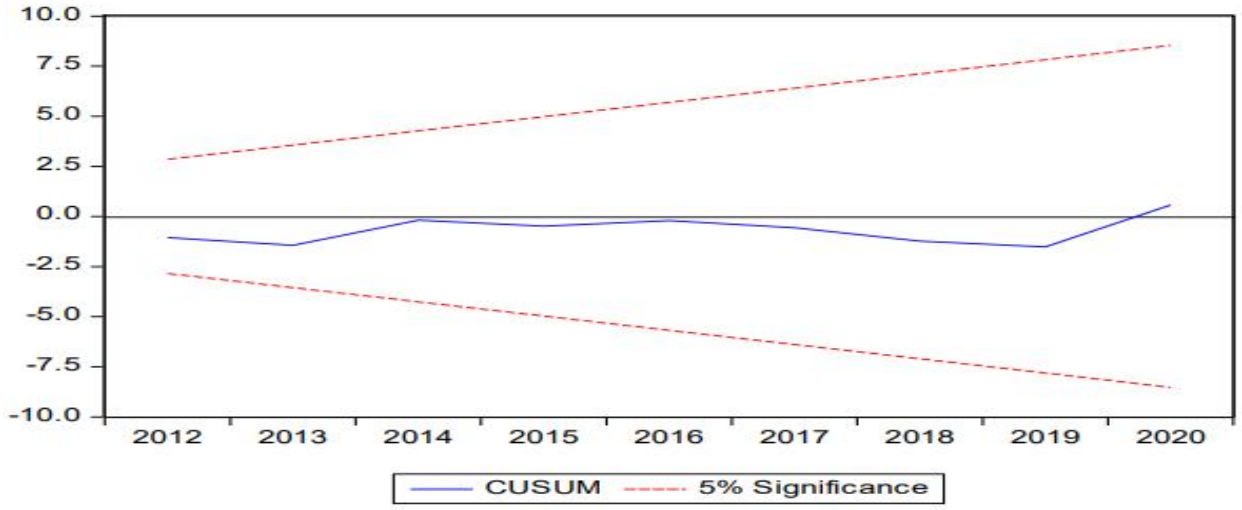

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على نتائج برنامج (EVeiws 10)

الشكل رقم 08: نتائج اختبار المجموع التراكمي المعاودة لمربعات البواقي (CUSUM of Squares)

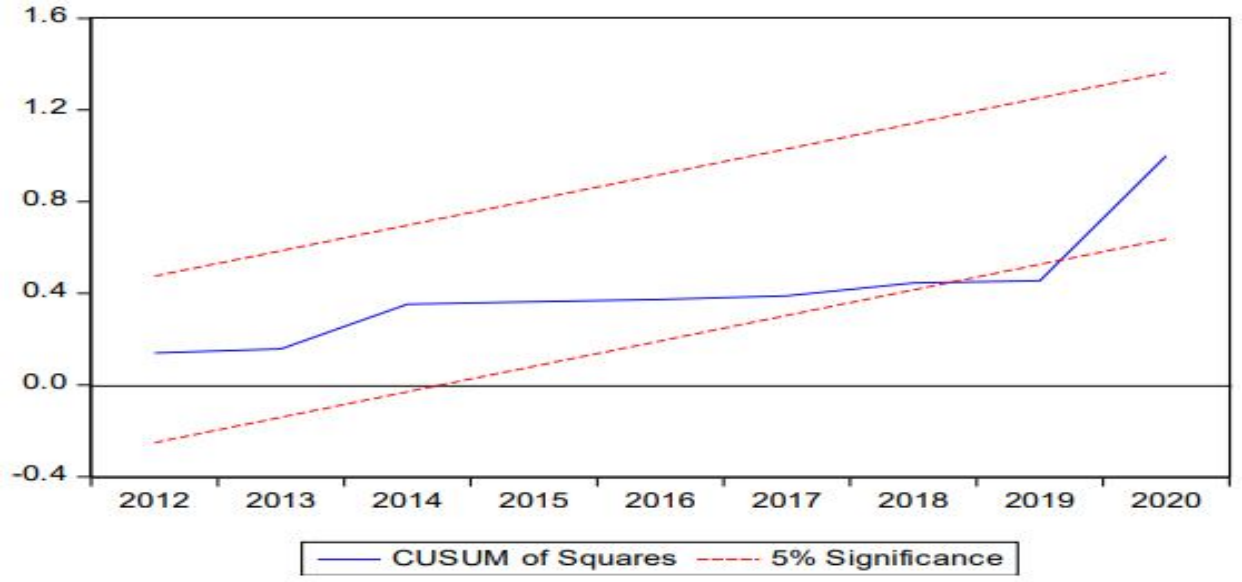

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على نتائج برنامج (EVeiws 10)

I4- تقدير معلمات الأجلين المدى القصير والمدى الطويل:

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، الآن نقوم بتقدير معلمات الأجلين القصيرة والطويلة الآجل ومعلمة تصحيح الخطأ.

الجدول رقم 11: العلاقة القصيرة الأجل

ARDL Cointegrating And Long Run Form ARDL Dependent Variable: GDP Selected Model: ARDL(2, 4) Date: 25/05/24 Time: 13:36 Sample: 2000 2020 Included observations: 17 Cointegrating Form				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.1524	-1.563334	0.203850	-0.318686	D(GDP(-))1
0.1119	-1.761998	0.632984	-1.115317	D(IDE)
0.0129	-3.089085	0.818148	-2.527330	D(IDE(-))1
0.0493	-2.270314	0.765362	-1.737611	D(IDE(-))2
0.1764	-1.467094	0.502595	-0.737354	D(IDE(-))3
0.0024	-4.169110	0.235027	-0.979854	CointEq(-)1
	Cointeq = GDP - (0.7683*IDE + 1.8789)			

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على نتائج برنامج (EVeiws 10)

نلاحظ من خلال نموذج تصحيح الخطأ أن المتغيرات معنوية إحصائية عند مستوى معنوية (5%)، مما يعني قوة أثر هذه المتغيرات على بعضها البعض في الأجل القصير.

أما فيما يخص معلمة حد تصحيح الخطأ (ECM-1) فقد ظهرت المعلمة بإشارة سالبة ومعنوي عند مستوى (5%) مما يؤكد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، وأن آلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج، حيث أن المعلمة (λ) تقيس سرعة العودة إلى وضع التوازن في الأجل الطويل.

الجدول رقم 12: العلاقة طويلة الأجل

Long Run Coefficients			
Prob.	Coefficient	Std. Errort-Statistic	Variable
0.4143	0.768313	0.8977510.855820	IDE
0.1015	1.8789331.823739	1.030264	C

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على نتائج برنامج (EVeiws 10)

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن هذا الاختبار يكشف عن وجود العلاقة الطويلة الأجل بين المتغيرات دائما لا يمكن أن تتجاوز عدد علاقات التكامل المشترك عدد المتغيرات في النموذج.

معلمات النموذج غير معنوية ومنه يمكن أن نقول انو لا يمكن تفسيره.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تطرقنا لمعرفة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وواقع النمو الاقتصادي في الجزائر ومدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، وذلك من خلال إجراء دراسة قياسية لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2000-2020 وصولا إلى العلاقة بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر بشكل سلبي وإيجابي على الاستثمارات المحلية، وذلك باختبار استقرارية السلاسل الزمنية وإجراء اختبار التكامل المشترك باختبار نموذج الاختبار الذاتي، واختبار التوزيع الطبيعي واختبار ديكي فولر الموسع (ADF) بين أثر الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير مستقل والنمو الاقتصادي كمتغير تابع.

خاتمة

إن الجزائر وباعتبارها من الدول النامية ذات الاقتصاد أحادي المورد والتي تركز خططها واستراتيجياتها الاقتصادية على القطاع النفطي الذي يساهم بالنسبة الأكبر في إيرادات البلد من العملة الأجنبية، أصبحت تولي الاستثمارات الأجنبية المباشرة أهمية معتبرة في توجهاتها الاقتصادية من خلال سن العديد من القوانين والتشريعات المتعلقة بالإطار التنظيمي والقانوني لتسيير الاستثمارات ولهيئة الأرضية الملائمة والمناسبة لها، غير أن المتتبع للتطور الزمني لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر يلاحظ تواضع حجمه ومحدوديته وتمركز غالبية هذه الاستثمارات في قطاع المحروقات، هذه الاستثمارات لم تتجاوز في أحسن الظروف حاجز السبعة مليون دولار أمريكي وهي نسبة ضئيلة جدا قياسا بالإمكانيات والمقومات المتوفرة، الشيء الذي يضيع فرص كثيرة كان بالإمكان استغلالها في تعزيز وتطوير الاقتصاد والمساهمة في دفع عجلة النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالبلد.

نتائج اختبار الفرضيات:

من خلال الإجابة على الفرضيات، وما تم دراسته في الجانب النظري والتطبيقي تمكنا من الوصول إلى النتائج التالية:

- ومن خلال هذه الدراسة الحالية تم التوصل إلا أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، وبالتالي تحققت صحة هذه الفرضية.
- اهتمام السلطات الجزائرية بتوفير مناخ استثماري ملائم من خلال القوانين والإصلاحات الهيكلية التي أصدرتها.
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر القلب النابض للاقتصاد.
- للاستثمار الأجنبي المباشر أعلية كبيرة لمساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية والتخفيف من أعبائها والتقليل من معدلات البطالة ونقل التكنولوجيا الحديثة.
- طبيعة الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد أحادي المورد، حيث الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنسبة للاقتصاد الجزائري تستهدف قطاع الصناعي خصتا المحروقات.
- أظهرت نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية أن المتغيرات تستقر في الفروق الأولى.

- بين اختبار جذر الوحدة بطريقة (pp) أن المتغيرين (IDE .GDP) مستقرين ولا يعانيان من مشكلة جذر الو حدة.

التوصيات:

بعد عرض النتائج المتوصل إليها والتحقق من مدى مطابقتها الفرضيات الموضوعة، نطرح الاقتراحات التالية:

- تحسين البيئة المؤسسية الملائمة لجذب المستثمرين، وذلك بتسهيل الإجراءات وتخفيف التكاليف وإلغاء الحواجز والعراقيل التي تقف حاجز أمام المستثمر الأجنبي.
- تنويع القطاعات الملائمة للاستثمار الأجنبي المباشر على غرار قطاع المحروقات فقط.
- تطوي وإصلاح القطاع المالي والمصرفي، من خلال العمل على عصرنته وتحسين آلية عمل الجهاز المصرفي، وتشجيع إنشاء بنوك متخصصة في الاستثمار.
- العمل على توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر للقطاعات الاقتصادية غير النفطية كالزراعة والصحة.
- محاربة الفساد والرشوة والبيروقراطية، والحرص على توفير الاستقرار السياسي والأمني في البلد.
- زيادة الإنفاق على البحث والتطوير، بهدف إنتاج تكنولوجيا ذاتية متقدمة تدعم الشكات المحلية وتحقق لها فرصة اكتساب مزايا تنافسية في الأسواق الخارجية.
- إعطاء أهمية أكبر للتكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال، من خلال برمج متكاملة استغلال ما يتوفر منها في ممارسات اقتصادية جديدة.
- في الأخير ما يمكن قوله أنو مهما تكن المعلومات والسياسات المقدمة والأدوات المستخدمة في التحليل والقياس، فهو ليس إلا جهد يبقى دائما قابل لتحسين في بيئة خالية من الفساد، ثم إن أي تقصير ورد في هذا العمل من شأنه أن يكون منطلقا لدراسات أخرى أكثر عمقا وأدق تحليلا.

أفاق الدراسة:

بعد عرض نتائج الدراسة، تبرز العديد من المواضيع الجديرة بالإثراء، والبحث مستقبلا، نذكر منها:

- دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في الجزائر؟
- مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في صناعة السيارات في الجزائر؟
- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري؟
- قياس وتحليل أثر التدفقات المالية الدولية على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب

أ/- العربية:

1. أبو قحف عبد السلام، **اقتصاديات الاستثمار الأجنبي**، المكتب العربي الحديث، لبنان، 1992.

2. أبو قحف عبد السلام، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2003.

3. أبو قحف عبد السلام، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001.

4. أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، الدار العلمية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2002.

5. برتال جيل، **الاستثمار الدولي**، ترجمة: علي مقلد، علي زيعور، منشورات عويدات، ط2، بيروت، 1982.

6. بكري كامل، **مبادئ الاقتصاد**، الدار الجامعية، بيروت، 1987.

7. توفيق إبراهيم أيوب، عبد الكريم النخالة وآخرون، **الاقتصاد**، إصدارات المجمع للمحاسبين القانونيين، مصر، 2001، ص194.

8. جيل برتان، **الاستثمار الدولي**، ترجمة: علي مقلد، عوديدات للنشر والطباعة، ط2، بيروت، 1982.

9. حاتم فارس الطعان، **الاستثمار أهدافه ودوافعه**، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2006.

10. حسين عمر، **التطور الاقتصادي**، دار الفكر العربي، ط 1، القاهرة، 1988.

11. حسين عمر، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية.

12. الحناوي محمد الصالح، **أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية**، الدار الجامعية، ط2، مصر، 1997.

13. دراز حامد عبد المجيد، **السياسات المالية، الإسكندرية**، الدار الجامعية، 2003/2002.

14. د.دلال بن سمينة، **الاستثمار الأجنبية المباشرة محدداتها آثارها وتوجهاتها**، دار النشر الأيام للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2017.

15. رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي وآخرون، **التمويل الدولي**، دار الراية، عمان، الأردن، 2012.

16. روب موريس، **النمو الاقتصادي والبلدان المتخلفة**، ترجمة هشام متولي الطبعة الثانية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1979.

17. زياد رمضان، **الاستثمار المالي والحقيقي**، دار وائل للنشر، ط 1، عمان، الأردن، 1998.

18. سعيد النجار، **آفاق الاستثمار في الوطن العربي**، اتحاد المصارف العربية، القاهرة، مصر، 1998.

19. صيام أحمد زكرياء، **مبادئ الاستثمار**، دار المناهج، عمان، 1997.

20. د.عبد الرزاق حمد البوري، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية**، دار حامد، الطبعة الأولى، بيروت، 2014.

21. عبد السلام أبو قحف، **السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989.

22. عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.

23. عبد القادر محمد، عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2017.

24. عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 2، بن عكنون، الجزائر، 2005.

25. عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى القومي (تحليل كلي)**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002.

26. عمر مصطفى، جبر إسماعيل، **ضمانات الاستثمار في الفقه والإسلام وتطبيقاته المعاصرة**، دار النقاش للنشر والتوزيع، د.س.ن.د.ب.ن.

27. فريد النجار، **الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.

28. فليح حسن خلق، **التمويل الدولي**، مؤسسة الوراق، عمان، 2019.

29. د.قدي عبد المجيد، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

30. ماجد أحمد عطا الله، **إدارة الاستثمار**، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2018.

31. محمد عبد العزيز عجيمية-وآخرون، **التنمية الاقتصادية – دراسة نظرية وتطبيقية-**، الناشر قسم الاقتصاد، الإسكندرية، مصر، 2003.

32. محمد مدحت مصطفى وآخرون، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2005.

33. المسير محمد زكي، **العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الثانية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1970.

34. الموسوي ضياء مجيد، **العولمة واقتصاد السوق الحرة، الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

35. موسى سعيد مطر وآخرون، **التمويل الدولي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2008.

36. نزيه عبد المقصود مبروك، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**، دار الفكر الجامعي، بدون طبعة، الإسكندرية، مصر، 2007.

37. د.نزيه عبد المقصود محمد مبروك، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية كلية الشرعية والقانون بطنطا**، دار الفكر الجامعي، جامعة الأزهر، مصر، 2008.

38. نزيهة عبد المقصود، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007.

39. هناء عبد الغفار، **الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية: الصين أنموذجا**، بيت الحكمة، بغداد، 2002.

40. هيكل عبد العزيز فهمي، **موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية**، بيروت، دار النهضة العربية، ط 2، 1985.

41. د.واثق علي الموسوي، **موسوعة اقتصاديات التنمية**، دار الأيام للنشر والتوزيع، جزء 1، ط1، عمان، 2008.

ب/- الأجنبية:

42. Boughba Abd Ellah, Analyse et évaluation de projet, Ed Berti, 1998.

43. Charles Jones ,Introduction to economic growth ,library of Congress, 1998.

44. Chritian Haberli les investissements étrangers en Afrique LGDJ Paris 1979.

45. Graham, Edward, Foreign direct investment in the world economy, staff studies of the world economic out look, IMF,sep.1995.

46. Josette peyrard, Gestion financière internationale, Se édition, Librairie, Paris, 1992, p190.

47. Louis LEGNANCE, La Croissance Economique, Presses Universitaires de France, 1980.

48. Raymand Bernard, économie financière International, Paris, EDPUF, 1997.

49. Saar Yousef Prof Jalousie Nausicaa July 2016 Les effets , de l'investissement direct étranger sur la croissance, économique: une étude standard, sur les pays Strategy and Development Rêviez Volume n ° 11 de 2016 page 144

ثانيا: الأطروحات والمذكرات

50. تومي عبد الرحمان، **واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2001/2000.

51. رفيق نزاري، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، غير منشورة، 2008.

52. زغدلو فريدة، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر، على النمو الاقتصادي في الجزائر 1990-2014، قسم العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي ومالي، جامعة أبي بكر بلقاي تلمسان، 2015.

53. شوقي جباري، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2015.

54. عادل بلجبل، **التجارب التنموية للاقتصاديات في بلدان جنوب شرق آسيا وإمكانية الاستفادة منها في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، الجزائر، 2017.

55. عبد الرحمان تومي، **واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2001/2000.

56. عبدالله بلوناس، **الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف التنمية الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.

57. عزوز علي، **الضغط الضريبي وأثره على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1994 -2004**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2004.

58. عصام عبد العزيز مصطفى، **الآثار الاقتصادية للسياسات التسويقية للشركات دولية النشاط: دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية**، أطروحة دكتوراه، جامعة حلوان، مصر، 1998.

59. عمار زودة، **محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، فرع الإدارة المالية، جامعة قسنطينة، 2008.

60. فارس فضيل، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 1998.

61. مقداد يسرى، **دور الإنفاق العام على قطاع التعليم في تعزيز النمو الاقتصادي**، دراسة قياسية ومقاربتيه الحالة الجزائر خلال فترة (2011/1970)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، تحليل الاقتصاد، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2014-2015.

62. وعيل ميلود، **المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها: حالة الجزائر، مصر، السعودية، دراسة مقارنة خلال الفترة 1990-2010**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2013-2014.

63. يبالة فريد، **الشركات المتعددة الجنسيات (علاقات- آثار- مواقف)**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير معهد العلوم الاقتصادية، تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995.

ثالثا: المجلات والمنشورات

64. بلعيد بلعوج، **الآثار المترتبة على الاستثمار الأجنبي على الشركة متعددة الجنسيات في ظل العولمة**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثالث، جامعة محمد خيضر، بسكرة، أكتوبر 2002.

65. رحمان حسن علي، **مروان شاكر، تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي في بيئة الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2017**، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادي والإدارية، مجلد 12، العدد 35، جامعة واسط، العراق، 2020.

66. رفيق نزاري،**أثر الاستثمار الأجنبي المباشر علي النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام اختبار منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 44، الجزائر، 2016

67. محمد عبد العزيز عجمية، **إيمان عطية، التنمية الاقتصادية "دراسات نظرية وتطبيقية"**، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، الإسكندرية، 2000.

68. مشتاق باركر، **الاستثمار الأجنبي المباشر وتجربة الشرق الأوسط**، المجلة الاقتصادية السعودية، مركز النشر الاقتصادي، العدد 09، الرياض، 1990.

69. المهران حسن، **الاستثمار الأجنبي المباشر وإمكانات تطويره في ضوء التطورات المحلية والإقليمية والدولية**، في المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، القاهرة، معهد التخطيط القومي، المجلد الثامن، العدد الأول، 2000.

رابعا: البحوث

70. تركي محجم الفواز، ال**استثمارات الأجنبية المباشرة، والنمو الاقتصادي في الأردن - دراسة تحليلية للفترة 2013/1980**، مجلد المنارة للبحوث والدراسات، المجلد 21، العدد 1، الأردن، 2015.

71. سعد محمود الكواز، عمر غازي العبادي، **مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة لعينة من الدول العربية**، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع (إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة)، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان، الأردن، 2007.

الملاحق

الملاحق

الملحق رقم01:ا نتقاء فترة الابطاء المثلى للنموذج:

VAR Lag Order Selection Criteria
En dogenous variables :LGDP LFDILGNE LEXPOLEX Ex ogenous variables: C
Date:25/05/24Time:17:15 Sample: 2000 2022Included observations: 20

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-43.93301	NA	2.97e-05	3.764077	4.006019	3.833748
1	101.1759	223.2445*	3.01e-09*	-5.475068*	-4.023418*	-5.057046*

*indicates la gord erse lacté dbythe criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion SC:
Schwa rzin formation criterion

الملحق رقم 02: نتائج تقدير نموذج ARDL المختار وفق فترات الإبطاء المثلى:

Dependent Variable: LGDP Method :ARDL
Date: 25/05/24Time: 17:16 Sample (adjusted): 2000 2020
Included observations: 20 after adjustments Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection) Model selection method : Akaike info criterion(AIC)
Dynamic regressors (1 lag, automatic): IDE LGNE LEXPO LEX Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 17 Selected Model: ARDL

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
D(GDP(-))1	-0.318686	0.240368	-1.325823	0.2176
D(IDE)	-1.115317	0.755156	-1.476936	0.1738
D(GDP(-))1	-2.527330	1.021988	-2.472955	0.0354
D(GDP(-))2	-1.737611	0.907591	-1.914532	0.0878
D(GDP(-))3	-0.737354	0.597275	-1.234529	0.2483
C	1.841080	1.171595	1.571431	0.1505
IDE(-)1	0.752835	0.909991	0.827345	0.4294
GDP(-)1	-0.979854	0.274212	-3.573349	0.0060

R-squared	0.761025	Mean dependent var	-0.123529
Adjusted R-squared	0.575156	S.D. dependent var	1.957527
S.E. of regression	1.275918	Akaike info criterion	3.630396
Sum squared resid	14.65170	Schwarz criterion	4.022497
Log likelihood	-22.85837	Hannan-Quinn criter.	3.669372
F-statistic	4.094406	Durbin-Watson stat	1.629088
Prob(F-statistic)	0.026917		

*Note: p-value san dany subsequent tests do not account for model selection.

الملحق رقم 03:نتائج اختبار منهج الحدود

ARDL Bounds Test
Date:25/05/24Time:17:15 Sample: 2000 2020Included observations: 17
Null Hypo thesis :No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	4.740402	1
Critical Value Bounds		
Significance	I0Bound	I1Bound
10%	3.02	3.51
5%	3.62	4.16
2.5%	4.18	4.79
1%	4.94	5.58

ملخص:

هدف من هذه الدراسة هو محاولة معرفة مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020، حيث أصبحت العديد من الدول سواء متقدمة أو نامية تسعى إلى تطوير آليات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، والجزائر واحدة من هاته الدول التي تحاول جاهدة في السعي لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن السياسات المعتمدة لا تكفي لجذبه، فهناك ما يعيق فعاليتها، ومن خلال تتبعنا لتطور متغيرات الدراسة، فقد توصلنا إلى أن ضعف حجم الاستثمارات في الجزائر، تؤثر في النمو الاقتصادي، وهذا من خلال نموذج (ARDL).

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي، نموذج (ARDL).

Abstract:

The aim of this study is to find out the extent of the impact of foreign direct investment on economic growth in Algeria between 2000-2020, so that many countries, whether developed or developing, are seeking to develop mechanisms to attract foreign direct investment, and Algeria is one of the countries that seek to attract foreign direct investment, but the policies adopted It is not enough to attract it, as there is something that hinders its effectiveness, and by tracking the development of each of the study variables, we have concluded that the volume of investments in Algeria is double, but it affects economic growth and this is through the ARDL model.

Keywords: FDI, economic growth, ARDL model